التعريفات

تأليف

السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي

ضبط نصوصها وعلق عليها

محمد علي أبو العباس

طبعة جديدة 2014

دار الطلائع

السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفى
المحقق: محمد على أبو العباس
ط١- القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع. ٢٠١٣ .
٢٦٥ص: ٢٤ سم.
تدمك
١- التعريفات
أ- السيد الشريف على بن محمد بن علي الجرجاني الحنفى
رقم الإيداع: ٢٠١٣/١٥٨٤٤
الترقيم الدولي: 3 - 309 - 250 - 977

تصميم الغلاف الفنان: إبراهيم محمد إبراهيم

◆ جميع الحقوق محفوظة للناشر ◆

يحظر طبع أو نقل أو ترجمة أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي سابق من الناشر. وأية استفسارات تطلب على عنوان الناشر.

تطلب جميع مطبوعاتنا من وكيلنا الوحيد بالمملكة العربية السعودية

◆ جميع الحقوق محفوظة للناشر ◆

ص.ب ٥٠٦٤٩ الرياض ١١٥٣٣ ـ هاتف: ٤٣٥٣٧٦٨ ـ ٤٣٥١٩٦٦ ـ ٤٣٥٩٠٦٦
فاكس: ٤٣٥٥٩٤٥ جوال: ٠٥٥٠٦٧١٩٦٧

E-mail: alsaay99@hotmail.com

مكتبة الساعي للنشر والتوزيع

تليفون: ٤٦٦٥١٠١٣ فاكس: ٤٦٦٥١٥٩٩

للنشر والتوزيع والتصدير

٣٢ شارع أحمد فخري ـ مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون: ٢٢٥٤٦٣٩٢ (٠٠٢٠٢)
فاكس: ٢٢٥٤٦٣٩٣ (٠٠٢٠٢)
E-mail : info@altalae.com
Web site: www.altalae.com

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يَعلم، والصلاة والسلام على من أُوتيَ جوامعَ الكَلم، وعلى آله وصحبه أهل الفصاحة والبيان، والفكر السليم والعمل بالدين ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة ٢٦٩].

وبعد...

فإن لغتنا العربية غنية بكثرة ألفاظها وسعة مدلولاتها، والقرآن الكريم نزل بها فحفظها لنا. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء ١٩٢-١٩٥].

وأمتنا العربية العريقة منحها اللَّهُ البيان بالسليقة لفظا ومعنىً، ودلالة ومبنى، فلما اتسعت الفتوحات بعد الإسلام، واختلط العرب المسلمون بالفرس والروم، وتنوعت المعارف والعلوم، أصبحت الحاجة ماسة إلى البحث عن مدلولات المفردات وهيئاتها الجزئية، وإلى الإلمام بالمصطلحات الفنية؛ لأنها الأساس الدقيق لفهم مصنفات أي علم من العلوم والفنون. ولاشك أن بيان مدلولات الكلمات التي تتداولها أمة من الأمم أو شعب من الشعوب من علامات النضج في الحياة الثقافية العامة.

ولذا بدأ الكشف عن تلك المصطلحات وتقديمها محددة في عباراتها العلمية مشروحة؛ ليستعين بها الدارسون فتنير لهم الطريق، وبها يحترزون عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية، والوقوف على ما يفهم من كلام العرب، وأيضا تبصرهم الهدف المرسوم في شتى المعارف والفنون.

وقد ظهرت في هذا الباب مؤلفات عامة في العلوم الإسلامية، ومن أقدمها كتاب - مفاتيح العلوم - للخوارزمي، وقد ضمنه في المقالة الأولى علوم الشريعة واللغة العربية، وفي المقالة الثانية علوم الحكمة المنقولة عن الأمم الأخرى. ويليه في الموسوعية السيد الجرجاني في كتابه الذي بين أيدينا نتناوله بالتحقيق، ثم ظهر كتاب الكليات، لأبي البقاء الحسيني الكفوي الحنفي، وهو مرتب على حروف الهجاء في اللغة والفقه وأصوله، وعلم الكلام، والمعاني الفلسفية، ثم ظهر الكتاب الشامل ذو المكانة المرموقة الذي لا نزاع في أنه كثير النفع للباحثين، وهو «كشاف اصطلاحات العلوم والفنون» للشيخ محمد بن علي القاضي التهانوي، الحنفي مذهبا، الهندي موطنا، وقد اعتمدنا عليه كثيرا في تحقيقنا للتعريفات، ثم ظهر «جامع العلوم في اصطلاحات الفنون» للعالم الهندي القاضي الفاضل عبد النبي بن عبد الرسول. ومن المؤلفات «التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية» للشيخ علي أكبر ابن السيد محمود، وللأصفهاني كتابه «المفردات في غريب القرآن»، وللأشعري «مقالات الإسلاميين» ولحاجي خليفة «كشف الظنون» كما ظهرت مؤلفات خاصة في الفقه وأصوله، والحديث، والتاريخ، واصطلاحات الصوفية، والمصطلح الفلسفي، وغير ذلك مما يطول ذكره، وقد يسر اللَّهُ لي أن أعيش مع كتاب التعريفات للسيد الجرجاني، وهو موسوعة شملت اللغة، والفقه، والحديث، والفلسفة والكلام، والتصوف والفرق، والجدل، والمناظرة، فقمت بضبط نصه، وتوثيق تعريفاته، وشرح الغامض من ألفاظه، وذلك هو جهدى فإن أكن قد وفقت فلله الحمد والمنة، وإن تكن الأخرى فلا يكلف اللَّهُ نفسا إلا وسعها، وحسبي خلوص نيتي واعتمادي على خالقي، فهو الذى أطلب منه الثواب، عليه توكلت وإليه أنيب.

محمد علي أبو العباس

مع المؤلف في سطور

من هو؟ علي بن محمد بن علي الحسني الشريف. يرتفع نسبه إلى الحسن بن علي، ولذا لقب بالشريف كما لقب بالسيد. ولد عام ٧٤٠ هـ (١٣٤٠م) في بلدة «تاجو» قرب «أستراباذ» وفي سنة ٧٦٦ هـ (١٣٦٥ م) شخص إلى هراة، وذهب سنة ٧٧٠ هـ (١٣٦٨) م إلى «قره مان» وأقام «بسعيد السعداء» أربع سنين كما ذهب إلى مصر، كما تلقى العلم بشيراز، ولما استولى تيمورلنك عليها رحل أخيرا إلى سمرقند ثم عاد إلى شيراز بعد وفاة تيمورلنك وبقي بها إلى أن توفي سنة ٨١٦ هـ (١٤١٣)م.

نسبه إلى جرجان: مدينة مشهورة عظيمة بين «خراسان وطبرستان» نسب إليها السيد الشريف، وهذه النسبة لحقته عن آبائه الذين عرف منهم الجد الأعلى له محمد بن زيد ابن إسماعيل بن الحسن العلوي الداعي الذى وُلي إمرة الدعوة بعد أخيه الحسن بن زيد، وهذا تولاها بعد أخيه نصر بن أحمد. وبين المؤلف وجده الأعلى ثلاثة عشر أبا وهؤلاء الآباء يظهر أنهم عاشوا في جرجان، وفيما حولها من غير بعد كثير، ومن هنا جاءته هذه النسبة مع أنه لم يولد بها، ولم يعش فيها.

شيوخه: تلقى الفقه على التفتازاني، وذهب ليدرس على: قطب الدين محمد الرازي، ولكن هذا الشيخ المسنَّ نصحه بالمضي إلى تلميذه مباركشاه في مصر، فصحبه إليها «على محمد الفناري» وهناك سمع من مباركشاه، وأكمل الدين محمد بن محمود، ومن شيوخه أيضا القطب الشيرازي محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، وندبه للتدريس في شيراز الشاه شجاع بن محمد مظفر، وقد رويت قصص عن نجابته وهو طالب.

عصره الذى عاش فيه:

يكفينا أن نقول: إن عصره هو عصر الأفذاذ من المفكرين والعمالقة الرجال من المسلمين ذلك لأنه أنتج الكثير من العلماء مما أوجد نهضة علمية، وعلى رأس هؤلاء العلماء: الإمام ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، والتفتازاني، وصاحبنا الجرجاني، وابن حجر العسقلانى، وابن خلدون، وشيخ الإسلام العز بن عبد السلام، وهؤلاء وغيرهم كان لهم دورهم في مواجهة أعداء الإسلام في أفكارهم المنحطة، ومعتقداتهم الباطلة مع ما أصاب البلاد من تخريب وقتل وتشريد على يد «المغول» وعلى يد الرجل المسمى «تيمورلنك» الذى أزهق

الأرواح وخرب ودمر وانتصر على العثمانيين الذين واجهوا الصليبيين حتى هزمهم صلاح الدين، كل ذلك تسبب في محنة شديدة صمد لها المسلمون وصبروا وتمسكوا بدينهم واجتازوا المحن والفتن مع ضعف الموارد. يقول ابن كثير في البداية والنهاية مصورا ما حدث سنة ٧١٨ هـ: «قل المطر في بلاد الجزيرة والموصل، فحصل الجدب والقحط، وارتفعت الأسعار، وعدمت الأقوات، بحيث أكلوا ما وجدوا من الجمادات والحيوانات، ولما قلّت الأموال التي تشترى بها الأقوات باعوا كل شيء يملكون حتى أولادهم، وما حدث في الجزيرة والموصل حدث في مصر والشام ومكة والمدينة، واشتد الأمر على الناس، فلم يبق عندهم شيء من الدواب».

أو ليس في ذلك ما يوقظ المسلمين من غفلتهم، ويردع المترفين عن فسقهم لينصرهم اللّهُ على أعدائهم؟

•• منزلته وثناء العلماء عليه :

وصل الجرجاني إلى منزلة عالية جعلته إماما في شتى العلوم العقلية وغيرها، متفردا فيها، وذاع صيته، وانتفع الناس بمصنفاته العديدة، وذلك في جميع الأماكن. يقول «الشوكاني» الذى أخذ عنه:

«وقد تصدر للإفتاء والإقراء، وعظمه علماء العجم والروم، وذلك لمعرفته الفارسية، وقد وضع بعض المؤلفات بتلك اللغة».

•• مؤلفاته :

كان العصر الذى عاش فيه أو سبقه بقليل عصر شروح وحواش، وقد واجه الجرجاني هذا التراث الضخم فأدلى فيه من بحر علمه، وأضاف الكثير، بجانب أنه كتب عدة رسائل في الفلسفة باللغة العربية وبعضا بالفارسية. وقد ترجم ابنه محمد كتاب أبيه في المنطق من الفارسية إلى العربية، وها نحن نسرد لك بعض آثاره، وإن شئت فارجع إلى المصادر.

١ ـ الإشارات والتنبيهات ٢ ـ رسالة في قواعد البحث ٣ ـ رسالة في الوجود ٤ ـ مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ٥ ـ شرح الكافية بالفارسية ٦ ـ مقدمة في الصرف بالفارسية ٧ ـ مراتب الموجودات في ترتيب الخلق ٨ ـ شرح فرائض الحنفية ٩ ـ شرح قصيدة زهير ابن أبي سُلمى في مدح الرسول ﷺ ١٠ ـ تعليقه على عوارف المعارف للسهروردي.

وهناك حواشٍ على الخبيص، والخلاصة، وشرح الشمسية، والهداية، والوقاية، وغير ذلك مما يطول ذكره، فجزاه اللَّهُ خير الجزاء، وأجزل له العطاء.

•• مع الكتاب:

يمر الإنسان في حياته بمراحل متعددة؛ من طفولة، وشباب، وكهولة، وشيخوخة. والحضارات بشكل عام تماثل الإنسان في هذه المراحل، ولا تختلف في ذلك كثيرًا. وليست حضارتنا الإسلامية بِدْعًا في ذلك، فهي ككل الحضارات الأخرى لها مراحل متعددة، وأدوار متباينة.

وعندما وصلت حضارتنا إلى طور النمو والاكتمال. كان المصطلح في تنوعاته وتعدد مجالاته دليلًا على هذا النمو ومرشدًا لمزيد من التقدم والازدهار.

الاصطلاح والمصطلح: لفظان يردان في سياق الحديث عن علم المصطلح. ولم تذكر المعاجم وكتب المصطلح القديمة إلا لفظ «الاصطلاح». فقد تحدث الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» والتهانوى في «كشاف اصطلاحات الفنون» عن أنهم كتبوا عن اصطلاحات، فإن لكلٍّ اصطلاحًا خاصًّا.

وقد تحدث الجرجاني في «التعريفات» عن الاصطلاح وعرفه بأنه «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول» و«إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما» و«اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى» و«إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد و«لفظ معين بين قوم معينين».

وقد جارى المعجم الوسيط القدماء في ذلك فقال: الاصطلاح: اتفاق طائفة على شيء مخصوص. ولكل عِلْم اصطلاحاته.

إن هذه التعريفات كلها تُجمع على أمر واحد، هو: اتفاق جماعة من الناس على إطلاق كلمة على شيء معين.

أما **المصطلح** فلم يرد إلا في تاج العروس / مادة **صلح** فهو «اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص».

وعلى الرغم من عدم تردد كلمة «المصطلح» في كتب الأقدمين، فإن الفيصل - غالبا - في الأمر سيكون للاستعمال، وظني أن كلمة «المصطلح» أكثر شيوعًا.

•• **والمصطلح باعتبار المعنى يشمل نوعين:**

الأول: يستخدم بمعناه الأصلي في اللغة.

والثاني: يخرج عن معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحي.

وكتاب "التعريفات" للجرجاني (تبلغ مصطلحاته ما يزيد على ١٦٠٠ مصطلح) يدور بين هذين النوعين. لكنه يهمل النوع الأول كثيرًا، فإن نُدُورًا واضحًا في إيراد المعنى اللغوي للمصطلح بادٍ للعيان، لكنه يحاول أن يورد ما اتفق عليه من المصطلحات في أنواع متعددة من العلوم. فهو موسوعة متعددة المجالات والجوانب، حيث يهتم بمنجزات الحضارة الإسلامية في مجالاتها المتعددة؛ فهو "يشمل المصطلحات اللغوية نحوية وبلاغية وغيرها، ومصطلحات العلوم الشرعية من حديث وفقه وأصول إلى جانب المصطلحات الصوفية ومصطلحات الجدل والمناظرة، كما يتعرض أحيانًا للتعريف بالفرق والجماعات والمذاهب والطوائف"[١].

١- المصطلحات اللغوية: لقد مثلت اللغة العربية الركيزة الأساسية لبناء المستقبل المعرفي للألفاظ المجالاتية، فهي لغة الشعر، والفلسفة، والمنطق والتصوف، والفقه، والحديث. واللغة تشتمل في قواعدها على النحو والصرف والبلاغة. نرى أمثلة على ذلك في الكتاب في النحو، مثل: التعريف بإن وأخواتها، وكان وأخواتها، والأسماء المنقوصة، والمقصورة، وغيرهم.

وفي الصرف، مثل التعريف بالاشتقاق الأكبر، والاشتقاق الصغير، والكبير، وغيرهم. وفي البلاغة، مثل التعريف بالاستعارة، والاستعارة بالكناية، والاستعارة التبعية والتخييلية والترشيحية والمكنية، والكناية، وغيرهم.

٢- مصطلحات علوم الشريعة الإسلامية: نرى في هذه المصطلحات الأصول التي استقت منها الحضارة الإسلامية بقاءها لفترة طويلة، حيث إنها تغذت من هذه الأصول، وهي الكتاب والسنة النبوية (قرآن - فقه - حديث - تفسير - عقيدة - سيرة).

وقد تميزت علوم الشريعة الإسلامية بخاصية التأثير في العقائد الأخرى دون التأثر، لتدل على أن الدين ليس من صنع بشر وإنما هو رسالة من اللَّهِ لرسوله محمد عليه أفضل الصلاة

(١) انظر: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي - تحقيق وتقديم: د/ حسن محمود الشافعي (ص ١٢).

وأتم السلام. نرى أمثلة على ذلك في «التعريفات» مثل التعريف بالمرسل من الحديث، والمسند، وأصول الفقه، والولي، والاصطلاح، وغيرهم.

٣ ـ **المصطلحات الصوفية**: التصوف هو حالة من القرب إلى اللّه وهو يمثل جانبًا مهمًّا في حياة الأمة الإسلامية خلال فترات الحضارة الإسلامية. نرى ذلك جليًّا في كتابات ابن عربى وابن طفيل الصوفية وغيرهما.

والألفاظ الصوفية التي أوردها الجرجاني تعبر عن حالة الرخاء والازدهار في نمو وتطور الحركة التصوفية في العالم الإسلامى. نرى أمثلة على ذلك في التعريف بالإلهام والتصوف والتلوين والتوحيد والتلطف والإحسان، وغيرهم.

كما ظهرت عنايته في «التعريفات» خاصة بالمصطلحات الفقهية ولكن بنزعة حنفية، وبالمصطلحات الصوفية بمسحة تميل إلى استعمالات صاحب «الفتوحات» (ابن عربى)[١].

٤ ـ **المصطلحات الكلامية والفلسفية**: نرى في كتاب «التعريفات» عوامل الامتزاج بين الفلسفة الإسلامية والفلسفة اليونانية، والتى تمثل في فترتها الزمنية السبق على الفلسفة الإسلامية. وتطرح الفلسفة الإسلامية دلائل التفكر والتدبر في القضايا التي تخص حركة الكون واتصالها بالخالق - سبحانه وتعالى - وتفسير الجوانب الغامضة في حياة الإنسان واتصالها بحركة الكون وخالق الكون. نرى أمثلة على ذلك في «التعريفات» في: الأجسام المختلفة الطبائع، والأجسام العنصرية، والأجسام الطبيعية، والأسطقس والأسطقسات، وغيرهم.

وقد رتب الجرجاني هذه التعريفات على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء، كما قال في مقدمة كتابه. ولكنه في كل حرف من هذه الحروف يلتزم فقط الترتيب الألفبائي في الحرفين الأول والثاني من المصطلح فقط.

وقد تميزت تعريفات الكتاب بالإيجاز والدقة والتحديد الذى أعطى صورة مميزة لشكل ومضمون العمل، فهو موسوعة متجانسة في صياغتها مع اختلاف فروع مجالاتها. فهي تضع أمام القارئ الكثير من المعارف.

فالكتاب بحق لا غنى عنه للمتخصصين في شتى المجالات التي تكلم فيها.

(١) انظر: المرجع السابق (ص ١٢).

•• طبعات الكتاب:

■ لكتاب التعريفات العدد الوفير من الطبعات. منها:

أ- طبعة المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦ هـ.

ب- طبعة دار الريان - تحقيق / إبراهيم الأبياري.

جـ- طبعة عالم الكتب - تحقيق وتعليق: د/ عبد الرحمن عميرة.

د- طبعة دار الكتب العلمية.

وعلى الرغم من الجهد الذى بذل في هذه الطبعات، فإن قصورًا واضحًا اعترى هذ الطبعات جميعها. من بين معالم القصور نرى فيها:

١- عدم الاعتناء بضبط النص ضبطًا كاملًا.

٢- عدم الاهتمام بتخريج الأحاديث النبوية.

٣- عدم الاهتمام بنسبة الأبيات الشعرية.

٤- عدم مقارنة كتاب التعريفات بالكتب التي نقلت عنه أو نقل عنها.

٥- عدم إعداد الفهارس الفنية المبينة لأهمية الكتاب.

لكل هذه الأوجه من القصور كان الإقدام على إخراج هذا الكتاب إخراجًا متكاملًا.

وفاته: توفى رحمه اللَّهُ سنة ٨١٦ هـ (١٤١٣م) ودفن بشيراز.

أسكنه اللَّهُ فسيح جناته، وتغمده برحمته.

•• منهج العمل في الكتاب:

١- ضبط النص ضبطًا كاملًا.

٢- توثيق التعريفات من كتابي «اصطلاحات الصوفية» للكاشاني، حيث نقل عنه الجرجاني، و«كشاف اصطلاحات الفنون»، حيث نقل التهانوي عن الجرجاني. وقد كانت هذه المقارنة هادية لتصحيح الكثير من الأخطاء وتصويب عدد من الجمل والعبارات.

وقد اعتمدت على طبعتين من «كشاف اصطلاحات الفنون» في الحروف من الحاء إلى الصاد. كانت طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، التي حققها د/ لطفي عبد البديع في أجزائها (٢، ٣، ٤) معتمدي - وفي بقية الحروف اعتمدت على طبعة شركة خياط للكتب والنشر - بيروت ١٩٦٦ م.

وكل ما وضعته بين معقوفين في التعريفات الموجودة في هذين الكتابين منقول عنهما.

٣- تخريج الأحاديث النبوية مع بيان درجة صحتها وضعفها.

٤- التعريف بالمؤلف وكتابه في إيجاز.

٥- ضبط التعريفات ضبطًا يساعد القارئ على فهمها.

٦- تخريج الآيات والتحدث عن معاني بعضها.

٧- التعريف بالأعلام حسبما تتطلب الحاجة إلى تعريف.

٨- توضيح معاني الكلمات الصعبة من معاجم اللغة.

٩- نسبة أبيات الشعر إلى قائليها كلما أمكن ذلك.

١٠- وضع فهارس عامة للكتاب.

ولعلي بهذا قد وفقت في عملي هذا خدمة ومشاركة في إحياء تراثنا العظيم راجيًا أن يجد القارئ ما يحتاجه من توضيح وتوثيق. سائلًا اللَّهَ السداد والتوفيق فهو المستعان، عليه توكلت وإليه أنيب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلاَ لاَ آلاَءَ إلاَّ آلاءُ الإِلَهِ

مقدمة

الحمدُ للّه حقَّ حَمْدِه، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلقِه محمّدٍ وآلِه. وبعد: فهذه تعريفاتٌ جمعتُها، واصطلاحاتٌ أخذتُها من كُتبِ القومِ، ورتَّبتُها على حروفِ الهجاءِ، من الألِف والباءِ إلى الياءِ، تسهيلا تَنَاوُلها للطَّالبينَ، وتيسيرًا تَعاطِيها للرَّاغبين. واللّه الهادِي، وعليهِ اعْتِمادِي في مَبْدئِي وَمعَادِي.

باب الألف

فصل الباء

الابتداءُ: هو أَولُ جُزْءٍ من المِصْرَاعِ [1] الثاني، وهو عند النحويِّين: تَعْرِيَةُ الاسم عن العوامل اللَّفظِيَّة للإسنادِ، نحو: "زيدٌ منطَلِقٌ"، وهذَا المعنى عاملٌ فيهمَا، ويُسمَّى الأَولُ مبتدأ ومُسْنَدًا إليه ومحدّثًا عنه، والثاني خبرًا وحَديثًا ومُسندًا.

الابتداءُ العُرفيُّ: يُطلَقُ على الشَّيءِ الذى يقعُ قبلَ المقصودِ، فَيتناولُ الْحمْدَلَةَ بعدَ البَسْمَلةِ [2].

الإبدالُ: هُو أَنْ يجعلَ حرفٌ موضعَ حرفٍ آخر؛ لِدَفْعِ الثِّقَلِ [3].

الأبدُ: هو استمرارُ الوجود في أزمنةٍ مقدَّرةٍ غير متناهيةٍ في جانِب المستقبلِ، كما أن الأزلَ استمرارُ الوجود في أزمنةٍ مقدَّرةٍ غيرِ متناهيةٍ في جانب الماضي [4].

الأبَدُ: مُدَّةٌ لا يُتوهَّمُ انتهاؤُهَا بالفكْرِ والتأمُّل أَلبتَّة [5].

الأبدُ: هُوَ الشَّيْءُ الذى لاَ نهايةَ لهُ.

الابنُ: حيوانٌ يتولَّدُ مِن نطفةِ شخص آخرَ مِنْ نوعِهِ.

الأَبُ: حيوانٌ يتولَّدُ من نُطْفتِه شخصٌ آخرُ من نَوْعِهِ.

الأبديُّ: ما لا يكونُ مُنْعَدِمًا.

الآبِق: هُو المملوكُ الذى يَفِرُّ من مالكِه قَصدًا [6].

الابتلاعُ: عبارةٌ عن عملِ الحَلْقِ دونَ الشَّفَاهِ.

الإبْدَاعُ وَالابتداعُ: إيجادُ شيءٍ غير مَسْبُوقٍ بمادَّة، ولا زمَانٍ كالعقولِ، وهو يقابلُ التكْوينَ لكونهِ مسبوقا بالمادَّةِ، والأحدَاثَ لكونهِ مسبوقًا بالزمان. والتقابُلُ بينهمَا تقابل التضَادِّ إنْ كانا وجُوديّين بأن يكونَ الإبداعُ عبارةً عن الخلوِّ عن عَدم المسبوقيَّة بمادة، والتكوينُ عبارَة عن

(١) المصْراع من بيت الشِّعْر: نصفه. وهما مصراعان يسمى الأول الصَّدْرَ والآخر العَجُزَ.

(٢) راجعهما مع تفصيل كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ٧١٠٧-١٠٩).

(٣) انظر كشاف (١/ ١٤٢-١٤٦).

(٤) انظر كشاف (١/ ٦١، ٦٢) والمفردات في غريب القرآن (٨).

(٥) كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٦٢).

(٦) انظر كشاف (١/ ٨١) وهو تعريفه شرعًا، والآبق لغة: الهارب، سواء كان حرًّا أو عبدًا.

المسبُوقية بمادة، ويكونُ بينهما تقابلُ الإيجابِ والسَّلْب، إن كانَ أحدُهما وجوديًّا والآخر عَدَميًّا، ويعرفُ هذا من تعريفِ المتقابلين.

الإبداعُ: إيجادُ الشيءِ مِن لا شيء، وقيل: الإبداعُ: تأسيس الشيءِ عن الشيء، والخلقُ: إيجادشيءمن شيء. قال اللَّهُ تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[1]، وقال: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾[2]. والإبداعُ أعمُّ من الخَلق، ولذا قال: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، وقال: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ ولم يقلْ: بَديع الإنسان[3].

الإباضيَّة: مِم المنسوبون إلى «عبد اللَّهِ بن إباض». قالوا: مُخالفونَا من أهل القبلةِ كفارٌ، ومرتكبُ الكبيرةِ موحِّدٌ غيرُ مؤمِن، بناءً على أنَّ الأعمال داخلةٌ في الإيمانِ، وكفَّروا «عليًا» رضى اللَّهُ عنه - وأكثرَ الصَّحَابةِ[4].

الإباحَةُ: هي الإذْنُ بإتيانِ الفِعْلِ كيفَ شاءَ الفاعلُ[5].

فصل الثاء

الاتِّحادُ: هو تَصيِيرُ الذَّاتَيْن واحِدَةً، ولا يكونُ إلاَّ في العددِ من الاثنين، فصاعدًا[6].

الاتِّحَادُ في الجِنس يُسمَّى مُجانسةً، وفي النوعِ: مُماثلةً، وفي الخاصَّةِ: مُشَاكَلَةً، وفي الكَيْفِ: مُشَابهةً، وفي الكَمِّ: مساواةً، وفي الأطرافِ: مطابقةً وفي الإضَافَةِ: مناسَبَةً، وفي وضعِ الأجزاءِ: مُوَازنةً.

الاتِّحَادُ: هو شُهُودُ الوجود الحقِّ الواحدِ المطْلَقِ، الذى الكُلُّ موجودٌ بالحقِّ، فيتحدُ به الكلُّ من حيثُ كَوْن كلِّ شيءٍ موجودًا به، معدومًا بنفسهِ، لا مِنْ حيثُ إنَّ له وجودًا خَاصًّا اتَّحدَ به، فإنهُ محال[7]، وقيل: الاتحادُ: امتزاجُ الشيئين، واختلاطهما؛ حتى يَصيرَا شيئًا واحدًا؛ لاتِّصَالِ نهاياتِ الاتحادِ، وقيل: الاتحادُ: هو القولُ من غَيرِ رَوِيَّة وفِكْرٍ.

الإتْقَانُ: معرفةُ الأدلَّةِ بعِلَلِهَا، وضبطُ القواعدِ الكليةِ بجزئياتِهَا، وقيل: الإتقان: معرفةُ الشيءِ بيقينٍ.

---

(١) البقرة: (١١٧). (٢) النحل (٤). (٣) انظر كشاف (١/ ١٣٤، ١٣٥) والمفردات (٣٨، ٣٩).

(٤) انظر كشاف (١/ ٨٧) والملل والنحل (١/ ١٣١). (٥) انظر كشاف (١/ ١١٣، ١١٤).

(٦) انظر كشاف (٦/ ١٤٦٨). (٧) اصطلاحات الصوفية للكاشاني (٤٩)، حيث نقل عنه الجرجاني.

الاتِّفاقيةُ: هي التي حُكِمَ فيها بصدقِ التَّالي على تقدير صِدْقِ المقدَّم، لا لِعَلاقة بينهما مُوجبة لذلكَ، بلْ لمجَرَّدِ صَدْقهمَا، كقولنا: إنْ كَان الإنسانُ ناطِقًا، فالحمارُ ناهقٌ، وقد يقالُ: إنها هي التي يحكمُ فيها بصدقِ التالي فقطْ، ويجوزُ أن يكونَ المقدَّمُ فيها صادقًا أو كاذبًا، وتسمَّى بهذا المعنى اتفاقيةً عامةً. وبالمعنى الأول: اتفاقيةً خاصةً، للعموم والخصوص بينهما، فإنهُ متى صدَقَ المقدَّم صدق التالي، ولا ينعكسُ [1].

اتِّصَالُ التَّربيع: اتصالُ جدار بجدارٍ بحيثُ تتدَاخَلُ لَبِنَاتُ هذا الجدارِ بلبناتِ ذلك، وإنما سُمِّي اتصالَ التربيع، لأنهما يُبْنَيانِ؛ ليُحِيطَا مع جدارين آخَرين بمكانٍ مُرَبَّع [2].

فصل الثاء

الأثرُ: له ثلاثةُ معان. الأولُ: بمعنى النَّتيجة، وهو الحاصلُ من الشَّيءِ، والثاني: بمعنى العلَامة، والثالثُ: بمعنى الجُزْء [3].

الآثارُ: هي اللوازمُ المعلَّلةُ بالشّيءِ.

الإثْبَاتُ: هو الحكمُ بثبوتِ شيءٍ آخر [4].

الإثمُ: ما يجبُ التحرُّزُ منه شَرْعًا وطَبعًا.

فصل الجيم

الأجوفُ: ما اعتلَّ عينهُ، كقالَ وباعَ [5].

الإجمالُ: مَعْرِفَةُ الأجْزَاءِ معَ عدم الامْتيازِ. وقيلَ: إيرادُ الكلامِ على وجهٍ يحتملُ أمورًا متعددةً، والتفصيلُ تعيينُ بعضِ تلكَ المحتملاتِ أو كُلِّها.

الاجتماعُ: تقاربُ أجسامٍ بَعضها مِن بعضٍ.

(١) انظر كشاف (٦/ ١٥٠٢، ١٥٠٣).

(٢) انظر كشاف (٦/ ٠١٥١).

(٣) في كشاف **الأثر** له أربعةمعان. **الأول**: بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، **الثاني**: بمعنى العلامة، **والثالث**: بمعن الخبر، **والرابع**: ما يترتب على الشيء، وهو المسمى بالحكم عن الفقهاء، كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٦٥).

(٤) انظر كشاف (١/ ١٧٢).

(٥) انظر كشاف (١ / ٢٤١).

اجتماعُ السَّاكِنَين على حدة: وهو جائزٌ، وهو ما كانَ الأولُ حرفَ مدٍّ، والثاني مُدْغَمًا فيه كدابة وخُوَيَصَة في تصغيرِ خَاصَّة[1].

اجتماعُ الساكِنين على غيرِ حدة: وهو غيرُ جائزٍ، وهو ما كانَ على خلافِ الساكنين على حِدَةٍ، وهو إمّا أن لا يكونَ الأولُ حرفَ مدٍّ، أو لا يكون الثاني مُدْغمًا فيه[2].

الإجماعُ في اللغةِ: العزمُ والاتِّفَاقُ، في الاصطلاح: اتفاقُ المجتهدينَ من أمةِ "محمدٍ" علية الصلاةُ والسلامُ في عصرٍ على أمرٍ دينيٍّ[3]

الإجماعُ: العزمُ التامُّ على أمرٍ من جماعةِ أهلِ الحِلِّ والعَقْدِ.

الإجماعُ المركَّبُ: عبارةٌ عن الاتفاقِ في الحكم مع الاختلافِ في المأخَذِ، لكنْ يصيرُ الحكمُ مختلَفًا فيهِ بفسادِ أحدِ المأخَذَيْن. مثالُهُ: انعقادُ الإجماعِ على انتقاضِ الطهارةِ عندَ وجودِ القَيْءِ والمسِّ معًا، لكنَّ مأخذَ الانتقاضِ عندنَا القيءُ، وعند "الشافعيِّ" المسُّ، فلو قدِّرَ عدمُ كونِ القيءِ ناقضًا، فنحنُ لا نقولُ بالانتقاضِ، ثم فلم يبقَ الإجماعُ، ولو قدِّر عدمُ كَونِ المسِّ ناقضًا، "فالشافعيُّ" لا يقولُ بالانتقاضِ، فلم يبقَ الإجماعُ أيضًا[4].

الاجتهادُ في اللُّغةِ: بَذْلُ الوُسْعِ، وفي الاصطلاحِ: استفراغُ الفقيهِ الوُسْعَ؛ ليحصلَ له ظنٌّ بحكمٍ شرعيٍّ[5].

الاجْتِهَادُ: بذلُ المجهودِ في طلبِ المقصودِ من جهةِ الاستدلالِ.

الإجَارةُ: عبارةٌ عنِ العقدِ علَى المنافعِ بِعِوَضٍ هُوَ مالٌ، وتمليكُ المنافعِ بِعِوَضٍ إجارةٌ، وبغيرِ عِوَضٍ إعارةٌ.

الأجيرُ الخاصُّ: هُو الذى يستحقُّ الأجْرَةَ بتسليمِ نَفْسِه في المدةِ، عَمِلَ أو لم يعملْ، كراعِي الغَنَمِ[6].

الأجيرُ المشتركُ: مَنْ يعملُ لغيرِ واحدٍ، كالصَّبَّاغِ.

أجزاءُ الشِّعْرِ: ما يتركبُ هو منها، وهي ثمانيةٌ: فَاعِلُن، وفَعُولُن، ومَفَاعِيلُن، مستفعلن، وفَاعِلاَتُن، وَمفعُولاَت، ومُفَاعَلَتن، ومُتَفَاعِلُن[7].

الأجرامُ الفلكيَّةُ: هيَ الأجسامُ التي فوقَ العناصرِ من الأفْلاَكِ والكَوَاكِبِ.

---

(١) كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٢٣٨).
(٢) كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٢٣٨).
(٣) انظر كشاف (١/ ٢٣٨ - ٢٤٠).
(٤) انظر كشاف (ض/ ٢٣٨ - ٢٤٠).
(٥) انظر كشاف (١/ ١٩٨، ١٩٩)، والمراد بالاصطلاح: اصطلاح الأصوليين.
(٦) انظر كشاف (١/ ٦٧).
(٧) انظر كشاف (١/ ١٨٦ - ١٨٨).

الأجسامُ الطبعيَّةُ عندَ أربابِ الكَشْفِ: عبارةٌ عن العرشِ والكرسيِّ.

الأجسامُ العُنْصُريَّةُ: عبارةٌ عن كلِّ ما عداهُمَا من السمواتِ وما فيهَا من الأُسْطُقُسّاتِ.

الأجسامُ المختلفةُ الطَّبائع: العناصرُ وما يتركبُ منها من المواليدِ الثلاثةِ، والأجسامُ البسيطةُ المستقيمة الحركة التي مواضعُها الطبيعيَّةُ داخِل جوف فلكِ القمر.

يقالُ لها باعتبار أنها أجزاءٌ للمركباتِ: أركانٌ، إذْ ركنُ الشيءِ هو جزؤُه، وباعتبار أنها أصولٌ لما يتألفُ منها أسْطُقُسّات وعناصر؛ لأن الأُسْطُقُسَّ هو الأصلُ بلغةِ اليونانِ، وكذا العنصرُ بلغةِ العربِ، إلا أن إطلاقَ الأسْطُقُسّات عليها باعتبار أنَّ المركباتِ تتألف منها، وإطْلاق العناصرِ باعتبار أنها تنحلُّ إليها، فلوحِظ في إطلاقِ لفظِ الأُسْطُقُسّ معنى الكونِ، وفي إطلاقِ لفظِ العنصرِ معنى الفسادِ[1].

الإجْمَالُ: معرفَةٌ تحتملُ أمورًا متعددةً.

الإجمالُ: إيرَادُ الكلام على وجهٍ مبهمٍ.

فصل الحاء

الإحَاطَةُ: إدراكُ الشَّيءِ بكمالِهِ ظاهرًا وباطِنًا.

الاحتكار: حَبْسُ الطعامِ للغلاءِ[2].

أَحِ: (بفتح الألف وضَمها، والحاء المهملة): يدلُّ على وجَعِ الصَّدْرِ.

يقال: أَحَّ الرجلُ؛ إذَا سَعل[3].

الاحتياطُ في اللغةِ: هو الحفظُ، وفي الاصطلاحِ: حِفْظُ النفسِ عن الوقوعِ في المآثِمِ[4].

---

(١) كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٢٣٨، ٢٤٠).

(٢) **الاحتكار**: اشتراء قوت البشر والبهائم، وحبسه إلى الغلاء، ومدة الحبس قيل: أربعون يوما، وقيل: شهر، وقيل، أكثر من سنة وهذه المقادير في حق المعاقبة في الدنيا، لكن يأثم وإن قلت المدة فإن الاحتكار مكروه شرعًا بشرائط معروفة.

(٣) **والأُحاح**: صوت المتوجع من غيظ أو حزن. وأَحُّ: حكاية صوت السَّاعل أو المتوجع. انظر كشاف (٢/ ٣٦، ٣٧).

(٤) كشاف نقلا عَن الجرجاني (٢/ ٥٤).

الاحتباكُ: هو أنْ يجتمعَ في الكلامِ متقابلَانِ، ويُحذَف من كلِّ واحدٍ منهمَا مقابِلُهُ لدلالةِ الآخرِ عليه، كقوله:

﴿ علفتُها تِبنًا وماءً باردًا[1] ﴾

أي: علفتُها تبنًا وسَقَيتُها ماءً باردًا[2].

الإحْدَاثُ: إيجادُ شيءٍ مسبوقٍ بالزمانِ[3].

الإحصارُ في اللغةِ: المنعُ والحبسُ، وفي الشَّرعِ: المنعُ عن المضِيِّ في أفعالِ الحج، سواء كانَ بالعدو أو بالحبْسِ أو بالمرضِ.

الإحْصَارُ: هو عجزُ المُحْرِمِ عن الطوافِ والوقوفِ[4].

الإحصانُ: هو أن يكونَ الرجلُ عاقلًا بالغًا حرًّا مسلِمًا، دخلَ بامرأةٍ بالغةٍ عاقلةٍ حُرةٍ مسلمةٍ بنكاح صحيح[5].

الإحسانُ: هو التحقُّقُ بالعبوديةِ على مشاهدة حَضْرَةِ الربُوبيةِ بنورِ البصيرةِ. أي: رؤيةُ الحقِّ موصوفًا بصفاتِه بعين صِفَتِه، فهو يراهُ يقينًا، ولا يراهُ حقيقةً، ولهذا قال ﷺ: «**كَأَنَّكَ تَرَاهُ**»[6] لأنه يراه من وَرَاء حجب[7] صِفَاتِه، فلا يرى الحقيقة بالحقيقةِ، لأنه تعالى هو الداعِي، وصفه لوَصْفِه، وهو دون مقام المشاهدةِ في مقامِ الرُّوحِ[8].

الإحْسَانُ لغةً: فِعْلُ ما ينبغي أن يفعلَ من الخيْر، وفي **الشريعة**: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

---

(١) وهو من الشواهد النحوية. انظره في: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٠٧).

(٢) سماه الزركشي في البرهان. الحذف المقابلي انظر كشاف (٢/ ٩٠). (٣) انظر كشاف (١/ ١٣٤، ٢/ ١٣).

(٤) انظر كشاف (٢/ ٣٦).

(٥) الإحصان: يقع على عدة معان كلها ترجع إلى معنى واحد هو: أن يحمى الشيء ويمنع منه، وهو الحرية، والعفاف، والإسلام وذوات لأزواج، وفي اللغة: المنع، قال تعالى ﴿ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٨٠] انظر كشاف (٢/ ١٦٠).

(٦) أخرجه البخاري في الإيمان. باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان.. (١/ ١٤٠) وفي مواضع أخرى. ومسلم في الإيمان. باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان... (١، ٥-٧) وأصحاب السنن وأحمد.

(٧) في اصطلاحات الصوفية: «... حجب صفاته بعين صفاته. فلا يرى الحقيقة لأنه تعالى هو الرائي وصفه بوصفه» وفي كشاف: «... حجب صفاته فلا يرى الحق بالحقيقة لأنه تعالى هو الرائي وصفه بوصفه».

(٨) اصطلاحات حيث نقل عنه الجرجاني (٥١) وكشاف نقلا عن الجرجاني (٢/ ١٦١).

الإحساسُ: إدراكُ الشيءِ بإحدَى الحواسِّ، فإن كانَ الإحساسُ للحِسِّ الظاهرِ، فهو المشاهداتُ، وإن كان للحسِّ الباطنِ، فهو الوجدانياتُ[1].

الاحتمالُ: إتعابُ النفسِ في الحسنات.

الاحتمَالُ: ما لا يكونُ تصوُّرُ طرفَيه كافيًا، بل يتردَّدُ الذهنُ في النسبةِ بينهُما، ويرادُ به الإمكانُ الذِّهْنِيُّ.

أحسنُ الطَّلاَقِ: هو أن يطلقَ الرجلُ امرأتَهُ في طُهرٍ لم يجامِعْها فيه، ويتركَها حتى تنقضيَ عِدَّتُها.

أحدٌ: هو اسمُ الذَّاتِ مع اعتبار تعدُّدِ الصِّفَاتِ والأسْمَاء والغيب، والتعيناتِ الأَحَدية اعتبارها من حيثُ هيَ هِي بلا إسقاطِها ولا إثباتها، بحيثُ يندرجُ فيها لِسَبَبِ الخطرةِ الواحدةِ.

أَحديةُ الجمع: معناهُ لا تُنَافيه الكَثْرةُ.

أحديَّةُ الكثْرَةِ: معناهُ واحدٌ يتعقلُ فيه كثرةٌ نسبيَّةٌ، ويسمَّى هذَا بمقامِ الجَمْعِ، وأحديَّةِ الجمعِ.

أحديةُ العين: هي منْ حيثُ إغناؤُه عنَّا، وعن الأسماءِ، ويسمَّى هذا: جَمْعَ الجمعِ[2].

الاحتراسُ: هو أَنْ يُؤتَى في كلام يوهمُ خلافَ المقصود بما يدفعُهُ. أي: يؤتى بشيء يدفُع ذلك الإيهام، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[3]، فإنهُ تعالى لو اقتصرَ علىَ وَصْفِهم بأذلةٍ على المؤمنينَ، لَتُوهِّم أن ذلك لضَعْفِهم، وهذا خلافُ المقصود، فأتى على سبيل التكميل بقوله: ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[4].

فصل الخاء

الإخلاصُ في اللغةِ: تَرْكُ الرِّياءِ في الطاعاتِ، وفي **الاصطلاح**: تخليصُ القلب عن شائبةِ الشَّوْبِ المكدِّر لصفائه، وتحقيقهُ أن كلَّ شيء يتصورُ أن يشوبَه غيرُه، فإذا صفَا عن شَوْبه وخلصَ عنه، يسمَّى: خالصًا، ويسمى الفعلُ المخلصُ: إخلاصًا. قال اللَّهُ تعالى: ﴿ مِنۢ بَيْنِ

---

(١) **الإحساس**: قسم الحكماء الإدراك إلى أربعة أقسام: أولها الإحساس، وثانيها: التخيل: وهو إدراك الشيء في حال غيبته بعد حضوره، أي لا يشترط فيه حضور المادة، بل الاكتناف بالعوارض، وكون المدرك جزئيا. وثالثها: التوهم: وهو إدراك معان جزئية متعلقة بالمحسوسات. ورابعها التعقل: وهو إدراك المجرد عنها كليا أو جزئيا... انظر كشاف (٢/ ٥٠، ٥١).

(٢) انظر كشاف (٦/ ١٤٦٢ - ١٤٦٤).

(٣) المائدة: (٥٤).

(٤) وكقوله تعالى: ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ النمل: [١٨] [فقوله "وهم لا يشعرون" احتراس لئلا يتوهم نسبة الظلم إلى سليمان عليه السلام. انظر كشاف (٢/ ٤٤).

فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا ﴾[1]، فإنما خُلُوصُ اللبنِ أنَ لا يكونَ فيه شَوْبٌ من الفَرْثِ والدم، وقال «الفُضَيْلُ بن عِيَاض»: تَرْكُ العملِ لأجْلِ النَاسِ رياءٌ، والعملُ لأجلهم شِرْكٌ، والإخلَاصُ: الخلاصُ مِنْ هذين[2].

الإخلَاصُ: أن لا تطلبَ لعملِكَ شاهدًا غيرَ الله، وقيلَ: الإخلاصُ تصفية الأعمالِ من الكُدُورَاتِ. وقيلَ: الإخلاصُ: سِرٌّ[3] بينَ العبدِ وبين الله تعالى لا يعلمهُ مَلَكٌ فيكتبه، ولا شيطانٌ فَيُفْسِدُهُ، ولا هَوَى فَيُميلهُ. والفرقُ بين الإخلاص والصدقِ، أن الصدقَ أصلٌ، وهو الأولُ، والإخلاصَ فرعٌ، وهو تابعٌ، وفرقٌ آخر، الإخلَاصُ: لا يكونُ إلا بعد الدخولِ في العملِ[4].

اختصاصُ النَّاعتِ: هو التعلُّقُ الخاصُّ الذى يصيرُ به أحدُ المعلقَيْنِ ناعِتًا للآخرِ، والآخرُ منعُوتًا به. والنعتُ حالٌّ، والمنعوتُ محلٌّ. كالتعلق بين لونِ البياضِ والجسم المقتضي؛ لكونِ البياض نَعْتًا للجسم. والجسمُ منعوتًا به، بأن يقال: جِسمٌ أبيضُ[5].

الاختبارُ: فِعلُ ما يظهرُ به الشيءُ، وهو من اللهِ إظهارُهُ ما يَعْلمُ منْ أسرارِ خلقِهِ، فإنَّ عِلمَ الله تعالى قِسمان: قسمٌ يتقدمُ وجودَ الشيءِ في اللوحِ المحفوظ، وقسمٌ يتأخرُ وجودُه في مظاهرِ الخلقِ، والبلاءُ، الذى هو الاختبارُ، هو هذا القسمُ لا الأَوَّلُ.

فصل الدال

الإدغَامُ في اللغَةِ: إدخالُ الشَّيءِ في الشَّيءِ. يُقَالُ: أدغمت الثَّيابَ في الوعاءِ؛ إذَا أدخلتها، وفي الصناعَةِ: إسكانُ الحرفِ الأولِ وإدراجُه في الثانِي، ويُسمَّي الأولُ: مُدْغَمًا، والثاني: مُدْغَمًا فيه، وقيلَ: هو إلباثُ الحرفِ في مخرجهِ مقدار إلباثِ الحرفين، نحو: مَدَّ وعدَّ[6].

الإدْرَاكُ: إحاطةُ الشيءِ بكَمَالِهِ.

الإدْرَاكُ: هو حصولُ الصُّورةِ عند النفس الناطِقَةِ.

---

(١) النحل: (٦٦).

(٢) كشاف نقلا عن الجرجاني (٢/ ٢١٠، ٢١١) والرسالة القشيرية (٢٠٩). (٣) في الرسالة القشيرية: «سر».

(٤) كشاف نقلا عن الجرجاني (٢/ ٢١١) والرسالة (٢٠٩).

(٥) كشاف نقلا عن الجرجاني (٢/ ٢٠٥).

(٦) انظر كشاف (٢/ ٣٠٣).

الإدْرَاكُ: تَمثيلُ حقيقةِ الشيءِ وحْدَهُ من غيرِ حُكْمٍ عليهِ بنَفْيٍ أو إثباتٍ، ويسمَّى: تصوُّرًا، ومع الحكمِ بأحدِهما يُسمَّى تصْديقًا[1].

الأداءُ: هو تسليمُ العينِ الثَّابتِ في الذِّمَّةِ بالسَّبَبِ الموجبِ، كالوقتِ للصلاةِ، والشهرِ للصومِ إلى مَن يستحقُّ ذلك الواجبَ.

الأَدَاءُ: عبارةٌ عنْ إتيانِ عينِ الواجبِ في الوقتِ.

الأداء الكاملُ: ما يُؤَدِّيهِ الإنسانُ على الوجهِ الذى أُمِرَ به، كأداءِ المُدْرِكِ للإمام.

الأداء الناقص: بخلافِه، كأداءِ المنفردِ والمسبوقِ فيما سُبِقَ.

أداءٌ يشبهُ القضاءَ: هو أداءُ اللاحقِ بعد فراغِ الإمامِ، لأنهُ باعتبارِ الوقتِ مُؤَدًّى، وباعتبارِ أنهُ التزَمَ أداءَ الصلاةِ معَ الإمامِ حينَ تحرَّمَ معهُ: قاضٍ لما فاتَه مع الإمامِ[2].

الأدَبُ: عبارةٌ عن معرفةِ ما يُحترزُ به عَن جميعِ أنواعِ الخطَأِ[3].

آدابُ البحث: صناعةٌ نظريَّةٌ يستفيدُ منهَا الإنسانُ كيفيةَ المناظَرةِ وشَرائطها؛ صيانةً لهُ عن الخَبطِ في البحثِ، وإلزامًا للخصمِ، وإفحامِه. كذا في قطب الكيلاني.

أدَبُ القَاضي: هو التزامُهُ لِما نَدَبَ إليهِ الشَّرْعُ من بَسْطِ العدْلِ، ورفْعِ الظُّلْمِ، وتركِ الميْلِ[4].

الأدْعِيةُ المأثُورَةُ: هي ما ينقلُه الخلَفُ عن السَّلفِ.

الإدمَاجُ في اللُّغةِ: اللَّفُّ. وفي **الاصطلاح**: أن يتضمنَ كلامٌ سِيق لمعنًى مدحًا كانَ أو غيرَه معنىً آخر، وهو أعمُّ من الاستتباعِ لشمولِهِ المدحَ وغيرَه، واخْتِصَاصُ الاستتباعِ بالمدحِ[5].

الإدمَاجُ في اللغَةِ: إدخالُ الشيءِ في الشيءِ، يقالُ: أدمجَ الشيءَ في الثوبِ؛ إذا لفَّهُ فيهِ.

فصل الذال

الأذانُ في اللغةِ: مطلقُ الإعلامِ، وفي الشَّرعِ: الإعلَامُ بوقتِ الصلاةِ بألفاظٍ معلومةٍ مأثورةٍ[6].

الإذْعَانُ: عَزمُ القلبِ، جَزْمُ الإرادَةِ بغَيْرِ تَرَدُّدٍ[7].

---

(١) انظر كشاف (٢/ ٢٨١) والمعجم الفلسفي (٦).
(٢) انظر كشاف (١/ ١٠٠-١٠٣).
(٣) كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٥٤).
(٤) كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٥٤).
(٥) انظر كشاف (٢/ ٢٥٣).
(٦) انظر كشاف (١/ ٩٣).
(٧) كشاف نقلا عن الجرجاني (٢/ ٣٢٥).

الإذْنُ في اللغة: الإعلامُ، وفي الشرعِ: فَكُّ الحَجْرِ وإطلاق التَّصَرُّفِ لمنْ كانَ ممْنوعًا شرْعًا[1].

الإذَالةُ: زيادةُ حَرْفٍ ساكن في وَتَد مجموع، مثلَ: «مستَفْعِلُن» زِيدَ في آخرِهِ نونٌ آخرُ بعدمَا أبدلَتْ نونُه ألِفًا، فصارَ «مستفعِلانَ» ويسمى مُذَالًا[2].

فصل الراء

الإرادَةُ: صفةٌ توجبُ لِلْحيِّ حالًا يقعُ منه الفعلُ على وَجْه دونَ وجه، وفي الحقيقة: هي ما لاَ يتعلقُ دائمًا إلاَّ بالمعدوم، فإنهَا صفةٌ تخصِّصُ أمرًا مَا لحصُوله وجُودِهِ، كمَا قالَ اللَّهُ تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3].

الإرَادَةُ: مَيْلٌ يعقبُ اعتقادَ النفعِ.

الإرَادَةُ: مطالبةُ القلبِ غذاءَ الروحِ من طيِّب النَّفْسِ، وقيلَ: الإرادةُ: حَبْسُ النفسِ عن مُرَادَاتها، والإقبالُ على أوَامرِ الله تعالى والرِّضَا. وقيلَ: الإرادةُ: جمرةٌ من نارِ المحبَّةَ في القلب مقتضيَة لإجابة دواعي الحقيقةِ[4].

الإرسَالُ في الحديث: عدمُ الإسناد. مثل أنْ يقولَ الرَّاوي: قال رسولُ الله ﷺ من غير أن يقولَ: حدثَنا فلانٌ عن رسولِ الله ﷺ[5].

الإرهَاصُ: ما يظهرُ من الخوارقِ عن النبي ﷺ قبلَ ظهورِهِ، كالنورِ الذى كانَ في جَبينِ آباءِ نبينَا ﷺ[6].

الإرْهَاصُ: إحْدَاثُ أمرٍ خارقٍ للعادةِ دالٌّ على بعْثَةِ نبيٍّ قبلَ بَعْثَتِه.

الإرْهَاصُ: هُوَ مَا يصدرُ من النبيِّ ﷺ قبل النبوةِ من أمر خارق للعادةِ، قيل: إنها مِن قبيلِ الكراماتِ، فإنَّ الأنبياءَ قبلَ النبوَّةِ لا يَقْصُرون عن درجةِ الأولياءِ.

الأَرْشُ: هو اسمٌ للمالِ الوَاجبِ علَى ما دونَ النَّفْسِ[7].

---

(١) انظر كشاف (١/ ٩٣).
(٢) انظر كشاف (٢/ ٣٢٢).
(٣) يس (٨٢).
(٤) الجزء الأخير من التعريف منقول عن الكاشاني (٥٢) **والإرادة في** اللغة: نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحملها عليه. **والنزوع**: الاشتياق.
والميل: المحبة والقصد. فعطف الميل على النزوع للتفسير، انظر الرسالة (٢٠١-٢٠٥)، وكشاف (٣/ ٣٢-٣٦).
(٥) انظر كشاف (٣/ ٧٥، ٧٦).
(٦) **الإرهاص** في اللغة: بناء البيت فكأنه بناء بيت إثبات النبوة. انظر كشاف (٣/ ٤٥).
(٧) انظر كشاف (١/ ٨٧) وأيضا في «الدية» من كشاف.

الإرشَادُ: هو كونُ الشخْصِ علَى طريق مستقيم بالعدْلِ والإنصَافِ.

الارتِثاثُ في الشّرعِ: أن يَرتَفِقَ المجْروحُ بشيءٍ منْ مرَافقِ الحياةِ أو يثبتَ له حكمٌ من أحكام الأحياء كالأكلِ والشربِ والنومِ وغيرِها[1].

الأَرِينُ: محلُّ الاعتدالِ في الأشياء، وهو نقطةٌ في الأرض يستوى معها ارتفاعُ القطبينِ فلا يأخذُ هناكَ الليلُ من النهارِ ولا النهارُ من الليلِ، وقد نقلَ عُرفًا إلى محلِّ الاعتدالِ مُطلقًا.

فصل الزاى

الأَزَلُ: استمرارُ الوجُودِ في أزمنةٍ مقدَّرةٍ غيرِ متناهيةٍ في جانب الماضي، كما أنَّ الأبدَ استمرارُ الوجودِ في أزمنةٍ مقدرةٍ غيرِ متناهيةٍ في جانبِ المستقبلِ[2].

الأزليُّ: ما لا يكونُ مسبوقًا بالعدم. اعْلَم أنَّ الموجودَ أقسامٌ ثلاثةٌ لا رابعَ لها، فإنهُ إما أزليٌّ وأبديٌّ، وهو اللَّهُ سبحانه وتعالى، أو لا أزليٌّ ولا أبديٌّ، وهو الدنيَا، أو أبديٌّ غيرُ أزليٍّ، وهو الآخرةُ، وعكسهُ محالٌ، فإنَّ ما ثبتَ قِدَمُه امتنعَ عَدَمُه[3].

الأَزليّ: الَّذِى لم يكنْ ليسَ، والذى لم يكنْ ليسَ لا علَّةَ لهُ في الوجودِ.

الأزارقَةُ: هم أصحابُ "نافع بن أزرق". قالُوا كَفَرَ "عليٌّ" رضي الله عنه بالتحكيم، وابن مُلْجم وهُو الذى قتل عَليًّا، مُحِقٌّ، وكَفرَتِ الصحابةُ رضيَ اللَّهُ عنهم، وقضُوا بتخليدِهم في النارِ[4].

فصل السين

الاستقبالُ: ما تترقَّبُ وجودَه بعدَ زمانِكَ الذى أنتَ فيه[5].

الاستِسقاءُ: هُو طلبُ المطرِ عندَ طولِ انقطاعِه[6].

---

(١) في كشاف (٣/ ١٦) بنفس اللفظ، مع الإحالة في النقل على مصدر آخر غير الجرجاني، وارتثَّ فلانٌ: ضُرب في الحرب فأُثخن وحمل وبه رمق ثم مات.

(٢) انظر كشاف (١/ ٨٤) وراجع "الأبد" من التعريفات. وقد تقدَّم.

(٣) كشاف نقلا عن الجرجاني بدون الواو في قوله "أزلي وأبدي" (١/ ٨٤)، ٨٥).

(٤) انظر الملل والنحل (١/ ١١١-١١٥) وكشاف (٣/ ١١٦).

(٥) انظر كشاف (٥/ ١٢٠٥).

(٦) انظر كشاف (٤/ ٨١).

الاستدلالُ: تقريرُ الدليل لإثباتِ المدلولِ، سواء كانَ ذلكَ من الأثَرِ إلى المؤثِّر، فيسمَّى استدلالًا آنيًا، أو بالعكسِ، ويسمىَّ استدلالا لِميًا، أو من أحدِ الأثرين إلى الآخرِ[1].

الاستئنافُ: هُو ما وقعَ جوابًا لسُؤالٍ مقدَّرٍ معنىً لما قالَ المتكلمُ: «جاءني القومُ» فكأنَّ قائلًا قال: «ما فعلتَ بهم؟» فقال المتكلمُ مجيبًا عنه: «أما زيدٌ فأكرمته، وأما بِشْرٌ فأهنتُه، وأما بكرٌ فقد أعرضتُ عنهُ»[2].

الاستغفارُ: استقلالُ الصَّالحاتِ، والإقبالُ عليها، واستكْبَارُ الفاسداتِ والإعراضُ عنها. قالَ أهلُ الكلام: الاستغفارُ: طلبُ المَغفرةِ بعدَ رؤيةِ قُبْحِ المعصيةِ، والإعراض عنها، وقال عَالِمٌ: الاستغفارُ: استصلاحُ الأمر الفاسد قولًا وفعلًا. يُقال: «اغفرُوا هذا الأمرَ» أيْ: أصلحُوه بما ينبغِي أَن يصلحَ.

الاستفْهامُ: استِعْلامُ ما في ضَمِير المُخَاطَب. وقيلَ: هو طلبُ حصولِ صورةِ الشيءِ في الذهن، فإن كانت تلك الصُّورةُ وقوعَ نسبةٍ بينَ الشيئين أو لا وقوعَها، فحصولُها هو التَّصديقُ، وإلا فهو التَّصوُّرُ[3].

الاستقْراءُ: هُو الحكمُ علَى كلِّيٍّ لوجودِه في أكثرِ جزئيَّاتِه، وإنَّما قالَ في أكثر جزئياتِه؛ لأن الحكمَ لو كانَ في جميع جزئياتِه لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسَّمًا، ويسمَّى هذا استقرَاء؛ لأن مقدماته لا تحصلُ إلا بتَتَبُّعِ الجزئياتِ، كقولنا: كلُّ حيوان يحرِّكُ فَكَّه الأسفل عندَ المَضْغِ؛ لأنَّ الإنسانَ والبهائمَ والسباعَ كذلكَ، وهو استقراءٌ ناقصٌ لا يفيدُ اليقين؛ لجواز وجودِ جزئيٍّ لم يستقرأ، ويكونُ حكمُه مخالفًا لِمَا استُقْرِئ، كالتِّمْسَاحِ فإنه يحركُ فكَّه الأعْلَى عندَ المضْغِ.

الاستحسَانُ في اللغةِ: هو عَدُّ الشيءِ واعتقادُهُ حَسَنًا. **واصطلاحًا**: هو اسْمٌ لدليل من الأدلةِ الأربعة يعارضُ القياسَ الجليَّ، ويعملُ به إذا كان أقوى منه سمَّوْهُ بذلكَ؛ لأنه في الأغلب يكونُ أقوَى مِن القياس الجليِّ، فيكونُ قياسًا مَسْتَحْسَنًا[5]. قال اللَّهُ تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ﴾[6].

الاستحْسانُ: هُوَ تَرْكُ القياسِ والأخذُ بما هو أرفقُ للنَّاسِ.

---

(١) انظر كشاف (٢/ ٢٩٩-٣٠١).

(٢) انظر كشاف (١/ ٨٠، ٨١).

(٣) انظر كشاف (٥/ ١١٥٥).

(٤) انظر كشاف (٥/ ١٢٢٩).

(٥) الاستحسان: هو الذى يقصد به القياس الخفي، وهو دليل عند الحنفية والحنابلة، وأنكره غيرهم حتى قال الشافعي: من استحسن فقد شرع. انظر تفصيل ذلك في كشاف (٢/ ١٥٧ - ١٦٠).

(٦) الزمر: ١٧: ١٨.

الاستحاضَةُ: دمٌ تراهُ المرأةُ أقلّ مِن ثلاثةِ أيامٍ، أو أكْثَرَ من عشرةِ أيامٍ في الحيضِ، ومنْ أربعين في النِّفَاسِ[1].

الاستطاعةُ: هي عَرضٌ يخلقُه اللَّهُ في الحيوانِ يفعلُ به الأفعالَ الاختياريَّة[2].

الاستطاعةُ والقدرةُ والقوةُ والوسعُ والطاقةُ: متقاربةُ المعنى في اللغةِ، وأمّا في عُرفِ المتكلِّمينَ: فَهي عبارةٌ عنْ صفةٍ بها يتمكنُ الحيوانُ من الفعلِ والترْكِ.

الاستطاعة الحقيقيَّةُ: هي القدرةُ التامةُ التي يجبُ عندهَا صدورُ الفعلِ، فهى لا تكونُ إلا مقارنةً للفعلِ[3].

الاستطاعةُ الصحيحةُ: هي أنْ ترتفعَ الموانعُ من المرضِ وغيرِه[4].

الاستحَالةُ: حَركةٌ في الكيْفِ، كتسخُّنِ الماءِ وتبردِهِ، مع بقاءِ صورتِهِ النوعية[5].

الاستقامةُ: هيَ كَوْنُ الخطِّ بحيثُ تنطبقُ أجزاؤُه المفروضَةُ بعضُها على بعض على جميع الأوضاع، وفي اصطلاحِ أهلِ الحقيقةِ: هي الوفاءُ بالعهودِ كلها، وملازمةُ الصِّراطِ المستقيم برعَايةِ حدِّ التوسُّط في كلِّ الأمور من الطعامِ والشرابِ واللباسِ، وفي كُلِّ أمرٍ دينيٍّ ودنيويٍّ، فذلكَ هو الصراط المستقيمُ، كالصراطِ المستقيم في الآخرةِ، ولذلك قالَ النبيُّ ﷺ: «**شيَّبَتنى سُورةُ هُود**»[6]. إذْ أُنْزِلَ فيهَا: فاستقِمْ كما أُمِرْتَ[7].

الاستقامةُ: أنْ يُجْمَعَ بين أَداءِ الطَّاعةِ، واجتنابِ المعاصِى، وقيلَ: الاستقامةُ ضدُّ الاعْوِجَاجِ، وهىَ مرورُ العبدِ في طريقِ العبوديَّةِ بإرشادِ الشرعِ والعقلِ.

الاستقامةُ: المداومَةُ. وقيلَ: الاستقامةُ أن لا تختارَ عَلى الله شيئًا.

الاستقامةُ: قالَ «أبو علىٍّ الدَّقَّاقُ» لها مدارجُ ثلاثة. أولُها: التقويمُ، وهو تأديبُ النفس، وثانيها: الإقامةُ، وهي تهذيبُ القلوبِ، وثالثُهَا: الاستقامةُ، وهي تقريبُ الأسرَارِ[8].

الاستدَارةُ: كونُ السَّطح بحيثُ يُحيطُ به خطٌّ واحدٌ، ويفرضُ في داخلِه نقطةٌ تتساوَى جميعُ الخطوطِ المستقيمةِ الخارجةِ منها إليه[9].

---

(١) كشاف نقلا عن الجرجاني (٢/ ٤٥).
(٢) انظر كشاف (٤/ ٩١٥).
(٣) كشاف نقلا عن الجرجاني (٤/ ٩١٥).
(٤) كشاف نقلا عن الجرجاني (٤/ ٩١٥،٩١٦).
(٥) **الاستحالة** عند الحكماء: هي الحركة الكيفية. انظر كشاف (١/ ١٢٧).
(٦) **صحيح**. أخرجه الترمذى في التفسير، باب «ومن سورة الواقعة» (٣٢٩٧) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٣) والهيثمي في مجموع الزوائد (٧/ ٣٧) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠).
(٧) انظر كشاف (٥/ ١٢٢٧).
(٨) انظر قولة «أبي على» في الرسالة القشيرية (٢٠٦).
(٩) انظر كشاف (٢ / ٢٧٤)

الاستدْراج: أنْ يجعلَ اللَّهُ تعالَى العبدَ مقبولَ الحاجة وقْتًا فوقتًا إلَى أقصَى عمرِه للابتدالِ بالبلاءِ والعذابِ، وقيل: الإهانةُ بالنظرِ إلى المآلِ[1].

الاستدرَاجُ: هو أَنْ تكونَ بعيدًا من رحمةِ الله تعالَى، وقريبًا إلَى العقابِ تدْريجًا.

الاستدرَاجُ: الدُّنُو إلى عذاب اللَّه بالإمهالِ قليلًا قليلًا.

الاستدرَاجُ: هو أَنَ يرفعهُ الشيطانُ درجةً إلى مكانٍ عالٍ، ثم يسقطُ مِنْ ذلكَ المكانِ حتى يهلكَ هلاكًا.

الاستدرَاجُ: هو أنْ يقربَ اللَّهُ العبدَ إلى العذابِ والشدةِ والبلاءِ في يومِ الحسابِ، كما حُكي عن «فرعونَ» لما سألَ اللَّه تعالى قبلَ حاجتِه للابتلاء بالعذاب، والبلاءِ في الآخرة.

الاستطرادُ: سَوْقُ الكلامِ على وجهٍ يلزمُ منه كلام آخر، وهو غيرُ مقصودٍ بالذاتِ، بل بالعرض[2].

الاستعارَةُ: ادِّعاءُ معنَى الحقيقةِ في الشيءِ للمبالغَةِ في التشبيهِ معَ طَرْحِ ذكْرِ المشبهِ من البَيْن، كقولك: «لقيتُ أسدًا»، وأنت تعنى به الرجلَ الشجاعَ، ثم إذا ذكرَ المشبهُ به معَ ذكْرِ القرينةِ يسمَّى استعارةً تصريحيةً وتحقيقية. نحو: «لقيتُ أسدًا في الحمام»، وإذا قلنا: المنيةُ، أي: الموتُ، أنشبَتْ، أي: عَلِقَتْ أظفارُهَا بفلان، فقد شَبَّهنا المنية بالسَّبُع في اغتيالِ النفوسِ، أي: إهلاكهَا من غير تفرقةٍ بين نَفّاع وضرارٍ. فأثبتنا لها الأظفارَ التي لا يكملُ ذلك الاغتيالُ فيهِ بدُونِها تحقيقا للمبالغة في التشبيه، فتشبيهُ المنيةِ بالسَّبُع استعارةٌ بالكنايةِ، وإثباتُ الأظفارِ لها استعارةٌ تخييلية، والاستعارةُ في الفعْلِ لا تكونُ إلَّا تبعيةً، «كنطقت الحال»[3].

الاستِعارةُ التَّبعيَّةُ: أنْ يستعملَ مصدرُ الفعلِ في معنًى غير ذلك المصدرِ على سبيلِ التشبيهِ، ثم يتبعُ فعلُه له في النسبةِ إلى غيرِه. نحو: «كشف فإن مصوره هو «الكشفُ» فاستعير الكشف للإزالة، ثم استعار «كشفَ» «لأزال» تبعا لمصدره، يعني أن كشف مشتق من «الكشف»، و «أزال» مشتق من «الإزَالةِ» أصلية، فأرادُوا لفظَ الفعلِ منهُما، وإنما سميتهَا استعارةً تبعيةً؛ لأنهُ تابعٌ لأصلهِ.

الاستعارةُ التَّخْيِيليَّةُ: هيَ إضافةُ لازمِ المشبَّه بِه إلَى المشبَّهِ.

الاستعارةُ بالكناية: هي إطْلاَقُ لفْظِ المشبهِ وإرادةُ معناه المجازِيّ، وهو لازمُ المشبهِ به.

الاستعَارةُ المكنيَّةُ: هي تشبيهُ الشيءِ عَلى الشيءِ في القلبِ.

---

(١) **الاستدارج**: هو في الشرع أمر خارق للعادة يظهر من الكافر أو الفاجر موافقا لدعواه. انظر كشاف (٢/ ٢٥١).

(٢) كشاف نقلا عن الجرجاني (٤/ ٩٠٦) وزاد: «فيؤتى على وجه الاستتباع».

(٣) انظر كشاف (٤/ ٩٦٣-٩٧٥).

الاستعارةُ الترشيحيَّةُ: هي إثباتُ لازم المشبَّهِ به للمشبَّهِ.

الاستدرَاكُ في اللغَةِ: طلبُ تدارُكِ السامع، وفي **الاصطلاح**: رفعُ توهُّم تولَّدَ من كلام سابق، والفرقُ بينَ الاستداكِ والإضرابِ، أن الاستدراكَ هو رفعُ توهُّم يتوَّلدُ من الكلامِ المقدم رفْعًا شبيهًا بالاستثناء. نحو: «جاءني زيدٌ لكنْ عمرو»، لدفع وَهْم المخاطبِ أنَ «عَمْرًا» أيضًا جاء «كزيدٍ»، بناءً على ملابسةٍ بينهما وملاءمة، والإضرابُ هو أن يُجعَل المتبوعُ في حكم المسكوتِ عنه، يحتمل أن يلابسَهُ الحكمُ، وأن لا يلابسَه، فنحو «جاءني زيدٌ بل عمروٌ» يحتملُ مجيءَ «زيدٍ»، وعدمَ مجيئِهِ. وفي كلامِ «ابنِ الحاجب» أنه يقتضي عدمَ المجيءِ قطعًا[1].

الاستِتْبَاعُ: هو المدحُ بشيءٍ علَى وْجهٍ يستتبعُ المدحَ بشيءٍ آخر[2].

الاستخْدَامُ: هو أن يُذكرَ لفظٌ له معنيان، فيرادُ بهِ أحدُهُما، ثم يرادُ بالضميرِ الراجع إلى ذلكَ اللفظِ معناهُ الآخر، أو يرادُ بأحدِ ضَميريْه أحَدُ معنييه، ثم بالآخرِ معناه الآخر، فالأولُ كقولِه:

إذَا نَـزَلَ السَّـمـاءُ بـأرضِ قـومٍ رَعَـيْـنَـاهُ وإنْ كـانـوا غِـضَـابـا[3]

أراد بالسَّمَاءِ: الغيثَ، وبالضميرِ الراجعِ إليهِ مِنْ «رَعَيْنَاه» النَّبْتَ، والسَّمَاء يُطْلق عليهما، والثاني كقولِه:

فَسقَى الغَضَى والسَّاكِنيه وإن هُمُ شَبُّوهُ بينَ جَوَانِحى وضُلُوعِى[4]

أرادَ بأحد الضَّميرين الراجعَين إلى «الغضى»، وهو المجرورُ في «الساكنيهِ» المكان وبالآخرِ وهو المنصوبُ في «شَبُّوه» النار. أي: «أو قدُوا بينَ جوانحي نارَ الغضَى» يعنى: نارَ الهوَى التي تشبهُ نارَ الغضَى[5].

الاستعانةُ في البديع: هي أنْ يأتيَ القائلُ ببيتِ غيرِه، ليستعينَ به على إتمامِ مرادِه[6].

الاستعانةُ: هوُ كونُ الشَّيءِ بالقوةِ القريبةِ أو البعيدةِ إلى الفعلِ[7].

الاستعجَالُ: طلبُ تعجيلِ الأمرِ قبلَ مجيءِ وقتِه.

الاستصحَابُ: عبارةٌ عن إبقاءِ ما كانَ على ما كانَ عليه لانعدام المغيِّر.

---

(١) انظر كشاف (٢/ ٢٧٩، ٢٨٠). (٢) انظر كشاف (١/ ١٦٧).

(٣) هو لمعاوية بن مالك بن جعفر معوذ الحكماء في المفضليات (٣٥٩- ق: ١٠٥)، وقيل: لجرير، وليس في ديوانه.

(٤) للبحترى في ديوانه (١/ ٢٤٦) برواية:

فسقى الغَضَا والنّازليه وإن هُمُ شبّوه بين جوانح وقلوب

فالقصيدة بائية، لا عينية.

(٥) انظر كشاف (٢/ ٢٣٩، ٢٤٠). (٦) انظر كشاف (٤/ ١٠٧٣) (٧) انظر كشاف (٤/ ٩٥٢).

الاستصحَابُ: هُوَ الحكمُ الذى يثبتُ في الزمانِ الثانِي بناءً على الزمانِ الأولِ[1].

الاستنباط: استخراجُ الماءِ من العَيْنِ من قَولهم: «نَبَطَ الماءُ» إذَا خرجَ من منْبَعِهِ.

الاستنباط: اصْطِلاَحًا: استخراجُ المعَانِي من النصوصِ بفَرْطِ الذِّهْنِ، وقُوَّةِ القريحَةِ.

الاستيلادُ: طلبُ الولدِ من الأَمَةِ[2].

الاستهلالُ: أنْ يكونَ من الولدِ ما يدلُّ على حياتِهِ، من بكاءٍ، أو تحريكِ عُضوٍ، أو عَينٍ.

الإسنادُ: نسبةُ أحدِ الجزءَيْنِ إلَى الآخرِ أعمُّ مِن أنْ يفيدَ المخاطبُ فائدةً يصحُّ السكوتُ عليهَا أولًا.

الإسنادُ في عُرفِ النُّحاةِ: عبارةٌ عن ضمِّ إحدَى الكلمتيْنِ إلى الأخرَى على وجهِ الإفادةِ التامَّةِ، أي على وجهٍ يحسنُ السكوتُ عليهِ.

وفى اللغة: إضافةُ الشيءِ إلى الشيءِ.

الإسنادُ في الحديثِ: أنْ يقولَ المحدِّثُ: حدَّثَنَا فلانٌ عن فلانٍ عن رسولِ الله ﷺ.

الإسنادُ الخبرىُّ: ضَمُّ كلمة أو ما يجرِى مجراهَا إلى أُخْرَى بحيثُ يفيدُ أنَّ مفهومَ إحداهُما ثابتٌ لمفهوم الأخرَى، أو منفيٌّ عنهُ، وصدقُهُ مطابقتُهُ للواقعِ، وكذبُهُ عدمُهَا. وقيلَ: صدقُه مطابقتُه للاعتقادِ، وكذبُه عدمُها[3].

الاستثنَاءُ: إخراجُ الشيءِ منَ الشيءِ، لولاَ الإخراجُ لوجبَ دخولُه فيهِ، وهذا يتناولُ المتصلَ حقيقةً وحكمًا، ويتناولُ المنفصلَ حكمًا فقطْ[4].

أُسلوبُ الحكيمِ: هو عبارةٌ عنْ ذِكْرِ الأهَمِّ، تعريضًا للمتكَلِّم علَى تَرْكِهِ الأهمِّ، كما قالَ «موسَى» عليه السلام إنكارًا لِسَلامه؛ لأن السلامَ لم يكنْ معهودًا في تلك الأرْضِ، بقوله: بأنَّى بأرضِك السَّلاَمُ، وقال «موسى» عليه السلام في جوابه: أنا «موسَى»[5]، كأنه قال «موسى»: أجبتُ عنِ اللائقِ بكَ، وهو أن تستفهِمَ عني، لا عنْ سلامِي بأرضِي[6].

(١) **الاستصحاب عند الأصوليين**: طلب صحبة الحال للماضي بأن يحكم على الحال بمثل ما حكم على الماضي. انظر كشاف (٤/ ٢٠١).

(٢) انظر كشاف (٦/ ١٤٧٠).

(٣) انظر كشاف (٣/ ١٤٦ - ١٥٠)

(٤) انظر كشاف (١/ ١٨١، ١٨٢)

(٥) أخرجه البخاري في التفسير. سورة الكهف (٨/ ٢٦١-٢٦٤). وفيه «وأنَّى بأرضك السلام» ومسلم وغيرهما.

(٦) كشاف نقلا عن الجرجاني (٣/ ١٣٤).

الإسلامُ: هوَ الخضوعُ والانقيادُ لما أخبرَ بهِ الرسُولُ ﷺ. وفي الكشاف: أنَّ كُلَّ ما يكونُ (من) الإقرار باللسانِ من غيرِ مُوَاطأةِ القلبِ، فهوَ إسلامٌ، وما واطأ فيه القلبُ اللسانَ فهوَ إيمانٌ. أقولُ: هذا مذهبُ «أبي حنيفةَ» فلا فرقَ بينهُما [٢].

الإسْرَافُ: هو إنفاقُ المالِ الكثيرِ في الغرضِ الخَسِيسِ [٣].

الإسْرَافُ: تجَاوُزُ الحدِّ في النَّفقةِ، وقيلَ: أنْ يأكلَ الرجلُ ما لا يحل لهُ، أو يأكلَ مما يحلُّ له فوقَ الاعتدالِ، ومقدارِ الحاجةِ، وقيلَ: الإسرافُ تجاوزٌ في الكميةِ، فهو جهلٌ بمقادير الحقوق.

الإسْرَافُ: تجَاوُزُ الحدِّ في النَّفقةِ، وقيلَ: أنْ يأكلَ الرجلُ ما لا يحل لهُ، أو يأكلَ مما يحلُّ له فوقَ الاعتدالِ، ومقدارِ الحاجةِ، وقيلَ: الإسرافُ تجاوزٌ في الكميةِ، فهو جهلٌ بمقادير الحقوق.

الإسْرَافُ: صَرفُ الشيءِ فيما ينبغِي زائدا على ما ينبغِي، بخلافِ التبذيرِ، فإنهُ صَرْفُ الشيءِ فيمَا لا ينبغِي [٤].

الاستغراقُ: هو الشُّمولُ لجميعِ الأفرادِ بحيثُ لا يخرجُ عنهُ شيءٌ [٥].

الأُسْطُوانَةُ: هو شكلٌ يُحيطُ به دائرتَانِ متوازيَتانِ من طرفَيْهِ، هُمَا قاعدتاهُ، يصلُ بينهمَا سطحٌ مستديرٌ يفرضُ في وسطِهِ خطٌّ مُوَازٍ لكلِّ خطٍّ يفرضُ على سَطْحِه بين قاعدتَيْهِ [٦].

الأُسْطُقُسّ: يعرفُ من تعريفِ الداخلِ.

الأُسْطُقُس: عبارةٌ عن إحدَى أربعِ طبائعَ.

الأُسْطُقُسَاتُ: هو لفظٌ يونانيٌّ بمعنى الأَصْلِ، وتسمَّى العناصرُ الأربع التي هِيَ: الماءُ والأرضُ والهواءُ والنارُ أُسْطُقُسَاتٍ؛ لأنها أصول المركباتِ التي هي: الحيواناتُ والنباتاتُ والمعادنُ [٧].

الاسمُ: ما دلَّ على معنًى في نفسهِ غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، وهو ينقسمُ إلى اسم عين، وهو الدالُّ على معنًى يقومُ بذاتهِ «كزيدٍ» و «عمرو» وإلى اسم معنًى، وهو ما لا يقومُ بذاتِه، سواءٌ كانَ معناهُ وجوديًا، كالعلمِ، أو عدميًّا، كالجهلِ [٨].

---

(١) زيادة من الكشاف للزمخشري (٤/ ٣٧٦).
(٢) انظر كشاف (٤/ ٤٣ - ٤٤)
(٣) كشاف نقلا عن الجرجاني (٤/ ١٥).
(٤) كضاف نقلا عن الجرجاني (٤/ ١٥) وفيه زيادة بدلا من: زائدا.
(٥) انظر كشاف (٥/ ١٠٩٧).
(٦) انظر أنواعها في كشاف (٤/ ٤٨).
(٧) كشاف نقلا عن الجرجاني (١/ ٧٨).
(٨) انظر كشاف (٤/ ٥٨ - ٦٧).

الاسمُ الأعظمُ: هو الاسمُ الجامعُ لجميعِ الأسماءِ. وقيلَ: هوَ اللَّهُ؛ لأنهُ اسمُ الذاتِ الموصوفةِ بجميعِ الصِّفَاتِ. أي: المسماةُ بجَميعِ الأسماءِ. و (لهذا)[1] يطلقونَ الحضرةَ الإلهيةَ على حضرةِ الذاتِ معَ جَميعِ الأسماءِ. وعندَنَا: هو اسمُ الذاتِ الإلهيَّةِ من حيثُ هيَ هيَ، أي: المطلقةُ الصادقةُ عليهَا مع جميعها أو بعضهَا، أو لا معَ واحدٍ منها، كقولِه تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ أحد ﴾.

الاسمُ المتمكِّنُ: ماتَغَيَّرَ آخرُهُ بتغيُّرِ العواملِ في أوّلِهِ، ولم يشابهِ الحرفَ، نحو قولكَ: "هذَا زيدٌ"، و"رأيتُ زيدًا"، و"مررتُ بزيدٍ"، وقيلَ: الاسمُ المتمكنُ هو الاسمُ الذي لم يشابهِ الحرفَ والفعلَ، وقيلَ: الاسمُ المتمكنُ ما يجرِي عليه الإعرابُ، وغيرُ المتمكنِ ما لا يجرِي عليه الإعرابُ[2].

اسمُ الجِنْسِ: هوَ ما وُضعَ لأنْ يقعَ علَى شيءٍ وعلَى ما أشبهَهُ، كالرجُل فإنهُ موضوعٌ لكلِّ فرد خارجيٍّ علَى سبيلِ البدلِ، من غير اعتبارِ تعينِه، والفرقُ بينَ الجنسِ واسمِ الجنسِ، أنَّ الجنسَ يطلقُ على القليلِ والكثيرِ كالماءِ، فإنَّهُ يطلقُ على القَطْرةِ والبحْرِ، واسمُ الجنسِ لا يطلقُ على الكثيرِ، بلَ يطلقُ علَى واحدٍ على سبيلِ البدلِ، كرجلٍ، فعلَى هذا كانَ كلُّ جنسٍ اسمَ جنسٍ، بخلافِ العكسِ[3].

الاسمُ التامُّ: هو الاسمُ الذي نُصبَ لتمامِه، أي: لاستغنائِه عن الإضافَةِ، وتمامُهُ بأربعةِ أشياء: بالتنوينِ أو الإضافةِ أو بنونِ التثنيةِ أو الجمعِ[4].

الأسماءُ المقصورَةُ: هيَ أسماءٌ في أواخرِهَا ألفٌ مفردةٌ، نحو: "حُبْلَى" و"عَصَا" و"رَحَى".

الأسماءُ المنقوصَةُ: هي أسماءٌ في أواخرِهَا ياءٌ ساكنةٌ قبلهَا كسرةٌ، "كالقاضِي".

اسمُ لا التي لنفْيِ الجنْسِ: هوَ المسندُ إليهِ من معمولَيْهَا.

اسمُ لا التي لنفي الجنسِ: هو المسندُ إليهِ بعدَ دخولها تليهَا نكرةٌ مضافًا، أو مشبَّهًا به، مثل: لا غلامَ رجلٍ، ولا عشرينَ درهمًا لكَ.

أسماءُ الأفعالِ: ما كانَ بمعنَى الأمرِ أو الماضِي، مثل "رُوَيْدَ زيدًا" أي: أمهلْه، "وهيهاتَ الأمرُ" أي: بَعُدَ[5].

---

(١) زيادة من اصطلاحات الكاشاني (٥٢) وقد نقل عنه الجرجاني.

(٢) في كشاف (٤/ ٦٧) نقلا عن الجرجاني ما يلي: "الاسم المتمكنَ ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشابه مبنى الأصل، أعني الماضي والأمر بغير اللام، والحرف، ويرادفه الاسم المعرب".

(٣) انظر كشاف (٤/ ٨٦- ٧١).

(٤) كشاف (٤/ ٦٧) نقلا عن الجرجاني.

(٥) انظر كشاف (٤/ ٧٢).

أسماءُ العدَدِ: ما وُضعتْ لكميةِ آحادِ الأشياءِ، أي: المعدوداتِ.

اسمُ الفاعِلِ: ما اشْتُقَّ مِن «يَفْعَل» لمنْ قامَ به الفعلُ، بمعنى الحدوثِ، وبالقيدِ الأخيرِ خرجَ عنه الصفةُ المشبَّهةُ واسمُ التفضيلِ؛ لكونهمَا بمعنى الثبوتِ، لا بمعنى الحدوثِ[1].

اسمُ المفعولِ: ما اشتقَّ مِنْ «يَفْعل» لمنْ وقعَ عليه الفِعلُ[2].

اسمُ التفضيلِ: ما اشتقَّ مِنْ فِعل لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِهِ[3].

اسمُ الزمانِ والمكَانِ: مشتقٌّ منْ يَفْعَل لزمَانٍ أو مكانٍ وَقَعَ فيه الفعلُ.

اسمُ الآلةِ: هوُ ما يعالجُ به الفاعلُ المفعولَ؛ لوصولِ الأثرِ إليْهِ.

اسمُ الإشارَةِ: ما وُضعَ لمُشار إليهِ، ولم يلزم التعريفُ دوريًّا، أو بمَا هو أخفَى منهُ، أو بما هُوَ مثله؛ لأنهُ عرف اسمَ الإشارةِ الاصطلاحيةِ بالمشارِ إليهِ اللغويِّ المعلُومِ[4].

الاسْمُ المنسوبُ: هوَ الاسمُ الملحقُ بآخره ياءٌ مشددةٌ مكسورٌ ما قبلهَا علامةً للنسبةِ إليهِ، كمَا ألحقتِ التاءُ علامةً للتأنيثِ، نحو: «بصْرِيٌّ» و «هاشِميٌّ»[5].

الأسْوَارِيَّةُ: همْ أصحابُ «الأسْوَارِيِّ» وافقُوا «النَّظاميةَ» فيمَا ذهبُوا إليه، وزادُوا عليهم أنَّ الله لا يقدرُ علَى ما أخبرَ بعدمِهِ، أو عَلِمَ عدمهُ، والإنسانُ قادرٌ عليهِ[6].

الإسْكَافيَّةُ: أصحابُ «أبي جعفرَ الإسْكَاف» قالُوا: إنَّ الله تعالَى لا يقدرُ على ظُلم العقلاءِ بخلافِ ظُلم الصِّبيانِ والمجانينَ، فإنه يقدرُ عليه[7].

الإسْحَاقِيَّةُ: مثلُ النَّصيريَّةِ. قالُوا: حلَّ «الله» في «عليٍّ» رضي الله عنه[8].

الإسماعيليَّةُ: همُ الذينَ أثبتُوا الإمامةَ «لإسماعيلَ بنِ جعفرِ الصادقِ»، ومن مذهبهمْ أنَّ الله تعالَى لا موجودٌ ولا معدومٌ، ولاَ عالمٌ ولا جاهلٌ، ولا قَادرٌ ولا عَاجزٌ، وكذلكَ في جميع الصفاتِ[9]، وذلك لأَن الإثباتَ الحقيقيَّ يقتضى المشاركة بينه وبينَ الموجودات، وهو تشبيهٌ، والنفيُ المطلق يقتضي مشاركتَهُ للمعدوماتِ، وهوَ تعطيلٌ، بلْ هو سَبَبُ وَاهِب هذهِ الصفاتِ، ورب للمتضادَّاتِ[10].

---

(١) انظر كشاف (٤/ ٧٢، ٧٣).
(٢) انظر كشاف (٤/ ٧٤).
(٣) انظر كشاف (٤/ ٧٤).
(٤) انظر كشاف (٤/ ٧١، ٧٢).
(٥) كشاف (٤/ ٦٧) نقلا عن الجرجاني.
(٦) زاد صاحب كشاف قوله: لأن قدرة العبد صالحة للضدين على سواء، فإذا قدر على أحدهما قدر على الآخر. انظر كشاف (٣/ ١٦٧) حيث نقلا عن الإيجي.
(٧) انظر كشاف (٤/ ١٥) حيث نقل كلاهما عن الإيجى في شرح المواقف.
(٨) انظر كشاف (٤/ ١٦ - ٦/ ١٣٨٥)، والملل والنحل (١/ ١٩٢، ١٩٣).
(٩) كشاف نقلا عن الجرجاني (٤ / ٣٨).
(١٠) انظر عن الإسماعيلية الملل والنحل (١/ ١٧٠-١٧١)

فصل الشين

الإشْمَامُ: تهيئةُ الشفتيْنِ للتلفُّظِ بالضَّمِّ، ولكنْ لا يتلفظُ بهِ تنبيهًا على ضَمِّ ما قبلَها، أو علَى ضَمِّهِ الحرفَ الموقوفَ عليها، ولا يشعرُ به الأعمَى[1].

الاشتيَاقُ: انجذابُ باطنِ المحبِّ إلى المحبوبِ حالَ الوصالِ؛ لنيلِ زيادة اللَّذةِ أو دوامِهَا.

الأشربَةُ: هي جَمْعُ شَرَابٍ، وهوَ كلُّ مائعٍ رقيقٍ يشربُ ولا يتأتَّى فيه المضغُ، حَرامًا كانَ أو حلالًا.

الإشارةُ: هو الثابتُ بنفسِ الصِّيغةِ منْ غيرِ أن سيقَ له الكلامُ[2].

إشارةُ النَّصِّ: هو العملُ بما ثبتَ بنَظْمِ الكلامِ لغةً، لكنهُ غيرُ مقصودٍ ولا سِيقَ له النصُّ، كقوله تعالَى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ ﴾ سِيقَ لإثباتِ النَّفقةِ، وفيه إشارة إلى أن النسبَ إلى الآباءِ.

الاشتقَاقُ: نَزْعُ لفظٍ منْ آخرَ بِشَرْطِ مُنَاسبتِهمَا معنًى وتركيبًا، ومُغَايرتِهمَا في الصِّيغَةِ.

الاشتقاقُ الصَّغيرُ: هوَ أنْ يكونَ بينَ اللفظيْنِ تناسبٌ في الحروفِ، والترتيبِ، نحو: «ضربَ» من «الضَّرْبِ».

الاشتقاقُ الكبيرُ: هو أن يكونَ بين اللفظينِ تناسبٌ في اللفظِ والمعنَى دُونَ الترتيبِ، نحو: «جَبَذَ» من «الجذْبِ».

الاشتقاقُ الأكبرُ: هو أن يكونَ بينَ اللفظينِ تناسبٌ في المَخْرَجِ، نحو: «نعقَ» من «الهقِ»[3].

الأشهرُ الحرمُ: أربعةٌ: رجبُ، وذو القِعْدةَ، وذو الحِجّةَ، والمحرّمُ، واحدٌ فردٌ، وثلاثةٌ سَرْدٌ، أي: متتابِعَةٌ.

فصل الصاد

الأصْلُ: هوَ ما يُبْنَى عليهِ غيرهُ[4].

الأُصُولُ: جمعُ أصل، وهو في اللغةِ: عبارةٌ عمَّا يُفتقرُ إليهِ، ولا يفتقِرُ هوَ إلَى غَيرِهِ، وفي الشَّرعِ: عبارةٌ عمَّا يُبْنَى عليه غيرُه، ولا يُبْنَى هو علَى غيرِهِ، والأصلُ ما يُثبتُ حكمَه بنفسِهِ، ويُبنَى عليه غيرُه.

---

(١) **الإشمام** عند القراء والنُّحاة: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقيل: أن تجعل شفتيك على صورتهما، وكلاهما واحد، ويختص بالضَّمة إعرابا وبناء انظر كشاف (٤/ ١٦٨).

(٢) انظر كشاف (٤/ ١١٤) ففيه تفصيل.

(٣) كشاف (٤/ ١٤١) نقلا عن الجرجاني.

(٤) انظر كشاف (١/ ٢٨ - ٣٠، ٨٥ - ٨٧).

أصول الفِقْهِ: هو العِلْمُ بالقواعدِ التي يُتَوصَّلُ بهَا إلى الفِقْهِ، والمرادُ مِنَ الأصولِ في قولهم: هكذا في روايةِ الأصولِ، الجامع الصغيرِ، والجامعِ الكبيرِ، والمبسُوطِ، والزيادات.

الإصْرارُ: الإقامةُ علَى الذنْبِ والعزمُ علَى فِعْلِ مِثْلِهِ[1].

الاصطلاَحُ: عبارةٌ عنِ اتِّفاقِ قومٍ على تسميةِ الشيْءِ باسمِ ما يُنقلُ عنْ مَوْضِعِهِ الأول.

الاصطلاحُ، إخراجُ اللفظِ مِنْ معنى لُغَويٍّ إلَى آخرَ لمناسبة بينهُمَا، وقيلَ: **الاصطلاحُ**: اتفاقُ طائفة على وضعِ اللفظِ بإزاءِ المعنَى، وقيلَ: **الاصطلاحُ**: إخراجُ الشيءِ عن معنى لغويٍّ إلى معنىً آخرَ لبيانِ المرادِ، وقيلَ: **الاصطلاحُ**: لفظٌ معيَّنٌ بينَ قومٍ معينين[2].

أصحابُ الفرائِضِ: همُ الذيَن لهمْ سِهَامٌ مقدَّرَةٌ.

الأصواتُ: كلُّ لفظ حُكِيَ به صوتٌ، نحو: «غَاقْ» حكايةُ صوتِ الغُرَابِ، أو صوّت به للبهائم، نحو «نخْ» لإناخةِ البعير، و«قاعْ» لِزَجْرِ الغنم[3].

الأصحابُ: مَن رأَى رسولَ الله ﷺ أو جلسَ معه مؤْمنًا به[4].

فصل الضاد

الإضَافةُ: حالةٌ نسبيَّةٌ متكررةٌ بحيثُ لا تعقلُ إحداهما إلاَّ معَ الأخرَى، كالأبوّةِ والبُنُوَّةِ.

الإضافَةُ: هي النِّسْبةُ العارضةُ للشيءِ بالقياسِ إلى نسبةٍ أُخرى، كالأبوةِ والبنوَّةِ[5].

الإضافةُ: هي امتزاجُ اسميْنِ على وجه يُفيدُ تعريفًا أو تخصيصًا.

الإضمارُ في العَرُوضِ: إسكانُ الحرفِ الثاني. مثلُ إسكانِ تاءِ «مُتَفَاعِلنْ» ليبقى «مُتْفَاعلن»، فينقل إلى «مُسْتَفْعِلُن» وَيُسمَّى مضمرًا[6].

الإضمَارُ: إسقاطُ الشيءِ لا معنًى.

الإضمارُ: تَرْكُ الشيءِ مع بَقَاءِ أثرِهِ.

---

(١) كشاف (٤/ ٢٢٧) نقلا عن الجرجاني.

(٢) في كشاف (٤/ ٢١٧) نقلا عن الجرجاني ما يلي: «الاصطلاح: هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم يعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرها».

(٣) انظر كشاف (٤/ ٢٠٤ - ٢٠٦)

(٤) انظر كشاف (٤/ ١٩٨ - ٢٠٠)

(٥) انظر كشاف (٤/ ٨٨٨ - ٨٩١).

(٦) انظر كشاف (٤، ٨٨٤)

الإضمارُ قبل الذكْر[1]: جائزٌ في خمسةِ مواضعَ. **الأولُ**: في ضميرِ الشأنِ، مثل: «هوَ زيدٌ قائمٌ» (وفي ضمير القصة، نحو: «هي هند قائمة»)[2]. **والثاني**: في ضمير «رُبَّ» نحو: «رُبَّهُ رجلًا»، **والثالث**: في ضمير «نعم» نحو: «نعمَ رجلًا زيدٌ»، **والرابعُ**: في تَنَازُع الفعلين (على مذهب إعمال الفعل الثاني) نحو: «ضرَبني وأكرمني زيدٌ»، **والخامسُ**: في بَدَل المظهرِ عن المضمرِ، نحو: «ضربتهُ زيدًا»[3].

الأُضْحِيَةُ: اسمٌ لما يُذْبَحُ في أيامِ النَّحرِ بنِيَّةِ القُرْبة إلَى اللَّه تعالَى.

الإضرَابُ: وهو الإعْرَاضُ عن الشيءِ بعدَ الإقبالِ عليه، نحو: «ضربتُ زيدًا بل عمرًا»[4].

فصل الطاء

الإطْنَابُ: أداءُ المقصودِ بأكثرَ منَ العبارةِ المتعارفةِ.

الإطنابُ: أن يُخبرَ المطلُوب، يعنى المعشُوقَ بكلامٍ طويل، لأن كثرةَ الكلاَم عندَ المطلُوب مقصودةٌ، لأنَّ كثرةَ الكلام توجبُ كثرةَ النظرِ هذَا، وقيلَ: الإطنابُ أنْ يكونَ اللفظُ زائدًا على أصلِ المرادِ[5].

الاطِّرَادُ: هوَ أنْ تأتيَ بأسماءِ الممدوحِ أو غيرِه، وأسماءِ آبائِه على ترتيبِ الولادةِ من غيرِ تكلُّفٍ، كقولِه:

إنْ يقتلُوك فَقدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ بعُتَيْبةَ بنِ الحارث بنِ شِهَابِ

يقال: ثلَّ اللَّهُ عروشَهم، أي: هَدَم مُلْكَهم[6].

الأَطْرافِيةُ: هم عَذروا أهلَ الأطرافِ فيما لم يعرفُوه من الشَّريعةِ، ووافقوا أهلَ السنة في أصولِهم[7].

---

(١) كفى كشاف: «ذكر المرجع».
(٢) زيادة من كشاف.
(٣) زيادة من كشاف.
(٤) انظر كشاف (٤/ ٨٧٣).
(٥) انظر كشاف (٤/ ٩٠١) نقلا عن الجرجاني.
(٦) انظر كشاف (٤/ ٩٠٥) نقلا عن الجرجاني. والبيت لأبي ذؤاب ربيعة بن عبيد الأسدي. دلائل الإعجاز (٢٥٣).
(٧) هي فرقة من الخوارج العجاردة أتباع غالب وهم على مذهب الحمزية انظر كشاف (٤/ ٩١٦).

فصل العين

الأعمالُ: الاضطرابُ في العملِ، وهو أبلغُ من العملِ.

الأعيَانُ: ما لهُ قيامٌ بذاتِه، ومعنَى "قيامُه بذاتِه" أن يتحيزَ بنفسهِ غيرَ تابع تَحيزه لتحيُّز شيءٍ آخرَ بخلافِ العرضِ، فإن تحيزَهُ تابعٌ لتحيزِ الجوهرِ الذي هو موضوعهُ. أي محله الذي يقوِّمه.

الأعيانُ الثابتَةُ: هي حقائقُ الممكناتِ في علم الحقِّ تعالى، وهي صورُ حَقائق الأسماء الإلهيةِ في الحضرةِ العلية لا تأخرَ لها عن الحقِّ إلا بالذاتِ لا بالزمان، فهي أزليَّةٌ أبديةٌ، والمعنَى بالإضافةِ التأخرُ بحسبِ الذاتِ لا غير.

الأعيانُ المضمونةُ بأنفسِها: هي ما يجبُ مثلُها إذَا هلكتْ إنْ كانتْ مثلية وقيمتُها إن كانتْ قيمية كالمقبوض على سوم الشراءِ والمغصوبِ.

الأعيانُ المضمونةُ بغيرِهَا: على خلافِ ذلك كالمبيعِ والمرهونِ.

الإعتاقُ: هو إثباتُ القوةِ الشرعيَّة فِي المملوكِ[1].

الاعتبارُ: أن يرَى الدنيَا للفناءِ، والعاملينَ فيها للموتِ، وعمرانُها للخرابِ، وقيلَ: الاعتبارُ اسمُ المعتبرة، وهي رؤيةُ فناء الدنيا كلِّها باستعمالِ النظرِ في فناء جزئهاَ، وقيلَ:الاعتبارُ من العبر، وهو شقُّ النهر والبحرِ، يعني يرى المعتبر نفسَه علَى حرفٍ من مقامات الدنيا[2]

الاعتبارُ: هو النظرُ في الحكمِ الثابتِ أنه لأي معنى ثبتَ، وإلحاقُ نظيرِه به وهذا غَيْرُ القياسِ.

الاعتذارُ: هو محوُ أثرِ الذنبِ.

الإعارةُ: هي تمليكُ المنافع بغيرِ عوضٍ ماليٍّ.

الاعتراضُ: هو أنْ يَأتى في أثناء كلام، أو بينَ كلاَمَيْن متصلَيْن معنًى بجملة أو أكثرَ لا محلَّ لها منَ الإعرابِ لنكتة سوى رفع الإبْهَامِ، ويسمَّى الحشوَ أيضًا كالتنْزية في قوله تعالى:

(١) انظر كشاف (٤/ ١٠١١).

(٢) الاعتبار في اللغة: رد الشيء إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمه، ومنه سمي الأصل الذى ترد إليه النظائر عبرة وهو يشتمل الاتعاظ والقياس والعقلي والشرعي كما يستفاد من التوضيح والتلويح في باب القياس. (انظر كشاف (٤/ ٩٥٩-٩٦٠).

﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾[1]، فإنَّ قولَه سبحانَه جملة معترضة لكونها بتقدير الفعلِ وقعتْ في أثناءِ الكلام، لأن قولَه: ﴿ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ ،عطفٌ على قوله ﴿ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ ﴾، والنكتة فيه تنزيهُ الله عمَّا ينسبُون إليه[2].

الاعتكَافُ: هو في اللغةِ: المقامُ والاحتباسُ، وفي الشرعِ: لبْثُ صائمٍ في مسجدِ جماعةٍ بنيةٍ[3].

الاعتكافُ: تفريغُ القلبِ عن شغلِ الدنيَا وتسليمُ النفسِ إلى المولَى، وقيلَ: الاعتكافُ والعكوفُ الإقامةُ. معناهُ لا أبرحُ عن بَابكَ حتَّى تغفرَلِي.

الإعرابُ: هو اختلافُ آخرِ الكلمةِ باختلافِ العواملِ لفظًا أو تقديرًا[4].

الأعرابيُّ: هو الجاهليُّ من العربِ.

الأعرافُ: هو المطلعُ، وهو مقامُ شهودِ الحقِّ في كلِّ شيء متجليًا بصفاته التي ذلكَ الشيءُ مظهرُها، وهو مقامُ الأشرافِ على الأطراف. قال اللَّهُ تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ ﴾[5]. وقال النبيُّ ﷺ «إن لكلِّ آية ظَهْرًا وبَطْنًا وحَدًّا ومَقْطَعًا»[6].

الإعلالُ: هو تغييرُ حرفِ العلةِ للتخفيفِ، فقولنَا تغييرٌ شاملٌ له، ولتخفيفِ الهمزة والإبدال، فلما قلنا «حرف العلة» خرجَ تخفيفُ الهمزة، وبعض الإبدال مما ليسَ بحرفِ علة، كأصيلالٍ في «أصيلان» لقربِ المخرج بينهمَا، ولما قلنا للتخفيفِ خرج نحو «عألم في عالم»، فبين تخفيف الهمزة، والإعلالِ مباينةٌ كلية، لأنه تغييرُ حرفِ العلةِ، وبين الإبدالِ والإعلالِ عمومٌ وخصوصٌ من وجه، إذ وجدا في نحو: «قالَ، و وجد» الإعلال بدون الإبدال في يقولُ، والإبدالُ بدونِ الإعلالِ في «أصيلان»[7].

الإعجازُ في الكلام: هو أن يُؤَدَّى المعنَى بطريق هو أبلغُ من جميعِ ما عداه مِنَ الطرقِ.

الإعناتُ: ويقالُ له التضييقُ والتشديدُ ولزومُ ما لا يلزمُ أيضًا وهو أن يعنتَ نفسَه في التزام رديف أو دَخيل، أو حرف مخصوص قبَل الرويِّ، أو حركة مخصوصة[8]،

---

(١) النحل: [٥٧].
(٢) انظر كشاف (٤/ ٩٨٩).
(٣) الاعتكاف واجب في المنذور، وسنة في العشر الأخير في رمضان، ومستحب فيما سواه، وقيل هو سنة مؤكدة مطلقا. انظر كشاف (٤/ ١٠١٠).
(٤) انظر كشاف (٤/ ٩٤٢ - ٩٤٤).
(٥) الأعراف: [٤٦]. وانظر كشاف (٤/ ٩٩٤) والكاشاني (٥٣).
(٦) ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين (١/ ٩٩) بلفظ: إن للقرآن ظاهرًا وباطنًا وحدًّا ومقطعًا. وقال الحافظ العراقي بهامشه: أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود بنحوه.
(٧) انظر كشاف (٤/ ١٠٤٤).
(٨) انظر كشاف (٤/ ٨٩٦ - ٨٩٨، ٩٤٧)

كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[1]، وقوله ﷺ: «اللهمَّ بكَ أحاوِلُ وبكَ أُصاوِل»[2] وقوله: «إذَا استشاطَ السلطانُ تسلّطَ الشيطانُ»[3].

فصل الغين

الإغماءُ: هو فتورٌ غيرُ أصليٍّ لا بمخدِّرٍ يزيلُ عمل القوىّ. قوله غيرُ أصليٍّ يخرجُ النومَ، وقوله لا بمخدّرٍ يخرجُ الفتورَ بالمخدِّرَاتِ، وقوله يزيلُ عمل القوىّ يخرجُ الْعَتَهَ[4].

فصل الفاء

الإفتاءُ: بيانُ حكْمِ المسألةِ.

الإفراطُ: الفرقُ بينَ الإفراطِ والتفريطِ أنَّ الإفراطَ يستعملُ في تجاوز الحدِّ من جانبِ الزيادةِ والكمالِ، والتفريط يستعملُ في تجاوزِ الحدِّ من جانبِ النقصانِ والتقصيرِ.

الأفقُ الأعْلَى: هي نهايةُ مقامِ الروحِ، وهي الحضرةُ الواحديَّةُ، وحضرةُ الألوهيةِ.

الأفقُ المبينُ: هي نهايةُ مقامِ القلبِ[5].

أفعالُ المقاربَةِ: ما وضعَ لدنوِّ الخبرِ رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه[6].

الأفعالُ الناقصةُ: ما وضعَ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ[7].

أفعالُ التعجُّبِ: ما وضعَ لإنشاءِ التعجبِ، وله صيغتانِ: ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ[8].

أفعالُ المدحِ والذَّمِّ: ما وضعَ لإنشاءِ مدحٍ أو ذمٍّ نحو: نِعْمَ وبِئْسَ[9].

الافتِرَاقُ: كونُ الجوهريْنِ في حَيِّزَيْنِ بحيثُ يمكنُ التفاضُلُ بينهمَا[10].

---

(١) الضحى: [٩: ١٠].

(٢) صحيح. أخرجه الدارمي في السير: باب في الدعاء عند القتال (٢/ ٢١٦) وأحمد في المسند (٤/ ٣٣٢، ٣٣٣).

(٣) ضعيف. أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٢٣٥) وأحمد في المسند (٤/ ٢٢٦).

(٤) انظر كشاف (٥/ ١١٠١).

(٥) كشاف نقلا عن اصطلاحات الصوفية، لكمال الدين أبي الغنائم (١/ ٨٣) وانظر الكاشاني أيضا (٥٣).

(٦) انظر كشاف (٥/ ١١٤٧) قال بعض النحاة: هي أفعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما خصت بأحكام أفردوها بالذكر، وهي: كاد وأوشك وكرب، وعسى وحرى، وطفق وجعل وأخذ وعلق.

(٧) وتستعمل بمعنى ما لا يتم بالمرفوع «ويقابلها التامة مثل «ضرب» انظر كشاف (٥/ ١١٤٥).

(٨) انظر كشاف (٥/ ١١٤٨). (٩) انظر كشاف (٥/ ١١٤٨) (١٠) انظر كشاف (٥/ ١٢٧٤ - ١٢٧٦).

أفعلُ التفضيلِ: إذَا أضيفَ إلى المعرفةِ يكونُ المرادُ منه التفضيلَ على نفس المضافِ إليه، وإذا أضيفَ إلى النكرةِ كانَ المرادُ منه التفضيلَ على أفرادِ المضافِ إليه.

فصل القاف

الإقدامُ: الأخذُ في إيجادِ العقدِ والشروعُ في إحداثِهِ.

الإقرارُ: هو في الشرعِ إخبارٌ بحقٍّ لآخرَ عليه[1].

الإقرارُ: إخبارٌ عمَّا سبقَ.

الاقتباسُ: هو أنْ يُضَمَّنَ الكلامُ، نثرًا كانَ أو نظمًا، شيئًا من القرآن أو الحديث، كقول «ابن شمْعُون» في وَعْظِهِ: «يا قوْم! اصْبرُوا على المحرَّمات، وصابروا على المفترضاتِ، وراقبُوا بالمُرَاقباتِ، واتقوا اللَّهَ في الخَلوَاتِ. تُرفع لكم الدرجاتُ»[2]. وكقوله:

وإنْ تَبَدَّلْتِ بِنَا غَيْرنا فَحَسْبُنَا اللَّهُ ونِعْمَ الوَكِيلْ[3]

الاقتضاءُ: هو طلبُ الفعلِ معَ المنعِ عن الترْكِ وهو الإيجَابُ، أو بدونِه، وهو الندبُ، أو طلبُ الترْكِ مع المنعِ عن الفعلِ، وهو التحريمُ، أو بدونِهِ وهو الكراهة.

اقتضاءُ النَّصِّ: عبارةٌ عمَّا لم يعملِ النَّص إلا بشرْطٍ تقدُّم عليه، فإنَّ ذلك أمرٌ اقتضاهُ النصُّ بصحةِ ما تناولَه النص، وإذا لم يصحّ لا يكونُ مضافًا إلى النصِّ، فكان المقتضى كالثابتِ بالنصِّ، مثاله: إذا قالَ الرجلُ لآخرَ: أعتقْ عبدَك هذا عنِّي بألفِ درهم، فأعتقهُ يكونُ العتقُ من الآمرِ، كأنه قالَ: «بعْ عبدَك لي بألفِ درهمٍ، ثم كنْ وكيلًا لي بالإعتاقِ».

فصل الكاف

الإكْرَاهُ: حملُ الغيرِ علَى ما يكرهُهُ بالْوَعيدِ[4].

(١) انظر كشاف (٥/ ١١٨٣).

(٢) انظر كشاف (٥/ ١١٧٨) حيث قال: قد اشتهر عن المالكية تحريم الاقتباس وتشديد النكير على فاعله، وأجازه غيرهم.

(٣) البيت الذى قبله: إن كُنتِ أزمَعتِ عَلى فُجْرنا ... مِن غَيرِ ما جُرمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ
وهما لأبى القاسم بن الحسن الكاتبى.

(٤) انظر كشاف (٥/ ١٢٨١).

الإكراهُ: هو الإلزامُ والإجبارُ على ما يكرهُ الإنسانُ طبعا أو شرعا فيقدمُ على عدمِ الرضا ليرفعَ ما هو أضرُّ.

الأكلُ: إيصَالُ ما يتأتَّى فيه المَضْغُ إلَى الجوفِ، ممضُوغًا كانَ أو غيرَه، فلا يكونُ اللَّبنُ والسَّويقُ مأكولًا [1].

فصل اللام

الآلةُ: هيَ الواسطةُ بينَ الفاعلِ والمنفعلِ في وصولِ أثرِه إليه، كالمِنْشَارِ للنَّجارِ، والقيدُ الأخيرُ لإخراجِ العلةِ المتوسطةِ، كالأبِ بينَ الجد والابنِ، فإنها واسطةٌ بينَ فَاعلِها ومنفعِلها، إلاَّ أنها ليستْ بواسطة بينهُما في وصولِ أثرِ العلَّةَ البعيدةِ إلَى المعلولِ؛ لأنَّ أثرَ العلةِ البعيدةِ لا يصلُ إلى المعلول فضلًا عن أن يتوسَط في ذلك شيءٌ آخرُ، وإنما الواصلُ إليه أثر العلةِ المتوسطة، لأنه الصادرُ منها، وهيَ من البعيدةِ [2].

الألَمُ: إدراكُ المنافرِ من حيثُ إنهُ منافرٌ، ومنافرُ الشيءِ هوَ مقابلُ ما يلائمهُ، وفائدةُ قَيْد الحيثيةِ للاحترازِ عن إدراكِ المنافرِ، لا من حيثُ إنه منافرٌ، فإنه ليسَ بألمٍ [3].

الإلحاقُ: اتِّفاقُ الآراءِ في المعاونَةِ علَى تدبيرِ المعاشِ [4].

الإلْهَامُ: ما يلْقَى في الرَّوع بطريقِ الفيض، وقيلَ: الإلهامُ: ما وقعَ في القلبِ من عِلْم، وهو يدعُو إلى العمل من غير استدلالٍ بآية، ولا نظر في حجة، وهو ليسَ بحجة عندَ العلماءِ إلاَّ عند الصُّوفيين، والفرقُ بينَه وبين الإعلامِ أن الإلهامَ أخصُّ من الإعلامِ؛ لأنهُ قد يكونُ بطريقِ الكَسْبِ، وقد يكونُ بطريقِ التنبيهِ [5].

الالتماسُ: هو الطلَبُ مع التساوِي بين الآمرِ والمأمورِ في الرُّتبةِ [6].

الله: عَلَمٌ دالٌّ علَى الإلهِ الحقِّ دلالةً جامعةً لمعاني الأسماءِ الحسنَى كلِّها.

الإلهيَّةُ: هي أحديَّةُ جمعِ جَميعِ الحقائقِ الوجوديَّةِ، كمَا أنَّ «آدم» عليه السلامُ أحديةُ جمعِ جَميعِ الصورِ البشريةِ، إذْ لَلأحديةِ الجمعيةِ الكماليةِ مرتبتانِ. إحداهُما: قبلَ التفصيلِ لكَوْنِ

---

(١) كشاف (١/ ٨٧) نقلا عن الجرجاني.

(٢) انظر كشاف (١/ ٨٨، ٨٩)

(٣) انظر كشاف (١/ ٨٩).

(٤) انظر كشاف (٥/ ١٣٠٢ - ١٣٠٤)

(٥) **الإلهام لغة**: الإعلام مطلقا، وشرعا: إلقاء معنى في القلب بطريق الفيض أي بلا اكتساب وفكر ولا استفاضة. انظر كشاف (٥/ ١٣٠٨).

(٦) كشاف (٥/ ١٢٩٦).

كلِّ كَثرةٍ مسبوقةٍ بواحد هي فيه بالقوة هو، وتذكَّر قولَهَ تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[1]، فإنه لسانٌ من ألسنةِ شهودِ المفصَّل في المجملِ مفصلًا، ليسَ كشهودِ العالم منَ الخلقِ في النَّواةِ الواحدةِ النخيل الكامنة فيه بالقوةِ، فإنه شهودُ المفصَّلِ في المجملِ مجملًا لا مفَصلًا، وشهودُ المفصَّل في المجمل مفصَّلًا يختصُّ بالحقِّ، وبمن جاءَ بالحقِّ أَن يشهدَه من الكملِ، وهو خاتمُ الأنبياءِ وخاتمُ الأولياءِ.

الإلياسُ: يعبَّرُ بهِ عن القبضِ، فإنهُ «إدريسٌ»، ولارتفاعِه إلى العالَمِ الروحانِي استهلكتْ قُواهُ المزاجيَّةُ في الغيب وقبضتْ فيه، ولذلك عُبِّرَ عن القبضِ بهِ.

أُولُو الألْبَابِ: هُم الذينَ يأخذُونَ مِنْ كُلِّ قِشْرٍ لُبابَه، ويطلبونَ من ظاهرِ الحديثِ سِرَّه.

الالتفاتُ: هو العدولُ عن الغيبةِ إلى الخطابِ أو التكلمِ، أو علَى العكسِ[2].

فصل الميم

أمُّ الكتابِ: هو العقلُ الأولُ[3].

الإمامَانِ: همَا الشخصانِ اللذانِ أحدهمَا عن يمينِ الغَوْثِ، أي: القطبِ، ونظرهُ في الملكوتِ، وهو مِرْآةُ ما يتوجَّه من المركَزِ القطبيِّ إلى العالمِ الروحانيِّ من الإمداداتِ التي هي مادةُ الوجودِ والبقاءِ، وهذا الإمامُ مرآته لا محالةَ، والآخر عن يسارِه ونظرهُ في الملكِ، وهو مرآةُ ما يتوجهُ منه إلى المحسوساتِ من المدة الحيوانية، وهذا مرآته ومحلُّه، وهو أعلَى من صاحبه، وهو الذى يخلُفُ القطبَ إذَا مَاتَ[4].

الإمامُ: هو الَّذى له الرياسةُ العامةُ في الدِّين والدنيا جَميعا[5].

الأَمَارَة لغةً: العلامةُ، **واصطلاحًا**: هي التي يلزمُ منَ العِلم بها الظنُّ بوجودِ المدلولِ، كالغَيْم بالنسبةِ إلى المطرِ، فإنهُ يلزمُ من العلْم به الظنُّ بوجودِ المطرِ[6]، والفرقُ بين الأمارةِ والعلامةِ، أن العلامةَ ما لا ينفكُّ عنِ الشيءِ، كوجودِ الألفِ واللامِ على الاسمِ، والأمارةُ تنفكُّ عن الشيءِ، كالغيمِ بالنسبةِ للمطرِ.

---

(١) الأعراف: [١٧٢].
(٢) انظر كشاف (٥/ ١٢٨٨).
(٣) اصطلاحات الكاشاني (٥٤) حيث نقل عن الجرجاني، وانظر كشاف (١/ ٩١).
(٤) اصطلاحات (٥٤) حيث نقل عنه الجرجاني وأضاف. انظر اكشاف (١/ ٩٢)و (٥/ ١١٦٦ - ١١٧).
(٥) انظر كشاف (١/ ٩٢).
(٦) كشاف (١/ ٧٢) نقلا عن الجرجاني.

الإمكانُ: عدمُ اقتضاءِ الذاتِ الوجودَ والعدمَ.

الإمكانُ الذاتيُّ: هو ما لاَ يكونُ طرفهُ المخالفُ واجبًا بالذاتِ وإن كانَ واجبًا بالغيرِ.

الإمكانُ الاستعداديُّ: ويسمَّى الإمكانَ الوقوعيَّ أيضًا، وهوَ ما لا يكونُ طرفهُ المخالفُ واجبا لا بالذات ولا بالغيرِ ولو فرضَ وقوعُ الطرفِ الموافقِ لا يلزمُ المحالَ بوجهٍ، والأول أعمُّ منَ الثاني مُطلقاً.

الإمكانُ الخاصُّ: هو سلبُ الضرورةِ عن الطرفين نحو «كُلُّ إنسانٍ كاتبٌ» فإنَّ الكتابةَ وعدمَ الكتابةِ ليسَ بضروريٍّ له.

الإمكانُ العامُّ: هو سلبُ الضرورةِ عن أحد الطرفين، كقولنا «كلُّ نار حارةٌ» فإنَّ الحرارةَ ضروريَّةٌ بالنسبةِ إلى النارِ، وعدمَها ليسَ بضروريٍّ وإلا لكانَ الخاصُّ أعمَّ مطلقًا[1].

الامتنَاعُ: هو ضَرُورَةُ اقتضاءِ الذاتِ عدمَ الوجود الخارجيِّ[2].

الأمرُ بالمعروفِ هو الإرشادُ إلى المراشدِ المُنْجِيَة، والنَّهْيُ عن المنكرِ: الزجرُ عمَّا لا يلائمُ في الشريعةِ، وقيل: الأمرُ بالمعروف: الدلالةُ علَى الخيرِ، والنهيُ عن المنكرِ: المنعُ عن الشرِّ، وقيلَ: الأمرُ بالمعروفِ: أمرٌ بها يوافقُ الكتابَ والسنةَ، والنهيُ عن المنكر: نَهْيٌ عما تميل إليه النفسُ والشهوةُ، وقيل: الأمرُ بالمعروفِ: إشارةٌ إلى ما يُرضِي الله تعالَى من أفعالِ العبدِ وأقوالِه، والنهيُ عن المنكرِ: تقبيحُ ما تنفر عنه الشريعةُ والعِفَّةُ، وهو ما لا يجوزُ في دِينِ اللَّه تعالى[3].

الأمرُ: هو قولُ القائلِ لمنْ دونَه: افْعَل[4].

الأمرُ الحاضرُ: هو ما يطلبُ به الفعلُ من الفاعلِ الحاضرِ، ولذا سُمِّيَ به، ويقالُ له: الأمرُ بالصِّيغَة؛ لأن حُصُوله بالصيِّغة المخصوصةِ دُونَ اللام كمَا في أمرِ الغائبِ.

الأمرُ الاعتباريُّ: هُو الذى لا وجودَ لهُ إلاَّ في عقلِ المعتبرِ ما دامَ معتبِرًا، وهو الماهيَّةُ بشرطِ العراءِ[5].

الأمورُ العامَّةُ: هيَ مَا لا يختصُّ بقسمٍ مِنْ أقسامِ الموجُودِ، التي هي: الواجبُ والجوهرُ والعرضُ[6].

(١) انظر كشاف (٦/ ١٣٥٣ - ١٣٥٦).
(٢) انظر كشاف (٦/ ١٣٣٦).
(٣) كشاف (١/ ٧١) نقلا عن الجرجاني.
(٤) انظر كشاف (١/ ٨٦ - ٧١).
(٥) انظر كشاف (١/ ٧٢).
(٦) انظر كشاف (١/ ٧٣).

الأمْنُ: هُو عَدَمُ توقُّعِ مكْرُوهٍ في الزمانِ الآتِي.

الإمالَةُ: أن تَنْحَى بالفتحةِ نَحْوَ الكسرةِ[1].

الأملاكُ المرسَلةُ: أنْ يَشهدَ رجلانِ في شيء ولم يذكُرَا سببَ المِلْكِ، إن كان جاريةً لا يحلُّ وَطْؤُها، وإن كان دَارًا يَغْرَمُ الشاهدان قيمتَهَا.

الإمَامِيةُ: هم الذينَ قالُوا بالنصِّ الجليِّ علَى إمامةِ «عليٍّ» رضى اللَّهُ عنه، وكفَّرُوا الصحابةَ، وهم الذين خرجُوا عَلَى «عليٍّ» رضي الله عنه عند التحكيمِ وكفَّروهُ، وهم اثنا عشرَ ألفِ رجل كانوا أهلَ صلاة وصيام[2]، وفيهم قال النبي ﷺ: «يَحْقِرُ أَحدكُمْ صَلاَتَهُ في جَنْبِ صَلاَتِهِمْ، وصَوَمَهُ في جَنبِ صَومِهِمْ، ولكِن لَم يتجَاوزْ إيمانُهمْ تَرَاقِيَهُمْ»[3].

الأُمِّيُّ: مَنْ لا يعرف القراءَة والكتابةَ.

فصل النون

الإنابةُ: إخراجُ القلبِ من ظُلماتِ الشبهاتِ، وقيلَ: الإنابةُ: الرجوعُ من الكلِّ إلى مَنْ له الكلُّ، وقيلَ: الإنابةُ: الرجوعُ من الغفلةِ إلى الذكرِ، ومن الوَحْشَةِ إلى الأنْسِ[4].

الانزعَاجُ: تحرُّكُ القلبِ إلى اللَّهُ بتأثيرِ الوَعْظِ والسّماعِ فيه[5].

الانصدَاعُ: هو الفَرْقُ بعدَ الجمعِ؛ بظهورِ الكَثرةِ واعتبارِ صفاتِها[6].

الانتباهُ: زَجْرُ الحقِّ للعبدِ بالقاآتِ مزعِجَةً منشطةً إيَّاهُ مِنْ عِقَالِ الغِرّةِ على طريقِ العنايةِ به.

الآنَ: هو اسمٌ للوقتِ الذى أنتَ فيه، وهو ظرفٌ غيرُ متمكِّنٍ، وهُو معرفةٌ، ولم تدخلْ عليه الألفُ واللام للتَّعريفِ؛ لأنهُ ليسَ له ما يشركه[7].

الإنزَالُ: هُو تحريكُ الشَّيءِ من الأَعْلَى إلى الأَدْنَى، أي الأسفَل دفعة.

الانتقالُ: في الجوهَر: هُو حصُولُ الشَّيْء في حَيِّزٍ بعدَ أن كانَ في حيزٍ آخرَ، والانتقَالُ في الأعْرَاضِ: هُوَ أنْ يقُومَ عرضٌ بعينِهِ بعدَ قيامِهِ بمحلٍّ آخرَ.

---

(١) انظر كشاف (٦/ ١٣٥).

(٢) انظر كشاف (١/ ٩٣) والملل والنحل (١/ ١٦٣).

(٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن. باب إثم من راءى بقراءة القرآن.... (٨/ ٧١٨) وفي مواضع أخرى. ومسلم في الزكاة. باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٧٤، ١٤٨) وابن ماجة وأحمد.

(٤) انظر كشاف (٦/ ١٣٧٣).

(٥) اصطلاحات الكاشاني (٥٥) حيث نقل عن الجرجاني، وكشاف (٣/ ١٠٥) نقلا عن الاصطلاحات.

(٦) اصطلاحات (٥٥) وفيه: «انصداع الجمع: هو الفرق بعد الجمع؛ بظهور الكثرة في الوحدة واعتبارها فيها وانظر كشاف (٤/ ٢٣٣).

(٧) انظر كشاف (١/ ٩٨، ٩٩) والمعجم الفلسفي (١).

الأنيةُ: تحققُ الوجُودِ العينيِّ من حيثُ مرتبتهُ الذاتيةُ[1].

الأَنينُ: هُوَ صَوتُ المتألم للألمِ.

الإنسانُ: هو الحيوانُ الناطقُ.

الإنسانُ الكاملُ: هو الجامعُ لجميع العوالِم الإلهيةِ والكونيةِ، الكليةِ الجزئيةِ، وهو كتابٌ جامعٌ للكتبِ الإلَهيةِ والكونيةِ، فمنْ حيث روحه وعقلهُ كتابٌ عقليٌ مسمَّى بأمِّ الكتاب، ومن حيث قلبهُ كتَابُ اللوح المحفوظ، من حيث نفسهُ كتابُ المحْو والإثبات، فهو الصحف المكرمةُ المرفوعةُ المطهرةُ، التي لا يَمَسُّها ولا يُدركُ أسرارَها إلا المطهرونَ من الحُجُبِ الظّلمانيةِ، فنسبةُ العقْل الأولِ إلَى العالم الكَبير وحقائقه بعينها نسبة الروح الإنساني إلى البدَن وقُواهُ، وأن النفس الكلية قلبُ العالِم الكبيرِ، كما أن النفسَ قَلبُ الإنسانِ، ولذَلك يسمَّى العالم بالإنسانِ الكبيرِ[2].

الإنشَاءُ: قَدْ يقالُ علَى الكلامِ الذى ليسَ لنسبتهِ خارجٌ تطابقهُ أو لا تطابقهُ، وقد يقالُ على فعل المتكلِّم، أعني: إلقاء الكلامِ الإنشائيِّ، والإنشاءُ أيضًا إيجادُ الشيء الذى يكون مسبوقًا بمادة ومدّة[3].

الانحنَاء: كونُ الخطِّ بحيثُ لا تنطبقُ أجزاؤُه المفروضَة على جميع الأوضاع، كالأجزاءِ المفروضةِ للقوسِ، فإنه إذا جعلَ مقَعَّرَ أحدِ القوسينِ في محدبِ الآخرِ ينطبقُ أحَدُها على الآخرِ، وأما علَى غير هذا الوضعِ، فلا ينطبقُ.

الانعطَافُ: حركَةٌ في سَمْت واحدٍ، لكنْ لا علَى مسافةِ الحركةِ الأولىَ بعينها، بلْ خارجٌ ومُعْوَج عن تلكَ المسافةِ بخلافِ الرجوعِ.

الانفعالُ وأَنْ ينفعِلَ: همَا الهيئةُ الَحاصلةُ للمتأثرِ عن غيرهِ بسببِ التأثيرِ أو لا، كالهيئةِ الحاصلةِ للمنقطعِ ما دامَ منقطِعًا[4].

الانقسامُ العقَليُّ والانقسامُ الوَهْميُّ والانقسامُ الفرضِيُّ: فالأوَّلُ: هو الذي تحصلُ أجزاؤُهُ بالفعل، وتنفصلُ الأجزاءُ بعضُها عن بعض، والانقسامُ الوهميُّ: هوَ الذى يُثبتهُ الوهْمُ، وهو مُتَنَاهٍ؛ لأن الوهمَ قوةٌ جسمانيةٌ، ولا شيْء من الوهْم يقدرُ على الأفعالِ غيرِ المتناهيةِ،

(١) اصطلاحات الكاشاني (٥٥) حيث نقل عن الجرجاني.
(٢) انظر كشاف (٦/ ١٣٦٠).
(٣) انظر كشاف (٦/ ١٣٦٠).
(٤) انظر كشف (٥/ ١١٤٤).

والانقسامُ الفرضيُّ: هو الذى يثبتُه العقلُ، وهو غيرُ متناهٍ؛ لأن العقلَ مجردٌ عن المادةِ، والقوةُ المجردةُ تقدرُ على الأفعالِ غيرِ المتناهيةِ.

أنْ يفعلَ: هو كَوْنُ الشيءِ مؤثِّرًا كالقاطعِ ما دامَ قاطعًا.

الإنفاقُ: هو صَرْفُ المالِ إلى الحاجةِ.

فصل الهاء

الأهليةُ: عبارةٌ عن صلاحيةٍ لوجُوبِ الحقوقِ المشروعة له أو عليه.

أهلُ الحقِّ: القومُ الذين أضافُوا أنفسَهم إلَى ما هُو الحقُّ عندَ ربِّهم بالحُجَجِ والبراهينِ، يعنى: أهلَ السنةِ والجماعةِ.

أهلُ الذوْقِ: من يكونُ حكمُ تجلياتهِ نازلًا من مقامِ رُوحهِ وقلبهِ إلى مقامِ نفسهِ وقُواه، كأنهُ يجدُ ذلكَ حِسًّا ويدركهُ ذوقًا، بَلْ يلوحُ ذلك من وجوههم[1].

أهلُ الأهواءِ: أهلُ القبلة الذينَ لا يكونُ معتقدُهم معتقدَ أهلِ السنة والجَمَاعَةِ، وهم الجَبْريَّةُ، والقَدَريةُ، والرَّوَافضُ، والخوارجُ، والمُعطِّلَةُ، والمُشَبِّهةُ، وكلٌّ منهم اثنتا عشرةَ فِرْقةً، فصاروا اثنين وسبعينَ[2].

الإهَابُ: هو اسمٌ لغيرِ المدبوغِ.

فصل الواو

الأوَّلُ: فردٌ لا يكونُ غيرهُ منْ جنسهِ سابقًا عليهِ ولا مقارنًا له[3].

الأَوليُّ: هو الذى بعدَ توجُّه العقلِ إليه لم يفتقرُ إلى شيءٍ أصلًامن حَدْسٍ أو تجربة، أو نحو ذلك، كقولنا: «الواحد نصفُ الاثنين»، و «الكلُّ أعظمُ من جزئهِ»، فإن هذين الحكمينِ لا يتوقفانِ إلاَّ على تَصَوُّرِ الطرفينِ، وهو أخصُّ من الضروريِّ مطلقًا.

الأوَاسِطُ: هي الدلائلُ والحججُ التي يستدلُّ بها علَى الدَّعَاوَى.

---

(١) الذوق عند الصوفية: هو أول درجات شهود الحق بالحق في أثناء البوارق المتتالية عند أدنى لبث من التجلي البرقي، فإذا زاد وبلغ أوسط مقام الشهود سمى شربا. فإذا بلغ النهاية، سمى ريا وذلك بحسب صفاء السر عن لحوظ الغير كشاني (١٧٢).

(٢) كشاف (١/ ٨٧) نقلا عن الجرجاني.

(٣) انظر كشاف (٦/ ١٥١٢).

الأوساط: هم الذينَ ليستْ لهم فَصَاحةٌ وبلاغةٌ، ولا عِيٌّ وفَهَاهَةٌ.

الأوتادُ: هم أربعةُ رجالٍ، منازلُهُم على منازلِ الأربعةِ الأركانِ من العالم: شرقٍ وغربٍ وشمالٍ وجنوبٍ[1].

فصل الياء

الإيمانُ في اللغة: التصديقُ بالقلبِ، **وفي الشرع**: هو الاعتقادُ بالقلبِ والإقرارُ باللسانِ. قيلَ: من شَهِدَ وعَمِلَ، ولم يعتقدْ، فهو منافقٌ، ومنَ شَهِد ولم يعملْ واعتقدَ، فهو فَاسقٌ، ومن أخلَّ بالشهادةِ، فهو كافرٌ.

الإيمانُ على خمسةِ أوجهٍ: إيمانٌ مطبوعٌ، وإيمانٌ مقبولٌ، وإيمانٌ معصومٌ، وإيمانٌ موقوفٌ، وإيمانٌ مردودٌ. فالإيمانُ المطبوعُ: هو إيمانُ الملائكةِ، والإيمانُ المعصومُ: إيمانُ الأنبياءِ، والإيمانُ المقبولُ: هو إيمانُ المؤمنين، والإيمانُ الموقوفُ: هو إيمانُ المبتدعينَ، والإيمانُ المردودُ: هو إيمانُ المنافقين[2].

الإيحاءُ: إلقاءُ المعنى في النفسِ بخَفاءٍ وسُرعةٍ.

الإيقانُ بالشيءِ: هو العِلْمُ بحقيقتِهِ بعدَ النظرِ والاستدلالِ، ولذلكَ لا يُوصفُ اللَّهُ باليقينِ.

الإيثارُ: أن يقدِّمَ غيرَه على نفسِهِ في النفْعِ له، والدَّفعِ عنه، وهو النهايةُ في الأخوَّةِ.

الإيهامُ: ويقالُ له: التخْييلُ أيضًا، وهو أن يذكرَ لفظٌ لهُ معنيان قريبٌ وغريبٌ، فإذا سمعَه الإنسانُ سَبَقَ إلى فهمِه القريب، ومرادُ المتكلم الغريبُ، وأكثرُ المتشابهاتِ مِن هذا الجنسِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[3].

الإيلاءُ: هو اليمينُ على تَرْكِ وَطْءِ المنكوحَةِ مدةً. مثل: «والله لا أُجَامِعُكِ أربعةَ أشهُرٍ»[4].

الإيداعُ: تسليطُ الغيرِ علَى حِفْظِ مالِهِ[5].

---

(١) زاد الكاشاني قوله: «بهم يحفظ اللَّهُ تعالى تلك الجهات لكونهم مجالَ نظره تعالى» انظر اصطلاحات (٥٥). وانظر كشاف (٦/ ١٤٥٤، ١٤٥٥).

(٢) انظر كشاف (١/ ٩٤ - ٩٨).

(٣) الزمر: ٦٧ وانظر كشاف (٦/ ١٥١٥).

(٤) قال اللَّهُ تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ [البقرة: ٢٢٦] وانظر كشاف (١/ ١٠٤، ١٠٥).

(٥) انظر كشاف (٦/ ١٤٨٠).

الآيسةُ: هيَ التي لم تَحِضْ في مدَّةِ خمسٍ وخَمسينَ سنةً[1].

الأَيْنُ: هو حالةٌ تَعْرِضُ للشيءِ بسبَبِ حصولِهِ في المكانِ[2].

الإيمَاءُ: أنْ يذكَرَ سبَب أحدَ المتضايفَين في تعريفِ المتضَايفِ الآخَر.

الإيجابُ: هوَ إيقاعُ النِّسْبَةِ[3].

الإيجازُ: أداءُ المقصودِ بأقلّ من العبارةِ المتعارفَةِ[4].

الإيغالُ: هو خَتْمُ البيتِ بما يفيدُ نكتةً يتمُّ المعنَى بدونِهَا لِزيادةِ المبالغةِ[5]. كما في قولِ «الخنساءِ» في مَرْثِيَةِ أخيها «صَخْرٍ»:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ ... كأنهُ عَلَمٌ في رَأْسِهِ نَارُ[6]

فإنَّ قولَها: «كأنه عَلَمٌ» وافٍ بالمقصودِ، وهو اقتداءُ الهُدَاةِ، لكنها أتتْ بقولها «في رأسِهِ نارٌ» إيغالًا وزيادةً في المبالغةِ.

الإيجابُ في البيْعِ: ما ذكرَ أوَّلًا من قوله: بِعتُ واشتريتُ، والفرقُ بين يُوجبُ ويقتضي ظَاهرٌ، فإنَّ الإيجابَ أقوى من الاقتضاءِ؛ لأنه إنما يستعملُ فيمَا إذَا كانَ الحكمُ ثابتًا بالعبارةِ، أو الإشارةِ، أو الدلالةِ، فيقال: النصُّ يجبُ، وأما إذاَ كانَ ثابتًا بالاقتضاء، فلا يقالُ: يوجبُ، بل يقال: يقتضِي على ما عرفَ[7].

الآيةُ: طائفةٌ من القرآنِ يتصلُ بعضُها ببعضٍ إلى انقطاعِهَا، طويلةً كانتْ أو قصيرة[8].

---

(١) انظر كشاف (١/ ٧٨).
(٢) انظر كشاف (١/ ٩٩).
(٣) انظر كشاف (٦/ ١٤٤٨).
(٤) انظر كشاف (٦/ ١٧٤٣ - ١٤٧٥)
(٥) انظر كشاف (٦/ ١٥١٠).
(٦) ديوان الخنساء (٤٩).
(٧) ديوان الخنساء (٤٩).
(٨) انظر كشاف (١/ ١٠٥، ١٠٦).

باب الباء

فصل الألف

البَابُ: لَفْظٌ يُطْلَقُ علَى كلاَم يُبْحثُ فيهِ عَنْ بعْضِ أَجْزَاءِ العِلْم المعيَّنِ المباين منْ غيْرِهِ منَ الأجزَاءِ، وهُو قدْ يضافُ إِلَى الموضعِ ذلك التَعريفَ منَ العلمِ، يقالُ: بابُ الإسنَادِ، وقد يضافُ إلى عارضةِ الذاتيَّة: فيقالُ: بَابُ أحوالِ الإسنَادِ.

بابُ الأبوابِ: هُو التَّوبةُ، لأنَّها أولُ ما يدخلُ به العبدُ حضرةَ القُربِ من جنَابِ الربِّ[1].

البارقَةُ: هيَ لائحةٌ تردُ من الجَنَابِ الأقدسِ، وتنطفِئُ سريعًا، وهي مِن أوائلِ الكشفِ ومبادِيهِ[2].

الباطلُ: هوَ الذِى لا يكونُ صحيحًا بأصلِهِ.

الباطلُ: ما لا يعتدُّ به، وَلا يفيدُ شيئًا[3].

الباطلُ: ما كانَ فائتَ المعنَى من كلِّ وجهٍ معَ وجودِ الصّورَةِ، إمّا لانعدام الأهليةِ، أو المحليةِ، كبيعِ الحُرِّ، وبيعِ الصبيِّ.

فصل الباء

البَتْرُ: حذفُ سبب خفيف وقطع ما بقيَ، مثل «فاعِلاَتُن» حذفَ منه «تُن» فَبَقِيَ «فَاعِلَا»، ثم أسقطَ منه الألفُ، وسُكِّنتِ اللامُ، فبقيَ «فاعِلْ»، فينقلُ إلى «فَعلُنْ»، ويسمى: مبتُورًا وأبترَ[4].

البُتَيريَة: همْ أصحابُ «بُتَيْرِ التّوميّ» وافقُوا السُّلَيْمَانيةَ، إلا أنهم توقّفوا في «عثمانَ» رضي الله عنه[5].

---

(١) كشاف (١/ ١١٠) دون الإشارة. واصطلاحات حيث نقل عنه الجرجاني (٥٧) وفيها: «حضرات» بدلا من «حضرة».

(٢) اصطلاحات الكاشاني حيث نقل عنه الجرجاني (٥٧) وفيه: «لائح يرد.. وينطفئ» وانظر التهانوى (١/ ١٤١).

(٣) انظر كشاف (١/ ١٤٨).

(٤) انظر كشاف (١/ ١١٦، ١١٧).

(٥) انظر كشاف (١/ ١١٧، ٣/ ١١٣) والملل والنحل (١/ ١٦١).

فصل الحاء

البحثُ لغةً: هو التفحّصُ والتفتيش، **واصطلاحًا**: هو إثباتُ النسبةِ الإيجابيةِ، أو السلبيةِ بينَ الشَيئينِ بطَريقِ الاستدلالِ[1].

فصل الخاء

البُخلُ: هو المنعُ من مالِ نفسهِ، والشحُّ هو بخلُ الرجل من مال غيرِهِ، قال عليه الصلاة والسلام: «**اتَّقُوا الشُّحَّ فإنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»[2]. وقيلَ: البخلُ: تَرْكُ الإيثار عندَ الحاجةِ. قالَ حكيمٌ: البخلُ: محوُ صفاتِ الإنسانيَّةِ، وإثباتُ عاداتِ الحيَوانيةِ.

فصل الدال

البُدُّ: هُو الذى لا ضَرورةَ فيه.

البَدَاءُ: ظهورُ الرأْى بعدَ أنْ لم يكنْ.

البَدَائيةُ: همُ الذينَ جوَّزُوا البداءَ علَى الله تعالَى[3].

البدلُ: تابعٌ مقصودٌ بما نُسبَ إلى المتبوع دونَه، وقولُه: «مقصودٌ بما نُسبَ إلى المتبوعِ يخرجُ عنه النعتُ والتاكيدُ وعطفُ البيانِ؛ لأنَهَا ليستْ بمقصودةٍ بما نسبَ إلى المتبوعِ، وبقوله: «دونَه»يخرجُ عنه العطفُ بالحروف؛ لأنه وإن كان تابعًا مقصودًا بما نسبَ إلى المتبوع، لكن المتبوعَ كذلك مقصودٌ بالنسبة[4].

البدعةُ: هي الفِعْلَةُ المخالفةُ للسنَّةِ، سميت البِدْعة؛ لأن قائلَها ابتدعَها من غير مقالِ إمامٍ[5].

(١) انظر كشاف (١/ ١١١).

(٢) أخرجه مسلم في البر باب تحريم الظلم (٥٦) وتمامه «حملهم على أن سفكوا دِمَاءَهُم، واستحلُّوا محارمَهُم».

(٣) انظر كشاف (١/ ١٥٧).

(٤) انظر التفصيل في كشاف (١/ ١٤٣ - ١٤٥).

(٥) البدعة بالكسر في اللغة: ماكان مخترعا على غير مثال سابق ومنه وبديع السموات والأرض أي موجدها على غير مثال سابق قال الشافعي رحمه اللَّهُ تعالى: «ما أحدث وخالف كتابا أو سنة أو إجماعًا أو أثرًا فهو البدعة الضالة، وما أحدث من الخير ولم يخالف شيئا من ذلك فهو البدعة المحمودة». كشاف (١/ ١٣٣).

البدعةُ: هي الأمرُ المحدَثُ الذى لم يكنْ عليه الصحابةُ والتابعونَ، ولم يكنْ مما اقتضاه الدليلُ الشرعيُّ.

البُدلاَءُ: هم سبعةُ رجالٍ، من سافرَ من موضع، وتركَ جسدًا على صورته حيًا بحياتِه، ظاهرًا بأعمالِ أصلهِ بحيثُ لا يعرفُ أحدٌ أنه فقَدَ، وذلكَ هو البدلُ لا غيرُ، وهو في تلبسهِ بالأجسادِ والصُّورِ على صُورتهِ على قلبِ «إبْراهِيم» عليهِ السَّلام[1].

البديهيُّ: هو الذى لا يتوقفُ حصولُه على نَظَرٍ وكَسْبٍ، سواءٌ احتاج إلى شيءٍ آخرَ من حَدْسٍ أو تجربةٍ، أو غيرِ ذلك، أو لم يحتجْ فيرادفُ الضروريَّ، وقدْ يُرادُ به ما لاَ يحتاجُ بعد توجُّهِ العقلِ إلى شيء أصلًا، فيكونُ أخصَّ من الضَّروريِّ، كتصوُّرِ الحرارةِ والبرودةِ، وكالتَّصديقِ بأن النَّفْيَ والإثباتَ لا يجتمعانِ ولاَ يرتفعانِ[2].

فصل الراء

البرهَانُ: هو القياسُ المؤلَّفُ من اليقينَات، من اليقينَاتِ، سواء كانت ابتداء، وَهى الضروريات، أو بواسطة، وهي النظرياتُ، والحدُّ الأوسطُ فيه لابدَّ أنْ يكونَ علةً لنسبةِ الأكبر إلى الأصغرِ، فإنْ كان معَ ذلكَ علةً لوجودِ تلكَ النسبةِ في الخارج أيضًا فهو برهانٌ كميٌّ، كقولنا: هذَا متعفنُ الأخلاطِ، وكلُّ متعفن الأخلاط محمومٌ، فهذا محمومٌ متعفن الأخلاط، كما أنهُ علةٌ لثبوت الحمّى في الذهْن، كذلك علة لثبوتِ الحمَّى في الخارج، وإنْ لم يكنْ كذلكَ، بل لا يكونُ علةً للنّسبَة إلا في الذهْن، برهانٌ أنيٌّ. كقولنا: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاطِ، فهذا متعفنُ الأخلاطِ. فالحمَّى وإن كانتْ علةً لثبوتِ تعفنِ الأخلاطِ في الذهن، إلا أنها ليستْ علةً له في الخارج، بل الأمرُ بالعكس، وقد يقالُ علَى الاستدلال من العَلةِ إلى المعلولِ برهان كمىّ، ومِن، المعلولِ إلى العلةِ برهان أنيٌّ[3].

البرهانُ التطبيقيُّ: هُو أنْ تفرضَ من المعلولِ الأخيرِ إلى غير النهايةِ جملة ممَّا قبلهُ بواحدٍ. مثلا إلى غير النِّهاية جملة أخرى، ثم تطبقُ الجملتين بأن تجعل الأول من الجملة الأولى بإزاء الأولِ من الجملةِ الثانية، والثاني بالثاني، وهلمَّ جَرًا، فإن كان بإزاءِ كلِّ واحد من الأولى واحد من الثانية كان الناقصُ كالزائدِ، أي كونُ الناقصِ كالزَّائدِ مُحَال، وإلاَّ لزمَ ألاَّ يكُون

(١) انظر الكاشاني (٥٧) وكشاف (١/ ١٤٦ - ١٤٨).
(٢) انظر كشاف (١/ ١٥٨).
(٣) انظر كشاف (١ / ١٥٠، ١٥١).

الناقصُ ناقصًا ولا الزائدُ زَائِدًا، وهُو مُحَال لكونِه خِلاَف المقدرِ، أي الجملة الأولى كالزائدِ. وهو محال، وإن لم يكنْ فقدْ يوجدُ في الأولى ما لا يوجدُ في إزائِه شيءٌ في الثانية، فتنقطعُ الثانية وتتناهَي، ويلزمُ منه تناهي الأولى؛ لأنها لا تزيد على الثانية إلاَّ بقدرٍ متناهٍ، والزائدُ على المتناهِي بقدرٍ متناهٍ يكونُ متناهيًا بالضرورة.

البُرُودَةُ: كيفيةٌ من شأنها تفريقُ المتشاكِلاَتِ وجَمْع المختلفاتِ.

البرزَخُ: العالَم المشهورُ بين عالَم المعانِي المجرَّدةِ والأجسامِ الماديَّةِ. والعباداتُ تتجسدُ بما يناسبُها إذَا وصلَ إليه، وهو الخيال المتصل.

البرزَجُ: هو الحائلُ بينَ الشيئين، ويعبرُ به عن عالَم المِثالِ. أعنِي الحاجز بين الأجْسامِ الكثيفةِ، وعالمِ الأرواحِ المجرَّدة. أعني الدينا والآخرة[1].

البرزخُ الجامعُ: هو الحضرةُ الواحدية، والتعيُّن الأَولُ الذى هو أصل البرازخ كلِّها، فلهذا يسمَّى البرزخَ الأولَ والأعظم والأكبر[2].

براعةُ الاستهلالِ: هي كونُ ابتداءِ الكلامِ مناسبًا للمقصودِ، وهي تقعُ في ديباجاتِ الكتبِ كثيرًا.

براعةُ الاستهلال: هي أن يشيرَ المصنِّفُ في ابتداءِ تأليفِه قبل الشروعِ في المسائلِ بعبارةٍ تدلُّ على المرتبِ عليه إجمالاً[3].

البَرْغُوثيَّةُ: هم الذين قالُوا: كلامُ الله إذا قرِئَ فهو عَرَضٌ، وإذا كُتِبَ فهو جِسْمٌ[4].

فصل السين

البستانُ: هو ما يكونُ حائطًا فيه نَخيلٌ متفرقةٌ تمكنُ الزراعة وسط أشجارِه. فإن كانتِ الأشجار ملتفة لا تمكن الزراعة وسطها، فهى الحديقة[5].

البسيطُ: ثلاثة أقسام: **بسيطٌ حقيقيٌّ**، وهو ما لا جزءَ له أصلًا كالباري تعالَى، **وعرفيٌّ**، وهو ما لا يكون مركبًا من الأجسامِ المختلفة الطبائعِ، **إضافيٌّ**، وهو ما تكونُ أجزاؤه أقلَّ بالنسبة إلى الآخر، والبسيطُ أيضًا روحانيٌّ وجسمانيّ، فالروحانيُّ كالعقولِ والنفوسِ المجرَّدةِ، والجسمانيُّ كالعناصرِ[6].

(١) اصطلاحات (٥٨) حيث نقل عنه الجرجاني.
(٢) اصطلاحات الكاشاني حيث نقل عنه الجرجاني (٥٨) وكشاف (١/ ١١٤، ١١٥).
(٣) انظر كشاف (١/ ١٣٥، ١٣٦).
(٤) كشاف (١ / ١١١) وكلاهما نقل عن شرح المواقف.
(٥) انظر كشاف (١/ ١٥٢).
(٦) انظر كشاف (١/ ١٣١ - ١٣٣).

فصل الشين

البشارةُ: كلّ خبر صدقٍ يتغيرُ به بشرةُ الوجهِ، ويستعملُ في الخيرِ والشرِّ، وفي الخيرِ أغلب[1].

البِشْريَّةُ: هم أصحابُ «بشْر بن المُعْتَمر» كانَ من أفاضل المعتزلَة، وهو الذى أحدثَ القول بالتولُّدِ. قالوا: الأعراضُ والطعومُ والروائح وغيرها تقعُ متولّدةً في الجسمِ من فعل الغير، كما إذا كانَ أسبابها من فعله[2].

فصل الصاد

البصرُ: هي القوةُ المودعَةُ في العصبتينِ المجوَّفتيْنِ اللتيْنِ تتلاقَيَانِ، ثم تفترقانِ، فيتأدَّيانِ إلى العينِ تدركُ بها الأضواءَ والألوانَ والأشكالَ[3].

البصيرةُ: قوةٌ للقلب المنوَّر بنورِ القدسِ، يرى بها حقائقَ الأشياءِ وبواطنها بمثابةِ البصرِ للنفسِ يرى به صُوَرَ الأشياءِ وظواهرهَا، وهي التي يسمِّيها الحكماءُ العاقلة النظرية، وإذا تنورت بنور القدس وانكشف حجابها بهداية الحق فيسميها الحكيم[4] القوةَ القدسيَّة.

فصل الضاد

البِضعُ: اسمٌ لمفرد مبْهَم من الثلاثةِ إلى التسعةِ، وقيل: البضعُ ما فوقَ الثلاثةِ، وما دونَ التسعةِ، وقد يكونُ البضعُ بمعنى السبعةِ؛ لأنه يجيء في المصابيحِ: «الإيمانُ بضْعٌ وسبعونَ شُعْبة» أي سبعٌ.

فصل العين

البعضُ: اسمٌ لجزءٍ مركَّبٍ تركَّب الكلُّ منه ومن غيره.

(١) كشاف (١/ ١٢٠) نقلا عن الجرجاني.

(٢) كشاف (١/ ١٢٠) وكلاهما نقل عن شرح المواقف، وانظر الملل والنحل (١/ ٦٤) حيث قال عنه: إنه انفرد عن أصحابه بمسائل ست.

(٣) انظر كشاف (١/ ١٢٠ - ١٣٢).

(٤) زيادة من اصطلاحات (٥٩) وكشاف (١/ ١٢٣).

البَرَقُ: أولُ ما يبدُو للعبدِ من اللوامعِ النُّوريةِ، فيدعوهُ إلى الدخولِ في حضرةِ القُرْبِ من الربِّ للسيْرِ في اللَّه [1].

البُعْدُ: عبارة عن امتداد قائم بالجسم، أو نفسه عند القائلين بوجودِ الخلاءِ «كأفلاطون».

البُعْدُ: وهُو زمَانٌ مسبُوقٌ بزمَانٍ قبلَ زمَانٍ سَابقٍ علَى زمانٍ [2].

البَعْثُ: وهو أنْ يبعثَ اللَّهُ المَوْتى منَ القبورِ بأنْ يجمعَ أجزاءَهُم الأصليَّة ويعيدَ الأرواحَ إلَيْهَا [3].

فصل اللام

البلاغةُ في المتكلِّم: ملكةٌ يقتدرُ بها على تأليفِ كلام بليغ، فعلمَ أن كلَّ بليغٍ كلامًا كان، أو متكلِّمًا فصيحٌ، لأن الفصاحةَ مأخوذةٌ في تعريفِ البلاغةِ، وليس كلُّ فصيحٍ بليغًا.

البلاغةُ في الكلامِ: مُطَابقتُه لمقتضَى الحالِ. المراد بالحالِ الأمر الداعي إلى التكلم على وجهٍ مخصوص معَ فصاحتِه. أي فصاحة الكلام، وقيل: البلاغةُ تنبئُ عن الوصولِ والانتهاءِ، يوصفُ بهَا الكلامُ والمتكلم فقط دُونَ المفرد [4].

بلَى: هو إثباتٌ لما بعد النفْى، كما أن «نَعَم» تقريرٌ لما سبق من النفى، فإذا قيلَ في جواب قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [5] «نَعَمْ» يكونُ كُفْرًا.

فصل النون

البَنَانيَّةُ: أصحابُ «بَنَان بن سَمْعان التميميِّ» قال: اللَّهُ تعالى على صورةِ إنسان، وروحُ اللَّه حلَّت في «عليٍّ» رضي الله عنه، ثم في ابنه «محمدِ بنِ الحنفيةِ»، ثم في ابنه «أبي هاشمٍ»، ثم في «بَنان» [6].

(١) اصطلاحات (٥٩) نقلا عنه، وكشاف (١/ ١٤١).
(٢) انظر كشاف (١/ ١١٥، ١١٦).
(٣) انظر كشاف (١/ ١١٥، ١١٦).
(٤) انظر كشاف (١/ ١٣٨، ١٣٩).
(٥) الأعراف: [١٧٢].
(٦) انظر كشاف (١/ ١٥٣) وكلاهما نقل عن شرح المواقف وفي الملل والنحل: «البيانية أتباع بيان بن سمعان» (١/ ١٥١).

فصل الياء

البيانُ: عبارةٌ عن إظهارِ المتكلمِ المرادَ للسَّامعِ، وهو بالإضافةِ خمسةٌ.

بيانُ التقرير: وهو تأكيدُ الكلامِ بما يرفعُ احتمالَ المجازِ والتخصيص، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[1]، فقررَ معنى العمومِ من الملائكةِ بذكرِ الكلِّ حتى صارَ بحيث لا يحتملُ التخصيصَ.

بيانُ التفْسيرِ: وهو بيانُ ما فيه خفاءٌ من المشترك، أو المشكل، أو المجملِ، أو الخفيِّ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[2]، فإن الصلاةَ مجملٌ، فلحق البيانُ بالسنةِ، وكذا الزكاةُ مجملٌ في حقِّ النصابِ والمقدارِ، ولحق البيانُ بالسنةِ.

بيان التغْيير: هو تغييرُ موجبِ الكلامِ نحو التعليقِ والاستثناءِ والتخصيصِ.

بيانُ الضرورَة: هو نوعُ بيانٍ يقعُ بغيرِ ما وضعَ له لضرورةٍ ما إذ الموضوعُ له النطقُ وهذا يقعُ بالسكوتِ، مثل سكوتِ المولى عن النَهْي حين يرَى عبدَه يبيعُ ويشتري، فإنه يجعلُ إذْنًا له في التجارة ضرورةَ دَفْعِ الغَرَرِ عمَّن يعاملُه، فإن الناسَ يستدلُّون بسكوتِه على إذنِه، فلو لم يجعلْ إذنًا لكان إضرارًا بهم، وهو مدفوعٌ.

بيانُ التَّبديلِ: هُو النَّسْخُ، وهو رَفْعُ حُكْمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأخرٍ.

البيانُ: هو النطقُ الفصيحُ المعربُ، أي المظهرُ عمَّا في الضميرِ.

البيانُ: إظهارُ المعنَى، وإيضاحُ ما كان مستورًا قبلَه، وقيل: هو الإخراجُ عنْ حدِّ الإشكالِ، والفرقُ بين التأويلِ والبيانِ، أن التأويلَ ما يذكرُ في كلامٍ لا يفهمُ منه معنًى محصل في أول وهْلَةٍ، والبيانُ ما يذكرُ فيما يفهمُ ذلك لنوعِ خفاءٍ بالنسبةِ إلى البعضِ[3].

بينَ بينَ المشهور: هو أنْ يجعلَ الهمزةَ بينهَا وبينَ مَخْرجِ الحرفِ الذى منه حركتُها، نحو: سئل، وغيرُ المشهورِ: هو أن يجعلَ الهمزةَ بينها وبين حرفٍ منه حركةَ ما قبلها، نحو: سؤال[4].

البَيْعُ في اللغة: مطلقُ المبادلَةِ، وفي الشرعِ: مبادلةُ المالِ المتقوّمِ بالمالِ المتقوم تمليكًا وتملُّكًا. اعلمْ أن كلَّ ما ليسَ بمالٍ كالخمرِ والخنزيرِ، فالبيعُ فيه باطلٌ سواءٌ جعلَ مبيعًا أو

(١) الحِجْر: [٣٠].
(٢) البقرة: [٤٣].
(٣) انظر تفصيلا في كشاف (١/ ١٥٣ وما بعدها).
(٤) انظر كشاف (١/ ١٥٥).

ثمنًا، وكل ما هو مالٌ غيرُ متقوَّم، فإن بيعَ بالثمنِ، أي بالدراهِم والدنانيرِ، فالبيعُ باطلٌ، وإن بيعَ بالعرَض أو بيعَ العرضُ به، فالبيعُ في العرضِ فاسدٌ، فالباطلُ هو الذى لا يكونُ صَحِيحًا بأصلِه، والفاسدُ هو الصحيحُ بأصلِه لا بوصفِه، وعند «الشافعيِّ»: لا فرقَ بين الفاسدِ والباطلِ.

بَيْعُ الوفاءِ: هو أنْ يقولَ البائعُ للمشترِى: بِعتُ منكَ هذا العينَ بما لَكَ عليَّ من الدَّين على أنِّي متَى قضيتُ الدَّينَ فهوَ لي.

البَيْع بالرَّقم: هو أنْ يقولَ: بعتُكَ هذَا الثوبَ بالرقَمِ الذى عليه، وقَبل المشتري من غير أنْ يعلمَ مقدارَه، فإنَّ فيه ينعقدُ البيعُ فاسدًا، فإن عَلِم المشتري قدرَ الرقَمِ في المجلسِ وقبله انقلبَ جائزًا بالاتفاقِ.

بَيْعُ الغَرَرِ: هُو البَيعُ الذِى فيه خطرُ انفساخِه بهلاكِ المبيعِ.

بيعُ العَيْنَةِ: هُو أنْ يستقرضَ رجلٌ من تاجرٍ شيئًا، فلا يقرضُه قرضًا حسنًا، بل يُعْطيه عَينًا ويَبيعُها من المستقرضِ بأكثرَ من القيمةِ سُمِّى بها؛ لأنهَا إعراضٌ عن الدَّينِ إلى العينِ.

بَيْعُ التَّلْجِئَةِ: هو العقدُ الذى يباشرهُ الإنسانُ عن ضرورةٍ ويصيرُ كالمدفُوعِ إليه. صورتُه أن يقولَ الرجلُ لغيره: أبيعُ دارِي منك بكذا في الظاهرِ، لا يكونُ بيعًا في الحقيقةِ ويشهدُ على ذلك، وهو نوعٌ من الهزل[1].

البيضَاءُ: العقلُ الأولُ، فإنه مركز العَمَاء وأولُ منفصل من سوادِ الغيبِ، وهو أعظم نيراتِ فلكه، فلذلك وصفَ بالبياضِ ليقابلَ بياضُه سوادَ الغيْبِ، فيتبينُ بضده كمالُ التبين، ولأنه هو أولُّ موجودٍ ويرجح وجودُه على عَدمِه، والوجودُ بياضٌ، والعدم سوادٌ، ولذلك قال بعض العارفين في الفقرِ: إنهُ بياضٌ يتبينُ فيه كل معدومٍ، وسوادٌ ينعدمُ فيه كل موجودٍ، فإنه أرادَ بالفقر فقرَ الإمكانِ[2].

البَيْهَسِيَّةُ: أصحابُ «أبي بَيْهَسِ بنِ الهَيْضَمِ بن جابرٍ» قالُوا: الإيمانُ: هو الإقرارُ، والعِلْمُ بالله وبما جاءَ به الرسولُ عليه السلام، ووافقوا القدرية بإسنادِ أفعالِ العبادِ إليهم[3].

(١) انظر كشاف (١/ ١٣٦ - ١٣٨).
(٢) كشاف (١/ ١٢٦) نقلا عن الجرجاني.
(٣) في كشاف (١/ ١٢٥) نقلا عن شرح المواقف: «البيهشية» وفي الملل والنحل (١/ ١٢١) بالسين كما في التعريفات.

باب الثاء

فصل الألف

تاءُ التأْنيث: هو الموقوفُ عليهَا هَاء.

التَّألفُ والتأْليفُ: هو جَعلُ الأشياء الكَثيرةِ بحيثُ يُطْلقُ عليها اسمُ الواحدِ، سواءٌ كانَ لبعض أجزائه نسبةٌ إلى البعضِ بالتقدُّم والتأخُّرِ أمْ لا، فعلَى هذا يكونُ التأليفُ أهمَّ مِنَ الترتيبِ[1].

التَّابعُ: هو كلُّ ثان بإعراب سَابقهِ منْ جهة واحَدةٍ، وخرجَ بهذا القيدِ خبرُ المبتدأ، وَالمفعول الثاني والمفعولُ الثالث من باب: علمتُ وأعلمتُ، فإنَّ العاملَ في هذه الأشياءِ لا يعملُ من جهةٍ واحدةٍ، وهو خمسةُ أضربٍ: تأكيدٌ، وصفةٌ، وبدَلٌ، وعَطْفُ بيانٍ، وعطْفٌ بحرفٍ[2].

التأكيدُ: تابعٌ يُقررُ أمرَ المتبوعِ في النسبَةِ أو الشُّمُولِ، وقيلَ: عبارةٌ عن إعادةِ المعنى الحاصل قبله[3].

التأْكيدُ اللَّفظِيُّ: هو أن يُكررَ اللفظُ الأولُ.

التأْسيسُ: عبارةٌ عنْ إفادةِ معنًى آخرَ لم يكنْ حاصلا قبلَه، فالتأْسيسُ خيرٌ من التأكيد؛ لأنَّ حملَ الكلاَمِ على الإفادةِ خيْرٌ من حملِه على الإعادةِ[4].

التَّأْويلُ فِي الأَصْل: الترجيعُ، **وفي الشرعِ**: صرفُ اللفْظِ عنْ معناه الظاهر إلى معنًى يحتملُه إذا كان المحتملُ الذى يراهُ موافقًا بالكتابِ والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾[5] إن أرادَ إخراجَ الطير من البيضةِ كانَ تفسيرًا، وإن أراد إخراجَ المؤمنِ من الكافرِ أو العالمِ من الجاهل كان تأويلًا[6].

فصل الباء

التَّبَايُنُ: ما إذَا نُسب أحد الشيئين إلى الآخرِ لم يصدقْ أحدُهما علَى شيءٍ مما صدقَ عليه الآخرُ، فإن لم يتصادقَا على شيءٍ أصلًا، فبينهُما التباينُ الكليُّ، كالإنسانِ والفرسِ،

(١) التأليف لغة: إيقاع الإلف بين شيئين أو أكثر، وعرفا: مرادف التركيب. انظر كشاف (١/ ٧٩).
(٢) كشاف (١/ ١٦٤ - ١٦٦).
(٣) كشاف (١/ ٦٢ - ٦٤)
(٤) كشاف (١/ ٧٤) نقلا عن الجرجاني.
(٥) يونس: [٣١].
(٦) كشاف (١/ ٨٩، ٥/ ١١١٥ - ١١١٧).

ومرجعهُما إلى سَالبتيْنِ كليتَيْن، وإن صدقَا في الجملةِ، فبينهمَا التباينُ الجزئيُّ، كالحيوانِ والأبيض، وبينهمَا العمومُ من وَجْه، ومرجعهما إلى سالبتينِ جزئيتَيْنِ[1].

تَبايُنُ العددِ: ألا يعدَّ العددين معًا عادٌّ ثالثٌ، كالتِسعةِ مع العشرةِ فإن العددَ العادَّ لهما واحدٌ، والواحدُ ليس بعددٍ.

التبشُّمُ: ما لا يكونُ مسمُوعًا له ولجيرانِه.

التَّبوئةُ: هي إسكانُ المرأةِ في بيتٍ خالٍ.

التبشِيرُ: إخبارٌ فيهِ سرورٌ.

التبذيرُ: هو تفريقُ المالِ على وجهِ الإسرافِ.

فصل الثاء

التَّتْميمُ: هو أن يأتي في كلام لا يوهمُ خلافَ المقصودِ بفضلةٍ لنكتَة كالمبالغةِ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾[2]، أي: ويطعمونَهُ مع حبِّه والاحتياجِ إليه[3] التَّتْميم: جَعْلُ شَيءٍ عَقِب شيءٍ يحتاجُ السابقُ إلَى الشَّيْء اللاحِقِ.

فصل الجيم

التجَلِّي: ما ينكشف للقلوبِ من أنوارِ الغيوب، إنَّما جَمعَ الغيوبَ باعتبار تعدُّدِ مواردِ التجَلِّي، فإنَّ لكلِّ اسم إلهيٍّ بحسب حيْطته ووجوهه تجليات متنوعة، وأمهات الغيوب التي تظهرُ التجليات من بطائنها، سبعَةٌ: غيبُ الحقِّ وحقائقُهُ، وغيبُ الخَفاءِ المنفصلَ من الغيبِ المطلق بالتمييزِ الأخفَى في حضرةٍ أو أدنَى. وغيبُ السرِّ المنفصل من الغيب الإلهيِّ بالتمييزِ الخفَيِّ في حضرةِ قابَ قوسينِ، وغيبُ الرُّوح وهو حضرةُ السرِّ الوجوديِّ المنفصلِ من الغيب الإلهي بالتمييزِ الأخفى والخفيِّ في التابع الأمريِّ، وغيبُ القلب وهو موقعُ تعانقِ الروح والنفسِ، ومحلُّ استيلاد السرِّ الوجوديِّ، ومنصةُ استجلائِه في كسوةِ أحدية جَمعَ الكمالَ، وغيَبُ النفسِ، وهو أنسُ المناظرةِ، وغيبُ اللطائفِ البدنيةِ، وهي مطارحُ أنظارِه لكشفِ ما يحق له جمعًا وتفصيلًا.

(١) انظر كشاف (١/ ١٥٧).
(٢) الإنسان: ٨.
(٣) انظر كشاف (١/ ١٦٩، ١٧٠).

التَّجَلِّي الذاتِي: ما يكونُ مبدؤهُ الذاتُ من غيرِ اعتبارِ صفةٍ من الصفاتِ معها، وإن كانَ لا يحصلُ ذلك إلا بواسطةِ الأسماءِ والصِّفاتِ، إذ لا يتجلِّي الحقُّ من حيثُ ذاتِه على الموجوداتِ إلا من وراءِ حجابٍ من الحُجُبِ الأسمائيةِ[1].

التَّجلِّي الصِّفاتِي: ما يكونُ مبدؤهُ صفةً من الصفاتِ من حيثُ تعينها وامتيازها عن الذاتِ.

التجْريدُ: إماطةُ السِّوَى والكون على السرِّ والقلبِ، إذ لا حجابَ سوَى الصُّورِ الكونيةِ والأغيارِ المنطبعةِ في ذاتِ القلبِ والسر فيهما، كالنتوِّ والتشعيراتِ في سَطْحِ المرآةِ القادحةِ في استوائِه، المزايلةِ لصفائِه.

التجريدُ في البلاغةِ: هو أنْ ينتزعَ من أمر موصوفٍ بصفةٍ أمرٌ آخرُ مثلهُ في تلكَ الصفةِ للمبالغةِ في كمالِ تلك الصفةِ في ذلك الأمرِ المنتزع عنه، نحو قوله: لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ، فإنه انتزعَ فيه من أمر موصوفٍ بصفةٍ، وهو فلان الموصوفُ بالصداقةِ، أمرٌ آخرُ، وهو الصديقُ الذى هو مثلُ فلان في تلك الصفةِ للمبالغةِ في كمالِ الصداقةِ في فلان، والصديقُ الحميمُ هو القريبُ المشفقُ، و«مِن» في قولهم«مِن فلان» تسمَّى تجريديةً[2].

التِّجَارَةُ: عبارةٌ عن شراءِ شيءٍ لبيعٍ بالرِّبْحِ[3].

التَّجنيسُ المضارعُ: هو أن لا تختلفَ الكَلمتانِ إلا في حرفٍ متقاربٍ، كالداري والبارِى[4].

تجنيسُ التصريف: هو اختلاف الكلمتين بإبدالِ حرفٍ من حرفٍ، إما مِن مَخْرِجِه، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾[5] أو قريب منه، كما بين المفيحِ والمبيحِ.

تجْنيسُ التحريفِ: هو أن يكونَ الاختلافُ في الهيئةِ، كبَرْد وبُرْد.

تجْنيسُ التَّصحيفِ: هو أن يكونَ الفارقُ نقطةً، كأنقَى وأتقَى.

تَجاهلُ العارفِ: هو سَوْقُ المعلوم مَسَاقَ غيره لنكتةٍ، كقوله تعالى حكايةً عن قولِ نبينا ﷺ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[6].

(١) انظر كشاف (٢/ ٢٨٦ - ٢٧٩) واصطلاحات الكاشاني (١٦٣، ١٦٤).
(٢) انظر كشاف (١/ ١٩٣ - ١٩٥).
(٣) انظر كشاف (١/ ١٦٤).
(٤) انظر كشاف (١/ ٢٢٦ - ٢٣٠).
(٥) الأنعام: [٢٦].
(٦) سبأ: [٢٤]. وانظر كشاف (٢/ ٢٥٥).

فصل الحاء

التَّحقيقُ: إثباتُ المسألةِ بدليلِهَا. والتحقق: بيانُ الشَّيءِ علَى وجْهِ الحقِّ[1].

التحرِّي: طلبُ أَحْرَى الأمرينِ وأولاهُما[2].

التَّحريفُ: تغييرُ اللفظِ دونَ المعنَى. والتصْحيفُ: تغييرُ اللَّفظِ والمعنَى معًا. وقيل: التصحيف: أنْ يَقرأ الشيءَ على خلافِ ما أراد كاتبُه، أو علَى غير مَا اصطلحُوا عليهِ[3].

التحفَةُ: ما أُتحفَ به الرجلُ من البرِّ.

التحْذيرُ: هو معمولٌ بتقدير: اتَّقِ، تحذيرًا مما بعدَه، نحو: «إيَّاكَ والأسدَ»، أو ذكر المحذَّر منه مكرَّرًا، نحو: «الطريقَ الطَّريقَ»[4].

التحكُّمُ: عبارةٌ عن الدعوة بلاَ دليلٍ.

فصل الخاء

التَّخَلِّي: اختيارُ الخَلْوةِ والإعراضُ عن كلِّ ما يشغلُ عن الحقِّ.

التخَلخُلُ: ازديادُ حجمٍ من غيرِ أن ينضمَّ إليه شيءٌ من خارجٍ، وهو ضدُّ التكاثفِ[5].

التخارُجُ في اللغةِ: تفاعلٌ من الخرُوجِ، **وفي الاصطلاحِ**: مصالحةُ الورَثةِ على إخراجِ بعضٍ منهُم بشيءٍ معينٍ من التركةِ.

التخْصِيصُ: هو قصرُ العامِّ على بعضٍ منه بدليلٍ مستقلٍّ مقترنٍ به، واحترزَ «بالمستقلِّ» عن الاستثناءِ والشرطِ والغاية والصفة، فإنها وإن لحقت العامَّ لا يسمى مخصوصًا، وبقوله: «مقترن» عن النسخ، نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[6] إذ يعلم ضرورة أن الله تعالى مخصوصٌ منه[7].

(١) التحقيق عند الصوفية: هو ظهور الحق في صور الأسماء الإلهية. وعند القراء: إعطاء كل حرف حقه. انظر كشاف (٢/ ٨٩).

(٢) التحرى لغة: الطلب، وشرعا: طلب شيء من العبادات بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على الحقيقة. انظر كشاف (٢/ ١٦٧).

(٣) انظر كشاف (٢/ ٧٧، ٧٨، ٢٣٨).

(٤) التحذير بمعنى التخويف لغة، وعند النحاة: هو المفعول به بتقدير: اتق ونحوها، مثل: احذر واجتنب وبعد، مثل: «إياك والأسد» انظر كشاف (٢/ ٢٠).

(٥) انظر التفصيل في كشاف (٢/ ٢٣٢).

(٦) الرعد: [١٦].

(٧) انظر كشاف (٢/ ٢٠٦ - ٢٠٩).

تخصيصُ العلةِ: هو تخلفُ الحكْم عن الوصفِ المدّعَى عليه في بعض الصورِ لمانعٍ، فيقالُ: الاستحسانُ ليسَ من باب خصوصِ العللِ، يعني: ليس بدليلٍ مخصص للقياسِ، بل عدم حكم القياس لعدم العلة.

التخْصيصُ عندَالنحاة: عبارةٌ عن تقليلِ الاشتراكِ الحاصلِ في النَّكرات نحو: "رجلٌ عالمٌ"[1].

فصل الدال

التَّداخُلُ: عبارةٌ عن دخولِ شيءٍ في شيء آخر، بلا زيادةِ حَجْم ومقدارٍ[2].

تداخلُ العدَدَيْنِ: أن يعدَّ أقلَّهما الأكثرُ، أي: يفنيه، مثل: ثلاثة وتسعة.

التدقيقُ: إثباتُ المسألةِ بدليلٍ آخر دقَّ طريقه لناظريهِ[3].

التدبيرُ: تعليقُ العِتْق بالموتِ[4].

التدبيرُ: استعمالُ الرأى بفعلٍ شاقٍّ، وقيلَ: التدبيرُ: النظرُ في الْعواقِب بمعرفةِ الخيْر، وقيلَ: التدبيرُ: إجراءُ الأمور على علِم العواقبِ، وهي لله تعالَى حَقيقةً وللعَبدِ مجازًا.

التدبُّرُ: عبارةٌ عن النظرِ في عواقب الأمور، وهو قريبٌ من التفكرِ، إلاَّ أنَّ التفكرَ تصرّفُ القلبِ بالنظرِ في الدليلِ، والتدبرَ تصرفهُ النظر في العواقب.

التدلّي: نزولُ المقرَّبين بوجودِ الصحْو المفيق بعد ارتقائِهم إلى منتهى مناهجهم، ويطلقُ بإزاء نُزولِ الحق من قُدْسِ ذاتِه الذى لا يطؤهُ قَدَمٌ، استعدادًا لسوى حسبمَا تقتضى سعةُ استعداداتَهم وضيقها عنهَ.

التَّداني: معراجُ المقرَّبين، ومعراجهُم الغائي الأصالةِ، أي: بدون الورَاثةِ ينتهى إلَى حضرة "قابَ قوسين"، وبحكم الوراثة المحمدية ينتهى إلى حضرة أو أدنى، وهذه الحضرةُ هي مبدأ رقيقة التدانى. وقيلَ: الرَقيقةُ هي الطبيعةُ الروحَانيةُ وقد يطلق على الواسطة اللطيفة الرابطة بين الشيئين جملة، كالمدد والتواصل من الحق إلى العبد.

(١) انظر كشاف (١/ ٢٠٦).

(٢) **التداخل**: ذكر التهانوي النوعين المذكورين ثم أضاف ثالثا: وهو أن ينفذ أحد الشيئين في الآخر ويلاقيه بأسره بحيث يصير جوهرهما واحدًا، ويسمى بالمداخلة أيضا كشاف (٢/ ٢٨٣، ٢٨٤).

(٣) عند التهانوني أن المدقق أعلى مرتبة من المحقق، إذ قال: **التدقيق**: هو إثبات الدليل بالدليل كما أن التحقيق: إثبات المسألة بالدليل. انظر التفصيل في كشاف (٢/ ٢٧٨، ٢٧٩).

(٤) عند أهل الشرع، انظر كشاف (٢/ ٢٥٤).

التدليسُ من الحديثِ قسمان: أحدهُما تدليسُ الإسنادِ، وهو أَنْ يَرْوِيَ عمَّن لقيَهُ، ولم يسمعْه منه مُوهِمًا أنهُ سمعَه منه، أو عمَّنْ عاصره، ولم يلقهُ موهمًا أنه لقيهُ، أو سَمِعَه منه، والآخرُ تدلَيسُ الشيوخ، وهو أن يروِيَ عن شيخٍ حديثًا سَمِعَه منه، فيسمِّيه أو يكنّيه، ويصفُه بما لمْ يعرفْ به كيلاَ يعرفَ[1].

فصل الذال

التذْييلُ: هو تعقيبُ جملةٍ بجملة مشتملة على معناهَا التوكيدِ[2]، نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴿١٧﴾﴾[3].

التذنِيبُ لغة: جَعلُ شيءٍ عقيبَ شيءٍ لمناسبةٍ بَينهُمَا، من غيرِ احتياجٍ من أحدِ الطرفينِ[4].

فصل الراء

التربيعُ: عبارةٌ عن وقْتٍ يكون بين الشمسِ والقمر[5].

التَّرتيبُ لغةً: جعلُ كلِّ شيٍ في مرتبتِه، **واصطلاحًا**: هوَ جعلُ الأشياءِ الكثيرةِ بحيثُ يطلقُ عليها اسم الواحدِ، ويكونُ لبعضِ أجزائِه نسبةٌ إلى البعضِ بالتقدمِ والتأخرِ[6].

التَّرتيلُ: رعايةُ مخارج الحروفِ، وحِفْظُ الوُقُوفِ (والأوصال، والآي والمد)[7]، وقيلَ: هو خَفْضُ الصوتِ والتحزينُ بالقراءة وتحسين الصوت.

الترتيلُ: رعايةُ الولاءِ بينَ الحروفِ المركبةِ.

الترشيحُ: أنْ تذكُرَ شيئًا مُلائمًا لمشبَّهٍ بهِ.

---

(١) **التدليس في اللغة**: عيب واختلاط واشتداد ظلام، انظر التفصيل في كشاف (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧).

(٢) التذييل أعم من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة وبغير التوكيد. كشاف (١/ ٣٢٢، ٣٢٣). (٣) سبأ: [١٧].

(٤) التذنيب عند الشعراء: أن يزيد في الكلمة حرفا حتى يستقيم وزن الشعر فهو من قبيل ألف الإشباع التي يزيدونها في آخر الكلمات كشاف (٢/ ٣١٥، ٣١٦). (٥) انظر كشاف (٣/ ٤٩ - ٥١).

(٦) انظر كشاف (٣/ ٤ - ٦). (٧) زيادة من كشاف (٣/ ٧٢) حيث نقل عن الجرجاني.

التَّرفيلُ: زيادةُ سَبَب خفيف، مثل: «مُتَفَاعِلُنْ» زِيدَتْ فيه «تُنْ» بعدما أُبدِلَتْ نونهُ ألفًا، فصار «مُتَفَاعِلاتُنْ»، ويسمى: مُرفلا[1].

الترصِيعُ: هو السَّجعُ الذى في إحْدَى القرينَتَيْن، أو أكثر مثلُ ما يقابلُه من الأخرى في الوزن، والتوافقُ على الحرف الآخر. المراد من القرينتيْن هما المتوافقتَان في الوَزْنِ والتَّقْفِيَةِ، نحو: «فهو يطبعُ الأسجاعُ بظواهرِ لفظه، ويقرعُ الأسماع بزواجرِ وعْظِه»، فَجميعُ ما في القرينةِ الثانية يوافقُ ما يقابلهُ في الأولَى في الوزنِ والتقفيةِ، وأما لفظه، فهو: فلا يقابلُها شيءٌ من القرينةِ الثانية[2].

الترصيعُ: هو أن تكونَ الألفاظُ مستوية الأوزانِ متفقةَ الأعجازِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾[4].

الترخِيمُ: حَذْفُ آخرِ الاسمِ تخفيفًا[5].

التَّراوحُ: هُوَ أنْ يَعتمدَ المصلِّي علَى إحدى قدمَيْه مرَّةً وعلَى الأخْرى مرةً.

الترادُفُ: عبارةٌ عن الاتِّحادِ في المفهُومِ، وقيلَ: هُو توالِي الألفاظِ المفردةِ الدالةِ على شيءٍ واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ[6].

الترجِّي: إظهارُ إرادةِ الشيءِ الممكنِ أو كراهَتُه[7].

الترجيعُ في الأَذَانِ: أن يخفضَ صوتَه بالشهَّادتَين، ثم يرفعَ بهما[8].

الترجيح: إثباتُ مرتبةٍ في أحد الدليلين على الآخرِ[9].

تركةُ الميتِ: متروكُهُ، **وفي الاصطلاح**: هو المالُ الصافِي عن أن يتعلقَ حقُّ الغيرِ بعينهِ[10].

التَّرْكةُ في اللغة: ما يتركهُ الشخصُ ويُبْقيه[11]، **وفي الاصطلاح**: التركةُ: ما تركَ الإنسانُ صافيًا خاليًا عن حقِّ الغيرِ.

التركيبُ: كالترتيبِ، لكنْ ليسَ لبعضِ أجزائِه نسبةٌ إلى بعضٍ، تقدُّمًا وتأخرًا.

التركيبُ: جمعُ الحروفِ البسيطةِ ونظْمُها؛ لتكونَ كلمةً[12].

---

(١) كشاف (٣/ ٧٦) نقلا عن الجرجاني.

(٢) فى اللغة: تطعيم الشيء بالجوهر واللؤلؤ، انظر كشاف (٣/ ٥٧، ٥٨).

(٣) الغاشية: ٢٥، ٢٦. (٤) الانفطار: ١٣، ١٤. (٥) **الترخيم لغة**: قطع الذنب. كشاف (٣/ ٨٠).

(٦) **الترادف لغة**: ركوب أحد خلف آخر. كشاف (٣/ ٦٦ - ٨٦).

(٧) الترجي: ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله. كشاف (٣/ ٨٥). (٨) انظر كشاف (٣/ ٥٤ - ٥٦).

(٩) الترجيح لغة: جعل الشيء راجحا، أي فاضلا غالبا زائدا. كشاف (٣/ ١٦، ١٧).

(١٠) كشاف (١/ ١٦٩) نقلا عن الجرجاني. (١١) **التركيب لغة**: الجمع. كشاف (٣/ ١٢ - ١٥).

فصل السين

التساهلُ في العبارةِ: أداءُ اللفظِ بحيثُ لا يدلُّ على المرادِ دلالةً صريحةً.

التسلسُلُ: هو ترتيبُ أمورٍ غيرِ متناهيةٍ، وأقسامهُ أربعةٌ، لأنهُ لا يخفَى، إما أنْ يكونَ في الآحادِ المجتمعة في الوجودِ، أو لم يكنْ فيها، كالتسلسُلِ في الحوادثِ، والأولُ: إما أنْ يكونَ فيها ترتيبٌ أو لا. الثاني، كالتسلسلِ في النفوسِ الناطقةِ، والأولُ: إما أن يكونَ ذلكَ الترتيبُ طَبَعِيًّا، كالتسلسلِ في العللِ والمعلولاتِ، والصفاتِ والموصوفاتِ، أو وضعيًّا، كالتسلسلِ في الأجسامِ، والمستحيلِ عندَ الحكيمِ الأخيرَانِ دونَ الأولين[1].

التسليمُ: هو الانقيادُ لأمرِ اللهِ تعالى، وتركُ الاعتراضِ فيما لا يلائمُ.

التسليمُ: استقبالُ القضاءِ بالرضَا، وقيلَ: التسليمُ: هو الثبوتُ[2] عند نُزولِ البلاءِ من (غير)[3] تغيرٍ في الظاهرِ والباطنِ.

التسامحُ: هو أن لا يعلمَ الغرضَ من الكلامِ، ويحتاجَ في فهمهِ إلى تقديرِ لفظٍ آخرَ[4].

التسامحُ: استعمالُ اللفظِ في غيرِ الحقيقةِ بلا قَصْدِ علاقةٍ معنويةٍ، ولا نصبِ قرينةٍ دالةٍ عليه، اعتمادًا على ظهورِ المعنى في المقامِ، فوجودُ العلاقةِ يمنعُ التسامحَ، أي: يرى أنَّ أحدًا لم يقلْ إن قولكَ: «رأيتُ أسدًا يرمَى فِى الحمامِ» تسامحٌ.

التسْبيحُ: تنزيهُ الحقِّ عنْ نقائصِ الإمكانِ وَ(أمارات)[5] الحدُوثِ، (وعن عيوبِ الذاتِ والصفاتِ وكذلكَ التقديسِ)[6].

التسْميطُ: هو تصييرُ كلِّ بيتٍ أربعةَ أقسامٍ، ثلاثتُها على سجعٍ واحدٍ مع مراعاةِ القافيةِ في الرابعِ إلى أن تنقضِي القصيدةُ، كقولهِ:

وحَـرْب وَرَدْتُ وثَـغْـر سَـدَدْتُ ... وعِـلْـجٍ شَـدَدْتُ عليه الحِبَالاَ
ومـال حَـوَيْـتُ وخَـيْـل حَمَيْتُ ... وضَـيْـفٍ قَـرَيْت يخافُ الـوِكَـالا[7]

التسبيغُ في العروضِ: زيادةُ حرفٍ ساكنٍ في سببٍ، مثلِ «فاعِلاَتُنْ» زيدَ في آخرِهِ نونٌ آخرُ بعدما أبدلَتْ نُونُه ألفًا، فصارَ «فاعِلاَتَانْ»، فينقل إلى «فاعليانِ» ويسمَّى: مسبّغًا[7].

التسَرِّى: إعْدَادُ الأَمَةِ أن تكونَ موطوءةً بلا عزْلٍ.

---

(١) التسلسل في اللغة بمعنى اتصال الماء وجريانه في الحلق. انظر التفصيل في كشاف (٤/ ٣٤ - ٣٨).
(٢) فى كشاف «الثبات».
(٣) زيادة من كشاف (٤/ ٤٢). والتعريفان فيه نقلا عن الجرجاني.
(٤) كشاف (٣/ ١٤١، ١٤٢) نقلا عن الجرجاني.
(٥) زيادة من كشاف (٣/ ١٣٩) والتعريف فيه نقلا عن الجرجاني.
(٦) كشاف (٣/ ١٧٦) نقلا عن الجرجاني. ونسب السيد أحمد الهاشمي البيت الأول لامرئ القيس. ميزان الذهب في صناعة شعر العرب (١٤١) وليس في ديوانه.
(٧) انظر كشاف (٤/ ١٤).

فصل الشين

التشبيهُ في اللغة: الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لآخرَ في معنىً، فالأمرُ الأولُ هو المشبهُ، والثاني هو المشبَّهُ به، وذلك المعنَى هو وجهُ التشبيهِ، ولابدَّ فيه من آلهِ التشبيه، وغرضِهِ، والمشبَّه. وفي **اصطلاح** علماءِ البيان: هو الدلالة علَى اشتراكِ شيئين في وصْفٍ من أوصاف الشيءِ في نفسه، كالشجاعة في الأسد، والنور في الشمس، وهو إما تشبيهٌ مفرد، كقوله ﷺ: «**إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا**» الحديث[1]. حيث شبَّه العِلْم بالغيث، أو تشبيهٌ مركب، كقوله ﷺ: «**إِنَّ مَثَلي ومَثَلَ الأنبياءِ مِنْ قَبْلي كمثل رجُلٍ بنَى بنيانًا فأحْسَنهُ وأجْمَله إلاَّ موضع لَبِنة**» الحديث[2]. فهذا هو تشبيهُ المجموع بالمجموعِ؛ لأن وجهَ الشبهِ عقليٌّ منتزعٌ من عدَّةِ أمورٍ، فيكون أمر النبوةِ في مقابلةِ البنيانِ[3].

التشخُّصُ: هو المعنَى يصيرُ به الشيءُ ممتازًا عن الغيرِ بحيثُ يميز، لايشاركهُ شيء آخر.

التشخصُ: صفةٌ تمنعُ وقوعَ الشّركَةِ بيْنَ مَوْصُوفيهَا

التشكيكُ بالأولوية: هو اختلافُ الأفرادِ في الأولويةِ وعدمِها، كالوجودِ فإنه في الواجبِ أتمُّ وأثبتُ وأقوى منه في الممكن.

التشكيكُ بالتقدُّم والتأخر: هو أن يكونَ حصولُ معناهُ في بعضها متقدِّمًا علَى حصولهِ في البعض (الآخر)[4]، كالوجُود أيضًا، فإنَّ حصوله في الواجب قبلَ حُصُوله في الممكنِ (قبلية ذاتية لأنه مبدأ لما عداه)[3].

التشكيكُ بالشدَّة والضَّعْف: هو أن يكونَ حصولُ معناهُ في بعضها أشدَّ من البعضِ، كالوجودِ أيضًا، فإنهُ في الواجبِ أشدُّ من الممكنِ.

---

(١) أخرجه البخاري في العلم. باب فضل من علَم وعلِم (١/ ١٧٥) ومسلم في الفضائل باب بيان مثل ما بعث النبي من الهدى والعلم (١٥) وتمامه: «فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير. وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع اللَّهُ بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا وأصاب طائفة منها أخرى. إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين اللَّه ونفعه بما بعثني اللَّهُ به فعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأسا، ولم يقبل هدى اللَّه الذي أرسلت به».

(٢) أخرجه البخاري في المناقب. باب خاتم النبيين ﷺ (٦/ ٦٤٥) ومسلم في الفضائل. باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين (٢١ - ٢٣) والترمذي وأحمد. وتمامه: «من زاوية من زواياها. فجعل الناس يطوفون ويعجبهم البنيان فيقولون: ألا وضعت اللبنة! فيتم بنيانك» فقال محمد ﷺ: «فكنت أنا اللبنة».

(٣) انظر كشاف (٤/ ١٨٢ - ١٩٤).

(٤) زيادة م كشاف (٤/ ١٥٩ - ١٦١).

التشْعيثُ: حذفُ حرفٍ متحركٍ من وَتَدَ فاعِلاتن وَوَتَدُه عِلا إما اللام كمَا هو مذهبُ الخليلِ فيبقَى فاعَاتن، فينقل إلى مفعُولن، أو العين كما هو مذهبُ الأخفش، فيبقى فالاتن، فينقلُ إلى مفعولن، ويسمَّى: مشعثًا[1].

تشبيبُ البناتِ: هو أن تذكرَ البنات على اختلافِ درجاتهن[2].

فصل الصاد

التصريفُ: تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ؛ لمعانٍ مقصودةٍ لاتحصلُ إلا بها[3].

التصريفُ: هو علمٌ بأصولٍ يعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ التي ليستْ بإعراب.

التصحيحُ: هو، في **اللغةِ**: إزالةُ السَّقَمِ من المريضِ، وفي **الاصطلاح**: إزالةُ الكسُور الواقعةِ بين السّهام والرؤوس[4].

التصْحيفُ: أنْ يقرأَ الشيء على خلاف ما أرادَ كاتبهُ، أو على ما اصطلحُوا عليه[5].

التصوُّرُ: حصولُ صورةِ الشيءِ في العقْل[6].

التصورُ: هوُ إدراكُ الماهية من غيرِ أن يحكمَ عليها بنفي أو إثباتٍ.

التصْديقُ: هو أن تنسبَ باختيارِكَ الصِّدقَ إلى المخبرِ[7].

التصوُّفُ: الوقوفُ مع الآدابِ الشرعيةِ ظاهرًا، فيرى حكمَها من الظاهرِ في الباطِن، وباطنًا، فيرى حكمَها من الباطنِ في الظاهرِ، فيحصل للمتأدبِ بالحكمين كمالٌ[8].

التصوفُ: مذهبٌ كلُّه جدٌّ فلا يخلطونه[9] بشيء من الهزلِ، وقيل: تصفيةُ القلبِ عن موافقةِ البرية. ومفارقةُ الأخلاقِ الطبعية[9]، وإخمادُ صفاتِ البشريةِ، ومجانبةُ الدعاوَى النفسانيةِ، ومنازلةُ الصفاتِ الروحانيةِ، والتعلقُ بعلوم الحقيقةِ[10]، واستعمالُ ما هو أولَى على السَّرمَديةِ، والنصحُ لجميع الأمةِ، والوفاءُ لله تعالَى علَى الحقيقةِ، واتباعُ رسولهِ ﷺ في الشريعةِ، وقيلَ: تركُ الاختيار، وقيل: بذلُ المجهودِ والأنسُ بالمعبودِ، وقيل: حِفْظُ حواسِّك

(١) كشاف (٤/ ٩٢) نقلا عن الجرجاني. والخليل بن أحمد بن عمر واضع علم العروض وأستاذ سيبويه في النحو، له كتاب "العين" في اللغة ومعاني الحروف، وكتاب العروض، وغير ذلك، توفى سنة ١٧٠هـ.

(٢) انظر كشاف (٤/ ٨٨).

(٣) كشاف (٤/ ٢٤٠) نقلا عن الجرجاني.

(٤) التصحيح: إزالةُ الكسور أي في تقسيم الميراث. كشاف (٤/ ٢٤٠) نقلا عن الجرجاني.

(٥) التصحيف في اللغة: الخطأ في الكتابة. كشاف (٤/ ٢٣٨).

(٦) انظر كشاف (٤/ ٢٣١).

(٧) انظر كشاف (٤/ ٢٦٠ - ٢٦٣).

(٨) كشاف (٤/ ٢٤٤) نقلا عن الجرجاني.

(٩) في كشاف: "تخلطوه.... الطبيعية".

(١٠) في كشاف: "الصفات... بالعلوم الحقيقية...".

من مراعاةِ أنفاسِك، وقيل: الإعراضُ عن الاعتراضِ، وقيل: هو صفاءُ المعاملة مع اللَّهُ تعالى، وأصلهُ التفرغُ عن الدنيا، وقيل: الصبرُ تحتَ الأمرِ والنهي، وقيلَ: خدمةُ التشرفِ، وتركُ التكلف، واستعمالُ التظرف[1]، وقيلَ: الأخذُ بالحقائقِ والكلامُ بالدقائقِ، والإياسُ ممَّا في أَيْدِي الخلائق[2].

التصغيرُ: تغييرُ صيغةِ الاسمِ لأجلِ تغييرِ المعنَى تحقيرًا أو تقليلًا أو تقريبًا أو تكريمًا أو تلطيفًا، «كرُجَيل ودُرَيْهِمَاتٍ، وقبَيْل، وفُوَيْق، وأُخَيٌّ» ويبنى عليه ما في قوله ﷺ في حقّ «عائشةَ» رضى اللَّهُ عنها - «خُذُوا نِصْفَ دِينكُم عن هذه الحُمَيْراءِ»[3].

فصل الضاد

التَّضَادُّ والضدُّ: يُطْلقانِ علَى معنيَيْن: أَحديهما عندَ الجمهُورِ الضِّد يُقالُ: عندَ الجمهور علَى موجُود في الخارِج مُساو بالقوَّة لموجُودٍ فِي الآخرِ في الموضُوع معاقب لهُ. أي إذا قامَ أحدُهما بالموضُوعِ لم يقمِ الآخرُ بهِ[4].

التضْمينُ في الشَّعر: هو أن يتعلقَ معنى البيتِ بالذى قبلَه تعلُّقًا لا يصحُّ إلاَّ بهِ[5].

تَضْمين مزدوج: هو أن يقعَ في أثناءِ قرائنِ النثر والنظم لفظان مسجعانِ بعدَ مراعَاةِ حدُودِ الأسْجاعِ والقوافى الأصلية، كقوله تعالى: ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[6] وكقوله عليه السلام: «المؤمنونَ هيِّنونَ ليِّنونَ»[7]، ومن النظم:

تعوَّد رسْمَ الوهْبِ والنهْبِ في العُلَى ... وهَذَانِ وقْتُ اللُّطْفِ والعُنْف دَأْبُهُ[8]

التضَايفُ: هو كونُ تصوّر كل واحدٍ مِنَ الأمريْن مَوْقُوفًا عَلى تصوُّرِ الآخر.

---

(١) في كشاف «التطرف».

(٢) كشاف (٤/ ٢٤٤) نقلا عن الجرجاني. وانظر الرسالة القشيرية (٢٧٩ - ٢٨٣).

(٣) النهاية لابن الأثير (١/ ٤٣٨) وتميز الطيب من الخبيث لابن الربيع (١٢٣) والدرر المنتثرة للسيوطي (٢٠٩) والفوائد المجموعة للشوكاني (٣٩٩) وكلهم مجمع على أنه من الأحاديث الواهية.

(٤) فى كشاف: «التطرف».

(٥) انظر كشاف (٤/ ٨٧٤ - ٨٧٦).

(٦) النمل: [٢٢].

(٧) حسن. أخرجه السيوطى في الجامع الصغير (٢/ ١٩١) وتمامه: كالجمل الأنِف، إن قِيدَ انقاد، وإذا أنيخ على صخرة استناخ».

(٨) كشاف (٤/ ٨٩٨، ٨٩٩) نقلا عن الجرجاني.

فصل الطاء

التَّطبيقُ: ويقالُ: له أيضًا: المطابقةُ، والطباق، والتكافؤ، والتضَادُّ، وهو أن يجمعَ بين المتضادَّين معَ مراعَاة التقابل، فلا يجيءُ باسمٍ مع فعلٍ ولا بفعلٍ مع اسمٍ، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾[1].

التطبيقُ: مقابلةُ الفعلِ بالفعلِ والاسمِ بالاسمِ.

التطوُّعُ: اسمٌ لما شرعَ زيادةً على الفرضِ والواجباتِ.

التطويلُ: هُو أنْ يزادَ اللفظُ على أصلِ المرادِ، وقيلَ: هو الزائدُ على أصلِ المرادِ بلا فائدةٍ[2].

فصل العين

التعليلُ: هو تقريرُ ثبوتِ المؤثِّرِ لإثباتِ الأثرِ.

التعليلُ في مَعرضِ النَّصِّ: ما يكونُ الحكمُ بموجب تلكَ العلةِ مخالفًا للنصِّ، كقولِ «إبليسَ»: ﴿ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[3] بعد قوله تعالى: ﴿ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ ﴾[4].

التعليلُ: هو انتقالُ الذِّهْن من المؤثِّر إلَى الأثَرِ، كانتقالِ الذهنِ من النارِ إلى الدُّخانِ، والاستدلالُ هو انتقالُ الذهنِ من الأثرِ إلى المؤثرِ، وقيلَ: التعليلُ: هو إظهَارُ علة الشيءِ سواء كانتْ تامةً أو ناقصةً، والصوَابُ أن التعليلَ هو تقريرُ ثبوتِ المؤثِّرِ لإثباتِ الأثرِ، والاستدلالُ: هو تقريرُ ثبوتِ الأثرِ لإثباتِ المؤثِّرِ، وقيلَ: الاستدلالُ: هو تقريرُ الدليل لإثباتِ المدلولِ سواء كانَ ذلك من الأثَرِ إلى المؤثرِ، أو العكسِ، أو من أحدِ الأثرينِ إلى الآخرِ[5].

التعسُّفُ: حملُ الكلامِ على معنًى لا تكونُ دلالتهُ عليه ظاهرةً.

التعسفُ: هو الطريق الذى هو غيرُ موصِّلٍ إلى المطلوبِ، وقيل: الأخذُ على غير طريق، وقيل: هو ضعفُ الكلامِ.

التعقيدُ: هو أن لا يكونَ اللفظُ ظاهرَ الدلالةِ على المعنَى المرادِ لخلل واقع، إما في النظمِ بأن لا يكونَ ترتيبُ الألفاظِ على وفْقِ ترتيبِ المعانِي بسبَبِ تقديم أو تأخير أو حذف أو

---

(١) التوبة: [٨٢]. وانظر كشاف (٤/ ٩١٧ - ٩١٩).
(٢) انظر كشاف (٤/ ٩٢٦).
(٣) الأعراف: [١٢].
(٤) البقرة: [٣٤].
(٥) التعليل في اللغة مصدر علَّلَ لى: سقى سقيا بعد سقي. وعند أهل المناظرة: تبيين علة الشيء. انظر كشاف (٤/ ١٠٤٥).

إضمارٍ، أو غيرِ ذلك مما يوجبُ صعوبة فهمِ المرادِ، وإما في الانتقالِ، أي: لا يكونُ ظاهرَ الدلالةِ على المرادِ لخللٍ في انتقالِ الذهْنِ من المعنَى الأولِ المفهومِ بحسب اللغةِ إلى الثانِي المقصودِ بسبب إيرادِ اللَّوازمِ البعيدةِ المفتقَرةِ إلى الوسائطِ الكثيرةِ مع خفَاءِ القرائنِ الدالةِ على المقصودِ[1].

التعقِيدُ: يكونُ الكلامُ مغلقًا لا يظهرُ معناهُ بسهولة.

التعريف: عبارةٌ عنْ ذكرِ شيءٍ تستلزمُ معرفتُه معرفةِ شيء آخر، وقيلَ: التعريفُ: هُوَ ما غَير الشَّيء عمَّا عَداهُ بسبَبِ إيرَادِ اللَّوازِمِ البعيدَةِ المفتقرَةِ إلَى الوسائطِ الكثيرةِ معَ خفاءِ القرائنِ الدَّالةِ علَى المقصُودِ.

التعريفُ الحقيقيُّ: هو أنْ يكونَ حقيقة ما وُضعَ اللفظُ بإزائهِ من حيثُ هيَ فيعرَف بغيرهَا.

التعريفُ اللفظي: هو أن يكون اللفظُ واضحَ الدلالةِ على معنًى، فيفسرَ بلفظٍ أَوْضَحَ دلالةً على ذلك المعنى، كقولك: «الغضنفرُ الأسدُ»، وليسَ هذا تعريفًا حقيقيًا يرادُ به إفادةُ تصوُّرٍ غيرِ حاصلٍ، إنما المرادُ تعيينُ ماوضعَ له لفظُ «الغضنفرِ» من بين سائرِ المعاني[2].

التعجُّبُ: انفعالُ النفسِ خَفِيَ سببُه[3].

التعيُّنُ: ما به امتيازُ الشيءِ عن غيرهِ بحيثُ لا يشاركُه فيه غيرُه[4].

التعريضُ في الكلامِ: ما يفهمُ به السامعُ مُرَادَه من غيرِ تصريحٍ[5].

التَّعْدِيَةُ: هي أنْ تجعلَ الفعلَ لفاعلٍ تصيرُ من كانَ فاعلا له قبل التعدية منسوبًا إلى الفعلِ، كقولك: «خرج زيدٌ وأخرجتهُ» فمفعول «أخرجتُ» هو الذى صيَّرتهُ خارجًا[6].

التعديةُ: نَقْل الحكمِ من الأصلِ إلى الفرعِ بمعنى جالبِ الحكم.

التعزير: هو تأديبٌ دونَ الحدِّ، وأصلُه من العَزْرِ، وهو المنعُ[7].

---

(١) انظر كشاف (٤/ ٩٥٤ - ٩٥٦).

(٢) التعريف عند أهل العربية: هو جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية، ويقابلها التنكير. ويسمى حدا عن الأصوليين. انظر التفصيل في كشاف (١٠٠٣٤ - ١٠٠٧). (٣) انظر كشاف (٤/ ٩٤١، ٩٤٢).

(٤) التعين هو التشخص، والتعين الأول عند الصوفية: هو مرتبة الوحدة، والتعين الثاني هو مرتبة الواحدية. كشاف (٤/ ١٠٧٥). (٥) انظر كشاف (٤/ ٩٨٩). (٦) انظر كشاف (٤/ ١٠٨٠).

(٧) التعزير بمعنى الرد والردع، وشرعا: هو تأديب دون الحد، لأن الحد مقدر والتعزير مفوض إلى رأي الإمام. انظر الفروق بينهما في كشاف (٤/ ٩٦٠).

فصل الغين

التغليبُ: هُو ترجيحُ أحدِ المعلومَيْن على الآخرِ وإطلاقُه عليهمَا، وقيدُوا إطلاقَه عليهمَا للاحترازِ عن المشاكلةِ[1].

التغييرُ: هُو إحداثُ شيءٍ لم يكنْ قبلَه[2].

التغيرُ: هو انتقالُ الشيءِ من حالةٍ إلى حالةٍ أُخرى[3].

فصل الفاء

التفهيمُ: إيصالُ المعنَى إلى فَهْمِ السامعِ بواسطةِ اللفظِ.

التفسيرُ في الأصل: هو الكشفُ والإظهارُ، **وفي الشرع**: توضيحُ معنَي الآية، وشأنُها وقصتُها، والسببُ الذى نزلتْ فيه بلفظٍ يدلُّ عليه دلالةً ظاهرةً[4].

التفريعُ: جَعْلُ شيءٍ عقيبَ شيءٍ؛ لاحتياجِ اللاحقِ إلى السابقِ[5].

التفريدُ: وقوفُكَ بالحقِّ معكَ، هذا إذا كانَ الحقُّ عينَ قُوَى العبدِ بقضيةِ قولة ﷺ: «كُنْتُ له سَمْعًا وبَصَرًا» الحديث[6].

التفكُّرُ: تصرُّفُ القلبِ في معانِي الأشياءِ؛ لدَرْكِ المطلوبِ.

التفكُر: سِرَاجُ القلبِ يرى به خيرَهُ وشرَّه، ومنافعَهُ ومضارَّه، وكلُّ قلبٍ لا تفكُر فيه، فهو في ظلمات يتخبطُ، وقيلَ: هو إحضارُ ما في القلبِ من معرفةِ الأشياءِ، وقيلَ: التفكرُ: تصفيةُ القلبِ بمواردِ الفوائدِ، وقيلَ: مصباحُ الاعتبارِ، ومفتاحُ الاختبارِ، وقيلَ: حديقةُ أشجارِ الحقَائقِ، وحَدَقَةُ أنوارِ الدقائقِ، وقيلَ: مزرعةُ الحقيقةِ، ومَشْرَعةُ الشريعةِ. وقيلَ: فناءُ الدنيا وزَوَالُها، وميزانُ بقَاءِ الآخرةِ ونَوَالُها، وقيل: شبكةُ طائرِ الحكمةِ، وقيلَ هو العبارةُ عن الشيءِ بأسهلَ وأيسرَ من لفظِ الأصلِ.

التفرقَةُ: هي تَوَزُّعُ الخاطرِ للاشتغالِ من عالمِ الغيبِ بأىِّ طريقٍ كانَ.

---

(١) التغليب عن أهل المعاني: إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل: ترجيح أحد المغلوبين على الآخر إجراء للمختلفين مجرى المتفقين نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] والأصل: قانتات فعدت الأنثى من المذكر تغليبًا. كشاف (٥ / ١٠٨٩، ١٠٩٠).

(٢) انظر كشاف (٥/ ١٠٩٢).

(٣) انظر كشاف (٥/ ١٠٩٢)

(٤) انظر كشاف (٥/ ١١١٥ - ١١١٧).

(٥) انظر كشاف (٥/ ١١٢٨).

(٦) أخرجه البخاري في الرقاق. باب التواضع (١١/ ٣٤٨، ٣٤٩) وأحمد في المسند.

التفرقة: ما اختلفُوا فيهِ، وقيلَ: الحالاتُ والتصرفاتُ والمعاملاتُ.

التفكيكُ: انتشارُ الضميرِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

فصل القاف

التقسِيمُ: ضمُّ مختصٍّ إلى مشتركٍ، وحقيقتهُ أن ينضمَّ إلى مفهومٍ كليٍّ، قيودٌ مخصِّصةٌ مُجامعة، إمَّا متقابلة، أو غير متقابلةٍ[1].

التقْسيمُ: ضمُّ قيودٍ متخالفةٍ بحيث يَحصلُ عن كلِّ واحدٍ منهم قِسم.

التقدُّمُ الطَّبعِيُّ: هُو كونُ الشَّيءِ الذي لا يمكنُ أنْ يوجدَ آخر إلا وهو موجودٌ، وقد يمكنُ أن يوجدَ هو، ولا يكونُ الشيء الآخرُ موجودًا، وأن لا يكونَ المتقدمُ علةً للمتأخرِ، فالمحتاجُ إليه إن استقلَّ بتحصيل المحتج كانَ متقدمًا عليه تقدمًا بالعلِة، كتقدم حركةِ اليدِ على حركةِ المفتاحِ، وإنْ لَم يستقلَّ بذلكَ كانَ متقدمًا عليه تقدمًا بالطبعِ، كتقدمِ الواحدِ على الاثنينِ، فإنَّ الاثنين يتوقفُ على الواحدِ، ولا يكونُ الواحدُ مؤثرًا فيه.

التقدُّمُ الزمَانيُّ: هُوَ ما لَه تقدُّمٌ بالزمانِ لاَ بالرُّتْبةِ، وهُو ما كَانَ أَقْرب مِنْ غيره إِلَى مبْدأ محْدُودَة لهُ، وتقدّمه هو تِلْكَ الأَقْربيَّة.

التقدُّمُ بالعليةِ: وهو العلَّةُ الفاعليةُ الموجبَةُ للنسبَةِ إلى معلُولها، وتقدّمها بالعليةِ التقدُّم بالشرفِ، وهُو الراجحُ بالمشرفِ عليه، وهُو كَونه كذلك[2].

التقْريبُ: سَوْقُ المقدماتِ على وجه يفيدُ المطلوبَ، وقيلَ: سوقُ الدَّليلِ علَى الوجهِ الذى يلزمُ المدَّعِي، وقيل: جعلُ الدليلِ مطابقًا للمدَّعى[3].

التقريرُ: الفرقُ بين التحريرِ والتقريرِ، أَنَّ التحريرَ بيانُ المعنى بالكنايةِ، والتقريرَ بيانُ المعنى بالعبارةِ.

التقليدُ: عبارةٌ عن اتِّباعِ الإنسانِ غيرَه فيما يقولُ أو يفعلُ معتقدًا للحقيةِ فيه من غيرِ نظرٍ وتأملٍ في الدليلِ، كأنَّ هذا المتبعَ جعلَ قولَ الغيرِ أو فِعلَه قلادةً في عنقِهِ[4].

---

(١) التقسيم: يطلق على عدة معان، منها مرادف القسمة، ومنه ما يسمى تركيب القياس، ومنها ما هو مصطلح أهل البديع. انظر كشاف (٥/ ١٢٢٢، ١٢٢٣).

(٢) انظر كشاف (٥/ ١٢١٣ - ١٢١٥).

(٣) مرادف التطبيق فإن كان الدليل يقينيا يستلزم اليقين به، وإن كان ظنيا يستلزم الظن به. انظر كشاف (٥/ ١١٦٥).

(٤) التقليد في اللغة: جعل القلادة في العنق، وشرعا: يطلق على معنيين الأول: حكم والٍ بكون فلان قاضيا في موضع كذا، والثاني: العمل بقول الغير من غير حجة. كشاف (٥/ ١١٧٨).

التقليدُ: عبارةٌ عنْ قُبولِ قولِ الغيرِ بلا حجَّةٍ ولا دليلٍ.

التقديرُ: هو تحديدُ كلِّ مخلوقٍ بحدِّه الذى يوجَدُ، من حُسْنٍ وقُبحٍ ونَفْعٍ وضُر، وغيرها[1].

التقديسُ في اللغةِ: التَّطهيرُ، وفي **الاصطلاح**: تنزيهُ الحقِّ عنْ كلِّ ما لا يليقُ بجنَابِهِ، وعن النقائصِ الكونيَّةِ مطلقًا، وعن جميع ما يعدُّ كمالًا بالنسبةِ إلى غيرِهِ مَن الموجوداتِ مجرَّدةً كانتْ أو غيرَ مجردةٍ، وهو أخصُّ من التَّسبيحِ كيفيةً وكميةً، أي أنشدّ تنزيهًا منه وأكثرُ، ولذلكَ يؤخرُ عنه في قولهم: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ»، ويقال: التسبيحُ تنزيهٌ بحسبِ مقامِ الجمعِ فقط، والتقديسُ تنزيهٌ بحسبِ الجمعِ والتفْصيل، فيكونُ أكثرَ كميةً.

التقديسُ: عبارةٌ عن تبعيدِ الربِّ عما لا يليقُ بالألُوهيةِ.

التَّقْوَى في اللغة: بمعنى الاتِّقاءِ، وهو اتخاذُ الوقايةِ، وعندَ أهلِ الحقيقةِ: هو الاحترازُ بطاعةِ اللهِ عن عقوبتِهِ، وهو صيانةُ النفسِ عمَّا تستحقِ به العقوبةَ من فعلٍ أو تركٍ.

التقوى في الطاعةِ: يرادُ به الإخلاص، وفي العصيةِ: يُرَادُ به التركُ والحذرُ، وقيلَ: أن يتقيَ العبدُ ما سوى اللَّهُ تعالى، وقيلَ: محافظةُ آدابِ الشريعةِ، وقيل: مجانبةُ كلِّ ما يبعدُك عن اللَّهُ تعالى، وقيلَ: تركُ حظوظِ النفس ومباينةُ النهي، وقيلَ: أن لا ترَى في نفسك شيئًا سوَى الله، وقيلَ: أن لا ترى نفسَك خيرًا من أحد، وقيلَ: تركُ ما دون اللَّهُ، والمتبعُ عندهم هو الذى اتَّقى متابعةَ الهوى، وقيلَ: الاقتداءُ بالنبيِّ عليه السلام قولًا وفعلًا[2].

فصل الكاف

التكاثفُ: هو انتقاصُ أجزاءِ المركبَ من غير انفصالِ شيءٍ[3].

التكليفُ: إلزامُ الكُلفةِ على المخاطبِ[4].

التكرَارُ: عبارةٌ عن الإتيانِ بشيءٍ مرةً بعدَ أخرى[5].

التكوينُ: إيجادُ شيءٍ مسبوقٍ بالمادةِ[6].

---

(١) انظر كشاف (٥/ ١١٨٠).

(٢) انظر كشاف (٦/ ١٥٢٧).

(٣) التكاثف: يطلق على عدة معان: منها الاندماج، ومنها غلظ القوام، ومنها انتقاص حجم الجسم من غير أن ينفصل عنه جزء. كشاف (٥/ ١٢٥٣).

(٤) عند جمهور الأصوليين: هو إلزام فعل فيه مشقة وكلفة. كشاف (٥/ ١٢٥٥).

(٥) انظر مصطلح التكرير في كشاف (٥/ ١٢٤٧، ١٢٤٨).

(٦) انظر كشاف (٥/ ١٢٧٦).

فصل اللام

التَّلْوينُ: هو مقامُ الطلبِ والفحصِ عن طريقِ الاستقامةِ[1].

التمثيلُ: إثباتُ حكمِ واحدٍ في جزئيٍّ لثبوتهِ في جزئيٍّ آخرَ لمعنًى مشترك بينهما، والفقهاءُ يسمونَه قياسًا، والجزئيُّ الأولُ فرعًا، والثاني أصلًا، والمشتركُ علةً وجامعًا، كما يقالُ: «العالمُ مؤلفٌ، فهو حادث كالبيت» يعنى البيتَ حادثٌ؛ لأنهُ مؤلفٌ، وهذه العلةُ موجودةٌ في العالم، فيكونُ حادثًا[2].

تماثلُ العدَدَين: كَوْنُ أحدِهما مُساويًا للآخرِ، كثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ.

التمْييزُ: ما يرفعُ الإيهامَ المستقرَّ عن ذات مذكورةٍ، نحو: «مَنَوَانِ سمنًا»، أو مقدَّرة نحو: «لله دَرُّهُ فارسًا»، فإنَّ «فارسًا» تمييزٌ عن الضَّمير في «دره»، وهو لا يرجعُ إلى سابقٍ معيَّنٍ[3].

التمتُّعُ: هو الجمعُ بين أفعالِ الحجِّ والعمرةِ في أشهر الحجِّ في سنة واحدةٍ بإحْرَامَيْن بتقديم أفعالِ العمرةِ من غير أن يلمَّ بأهله إلمامًا صحيحًا، فالَّذى اعتمرَ بلا سَوْقِ الهدْى لمَّا عادَ إلى بلدِه، صحَّ إلمامُه، وبَطَل تمتعه فقولهُ: منْ غَير أنْ يلمَّ، ذكرُ الملزوم، وإرادةُ اللازم، وهُو بطلانُ التمتع، فأمَّا إذَا ساقَ الهدْيَ، فلا يكون إلمامهُ صحيحًا؛ لأنه لَا يجوزُ له التحللَ، فيكونُ عَوْدُه واجبًا فلا يكونُ إلمامُه صَحيحًا، فإذا عاد وأحرَم بالحج كان مُمَتِّعًا[4].

التمكِينُ: هو مقامُ الرُّسُوخِ والاستقرارُ على الاستقامةِ، ومَا دَامَ العبد في الطريقِ فهُو صاحبُ تلوينٍ؛ لأنه يرتقِى من حَالٍ إلى حالٍ، وينتقلُ من وصفٍ إلى وصفٍ، فإذا وصلَ واتصلَ فقد حصلَ التمكينُ[5].

تمليكُ الدَّينِ من غيرِ مَنْ عليه الدَّينُ: صورتهُ إن كانَ في التركةِ ديونٌ، فإذا أخرجُوا أحدَ الورثةِ بالصلحِ على أن يكونَ الدَّينُ لهُم لا يجوزُ الصلحُ؛ لأنَّ فيه تمليكَ الدَّين الذى هُو صِحة المصالحِ من غَيرِ مَنْ عليه الدّينُ، وهم الورثُة فبطلَ، وإن شرطُوا أن يبرأ الغُرَمَاء من نصيبِ المصالحِ من الدّينِ جازَ؛ لأنَّ ذلكَ تمليكُ الدَّينِ ممن عليه الدَّين، وإنه جائز.

التَّنافي: هو اجتماعُ الشيئين في واحدٍ في زمانٍ واحدٍ، كما بينَ السَّوادِ والبياضِ، والوجودِ والعدمِ.

---

(١) انظر اصطلاحات الكاشاني (١٦٤) وكشاف (٥/ ١٣١٠).

(٢) انظر كشاف (٦/ ١٣٤٤، ١٣٤٥).

(٣) انظر كشاف (٦/ ١٣٢٨ - ١٣٣٠).

(٤) انظر كشاف (٦/ ١٣٣٣).

(٥) انظر كشاف (٦/ ١٣٥٢).

التناهُدُ: إخراجُ كلِّ واحدٍ من الرُّفقةِ نفقةً على قَدْرِ نفقةِ صاحبِهِ.

التنبيهُ: إعلامُ ما في ضَميرِ المتكلم للمخاطَب.

التنبيهُ في اللغةِ: هُو الدلالةُ عمَّا غفلَ عنهُ المخاطبُ، وفي **الاصطلاحِ**: ما يفهمُ منْ مجمل بأدنَى تأمل إعلامًا بما في ضَميرِ المتكلِّم للمخاطبِ، وقيل: التنْبيهُ، قاعدةٌ تعرفُ بها الأبحاثُ الآتيةُ مجملةً[1].

التنْزيهُ: عبارةٌ عن تبعيدِ الربِّ عنْ أو صافِ البشرِ[2].

التنقيحُ: اختصَارُ اللفْظِ معَ وضُوحِ المعنى.

التنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ، لا لتأكيدِ الفعلِ.

تنوينُ الترنُّم: هو ما يلحقُ القافيةَ المطلقةَ بدلًا عن حرفِ الإطلاقِ، وهي القافيةُ المتحركةُ التي تولدتْ من حركتِها إحدَى حروفِ المدِّ واللِّين[3].

تنوينُ المقابلةِ: هو الذى يقابلُ نونَ جمع المذكرِ السالمِ، «كمسلماتٍ»[4].

تنوينُ التمكُّنِ: هو الذى يدلُّ على تمكنِ مدخولهِ في الاسميةِ، «كزيدٍ»[5].

تنوينُ الترنّم: هو الذى يجعلُ مكانَه حرفَ المدِّ في القوافي.

تنوينُ التنكيرِ: هو الذِى يفرقُ بينَ المعرفةِ والنكرةِ، كصَهْ وصَهٍ.

تنوينُ العِوَضِ: هو عِوَضٌ عن المضافِ إليهِ، نحو: «يَوْمَئِذٍ» أصله «يومَ إذْ كانَ كذا»[6].

تَنْوينُ الغَالي: هو ما يلحَقُ القافيةَ المقيَّدَةَ، وهىَ القافيةُ الساكنةُ[7].

---

(١) انظر كشاف (٦/ ١٤٣٣ - ١٤٣٥).

(٢) انظر كشاف (٦/ ١٤٣٥).

(٣) وذلك كقول جرير بن عطية الخطفي:

أقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ ... وقُولِي - إنْ أصَبْتُ - لقدْ أصَابَنْ

(٤) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٧).

(٥) سماه ابن عقيل «تنوين التمكين» (١/ ١٧).

(٦) قسمه ابن عقيل إلى ثلاثة أقسام هى:

أ- عوض عن جملة، وهو الذى يلحق إذْ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ أي حين إذْ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوض عنها.

ب- قسم يكون عوضاً عن اسم وهو اللاحق لكل، مثل: كلٌ قائم، أي: كل إنسان فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضا عنه.

جـ- قسم يكون عوضا عن حرف مثل: جوارٍ «فحذف الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها. انظر ابن عقيل (١/ ١٧ - ١٨).

(٧) كقول رؤبة بن العجاج:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المخترقْنْ ... مُشتَبَهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقْنْ

حيث، أدخل التنوين على «المخترقن - الخفقن» مع وجود - أل - ابن عقيل (١/ ٢٠) وانظر كشاف (٦/ ١٤٣٠).

التناقُض: هُو اختلافُ القضيتَيْنِ بالإيجَابِ والسَّلْبِ بحيثُ يقتضِي لذاتِه صدقَ إحداهُما، وكذبَ الأخرَى، كقولنا: «زيدٌ إنسانٌ. زيدٌليس بإنسانٍ»[1].

التنافُرُ: وَصْفٌ في الكلمةِ يُوجِبُ ثِقَلَهَا علَى اللِّسانِ، وعُسْر النطقِ بها، نحو: «الهُعْخُع» و «مُسْتَشْزِرَات»[2].

التنزيلُ: ظهورُ القرآن بحسبِ الاحتياج بواسطةِ «جبريلَ» على قلبِ النبيِّ ﷺ:

التنزيلُ: الفرقُ بين الإنزالِ والتنزيلِ، أَنَّ الإنزالَ يستعملُ في الدّفعةِ، والتنزيلُ يستعملُ في التدْريجِ.

التناسُخُ: عبارةٌ عن تعلقِ الرُّوحِ بالبدنِ بعد المفارقةِ من بدنٍ آخر من غيرِ تخللِ زمانٍ بينَ التعلقين للتعشقِ الذاتيِّ بين الروحِ والجسدِ[3].

تَنسيقُ الصِّفاتِ في صنعةِ البديع: هو ذِكْرُ الشيءِ بصفات متتالية مَدْحًا كانَ، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾[4]، أو ذمًّا، كقولهم: «زيدٌ الفاسق الفاجرُ اللعينُ السارقُ».

فصل الواو

التوليدُ: هو أنْ يحصلَ الفعلُ عن فاعلِه بتوسُّطِ فعلٍ آخرَ، كحركةِ المفتاحِ بحركةِ اليدِ[5].

التولُّدُ: أنْ يصيرَ الحيوان بلا أب وأمٍّ، مثلَ الحيوانِ المتولّد من الماء الراكدِ في الصيفِ.

التوضيحُ: عبارةٌ عن رَفْعِ الإضمارِ الحاصلِ في المعارفِ[6].

التوفيقُ: جعلُ اللهِ فعلَ عبادِه موافقًا لما يحبُّهُ ويرضَاه[7].

التوشيعُ: هو أنْ يُؤتَى في عجزِ الكلامِ بمثنًّى مفسَّر باسمين ثانيهمَا معطوفٌ على الأولِ، نحو: «**يشِبُّ ابنُ آدمَ، ويَشِبُّ فيه خصلتانِ: الحِرْص وطُولُ الأملِ**»[8].

(١) انظر كشاف (٦/ ١٤١٣، ١٤١٤).

(٢) انظر كشاف (٦/ ١٣٩٢، ١٣٩٣) وانظر فصاحة المفرد في بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (١/ ٦ وما بعدها).

(٣) انظر كشاف (٦/ ١٣٨٠).

(٤) البروج: ١٤ - ١٦. وانظر كشاف (٦/ ١٤١٨).

(٥) انظر كشاف (٦/ ١٤٧٠).

(٦) انظر كشاف (٦/ ١٤٥١، ١٤٥٢).

(٧) انظر كشاف (٦/ ١٥٠١).

(٨) انظر كشاف (٦/ ١٤٨٢) وهو حديث نبوي ورد بلفظ: «يَهْرَم ابن آدم، ويبقى معه اثنتان: الحرص والأمل» وفي رواية: «يهرم ابن آدم، ويشب فيه اثنتان: الحرص على المال، والحرص على العمر» وروايات أخرى وكلها في البخاري في الرقاق. باب من بلغ ستين سنة... ومسلم في الزكاة. باب كراهة الحرص على الدنيا (٢/ ٧٢٤) وأصحاب السنن وأحمد.

التوجيهُ: هو إيرادُ الكلامِ محتملًا لوجهينِ مختلفيْنِ، كقول مَن قال لأعور يُسَمَّى «عمرًا»:

خـــاط لـــي عـــمـــرٌو قـــبـــاءَ لَـــيْـــتَ عَـــيْـــنَـــيْـــهِ سَـــــوَاءُ[1]

التوجيهُ: إيرادُ الكلامِ على وجهٍ يندفعُ بهِ كلامُ الخصمِ، وقيلَ: عبارةٌ على وَجهٍ يُنافي كلامَ الخصمِ[2].

التوحيدُ في اللغةِ: الحكمُ بأنَّ الشيءَ واحدٌ والعِلْم بأنه واحدٌ، وفي **اصطلاح** أهل الحقيقةِ: تجريدُ الذاتِ الإلهيَّة عن كلِّ ما يُتصوَّرُ في الأفهامِ ويتخيلُ في الأوهامِ والأذهانِ.

التوحيدُ: ثلاثةُ أشياءٍ: معرفةُ اللَّه تعالى بالربوبيَّةِ، والإقرارُ بالوحدانيةِ، ونَفْيُ الأندادِ عنه جملةً[3].

تَوقُّفُ الشيءِ الشّيْءِ: إنْ كانَ مَنْ جهةِ الشُّروعِ يُسمَّى مقدمةً، وإن كانَ من جهة الشعور يسمى معرفًا، وإن كانَ من جهة الوجودِ، فإنَ كانَ داخلًا في ذلكَ الشيءِ يسمَّى ركنًا، كالقيامِ والقُعودِ بالنسبةِ إلى الصلاةِ، وإن لم يكنْ كذلكَ، فإنْ كانَ مؤثرًا فيه يسمَّى عِلةً فاعليةً، كالمصلِّي بالنسبة غليها، وإن لمْ يكنْ كذلكَ، فإنْ كانَ مؤثرًا فيه يسمَّى عِلةً فاعليةً، كالمصلَّى بالنسبة إليها، وإن لمْ يكنْ كذلكَ يسمَّى شَرْطًا، سواءٌ كان وجوديًّا كالوضوءِ بالنسبةِ إليها، أو عَدَميًا كإزالة النَّجاسةِ بالنسبة إليهَا.

تَوَافُقُ العدَدَينِ: أن لا يعدَّ أقلهما الأكثر، ولكنْ يعدّهما عددٌ ثالثٌ، كالثمانيةِ مع العشرين يعدُّهما أربعةٌ، فهمَا متوافقانِ بالربعِ؛ لأن العدد العادّ مخرجٌ لجزْءِ الوِفْق.

التواجدُ: استدعاءُ الوَجْدِ تكلُّفًا بضربِ اختيار، وليسَ لصَاحبه كمالُ الوجدِ؛ لأنَّ بابَ التفاعلِ أكثرهُ لإظهارِ صفةٍ ليست موجودةً، كالتغافُل والتجاهُل، وقد أنكرهُ قومٌ لما فيه مِن التكلفِ والتصنُّع، وأجازهُ قومٌ لمنْ يقصدُ به تحصيلُ الوجدِ، والأصلُ فيه قوله ﷺ: «**إِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكَوا**»[4] أراد به التَّباكِي ممن هو مستعدٌّ للبكاء، لا تباكى الغافل اللاهي. **التوكلُ**: هو الثقةُ بما عندَ الله، واليأسُ عمَّا في أيدِي الناسِ[5].

التوكيلُ: إقامةُ الغيرِ مقامَ نفسِهِ في التصرفِ ممنْ يملكهُ.

---

(١) البيت لبشار بن برد. ديوانه (١٢).

(٢) انظر كشاف (٦/ ١٥٢٢).

(٣) انظر الرسالة القشيرية (٤٠)، وكشاف (٦/ ١٤٦٨ - ١٤٧٠).

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجة في الصلاة. باب في حسن الصوت بالقرآن (١٣٣٧) وفي الزهد. باب الحزن والبكاء (٤١٩٦) والحديث: «إن هذا القرآن نزل بحزنٍ وكآبة فإذا قرأتموهُ فابْكوا، فإنْ لم تبكوا فتباكَوْا. وتغَنَّوا به، فمنْ لمْ يتغنَّ به، فليس منّا».

(٥) انظر كشاف (٦/ ١٥١١، ١٥١٢).

التوبةُ: هو الرجوعُ إلى اللَّه بحلِّ عقدةِ الإصرارِ عن القلبِ، ثم القيامُ بكلِّ حقوقِ الربِّ[1].

التوبةُ النَّصُوحُ: هو توثيقُ العَزْمِ علَى أن لا يعودَ لمثلِه. قال «ابنُ عباسٍ» - رضَي اللَّهُ عنهُما -: التوبةُ النصوحُ: الندمُ بالقَلبِ والاستغفارُ باللسانِ، والإقلاعُ بالبدنِ، والإضمارُ علَى أن لا يعودَ، وقيلَ: **التوبةُ في اللغةِ**: الرجوعُ عن الذنَبِ، وكذلك التَّوْبُ. قال اللَّهُ تعالى ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾[2]، وقيلَ: التَّوْبُ جمعُ تَوْبَةٍ، والتَّوبةُ في **الشرعِ**: الرجوعُ عن الأفعالِ المذمومةِ إلى الممدوحَةِ، وهي واجبةٌ على الفورِ عندَ عامَّةِ العلماءِ، أما الوجوبُ فلقولِه تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[3] وأما الفوريَّةُ، فلِمَا في تأخيرِها من الإصرارِ المحرمِ. والإنابة قريبةٌ من التوبةِ لغةً وشَرْعًا، وقيلَ: التوبةُ النصوحُ: أن لا يُبْقِيَ على عملِه أثرًا من المعصيةِ سِرًّا وجَهْرًا، وقيلَ: هي الَّتي تُورثُ صاحبَها الفلاحَ عاجلًا وآجلًا، وقيلَ: التوبةُ: الاعترافُ والندمُ والإقلاعُ، والتوبةُ على ثلاثةِ معانٍ: أولُها: الندمُ، والثاني: العزمُ على تَرْكِ العودِ إلى ما نهَى اللَّهُ عنهُ، والثالث: السَّعْيُ في أدَاءِ المظالمِ.

التَّوأمَان: همَا ولَدانِ من بَطْنٍ واحدٍ، بينَ ولَادتهما أقلُّ من ستَّةِ أشهرٍ[4].

التواترُ: هو الخبرُ الثابتُ على ألسنةِ قومٍ لا يُتصوَّرُ تواطؤُهمُ على الكَذِبِ[5].

التوابعُ: هي الأسماءُ التي يكونُ إعرابُها على سبيلِ التَّبعِ لغيرِها، وهي خمسةُ أضربٍ: تأكيدٌ وصِفةٌ وبَدلٌ وعَطْفُ بيانٍ وعطفٌ[6] بالحروف.

التوابعُ: كلُّ ثانٍ أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه من جهةٍ واحدةٍ.

التودُّدُ: هو طَلَبُ مودةِ الأكفاءِ بما يُوجبُ ذلك، وموجباتُ المودةِ كثيرةٌ.

التَّوريَةُ: وهيَ أنْ يريدَ المتكلمُ بكلامِه خِلافَ ظاهرِه، مثلَ أن يقولَ في الحربِ: «ماتَ إمامُكم»، وهو ينوِي به أحدًا من المتقدِّمين[7].

التَّوْليَةُ: هي بَيْعُ المشترى بثمَنِه بلا فَضْلٍ[8].

---

(١) انظر كشاف (١/ ١٦٢ - ١٦٤). والرسالة القشيرية (٩١).
(٢) غافر: [٣].
(٣) النور: [٣١].
(٤) انظر كشاف (١/ ١٧٠).
(٥) انظر كشاف (٦/ ١٤٧١، ١٤٧٢).
(٦) يسمى «عاطف النسق» وهذه الحروف هي: الواو، والفاء، وثم، وبل، ولكل، ولا، وأو.... ولكن حرف معنى يستعمل فيه.
(٧) انظر كشاف (٦/ ١٥٢٤).
(٨) انظر كشفا (٦/ ١٥٣٠).

فصل الهاء

التهوُّر: هي هيئةٌ حاصلةٌ للقوةِ الغضبيَّةِ بها يُقدمُ علَى أمورٍ لا ينبغي أنْ يقدمَ عليهَا، وهي كالقتالِ مع الكفارِ إذا كانُوا زائدينَ علىٰ ضِعفِ المسلمينَ.

التوهُّم: إدراكُ المعنَى الجزئيّ المتعلقُ بالمحسوساتِ[1].

فصل الياء

التيمُّمُ في اللغة: مُطْلقُ القَصْدِ، وفي **الشرع**: قَصْدُ الصَّعيد الطاهرِ، واستعمالهُ بصفةٍ مخصوصةٍ لإزالةِ الحدَثِ[2].

(١) انظر كشاف (٦/ ١٥١٥).

(٢) انظر كشاف (٦ / ١٥٤٤).

باب الثاء

فصل الراء

الثَّرْمُ: هو حَذْفُ الفاءِ والنُّونِ من «فَعُولُنْ» ليبقى «عُولُ»، فَيُنْقلُ إلى «فَعْلُ»، ويسمى: أثْرم[1].

فصل القاف

الثِّقةُ: هي التي يُعتمدُ عليها في الأقوالِ والأفعالِ.

فصل اللام

الثَّلْمُ: هو حَذْفُ الفاءِ من «فَعُولُنْ» ليبقى «عُولُنْ»، وينقل إلى «فَعْلُنْ»، ويسمَّى: أثْلم[2].

الثُّلاثيُّ: ما كانَ ماضِيهِ على ثلاثهِ أحْرُفِ أصولٍ[3].

فصل الميم

الثُّمَامِيةُ: هُم أصحابُ «ثُمامةَ بنِ أَشْرَسَ»[4]. قالُوا: اليهودُ والنصارَى والزنادقةُ يَصِيرُون في الآخرةِ ترابًا لا يدخلونَ جنةً ولا نارًا.

فصل النون

الثَّناءُ للشّيْء: فِعْلُ ما يُشعِرُ بتعظيمهِ[5].

فصل الواو

الثَّوابُ: ما يستحقُّ به الرحمةُ والمغفرةُ مِنَ اللَّهُ تعالَى: والشفاعةُ من الرسولِ ﷺ، وقيلَ: الثوابُ: هو عطاءُ ما يلائمُ الطَّبعَ[6].

---

(١) كشاف(١/ ١٧٦)نقلاعن الجرجاني ولكن ذكره بالزاى. (٢) انظر كشاف(١/ ١٧٦). (٣) انظر كشاف(١/ ١٧٢).

(٤) هو: ثمامَة بن أشرس النميري، أبو معن: من كبار المعتزلة وأحد الفصحاء البلغاء المقدَّمين، كان له اتصال بالرشيد، ثم بالمأمون، وكان ذا نوادر وملح، من تلاميذ الجاحظ. عَدَّهُ المقريزي في رؤساء الفرق الهالكة، وأتباعه يسمون - الثمامية - نسبة إليه وأورد بعض ما انفردوا به من الآراء والمعتقدات، وقال ابن حزم «كان ثمامة يقول: إن العالم فعل الله بطباعه» الأعلام (٢/ ١٠١) وكشاف (١/ ١٧٧) والملل والنحل (١/ ٦١).

(٥) انظر كشاف (١/ ١٧٨، ١٧٩).

(٦) كشاف (١/ ١٧١) نقلا عن الجرجاني.

باب الجيم

فصل الألف

الجَحِظِيَّةُ: هُم أصحابُ «عمرِو بن بَحْر الجاحِظ». قالُوا: يمتنعُ انعدامُ الجوهَرِ والخيرِ والشَّرِّ من فِعلِ العبدِ، والقرين جسدٌ ينقلبُ تارةً رجلًا وتارة امرأةً[١].

الجارُودية: هُمُ أصحابُ «أبي الجارُود». قالوا بالنصِّ عن النبيِّ ﷺ في الإمامةِ علَى «عليٍّ» رضي الله عنه وصْفًا لا تسْمِيَةً، وكفَّرُوا الصحابةَ بمخالفتِهِ وتَرْكِهم الاقتداءَ «بعليٍّ» بعدَ النبيِّ ﷺ[٢].

الجازِميَّةُ: هُمُ أصحابُ «جَازِم بنِ عاصِمٍ» وافقُوا الشُّعَيْبِيّة[٣].

الجارِي من الماءِ: ما يذهبُ بتبنة.

جَامِعُ الكَلِم: ما يكونُ لفظُهُ قليلًا ومعناهُ جزيلًا، كقوله ﷺ: «**حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**»[٤]. وقوله ﷺ: «**خَيْرُ الأمورِ أَوْسَطُها**»[٥].

فصل الباء

الجُبْنُ: هي هيئةٌ حاصِلةٌ للقوةِ الغَضَبِيَّة، بها يحجمُ عن مباشرةِ ما ينبغي، وما لا ينبغي.

الجبرُوتُ عندَ «أبي طالبِ المكيِّ»: عالمُ العَظَمةِ، يريدُ به عالَم الأسماءِ، والصِّفاتِ الإلهيَّةِ، وعندَ الأكثرينَ عالمُ الأوسطِ، وهو البرزخُ المحيطُ بالأمرياتِ الجمَّةِ[٦].

---

(١) فرقة من المعتزلة أصحاب الجاحظ قالوا: المعارف كلها ضرورية ولا إرادة في الشاهد، أي: في الواحد منا، إنما هي إرادته لفعله عدم السهو أي، كونه عالما به غير ساه عنه. كشاف (١/ ٢٣٠، ٢٣١) حيث أورد بعد ذلك ما ذكره الجرجاني قائلا: كذا في شرح المواقف.

(٢) كشاف (١/ ١٩٥) وقال: فرقة من الزيدية، أصحاب جارود. ثم أحال على «الزيدية» كما ذكر كل ما في الجرجاني هنا في تعريف «الجاروزية» وانظر الملل والنحل (١/ ١٥٦) (١/ ٢٢٣).

(٣) أصحاب جازم بن علي. فرقة على قول شعيب. انظر الملل والنحل (١/ ١٢٧)

(٤) أخرجه مسلم في الجنة. باب كتاب الجنة، وصفة نعيمها وأهلها (١). وأبو داود، والترمذي والنسائي، والدارمي، وأحمد.

(٥) تمييز الطيب من الخبيث (١٢٧) وقال: «أخرجه ابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد، بسند مجهول، عن علي مرفوعًا به..» وانظر كشاف (١/ ٢٣٧) والفوائد المجموعة للشوكاني (٢٥١).

(٦) انظر كشاف (١/ ٢٠٠) حيث ذكر تعريف الصوفية وغيرهم.

الجُبَّائيةُ: هم أصحابُ «أبي عليٍّ محمدِ بن عبدِ الوهابِ الجُبَّائي»[1] من معتزلةِ البصرة. قالوا: اللَّهُ متكلمٌ بكلام مركب من حرُوفٍ وأصوات يخلقهُ اللَّهُ تعالى في جسْم، ولا يرَى اللَّه تعالى في الآخرة، والعبدُ خالقٌ لفعلهِ، ومرتكبُ الكبيرة، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، وإذَا ماتَ بلَا تَوْبَةٍ يخلدُ في النارِ، ولا كرامات للأولياءِ.

الجبريَّةُ: هو من الجبر وهو إسنادُ فعل العبْد إلى اللَّه، والجبريةُ اثنان متوسطة تثبت للعبد كسْبًا في الفعلِ كالأشعرية وخالصة لا تثبت كالجَهمية[2].

فصل الحاء

الجَحْدُ: ما انجزمَ بلمْ لنفي الماضي، وهو عبارةٌ عن الإخبارِ عن تركِ الفعلِ في الماضِي، فيكونُ النَّفْيُ أعمَّ منه، وقيل: الجحدُ: عبارةٌ عن الفعلِ المضارعِ المجزومِ بلم، التي وُضِعتْ لنفي الماضي في المعنَى وضدّ الماضِ[3].

فصل الدال

الجدُّ الصحيحُ: هو الذِي لا تدخل في نِسْبَتِه إلى الميِّتِ أمٌّ، كأبٍ وإنْ عَلا[4].

الجدُّ الفاسِدُ: بخلافه، كأب أمِّ الأبِ وإنْ علاَ.

الجدَّةُ الصحيحةُ: هيَ التي لم يدخلْ في نِسْبَهَا إلى الميتِ جدٌّ فاسدٌ كأمِّ الأمِّ وأمِّ الأبِ وإنْ علتْ.

الجدةُ الفاسدةُ: بضدِّها، كأمِّ أبِ الأمِّ وإن علتْ.

الجدُّ: هو أن يرادَ باللفظِ معناهُ الحقيقيُّ أو المجازيُّ، وهو ضِدُّ الهَزْل[5].

الجَدَلُ: هو القياسُ المؤلفُ من المشهوراتِ والمسلَّمَاتِ، والغرضُ منه إلزامُ الخصمِ، وإفحامُ من هُو قاصرٌ عن إدراكِ مقدِّماتِ البرهان[6].

الجَدَلُ: دَفْعُ المرءِ خِصْمَه عن إفسادِ قولهِ بحجةٍ أو شبهةٍ، أو يقصدُ به تصحيح كلامِه، وهو الخصومةُ في الحقيقة.

الجِدالُ: عبارةٌ عن مِرَاءٍ يتعلقُ بإظهارِ المذاهبِ وتقريرِها.

---

(١) هو محمد بن عبد الوهاب الجبائي من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه تنسب الطائفة الجبائية، وينسب هو إلى «جبى» من قرى البصرة ودفن بها، له تفسير حافل مطول. ردّ عليه الأشعرى. الأعلام (٦/ ٢٥٦) وكشاف (١/ ١٨٥) والملل والنحل (١/ ٦٧).

(٢) انظر كشاف (١/ ٢٠٠).

(٣) بسكون الحاء مع ضم الجيم وفتحها وبفتحتين أيضا في اللغة: إنكار الشيء مع العلم به. كشاف (١/ ١٩٢).

(٤) انظر كشاف (١/ ١٩٢ - ١٩٣). (٥) انظر كشاف (١/ ١٩٣) «والهزل» من كشاف. (٦) كشاف (١/ ٢٤١، ٢٤٢).

فصل الراء

الجَرْسُ: إجمالُ الخطابِ الإلهيِّ الواردِ على القلبِ بِضَرْب من القهرِ، ولذلك شبهَ النبيُّ ﷺ الوحيَ بصَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وبسلسلةٍ علَى صَفوان وقال: إنَّه أشدُّ الوَحْي[1]، فإنَّ كشفَ تفصيلِ الأحكامِ من بطائنِ غموضِ الإجمالِ في غايةِ الصعوبَةِ.

الجَرْحُ المجرَّدُ: هو ما يَفْسقُ به الشاهدُ، ولم يوجبْ حقًّا للشرعِ، كما إذا شهدَ أنَّ الشاهديْن شربَا الخمرَ، ولم يتقادم العهدُ، أو للعبد كما إذا شهدَ أنهمَا قتلَا النفسَ عَمْدًا، أو الشاهد فاسق، أو أكل الرِّبَا، أو المدّعى استأجرَهُ[2].

فصل الزاى

الجُزْءُ: ما يتركبُ الشيءُ منهُ ومن غيرِهِ، وعندَ علماءِ العروضِ: عبارةٌ عمَّا مِنْ شَأنه أنْ يكونَ الشعرُ مقطعًا بهِ[3].

الجزءُ الذى لاَ يتجزَّأُ: جوهرٌ ذو وَضْع لا يقبلُ الانقسامَ أصلًا لا بحسبِ الخارجِ، ولا بحسبِ الوهْم، أو الفرضِ العقليِّ تتألفُ الأجسامُ من أفرادِهِ بانضمامِ بعضِها إلى بعضٍ، كما هُو مذهبُ المتكلمينَ.

الجُزئيُّ الحقيقيُّ: ما يمنعُ نفس تصورِهِ من وقُوعِ الشَّركة فيه، كزيد، ويسمىَّ جزئيًّا؛ لأنَّ جزْئيَّةَ الشيءِ إنَّما هي بالنسبةِ إلى الكليِّ، والكلِّيّ جزْء الجزئيِّ، فيكونُ منسوبًا إلى الجزءِ، والمنسوبُ إلى الجزءِ جزئيٌّ، وبإزائهِ الكليُّ الحقيقيُّ.

الجزئيُّ الإضافيُّ: عبارةٌ عن كلِّ أخصَّ تحتَ الأعمِّ، كالإنسان بالنسبةِ إلى الحيوان يسمَّى بذلكَ؛ لأن جزئيتهُ بالإضافة إلى شيء آخرَ، وبإزائه الكليُّ الإضافيُّ، وهو الأعمُّ من شيءٍ، والجزئيُّ الإضافي أعمُّ من الجزئيِّ الحقيقيِّ، فجزْء الشيءِ ما يتركبُ ذلك الشيءُ منه ومن غيرِهِ، كما أنَّ الحيوانَ جزءُ «زيد»، وزيدٌ مركبٌ من الحيوانِ وغيرِهِ، وهو ناطقٌ، وعلَى هذا

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق. باب ذكر الملائكة (٦/ ٣٥١) وفي مواضع أخرى. ومسلم في الفضائل. باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الحوحى (٨٧) والترمذي وابن ماجة والنسائى وملك واحمد.

(٢) انظر كشاف (١/ ١٩٢).

(٣) الجزء بالضم والسكون: يطلق على معان منها ما يتركب منه ومن غيره شيء سواء كان موجودا في الخارج أو في العقل، كالأجناس والفصول فإنهما من الأجزاء العقلية. انظر كشاف (١/ ١٨٦، ١٨٧).

التقدير: «زيدٌ» يكونُ كُلًّا والحيوانُ جزءًا، فإن نُسبَ الحيوانُ إلى «زيدٍ» يكونُ الحيوانُ كُلّيا، وإن نسَبَ «زيدٌ» إلى الحيوانِ يكونُ «زيدٌ» جزئيا.

الجَزْءَ: بالفتح، هو حَذْفُ جزئينِ من الشَّطْرين، كحذفِ العَرُوضِ والضَّربِ، ويسمَّى: مجزوءًا[1].

فصل السين

الجِسمُ: جوهَرٌ قابلٌ للأبعادِ الثلاثةِ، وقيل: الجسمُ: هو المركَّبُ المؤلَّفُ من الجوهَرِ[2].

الجسمُ التعليميُّ: هو الذى يقبلُ الانقسام طولًا وعرضًا وعمقًا، ونهايتُه السطحُ، وهو نهايةُ الجسمِ الطبيعيِّ، ويسمىَ جسمًا تعليميًّا إذْ يبحثُ عنه في العلومِ التعليميةِ، أي: الرياضيَّةِ الباحثةِ عن أحوالِ الكمِّ المتصلِ والمنفصلِ منسوبةً إلى التعليمِ والرياضةِ، فإنهُم كانوا يبتدئون بها في تعاليمهِم ورياضتِهم لنفوسِ الصبيانِ؛ لأنها أسهلُ إدراكًا.

الجسدُ: كلُّ روحٍ تمَثَّل بتصرُّف الخيالِ المنفصل، وظهرَ في جسمٍ ناريٍّ كالجنِّ، أو نُوريٍّ كالأرواحِ الملكيةِ والإنسانيةِ حيث تعطَّى قوتهم الذاتية الخلف واللّبس، فلا يحصرهم حَبْسُ البرازخِ.

فصل الغين

الجعلُ: ما يجعلُ للعاملِ على عَمَلِه.

الجَعْفَرِيَّةُ: هُم أصحابُ «جعفر بن مبشر بن حربٍ»، وافقُوا الإسْكَافية وازدادُوا عليهم أنَّ في فسَّاقِ الأمَّةِ من هو شرٌّ من الزنادقةِ والمجوسِ، والإجماعُ منَ الأمة على حدِّ الشُّربِ خطأ؛ لأنَّ المعتبرَ في الحدِّ النصُّ، وسارقُ الحبةِ فاسقٌ منخلعٌ عن الإيمان[3].

فصل اللام

الجَلْدُ: هوُ ضَرْبُ الجِلْدِ، وهو حكمٌ يختصُّ بمنْ ليسَ بِمُحْصَنٍ لما دلَّ على أن حدّ المحصَن هو الرَّجْمُ[4].

(١) انظر كشاف (١/ ١٨٥، ١٨٦). (٢) انظر كشاف (٢/ ٢٥٦ - ٢٦٠).

(٣) انظر كشاف (١/ ٢٠٢). (٤) كشاف (١/ ١٩٦) نقلا عن الجرجاني.

الجَلْوَة: خروجُ العبدِ من الخلوةِ بالنعوتِ الإلهيَّةِ، إذْ عينُ العبدِ وأعضاؤُه ممحوَّةٌ عن الأنانيةِ، والأعضاءُ مضافةٌ إلى الحقِّ بلا عبد، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[2].

الجلالُ من الصِّفَاتِ: ما يتعلقُ بالقَهْرِ والغضبِ[3].

فصل الميم

الجَمْعُ والتفرقةُ: الفَرْقُ ما نُسبَ إليكَ، والجمعُ ما سُلبَ عنكَ، ومعناهُ: أنَّ ما يكونُ كسْبًا للعبدِ من إقامةِ وظائفِ العبوديَّةِ، وما يليقُ بأحوالِ البشريَّةِ، فهو فرقٌ، وما يكونُ من قِبَلِ الحقِّ من إبداءِ معانٍ وابتداءِ لطفٍ، وإحسانٍ، فهو جمعٌ، ولابدَّ للعبدِ منهما، فإنَّ منْ لا تفرقة له لا عبوديةَ له ومن لا جمعَ له لا معرفةَ له، فقولُ العبدِ: «إيَّاكَ نعبدُ» إثباتٌ للتفرقةِ بإثباتِ العبوديةِ، وقوله: «إيَّاكَ نَسْتَعِينُ»، طلبٌ للجمعِ، فالتفرقةُ بدايةُ الإرادةِ، والجمعُ نهايتُها[4].

جمعُ الجمعِ: مقامُ آخرُ أتمُّ وأعلَى من الجمْعِ، فالجمعُ شهودُ الأشياءِ باللهِ والتبرِّي من الحولِ والقوةِ إلا باللهِ، وجمعُ الجمعِ: الاستهلاكُ بالكليةِ والفناءُ عما سِوَى اللهِ، وهو المرتبةُ الأحَديَّةِ.

الجمُودُ: هو هيئةٌ حاصلةٌ للنفسِ بها يقتصرُ علَى استيفاءِ ما ينبغِي وما لا ينْبغِي[5].

الجمعيَّةُ: اجتماعُ الهِمَمِ في التوجُّهِ إلَى اللَّه تعالَى، والاشتغالُ به عمَّا سِوَاهُ، وبإزائِها التفرقةُ.

جمعُ المذكَّرِ: ما لِحقَ آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قَبْلَها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونٌ مفتوحةٌ.

الجمعُ الصحيح: ما سَلِمَ فيه نظمُ الواحدِ وبناؤُه.

جمعُ المؤنَّثِ: هو ما لَحِقَ بآخرِه ألفٌ وتاءٌ سواء كان المؤنَّثِ، كمسلماتٍ، أو مذكرٍ كدُرَيْهِمَاتٍ.

جَمعُ المُكَسَّرِ: هو ما تغيَّر فيه بناءُ واحدِهِ، كرِجَالٍ.

جَمعُ القِلَّةِ: هو الذِى يطلقُ على عشرةٍ فما دُونَها من غيرِ قرينةٍ، وعلَى ما فوقَها بقرينةٍ.

جمعُ الكثْرةِ: عكسُ جَمْعِ القِلَّةِ، ويستعارُ كلُّ واحدٍ منهمَا للآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[6] في موضعِ: أقراء.

الجمالُ من الصفَاتِ: ما يتعلقُ بالرِّضَا واللُّطفِ[7].

---

(١) الأنفال: [١٧].
(٢) الفتح: [١٠].
(٣) انظر كشاف (٢/ ٢٤٣، ٢٤٤).
(٤) انظر كشاف (١/ ٢٣١ - ٢٣٥).
(٥) انظر كشاف (١/ ١٩٦).
(٦) البقرة: [٢٢٨].
(٧) انظر كشاف (٢/ ٢٤٤، ٢٤٥).

الجم : هو حَذْفُ الميم واللام من «مُفَاعَلَتُنْ» ليبقى «فَاعَتُنْ»، فينقل إلى «فَاعِلُنْ»، ويسمَّى: أجَم[1].

الجملةُ: عبارةٌ عن مركب من كلمتينِ أُسندتْ إحداهُما إلى الأخرَى، سواء أفادَ، كقولك: «زيد قائم»، أو لم يُفد، كقولك: «إن يكرمْني»، فإنه جملةٌ لا تفيدُ إلا بعد مجيء جَوَابِه، فتكون الجملةُ أَعمَّ من الكلامِ مطلقًا[2].

الجملةُ المعترضَةُ: هي التي تتوسَّطُ بين أجزاء الجملةِ المستقلةِ لتقريرِ معنًى يتعلقُ بها أو بأحدِ أجزائِها، مثل: «زيدٌ - طالَ عمُرهُ- قائمٌ».

فصل النون

الجنسُ: اسمٌ دالٌّ على كثيرين مختلِفين بأنواع.

الجنسُ: كليٌّ مَقُولٌ على كثيرينَ مختلفينَ بالحقيقةِ في جوابِ ما هُو من حيثُ هوُ كذلكَ، فالكليُّ جنْسٌ، وقولُه: «مختلفينَ بالحقيقةِ» يخرجُ النوع، والخاصة، والفصل القريب، وقولُه: «في جوابِ ماهو» يخرجُ الفصلَ البعيد والعرض العام، وهو قريبٌ إن كانَ الجوابُ عن الماهيةِ وعن بعضِ ما يشاركُها في ذلكَ الجنس، وهو الجوابُ عنها، وعن كلِّ ما يشاركُها فيه، كالحيوانِ بالنسبةِ إلى الإنسانِ، وبعيدٌ إن كانَ الجوابُ عنها وعن بعضِ ما يشاركها فيه غيرُ الجوابِ عنهَا وعن البعضِ الآخرِ، كالجسمِ النامي بالنسبةِ إلَى الإنسَانِ[3].

الجنونُ: هو اختلالُ العقلِ بحيثُ يمنعُ جَرَيَانَ الأفعالِ والأقوالِ على نهجِ العقلِ إلاَّ نادرًا، وهو عند «أبي يوسفَ» إنَ كانَ حاصلًا في أكثرِ السَّنَةَ فمطبقٌ، وما دُونها فغيرُ مطبقٍ[4].

الجِنَايةُ: هو كلُّ فِعْلٍ محظورٍ يتضمنُ ضَرَرًا على النفسِ أو غيرِهَا[5].

الجَنَاحِيَّةُ: هم أصحابُ «عبد اللَّه بن معاويةَ بن عبدِ اللَّه بن جعفر ذِى الجَنَاحين». قالوا: الأرواحُ تتناسخ، فكانَ رُوحُ اللهِ في «آدمَ»، ثم في «شِيث» ثم في الأنبياءِ والأئمةِ، حتى انتهتْ إلى «عليٍّ» وأولادِه الثلاثةِ، ثم إلى «عبدِ الله» هذا[6].

---

(١) الجم عند أهل العروض: اجتماع العقل والحزم وذكر بفك الإدغام. كشاف (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر كشاف (٢/ ٢٤٥-٢٥٠).

(٣) انظر كشاف (١/ ٢٢٣ - ٢٢٦).

(٤) انظر كشاف (٢/ ٢٦٦) وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمها اللَّهُ وتلميذة وأول من نشر مذهبه واسمه يعقوب ابن إبراهيم بن حبيب الأنصاري توفى سنة ١٨٢ هـ.

(٥) انظر كشاف (٢/ ٢٦١).

(٦) فرقة من غلاة الشيعة أنكروا القيامة، واستحلوا المحرمات كالخمر والميتة والزنا. كشاف (١/ ١٩٢).

فصل الهاء

الجهادُ: هو الدُّعاءُ إلى الدِّينِ الحقِّ[1].

الجهْلُ: هو اعتقادُ الشيءِ على خلافِ ما هوَ عليهِ، واعترضُوا عليه بأن الجهلَ قد يكونُ بالمعدومِ، وهو ليسَ بشيءٍ، والجوابُ عنه أنه شيءٌ في الذِّهنِ.

الجهلُ البَسيط: هو عَدَمُ المعلِمِ عمَّا من شأنِه أن يكونَ عالمًا.

الجهلُ المركبُ: هو عبارةٌ عن اعتقادٍ جازمٍ غيرِ مطابقٍ للواقعِ[2].

الجَهْميَّةُ: همُ أصحابُ «جَهْمِ بن صفوان»[3] قَالُوا: لَا قُدرةَ للعبدِ أصلًا، لا مؤثرةً ولا كاسبةً، بلْ هو بمنزلةِ الجَمَاداتِ، وَالجنة والنارُ تفنيانِ بعدَ دخولِ أهلِهما حتى لا يبقى موجودٌ سِوَى اللَّه تعالى.

فصل الواو

الجوهَرُ: ماهيةٌ إذَا وُجدتْ في الأعيانِ كانتْ لا في موضوعٍ، وهو منحصرٌ في خمسةٍ: هَيُولي وصورةٍ وجسمٍ ونفسٍ وعقلٍ، لأنه إما أن يكونَ مجرّدًا أو غيرَ مُجَرَّدٍ، فالأولُ: إما أنْ يتعلقَ بالبدنِ تعلقَ التدبيرِ والتَّصرفِ أو لا يتعلَّق، والأولُ: العقلُ، والثاني: النفسُ، والثاني من الترديدِ، وهو أن يكونَ غيرَ مجرَّدٍ إما أن يكونَ مركبًا أو لا. والأولُ: الجسمُ. والثاني: إما حالٌ أو محلٌ. الأولُ: الصورةُ، والثاني: الهَيولى، وتسمى هذه الحقيقةُ الجوهريةُ في اصطلاحِ أهلِ اللهِ بالنفسِ الرحمانيِّ، والهَيولى الكليَّةِ، وما يتعينُ منها وصارَ موجودًا من الموجوداتِ بالكلماتِ الإلَهية. قال اللَّهُ تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[4] واعْلم أن الجوهرَ ينقسمُ إلى بسيطٍ روحانيٍّ، كالعقولِ والنفوسِ المجردةِ، وإلى بسيطٍ جسمانيٍّ، كالعناصرِ، وإلى مركبٍ في العقلِ دونَ الخارجِ كالماهياتِ الجوهريةِ المركبةِ من الجنسِ والفصلِ، وإلى مركبٍ منهمَا كالمولداتِ الثلاثِ[5].

الجودُ: صِفَةٌ، هي مبدأُ إفادةِ ما ينبغي لا لعوضٍ، فلو وهَبَ واحدٌ كتابهُ من غيرِ أهلِهِ أو من أهلِهِ، لغرضٍ دنيويٍّ أو أخرويٍّ، لا يكونُ جُودًا[6].

جودةُ الفهمِ: صحةُ الانتقالِ من الملزوماتِ إلى اللوازمِ[7].

---

(١) انظر كشاف (١/ ١٩٧، ١٩٨). (٢) انظر كشاف (٢/ ٢٥٣، ٢٥٤).

(٣) هو جهم بن صفوان السمر قندي، أبو محرز، من موالي بني راسب: رأس الجهمية قال الذهبي: الضال المبدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرا عظيما. كان يقضي في عسكر الحارث ابن سريح، الخارج على الأمراء في خرسان، قبض عليه نصر بن يسار، فطلب جهم استبقاءه فقال نصر: «لاتقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت» وأمر بقتله فقتل. الأعلام (١/ ١٤١) والملل والنحل (١/ ٧٣) وكشاف (٢/ ٢٦١).

(٤) الكهف: [١٠٩]. (٥) انظر كشاف (١/ ٢٠٣ - ٢٠٧). (٦) انظر كشاف (١/ ١٩٦).

(٧) كشاف (١/ ١٩٧) نقلا عن الجرجاني.

باب الحاء

فصل الألف

الحافِظةُ: هي قُوةٌ محلُّها التَّجويفُ الأخيرُ منَ الدِّماغِ مِن شأنِها حِفْظُ ما يُدركُه الوهمُ منَ المعاني الجزئيةِ، فَهِيَ خزانةٌ لِلْوهْمِ كالخيالِ لِلحسِّ المشتركِ[1].

الحادِثُ: ما يكونُ مسبوقًا بالعدمِ، ويسمَّى حدُوثًا، وقد يعبرُ عن الحدوثِ بالحاجةِ إلى الغيرِ، ويسمَّى حدُوثًا ذاتيًّا.

الحالُ في اللغةِ: نهايةُ الماضِي وبدايةُ المستقبَلِ، وفي **الاصطلاحِ**: ما يبينُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعولِ به لفظًا، نحو: «ضربتُ زيدًا قائمًا» أو معنى نحو: «زيدٌ في الدار قائمًا»، والحالُ عندَ أهلِ الحقِّ معنًى يردُ على القلبِ من غيرِ تصنُّعٍ ولا اجتلابٍ ولا اكتسابٍ، من طرَبٍ أو حُزنٍ أو قبضٍ، أو بسْطٍ أو هيئةٍ، ويزولُ بظهورِ صفاتِ النفْسِ سواء يعقبهُ المثلُ أو لاَ، فإذا دامَ وصارَ مِلكًا يسمَّى مقامًا، فالأحوالُ مواهبُ، والمقاماتُ مكاسبُ، والأحوالُ تأتي من عينِ الجودِ، والمقاماتُ تحصلُ ببذلِ المجهُودِ[2].

الحالُ المؤكِّدةُ: هيَ التي لا يَنفكُّ ذُو الحالِ عنهَا مادامَ موجُودًا غالبًا، نحو: «زيدٌ أبوكَ عطوفًا».

الحالُ المنتقِلَةُ: بخلافِ ذلكَ.

الحائطيَّةُ: هم أصحابُ «أحمدَ بن حائطٍ» وهوَ منْ أصحابِ «النَّظَّام». قالُوا: للعالمِ إلهانِ: قديمٌ هوَ الله، ومحدثٌ هو المسيحُ، والمسيحُ هو الذي يحاسبُ الناسَ في الآخرةِ[3]، وهو المرادُ بقولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[4]، وهو المعنِيُّ بقولِه: «إنَّ اللهَ خلَقَ آدمَ علَى صُورَتِه»[5].

---

(١) كشاف (٢/ ٥٥) نقلا عن الجرجاني.

(٢) الحال عند الصوفية: ما يرد على القلب بمحض الموهبة، من غير تعمل ولا اجتلاب كحزن أو خوف أو بسط أو قبض أو شوق أو ذوق يزول بظهور صفات النفس، سواء يعقبه المثل أولا، فإذا دام وصار ملكا يسم مقاما. انظر اصطلاحات الكاشاني (٧٨) وكشاف (٢/ ١٠٨).

(٣) في الملل والنحل (١ / ٥٣) والفرق بين الفرق (٢٠٠): «الخابطية» وفي كشاف (٢/ ٥٤) نقلا عن شرح المواقف: «الحابطية».

(٤) الفجر: [٢٢].

(٥) أخرجه البخاري في الاستئذان. باب بدء السلام (١١/ ٥) ومسلم في البر. باب النهي عن ضرب الوجه (١١٥) وفي الجنة باب يدخل الجنة أقوام، أفئدتهم مثل أفئدة الطير (٢٨) وأحمد.

الحارثيَّةُ: أصحابُ «أبي الحرثِ» خالفُوا الإباضيَّةَ في القدَرِ، أو: كونُ أفعالِ العبادِ مخلوقة لله تعالَى، وفي كون الاستطاعةِ قبلَ الفعلِ[1].

فصل الجيم

الحجُّ: القصدُ إلى الشيءِ المُعَظَّم، وفي الشرعِ: قصدٌ لبيتِ اللهِ تعالىَ بصفةٍ مخصوصةٍ في وقتٍ مخصوصٍ بشرائطَ مخصوصةٍ[2].

الحُجَّةُ: ما دلَّ بهِ على صحةِ الدعوَى، وقيلَ: الحُجةُ والدليلُ واحدٌ[3].

الحَجْر في اللغة: مطلقُ المنعِ، وفي **الاصطلاح**: منعُ نفاذِ تصرُّفٍ قوليٍّ لا فعليٍّ، لِصِغَرٍ وَرِقٍّ وجُنُونٍ[4].

الحجْبُ في اللغةِ: المنعُ، وفي **الاصطلاحِ**: منعُ شخص معيَّن عنْ ميراثِهِ، إما كلهُ أو بعضه، بوجُودِ شخصٍ آخرَ، ويسمَّى الأولُ حجبَ حرمانٍ والثَّانى حجبَ نقصانٍ[5].

الحجَابُ: كلُّ ما يسترُ مطلوبَك، وهو عندَ أهلِ الحقِّ: انطباعُ الصُّورِ الكونيةِ في القلبِ المانعةِ لقبولِ تجلِّى الحقِّ[6].

حجابُ العزَّةِ: هو العمَى والحيرةُ إذْ لا تأثيرَ للإدراكَاتِ الكشفيَّةِ في كُنْهِ الذاتِ، فعدمُ نفوذِهَا فيهِ حجابٌ لا يرتفعُ في حقّ الغيرِ أبدًا.

فصل الدال

الحدُوثُ: عبارةٌ عن وجُودِ الشيءِ بعدَ عدمِهِ[7].

الحدوثُ الذاتيُّ: هو كونُ الشيءِ مُفتقرًا في وجودِهِ إلى الغيرِ.

الحدوثُ الزمانيُّ: هو كونُ الشيءِ مَسبوقًا بالعدمِ سَبقًا زَمَانيًا، والأولُ أعمُّ مطلقًا مِنَ الثاني:

الحَدَثُ: هو النَّجاسةُ الحكميَّةُ المانعةُ منَ الصلاةِ وغيرِهَا[8].

(١) انظر كشاف (١/ ١٩).

(٢) انظر كشاف (١/ ١٩ - ٢١) بفتح الحاء وكسرها، وقيل: الكسر لغة نجد و الفتح لغيرهم.

(٣) انظر كشاف (٢/ ٢١).

(٤) انظر كشاف (٢/ ٢٩).

(٥) انظر كشاف (٢/ ٧، ٨).

(٦) انظر كشاف (٢/ ٩، ١٠).

(٧) انظر كشاف (٢/ ١٣).

(٨) انظر كشاف (٢/ ١٢، ١٣).

الحَدْسُ: سرعةُ انتقالِ الذِّهْنِ من المبادئِ إلى المطالبِ، ويقابلهُ الفكْرُ، وهي أدنَى مراتبِ الكشفِ[1].

الحدْسِيَّاتُ: هي ما لا يحتاجُ العقلُ في جزمِ الحكْمِ فيهِ إلى واسطَةٍ بتكرُّرِ المشاهَدةِ، كقولنَا: «نُورُ القمرِ مستفادٌ من الشَّمسِ لاختلافِ تشكلاتِهِ النوريةِ بحسبِ اختلافِ أوضاعِه من الشمسِ قربًا وبُعدًا»[2].

الحدُّ: قولٌ دالٌّ علَى ماهيَّةِ الشيءِ، وعندَ أهلِ اللُّغةِ: الفصلُ بينَكَ وبينَ مولاكَ، كتعبُّدِكَ وانحصارِكَ في الزمانِ والمكانِ المحدودَيْن[3].

الحدُّ في اللغةِ: المنعُ، وفي **الاصطلاحِ**: قولٌ يشتملُ على ما بهِ الاشتراكُ وعلَى ما به الامتيازُ.

الحدُّ المشترَكُ: جزءٌ وُضعَ بينَ المقداريْنِ يكونُ منتهًى لأحدهِمَا، ومبتدأً للآخرِ، ولابدَّ أن يكونَ مخالفًا لهُما.

الحدُّ التامُّ: ما يتركبُ منَ الجنسِ والفصلِ القريبين، كتعريفِ الإنسانِ بالحيوانِ الناطقِ.

الحدُّ الناقصُ: ما يكونُ بالفصلِ القريبِ وحدَه أو بهِ، وبالجنسِ البعيدِ. كتعريفِ الإنسانِ بالناطقِ أو بالجسمِ الناطقِ.

الحدودُ: جمع حدٍّ، وهو في **اللغة**: المنعُ، وفي **الشرعِ**: عقوبةٌ مقدَّرةٌ وجبتْ حقًا لله تعالَى.

حَدُّ الإعجازِ: هو أنْ يرتقيَ الكلامُ في بلاغتهِ إلى أن يخرجَ عن طُوقِ البشَرِ، ويعجزهُم عن معارضتِه.

الحديثُ الصحيحُ:ما سَلِمَ لفظهُ من ركَاكَةٍ، ومعناه من مخالفةِ آيةٍ، أوخبرٍ متواترٍ، أو إجماعٍ، وكان روايةَ عَدْلٍ، وفي مقابلتِه السَّقِيمُ.

الحديثُ القدسيُّ: هو من حيثُ المعنَى من عندِ اللّه تعالى، ومن حيثُ اللفظِ من رسولِ اللهِ ﷺ، فهو ما أخبرَ اللَّهُ تعالَى به نبيَّه بإلْهَام أو بالمنام، فَأَخبرَ عليه السلام عن ذلك المعنى بعبارةِ نفسِه، فالقرآنُ مفضلٌ عليه؛ لأَن لفظَهُ منزلٌ أيضًا[4].

(١) انظر كشاف (٢/ ٤٢، ٤٣).
(٢) انظر التفصيل في كشاف (٢/ ٤٣، ٤٤).
(٣) الحد عند الفقهاء: عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى. انظر كشاف (٢/ ٢٢ - ٢٤).
(٤) انظر كشاف (٢/ ١٣ - ١٧).

فصل الذال

الحذفُ: إسقاطُ سبَب خفيف مثل "لُنْ" من "مَفَاعِيلُنْ" ليبقى "مَفَاعِي"، فينقل إلى "فَعُولُنْ"، ويحذف "لُنْ" من "فعُولُنْ" ليبقى "فَعُو"، فينقل إلى "فَعلْ"، ويسمَّى: محذُوفًا[1].

الحَذَذُ: حذفُ وَتَد مجموعٍ، مثل حذف "عِلُن" من "مُتَفَاعِلُنْ"، ليبقى "مُتَفَا" فينقل إلى "فَعِلُنْ"، ويسمى: أحَذَّ[2].

فصل الراء

الحركَةُ: الخروجُ من القوةِ إلى الفعلِ على سبيلِ التدريج، قيل ليخرجَ الكونُ عن الحركة، وقيلَ: هي شغلُ حيز بعدَ أنَ كانَ في حيز آخَرَ، وقيلَ: الحركة كونانِ في آنيْنِ في مكانيْنِ، كمَا أنَّ السكونَ كونَانِ في آنيْنِ في مكانٍ واحدٍ[3].

الحركةُ في الكمِّ: هي انتقالُ الجسمِ من كميةٍ إلَى أخرَى، كالنموِّ والذبُولِ.

الحركةُ في الكَيْفِ: هي انتقالُ الجسمِ من كيفيةٍ إلى أخرَى، كَتَسَخُّنِ الماء وتَبَرُّدِه، وتسمَّى هذه الحركُة استحالةً.

الحركةُ في الكيفِ: هي الكيفيةُ الحاصلةُ للمتحركِ ما دامَ متوسّطًا بينَ المبدأ والمنتهَى وهو أمرٌ موجودٌ في الخارجِ.

الحركةُ في الأَيْنِ: هيَ حركُة الجسمِ منْ مكانٍ إلى آخرَ، وتسمَّى نقلةً.

الحركةُ في الوضعِ: هيَ الحركةُ المستديرةُ المنتقلُ بها الجسمُ من وضع إلى آخرَ، فإن المتحركَ على الاستدارةِ إنما تبدل نسبةَ أجزائِه إلى أجْزاءِ مكانِه ملازِمًا لمكانِه غيرَ خارجٍ عنه قطعًا، كما في حَجَرِ الرَّحَا.

الحركةُ في الوضعِ: قيلَ: هي الَّتى لها هويةٌ اتّصاليةٌ على الزمانِ، لا يتصورُ حصولُها إلا في الزمانِ.

الحركُة العرضيةُ: ما يكونُ عروضُها للجسمِ بواسطةِ عروضِها لشيءٍ آخرَ بالحقيقةِ، كمجالسِ السفينةِ.

---

(١) انظر كشاف (٢/ ٥٦ - ٦٦) لمعرفة الحذف في اصطلاحات العلوم العربية.

(٢) انظر كشاف (٢/ ٢٩) بلفظ "الحذ" بدون فك الإدغام.

(٣) عند الصوفية: الحركة: السلوك في سبيل الله تعالى. انظر التفصيل في كشاف (٢/ ٩١ - ١٠١٠).

الحركةُ الذاتيةُ: ما يكونُ عروضُها لذاتِ الجسمِ نفسِه.

الحركةُ القَسْرِيَّةُ: ما يكونُ مبدؤُها بسببِ ميلٍ مستفادٍ من خارجٍ، كالحجرِ المرميِّ إلى فَوق.

الحركةُ الإراديةُ: ما لا يكونُ مبدؤُها بسَببِ أمرٍ خارجٍ مقارنًا بشعورٍ وإرادةٍ، كالحركةِ الصادرةِ من الحيوانِ بإرادتِه.

الحركةُ الطبيعيةُ: ما لا يحصلُ بسببِ أمرٍ خارجٍ ولا يكونُ مع شعورٍ وإرادةٍ، كحركةِ الحجَرِ إلَى أسفلَ.

الحركةُ بمعنَى التوسطِ: هي أن يكونَ الجسمُ واصلًا إلى حدٍّ من حدودِ المسافةِ في كلِّ آنٍ لا يكونُ ذلكَ الجسمُ واصلًا إلى ذلك الحدِّ قبل ذلكَ الآنِ وبعدَه.

الحركةُ بمعنَى القطعِ: إنَّما تحصلُ عندَ وجودِ الجسمِ المتحركِ إلَى المنتهَى؛ لأنها هي الأمرُ الممتدُّ من أولِ المسافةِ إلى آخرِها.

الحرارةُ:كيفيةٌ من شأنِها تفريقُ المختلفاتِ، وجمعُ المتشاكلاتِ[1].

الحرفُ: ما دلَّ على معنًى في غيرِه[2].

الحرفُ الأصليُّ: ما ثبتَ في تصاريفِ الكلمةِ لفظًا أو تقديرًا.

الحرفُ الزائدُ: ما سقطَ في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ.

الحروفُ: هي الحقائقُ البسيطةُ من الأعيانِ عندَ مشايخِ الصوفيَّةِ[3].

الحروفُ العالياتُ: هيَ الشُّئُونُ الذاتيةُ الكائنةُ[4] في غيبِ الغيوبِ، كالشجَرةِ في النواةِ، وإلَيْه أشارَ الشيخُ «محمدُ العربيُّ»[5] بقوله:

كنَّا حروفًا عاليات لم نَقُلْ ... متعلقاتٍ في ذُرى أعلَى القُلَلْ[6]

حروفُ اللِّينِ: هي الواوُ والياءُ والألفُ، سميتْ حروفَ اللينِ؛ لما فيهَا من قبولِ المدِّ.

حرفُ الجرِّ: ما وُضعَ لاقتضاءِ الفعلِ أو معناه إلى ما يليهِ، نحو «مررتُ بزيدٍ، وأنا مارٌّ بزيدٍ».

الحرِصُ: طلبُ شيءٍ باجتهادٍ في إصابتِه[7].

---

(١) الحرارة بالفتح ضد البرودة وماهيتهما من البديهيات، وماذكر في حقيقتهما فهي من جملة الأحكام. انظر التفصيل في كشاف (٢/ ٣١-٣٣).

(٢) انظر كشاف (٢/ ٦٦ - ٧٦).

(٣) اصطلاحات الصوفية (٧٩) حيث نقل عن الجرجاني.

(٤) في اصطلاحات وكشاف: «الكامنة».

(٥) يريد بالشيخ هنا «محيي الدين بن عربي».

(٦) اصطلاحات (٧٩) حيث نقل الجرجاني وكشاف (٢/ ٧٧) والبيت الذي يليه:

أنا أنت فيه ونحن أنت وأنت هو ... والكل في هو هو فصل عن وصل

(٧) كشاف (٢/ ٥١) نقلا عن الجرجاني.

الحريةُ في اصطلاحِ أهلِ الحقيقةِ: الخروجُ عن رقِّ الكائناتِ، وقطعُ جميعِ العلائقِ والأغيارِ، وهيَ على مراتب: حريَّة العامَّةِ عن رقِّ الشهواتِ، وحريةِ الخاصةِ عن رقِّ المرادات لفناءِ إرادتِهم في إرادةِ الحقِّ، وحرية خاصةِ الخاصةِ عن رِقِّ الرسومِ والآثارِ لانمحاقِهم في تجلِّي نورِ الأنوارِ[1].

الحَرْقُ: هوُ واسطُ التجلياتِ الجاذبةِ إلَى الفناءِ، التي أوائلُها البرقُ وأواخرُها الطَّمسُ في الذاتِ[2].

فصل الزاى

الحَزْمُ: أخذُ الأمورِ بالاتفاقِ.

الحزْنُ: عبارةٌ عما يحصلُ لوقوعِ مكروهٍ، أو فواتِ محبوب في الماضي.

فصل السين

الحسَبُ: ما يعدُّه المرءُ من مفاخرِ نفسِه وآبائِه[3].

الحسُّ المشتركُ: هو القوةُ التي ترتسمُ فيها صورُ الجزئياتِ المحسوسةِ، فالحواسُّ الخمسةُ الظاهرةُ، كالجواسيس لها، فتطلعُ عليها النفسُ من قوَّة ثَمَّة فتدركَها، ومحله مُقَدَّم التجويفِ الأولِ من الدماغِ كأنها عينٌ تتشعبُ منها خمسةُ أنهار[4].

الحُسْنُ: هو كونُ الشيءِ ملائمًا للطبعِ كالفرحِ، وكونُ الشَّيْء صفةَ كَمَالٍ كالعلمِ، وكونُ الشيءِ متعلقَ المدحِ كالعباداتِ[5].

الحسنُ: هُو مَا يكونُ المدحِ في العاجلِ، والثوابِ في الآجلِ.

الحسنُ لمعنًى في نفسِه: عبارةٌ عما اتصفَ بالحسنِ لمعنًى ثبتَ في ذاتِه كالإيمانِ بالله وصفاتِه.

الحسنُ لمعنًى في غيرِه: هو الاتصافُ بالحُسنِ لمعنًى ثبتَ في غيرِه كالجهادِ، فإنه ليسَ بحسن لذاتِه؛ لأنه تخريبُ بلادِ اللَّه، وتعذيبُ عبادِه وإفناؤهُم، وقد قال ﷺ: «الآدمُي

(١) انظر اصطلاحات (٧٩) وكشاف (٢/ ٣٠).
(٢) اصطلاحات (٧٩) حيث نقل عنه الجرجاني. وانظر كشاف (٢/ ٤٤ - ٤٧).
(٣) انظر كشاف (٢/ ١١).
(٤) انظر كشاف (٢/ ٤٤ - ٤٧).
(٥) انظر كشاف (٢/ ١٤٨ - ١٥١).

بنيانُ الربِّ، ملعونٌ من هدمُ بُنيانَ الربِّ[1]، وإنما حسن لما فيه من إعلاءِ كلمةِ الله، وإهلاكِ أعدائِه، وهذا باعتبار كُفْرِ الكافرِ.

الحَسَنُ من الحديثِ: أن يكونَ راويهِ مشهورًا بالصِّدقِ والأمانةِ غيرَ أنه لَمْ يبلغْ درجةَ الحديثِ الصحيح؛ لكونهِ قاصرًا في الحفظِ والوُثوقِ، وهو مع ذلك يرتفعُ عن حالِ مَن دونَه[2].

الحَسْرَةُ: هي بلوغُ النهايةِ في التلهفِ حتَّى يبقَى القلبُ حسيرًا لا مَوضعَ فيه؛ لزيادةِ التلهفِ، كالبصرِ الحسيرِ لا قوةَ فيه للنظر.

الحسدُ: تمنِّى زَوالَ نعمةِ المحسودِ إلى الحاسدِ[3].

فصل الشين

الحشوُ: هو في اللغة: ما يملأُ به الوِسَادةُ، وفي **الاصطلاح**: عبارةٌ عن الزائدِ الذى لا طائلَ تحتَه[4].

الحَشْوُ في العروضِ: هو الأجزاءُ المذكورةُ بين الصَّدرِ والعَرُوضِ، وبين الابتداءِ والضَّرْبِ من البيت. مثلا: إذا كان البيتُ مركبًا من «مَفَاعِيلُن» ثمانِ مراتٍ، فمفاعيلن الأول صَدْرٌ، والثاني والثالث حَشْوٌ، والرابع عَرُوضٌ، والخامس ابتداءٌ، والسادس والسباع حشوٌ، والثامن ضربٌ،

وإذا كان مركبًا من «مفاعيلن» أربع مرات، فمفاعيلُن الأولُ صدرٌ، والثاني عروضٌ، والثالث ابتداءٌ، والرابع ضربٌ فلا يوجد فيه الحشوُ[5].

فصل الصاد

الحَصْرُ: عبارةٌ عن إيرادِ الشيءِ على عددٍ معيَّن[6].

حصرُ الكلِّ في أجزائِه: هوَ الذي لا يصحُّ إطلاقُ اسمِ الكلِّ على أجزائِه، منها: حصرُ الرسالةِ على الأشياءِ الخمسةِ؛ لأنهُ لا تطلقُ الرسالةُ على كلِّ واحدٍ من الخمسةِ[7].

---

(١) لم أجده فيما بين يدي من مصادر.

(٢) انظر كشاف (٢/ ١٥١)

(٣) الحسد في اللغة: (تمنى السوء) وعند أهل السلوك: إرادة زوال نعم المحسود. انظر كشاف (٢/ ٢٥).

(٤) كشاف (٢/ ١٦٤-١٦٦).

(٥) كشاف (٢/ ١٦٦) نقلا عن الجرجاني.

(٦) الحصر في اللغة: الإحاطة والتحديد والتعديد، وعند أهل العربية هو القصر وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه. انظر كشاف (٢/ ٣٤، ٣٥).

(٧) كشاف (٢/ ٣٦) نقلا عن الجرجاني.

الحصرُ على ثلاثةِ أقسام: حصرٌ عقليٌّ، كالعددِ للزوجيةِ والفرديةِ، وحصرٌ وقُوعيٌّ، كحصرِ الكلمةِ في ثلاثةِ أقسام، وحصرٌ جعليٌّ، كحصرِ الرسالةِ على مقدمة وثلاثِ مقالاتٍ وخاتمةٍ.

الحصرُ: إما عقليٌّ، وهو الذى يكونُ دائرًا بين النفْي والإثباتِ، ويضرُّه الاحتمالُ العقليُّ فضلًا عن الوجوديِّ، كقولنَا: الدلالةُ إما لفظيٌّ، وإما غيرُ لفظيٌّ، وإما استقرائيٌّ، وهو الذى لا يكونُ دائرًا بينَ النفي والإثباتِ، بل يحصلُ بالاستقراء والتتبع، ولا يضرُّه الاحتمالُ العقليُّ بل يضرُّه الوقوعيُّ، كقولنا: الدلالة اللفظيةُ، إما وضعية وإما طبعية.

فصل الضاد

الحضانةُ: هي تربيةُ الولد[1].

الحضراتُ الخمسُ الإلهيةُ: حضرةُ الغيبِ المطلقِ، وعالمُها عالمُ الأعيانِ الثابتةِ في الحضرةِ العلميةِ، وفي مقابلتِها حضرَةُ الشهادةِ المطلقةِ، وعالمها عالمُ الملكِ، وحضرةُ الغيب المضافِ، وهي تتقسم إلى مايكونُ أقربَ من الغيب المطلق، وعالمُه عالمُ الأرواحِ الجبروتيةِ والملكوتيةِ. أعني: عالمُ العقول والنفوس المجردةِ، وإلى ما يكونُ أقربَ من الشهادةِ المطلقةِ، وعالمهُ عالمُ المثالِ، ويسمَّى بعالمِ الملكوتِ، والخامسةُ الحضرةُ الجامعةُ للأربعةِ المذكورة، وعالمُها عالمُ الإنسانِ الجامعِ بجميع العوالمِ وما فيها، فعالمُ الملك مظهرُ عالم الملكوتِ، وهو عالم المثالِ المطلقِ، وهو مظهرُ عالمِ الجبروتِ، أي: عالم المجرداتِ، وهو مظهرُ عالمِ الأعيانِ الثابتةِ، وهو مظهرُ الأسماءِ الإلهيةِ والحضرةِ الواحديةِ، وهي مظهرُ الحضرةِ الأحديةِ.

فصل الطاء

الحظْرُ: هو ما يُثَابُ بتركِه، ويُعاقَبُ على فِعْلِه.

فصل الفاء

الحَفْصِيَّةُ: هُمْ أصحابُ «أبي حَفصِ بن أبي المِقْدَام» زادوا على الإباضيَّةِ أنَّ بينَ الإيمانِ والشركِ معرفةَ الله، فإنها خصلةٌ متوسطةٌ بينهما[2].

(١) كشاف (٢/ ١٦١).

(٢) كشاف (٢/ ٥٢) نقلا عن الجرجاني، وانظر الملل والنحل (١/ ١٣٢).

فصل القاف

الحقُّ: اسمٌ من أسمائِه تعالى، والشيءُ الحقُّ، أي: الثابتُ حقيقةً، ويستعملُ في الصدقِ والصوابِ أيضًا، يقالُ: قولٌ حقٌّ وصوابٌ.

الحقُّ في اللغةِ: هو الثابتُ الذى لا يَسُوغُ إنكارُه، وفي **اصطلاحِ** أهلِ المعانِى: هو الحكمُ المطابقُ للواقعِ، يطلقُ على الأقوالِ والعقائدِ والأديانِ والمذاهبِ باعتبارِ اشتمالِها على ذلك، ويقابلُه الباطلُ، وأما الصدقُ فقد شاعَ في الأقوالِ خاصةً، ويقابلهُ الكذبُ، وقد يفرقُ بينهما بأنَّ المطابقةَ تعتبرُ في الحقِّ من جانبِ الواقعِ، وفي الصدقِ من جانبِ الحكمِ، فمعنى صدقُ الحكمِ مطابقته للواقعِ، ومعنَى حقيقتهُ مطابقةُ الواقعِ إيَّاهُ[1].

الحقيقةُ: اسمٌ لما أريدَ به ما وضعَ له، «فَعِيلة» من: حقَّ الشيءُ؛ إذا ثَبَت، بمعنى فاعِله، أي: حَقِيقٌ، والتاءُ فيه للنقلِ من الوصْفيةِ إلى الاسميةِ، كمَا في العلامةِ لا للتأنيثِ، وفي **الاصطلاح**: هي الكلمةُ المستعملةُ فيمَا وضِعَتْ له في اصطلاحِ آخر غير اصطلاح به التخاطبُ، واحترزَ به عن المجازِ الذى استعملَ فيما وضعَ له في اصطلاحٍ آخرَ غيرِ اصطلاحِ به التخاطُب، كالصلاةِ إذا استعملها المخاطبُ بعرفِ الشَّرعِ في الدعَاءِ، فإنهَا تكون مجازًا لِكَوْنِ الدعَاءِ غير ما وضعتْ هي لَه في اصطلاحِ الشَّرعِ؛ لأنهَا في اصطلاحِ الشَّرعِ وضعت للأركانِ والأذكارِ المخصوصةِ، معَ أنها موضوعةٌ للدُّعاءِ في اصطلاحِ اللغةِ.

الحقيقةُ: كلُّ لفظٍ يبقَى على موضوعِه، وقيلَ: ما اصطلحَ الناسُ على التخاطبِ به.

الحقيقَةُ: هوالشيءُ الثابتُ قَطْعًا ويقينًا. ويقالُ: حقَّ الشيءُ؛ إذا ثَبَتَ، وهو اسمٌ للشيءِ المستقرِّ في محلِّه، فإذا أطل يرادُ به ذاتُ الشيءِ الذى وضعَهُ واضعُ اللغةِ في الأصل، كاسمِ الأسدِ للبهيمةِ، وهو ما كان قارًّا في محلِّه، والمجازُ ما كانَ قارًّا في غيرِ محلِّهِ[2].

حقيقةُ الشيءِ: ما به الشيءُ هُوَ هُوَ، كالحيوانِ الناطق للإنسانِ بخلافِ، مثل: الضاحكِ والكاتبِ ممَّا يمكنُ تصورُّرُ الإنسان بدونهِ، وقد يقالُ: إنَّ ما به الشيءُ هوَ هُوَ باعتبارِ تحققهِ حقيقَة، وباعتبارِ تشخُّصه هويَّة، ومعَ قطعِ النظرِ عن ذلكَ ماهية.

الحقيقةُ العقليةُ: جملةٌ أسندَ فيها الفعلُ إلَى ما هو الفاعلُ عندَ المتكلمِ كقولِ المؤمنِ: «أنبتَ اللَّهُ البقلَ» بخلافِ نهارُهُ صائمٌ، فإن الصومَ ليسَ للنهار.

(١) انظر كشاف (٢/ ٨٠-٨٢).

(٢) راجع تفصيلا في كشاف (٢/ ٨٣ - ٨٧)

حقُّ اليقين: عبارةٌ عن فَنَاء العبدِ في الحقِّ والبقاءِ به علمًا وشُهودًا، وحالًا لا علمًا فقط، فعلم كلّ عاقلٍ الموتَ علمَ اليقينِ، فإذا عاينَ الملائكةَ فهو عينُ اليقينِ، فإذا ذاقَ الموت فهو حقُّ اليقين، وقيل: علمِ اليقينِ ظاهرُ الشريعةِ، وعينُ الإخلاص فيها، وحق اليقين المشاهدُ فيها[1].

حقيقةُ الحقائقِ: هي المرتبةُ الأحديةُ الجامعةُ بجميعِ الحقائقِ، وتسمَّى حضرة الجمعِ وحضرة الوجودِ[2].

حقائقُ الأسماءِ: هي تعيناتُ الذاتِ ونسبُها[3]، إلا أنَّها صفاتٌ يتميزُ الإنسانُ بعضها عنْ بعضٍ[4].

الحقيقةُ المحمديةُ: هي الذاتُ مع التعينِ الأول، وهو الاسمُ الأعظمُ[4].

الحِقْدُ: هوُ طلبُ الانتقام، وتحقيقةُ: أنَّ الغضبَ، إذا لزمَ كَظمه لعجزٍ عن التشفِّى في الحالِ، رجعَ إلى الباطنِ واحتَقنَ فيه فصارَ حقدًا.

الحقدُ: سوءُ الظنِّ في القلبِ على الخلائقِ لأجلِ العداوةِ.

فصل الكاف

الحكَايةُ: عبارةٌ عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخرَ بلاَ تغييرِ حركةٍ ولا تبديلِ صيغةٍ، وقيلَ: الحكايةُ: إتيَانُ اللفظِ على ما كانَ عليه مِن قبل[5].

الحكَايةُ: استعمَالُ الكلمةِ بِنَقْلِها من المكانِ الأولِ إلى المكانِ الآخرِ، مع استبقاءِ حالتها الأولَى وصورتِها.

الحِكْمةُ: علمٌ يبحثُ فيه عن حقائقِ الأشياء على ما هيَ عليه في الوجودِ بقدرِ الطاقةِ البشريةِ، فهيَ عِلمٌ نَظَريٌّ غير آليٍّ، والحكمةُ أيضًا: هي هيئةُ القوةِ العقليةِ العمليةِ المتوسطةِ بينَ الجَرْبَزَةِ التي هي إفراطُ هذه القوةِ، والبلادةِ التي هي تفريطها.

الحكمةُ: تجيءُ على ثلاثةِ معان. الأول: الإيجادُ. والثاني: العلمُ، والثالث: الأفعالُ المثلثةُ، كالشمسِ والقمرِ وغيرهما، وقد فسَّر «ابن عباس» رضي اللَّهُ عنهمَا الحكمةَ في القرآن بتعلم الحلالِ والحرام، وقيلَ: الحكمة في اللغةِ: العلمُ مع العملِ، وقيل: الحكمةُ يستفادُ منها ما هو الحقَّ في نفسِ الأمرِ بحسبِ طاقةِ الإنسانِ، وقيل: كلُّ كلامٍ وافقَ الحقَّ فهو حكمة، وقيل: الحكمةُ: هيَ الكلامُ المعقولُ المُونُ عن الحشوِ[6].

---

(١) كشاف (٢/ ٨٢) نقلا عن الجرجاني، دون قوله: «فإذا عاين الملائكة.... فهو حق اليقين».

(٢) اصطلاحات (٨٠) حيث نقل عنه الجرجاني، وكشاف بهامشه (٢/ ٨٧) وفيهما «لجميع» بدلا من «بجميع».

(٣) اصطلاحات (٨٠) وفيه: «لأنها صفات تتميز بها الأسماء بعضها عن بعض».

(٤) اصطلاحات (٨٠) حيث نقل عنه الجرجاني. (٥) الحكاية في اللغة: إعادة الحديث عن شيء كشاف [٢/ ١٦٨].

(٦) انظر اصطلاحات [٨٠]، وكشاف [٢/ ١٣٢].

الحكمةُ الإلهيةُ: علمٌ يبحثُ فيه عن أحوالِ الموجوداتِ الخارجية المجردةِ عن المادةِ التي لا بقدرتِنَا واختيارنَا. وقيل: هي العلمُ بحقائق الأشياءِ على ما هي عليه والعملُ بمقتضاه، ولذا انقسمتْ إلى العلمية والعمليةِ.

الحكمة المنطوق بها: هي علومُ الشريعةِ والطريقةِ[1].

الحكمةُ المسكوتُ عنها: هي أسرارُ الحقيقةِ التي لا يطلعُ عليها علماءُ الرسومِ والعوام على ما ينبغي، فيضرُّهم أو يهلكهُم، كما روي أن رسولَ اللَّه ﷺ كان يجتازُ في بعضِ سِكَكِ المدينة مع أصحابه، فأقْسَمتْ عليه امرأةٌ أن يدخلُوا منزلَها، فدخلوا فرأوا نارًا مُضَرمةً، وأولاد المرأةِ يلعبونَ حولها، فقالتْ: يا نبيَّ الله، اللَّهُ أرحمُ بعباده، أم أنا بأولادي؟ فقالَ: بل اللَّهُ أرحم، فإنه أرحمُ الراحِمين، فقالتْ: يارسولَ اللَّه أترانِي أحبُّ أن ألقَي ولدِي في النار؟ قال: لاَ: قالتْ: فكيفَ يلقى اللَّه عبادَه فيها، وهو أرحمُ بهم؟ قال الرَّاوِي: فبكَى رسولُ اللَّه ﷺ، فقالَ: هكذاَ أُوحيَ إليَّ[2].

الحُكْمُ: إسنادُ أمرٍ إلى آخر إيجابًا أو سَلْبًا، فخرج بهذا ما ليس بحكم، كالنسبةِ التقييدية[3].

الحكمُ: وضعُ الشيء في موضعه، وقيلَ: هو ما لَه عاقبةٌ محمودةٌ.

الحكمُ الشَّرعيُّ: عبارةٌ عن حُكْم اللَّه تعالى المتعلقِ بأفعالِ المكلّفينَ.

الحكماءُ: هم الذين يكونُ قولُهم وفعلُهم موافقًا للسُّنَّةِ.

الحكماءُ والإشراقيُّونَ: رئيسهُم «أفلاطُون».

الحكماءُ المشاؤونَ: رئيسهُم «أرسطُو»[4].

فصل اللام

الحلالُ: كلُّ شيءٍ لا يعاقبُ عليه باستعماله[5].

الحِلْمُ: هو الطمأنينةُ عند سَوْرَةِ الغَضَب، وقيل: تأخيرُ مكافأةِ الظالم[6].

الحلالُ: ما أطلقَ الشرعُ فِعلَه، مَأخوذٌ من الحلِّ، وهو الفتح.

---

(١) اصطلاحات [٨٠] حيث نقل الجرجاني.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب. باب رحمة الوالد وتقبيله، ومعانقته [١٠/ ٤٤٠] ومسلم في التوبة. باب في سعة رحمة اللَّه تعالى وأنها سبقت غضبه [٢٢] وأبو داود وابن ماجة. واصطلاحات [٨١] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٣) انظر كشاف [٢/ ١٣٤ - ١٤٤].

(٤) انظر كشاف (٢/ ١٣٣، ١٣٤).

(٥) الحلال بالفتح في الشرع: ما أباحه الكتاب والسنة بسبب جائز مباح. كشاف [٢/ ١٠٣ - ١٠٥].

(٦) انظر كشاف [٢/ ١٤٥].

الحُلُولُ السُّريانيُّ: عبارةٌ عن اتحادِ الجسمينِ بحيث تكونُ الإشارةُ إلى أحدِهما إشارةً إلى الآخرِ، كحُلُولِ ماء الوَرْدِ في الوَرْدِ، فيسمَّى السَّارى حالًّا والمسْرىّ فيه مَحَلًّا[1].

الحلولُ الجوارى: عبارةٌ عن كَوْنِ أحدِ الجسمينِ ظرفًا للآخرِ، كحلولِ الماءِ في الكُوزِ.

فصل الميم

الحمدُ: هُو الثناءُ على الجميلِ من جهةِ التعظيم، من نِعمةٍ وغيرِها.

الحمدُ القوليُّ: هو حَمْدُ اللِّسانِ وثناؤُه على الحقِ بما أثنَى به على نفسه على لسانِ أنبيائِه.

الحمدُ الفِعليُّ: هو الإتيانُ بالأعمال البدنيةِ ابتغاءً لوجهِ اللَّه تعالَى.

الحمدُ الفِعليُّ: هو الإتيانُ بالأعمال البدنيةِ ابتغاءً لوجهِ اللَّه تعالَى.

الحمدُ الحاليُّ: هوَ الذى يكونُ بحسبِ الروحِ والقلبِ، كالاتصافِ بالكمالاتِ العمليةِ والتخلقِ بالأخلاقِ الإلهيةِ.

الحمدُ اللغةُ: هو الوصفُ بالجميلِ على جهةِ التعظيمِ والتبجيلِ باللسانِ وحدَه.

الحمدُ العُرفيُّ: فعلٌ يُشعرُ بتعظيمِ المُنْعمِ بسببِ كونهِ منعمًا أعَمَّ أنْ يكونَ فِعْلَ اللسانِ أو الأركانِ[2].

حملُ المواطَأةِ: عبارةٌ عن أن يكونَ الشيءُ محمولًا على الموضوعِ بالحقيقةِ بلا واسطةٍ، كقولنا: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ» بخلافِ حَملِ الاشتقاقِ، إذ لا يتحققُ في أن يكونَ المحمولُ كليًّا للموضوعِ، كما يقالُ: «الإنسانُ ذو بياضٍ»، «والبيتُ ذو سقفٍ»[3].

الحملةُ: خروجُ النفسِ الإنسانيةِ إلى كمالِها المكنِ بحسبِ قوتَها النطقية والعمليةِ.

الحَمِيَّةُ: المحافظةُ على المَحْرَمِ والدِّينِ من التُّهمةِ.

الحَمْزِيَّةُ: هم أصحابُ «حمزةَ بنِ أدرك»، وافقُوا المَيْمُونيَّةَ فيما ذهبُوا إليه من البِدعِ، إلا أنهم قالوا: أطفالُ الكفارِ في النارِ[4].

فصل الواو

الحَوَالةُ: هي مشتقةٌ من التحوّلِ بمعنى الانتقالِ، وفي الشَّرعِ: نقلُ الدَّينِ وتحويلهُ من ذِمَّةِ المُحيلِ إلى ذمةِ المُحَالِ عليه[5].

---

(١) انظر كشاف (٢/ ١٠٥ - ١٠٨). (٢) انظر كشاف (٢/ ٢٦ - ٢٩). (٣) انظر كشاف (٢/ ١١٠ - ١١٣).
(٤) انظر كشاف (٢/ ٣٩). (٥) الحوالة: بالفتح لغة: النقل. كشاف [٢/ ١٢٦، ١٢٧].

الحيّزُ عند المتكلمين: هو الفراغُ المتوهمُ الذى يشغلهُ شيء ممتدٌّ، كالجسم، أو غير ممتدٍ كالجوهرِ الفرد، وعندَ الحكماءِ: هو السطحُ الباطنُ من الحاوى الماسّ للسطحِ الظاهرِ من المَحْوِيّ[1].

فصل الياء

الحيِّزُ الطبيعيُّ: ما يقتضِي الجسمُ بطبعهِ الحصولَ فيه.

الحواسُّ الباطنَة خمسٌ: الحسُّ المشترك، وهي القوة التي ترسلُ فيها صورة الجزئية المحسوسَة بالحواسِّ الخمس الظاهرة، والخيالُ: وهي القوة لحفظِ المرتسَم في الحسِّ المشترك كالحراة، والوهْم: وهو القوة التي تدركُ بها المعاني كصداقتي وعداوتي لعمرو، والحافظ المتصرف، أي: المتخيل، وهو القوة المتصرفة في الصورة والمعاني بالتركيب والتصريف[2].

الحيْضُ في اللغة: السَّيَلانُ، **وفي الشَّرْع**: عبارةٌ عن الدمِ الذى ينفضُه رَحِمُ امرأةٍ بالغةٍ سليمةٍ عن الدَّاءِ والصِّغَر، احترز بقوله: "رَحِمُ امرأةٍ" عن دمِ الاستحاضةِ، وعن الدماءِ الخارجة من غيرهِ، وبقوله: "سليمة عن الداءِ" عن النِّفاسِ، إذا النفاسُ في حُكمِ المرض حتى اعتبر تصرفها من الثلث، و "بالصِّغر" عن دَمِ تراه بنتُ تِسْعِ سنينَ، فإنه ليسَ بمعتبر في الشَّرْع[3].

الحياةُ: هي صفةٌ توجبُ للموصوفِ بها أن يعلمَ ويقدرَ[4].

الحياةُ الدنْيَا: هيَ مَا يشغلُ العبدَ عن الآخرةِ.

الحِيلةُ: اسمٌ من الاحتيال، وهي التي تحولُ المرءَ عمَّا يكرههُ إلى ما يحبُّه.

الحياءُ: انقباضُ النفسِ من شيء، وتَرْكةُ حَذَرًا عن اللَّوم فيه، وهو نوعان: نفسانيٌّ، وهو الذى خلقَه اللَّهُ تعالى في النفوسِ كلِّها، كالحياءِ من كشْفِ العَوْرةِ، والجِمَاعِ بينَ الناس، وإيمانيٌّ، وهو أن يمتنع المؤمنُ من فِعْل المعاصي خَوْفًا من اللَّه تعالى[5].

الحيوانُ: الجسمُ النامِيُّ الحسَّاس المتحركُ بالإرادةِ[6].

---

(١) الحيز بالفتح وكسر الياء المشددة، وقد جاء بتخفيف الياء وسكونها أيضا، وهو في اللغة: الفراغ مطلقا سواء كان مساويا لما يشغله أو زائدًا (١) عليه أو ناقصا عنه. كشاف [٢/ ٣٩ - ٤٢].

(٢) انظر كشاف [٢/ ٤٤ / ٤٧].

(٣) انظر كشاف [٢/ ٥٣].

(٤) انظر كشاف [٢/ ١٦٩ - ١٧١].

(٥) كشاف [٢/ ١٦٨] نقلا عن الجرجاني.

(٦) انظر كشاف [٢/ ١٧٢].

باب الخاء

فصل الألف

الخاصَّةُ: كليةٌ مقولَةٌ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ فقطْ قولًا عرضيًّا، سواءٌ وُجدَ في جميع أفرادِه كالكاتبِ بالقوة بالنسبَة إلَى الإنسانِ، أو في بعض أفرادِه كالكاتب بالفعلِ بالنسبةِ إليه» فالكليةُ مستدركَةٌ» وقولنا «فقطْ» يخرُجُ الجنسَ والعرضَ العام؛ لأنَّهُما مقولانِ على حقائِقَ، وقولنا: «قولًا عرضيًّا» يخرجُ النوعَ والفصلَ؛ لأن قولَهما على ما تحتَهما ذاتيٌّ لا عرضيٌّ.

خاصَّةُ الشيء: ما لا يوجدُ بدون الشيء، والشيء قد يُوجَدُ بدُونها. مثلًا: الألفُ واللامُ لا يوجدان بدون الاسم، والاسمُ يوجدُ بدونهما كما في «زيدٍ».

الخاصُّ: هو كلُّ لفظٍ وضعَ لمعنىً معلومٍ على الانفرادِ، المرادُ: «بالمعنَى» ما وضعَ له اللفظُ عينًا كانَ، أو عرضًا، و«بالانفرادِ» اختصاصُ اللفظِ بذلكَ المعنى، وإنَّما قيدَه بالانفرادِ؛ ليتميزَ عنِ المشتركِ[1].

الخاشعُ: المتواضعُ لله بقلبِه وجوارحِه.

الخاطرُ: ما يَرِدُ على القلبِ من الخطابِ، أو الواردُ الذى لا عَمَلَ للعبدِ فيه، وما كان خطابًا فهو أربعةُ أقسام: ربانيٌّ، وهو أوَّلُ الخواطِرِ، وهو لا يخطئ أبدًا، وقد يعرفُ بالقوةِ والتسلطِ وعدمِ الاندفاعِ، وملكيٌّ، وهو الباعثُ على مندوبٍ أو مفروضٍ، ويسمَّى إلهامًا. ونفسانيٌّ، وهُو ما فيه حظُّ النفس، ويسمَّى هاجسًا. وشيطانيٌّ، وهو ما يدعُو إلى مخالفةِ الحقِّ، قال الله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[2].

فصل الباء

الخبرُ: لفظٌ مجردٌ عن العواملِ اللفظيَّةِ مسندٌ إلى ما تقدَّمَهُ لفظًا، نحو «زيدٌ قَائِم» أو تقديرًا، نحو: «قائمٌ زيد» وقيل: الخبرُ: ما يصحُّ السكوتُ عليه.

(١) انظر كشاف [٢/ ٢٠١ - ٢٠٤].

(٢) البقرة: [٢٦٨] واصطلاحات الكاشاني [١٦٧] حيث نقل عنه الجرجاني. وانظر كشاف [٢/ ١٩٠ - ١٩٣].

الخبرُ: هو الكلامُ المحتملُ للصِّدقِ والكذِبِ[1].

خبرُ كانَ وأخواتِهَا: هو المسندُ بعدَ دخولِ كانَ وأخواتِها.

خبرُ إنَّ وأخواتِهَا: هو المسندُ بعدَ دخولِ إنَّ وأخواتِها.

خبرُ - لا - التي لنفْيِ الجِنس: هو المسندُ بعدَ دخولِ «لا» هذه.

خبرُ مَا ولاَ المشبَّهَتيْنِ بليْسَ: هو المسندُ بعدَ دخولِهما.

خبرُ الواحدِ: هو الحديثُ الذى يرويهِ الواحدُ أو الاثنانِ فصاعدًا، ما لم يبلغ الشهرةَ والتواتُرَ.

الخبرُ المتواترُ: هو الذى نقَله جماعةٌ عن جماعةٍ، والفرقُ بيْنهما: يكونُ جاحدُ الخبر المتواتر كافرًا بالاتفاق، وجاحدُ الخبر المشهور مختلف فيه، والأصَحُّ أنه يكفر، وجاحد خبر الواحد لا يكفرُ بالاتفاق.

الخبرُ المتواترُ: هو الخبرُ الثابتُ على ألسنةِ قومٍ لا يتصورُ تواطؤُهم على الكذبِ.

الخبرُ علَى ثلاثةِ اقسام: خبرٌ متواترٌ، وخبرٌ مشهورٌ، وخبرٌ واحدٌ، أما الخبرُ المتواترُ، فهوَ كلامٌ يسمعُه من رسولِ اللَّه جماعةٌ، ومنها جَماعةٌ أخرى إلى أن ينتهىَ إلى المتمسكِ، وأما الخبرُ المشهورُ، فهو كلامٌ يسمعه من رسول اللَّه ﷺ واحدٌ، ويسمعه من الواحد جماعةٌ، ومن تلك الجماعةِ أيضًا جماعةٌ إلى أن ينتهى إلى المتمسكِ، وأما خبرُ الواحدِ، فهو كلامٌ يسمعهُ من رسول الله ﷺ واحدٌ، ويسمعهُ من ذلكَ الواحدِ واحدٌ آخر، ومِنَ الواحدِ الآخرِ آخرُ إلى أن ينتهىَ إلى المتمسكِ، والفرقُ هو أنَّ جاحدَ الخبر المتواترِ يكون كافرًا بالاتفاقِ، وجاحدَ الخبر المشهور مختلفٌ فيهِ، والأصحُّ أنهُ يكفرُ، وجاحدَ خبرِ الواحدِ لا يكونُ كافرًا بالاتفاقِ.

الخبرُ نوعانِ: مُرْسَلٌ ومُسْنَدٌ، فالمرسلُ منهُ ما أرسلَه الرَّاوى إرسَالًا مِنْ غيرِ إسنادٍ إلى رَاوٍ آخرَ، وهو حُجَّة عندنا، كالمسندِ خِلافًا «للشافعيِّ» في إرسالِ الصحابيِّ و «سعيد بن المسيب»[2]. والمسندُ: ما أسندَهُ الراوِي إلى راوٍ آخر إلى أنْ يصلَ إلَى النبيِّ ﷺ، ثم المسندُ أنواعٌ: متواترٌ ومشهورٌ وآحادٌ، فالمتواترُ منه مَا نقله قومٌ عن قوم لا يتصورُ تواطؤُهم على الكذبِ فيه، وهو الخبرُ المتصلُ إلى رسول الله، وحكمهُ يوجبُ العِلمَ و العملَ قطعًا، حتى يكفرَ جاحدُه، فالمشهورُ منه هو ما كانَ من الآحادِ في العصرِ الأول، ثم اشتهرَ في العصر الثاني حتى رواهُ جماعةٌ لا يتصورُ تواطؤُهم على الكذبِ، وتلقته العلماءُ بالقبولِ، وهو

---

(١) انظر كشاف [٢/ ١٨٤ - ١٨٨].

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومى القرشى، جمع بين الحديث والفقة والزهد والورع، وكان أحفظ الناس لأقضية عمر، توفى سنة ٩٤ هـ ودفن بالمدينة رحمة الله.

أحدُ قسمَي المتواترِ، وحكمهُ يوجبُ طمأنينةَ القلبِ لا علمَ يقينٍ حتى يضلَّ جاحدُه، ولا يكفر، وهو الصحيحُ. وخبر الآحادِ: هو ما نقله واحدٌ عن واحد وهو الذى لم يدخلْ في حدِّ الاشتهار، وحكمهُ يوجِبُ العملَ دونَ العلمِ، ولهذا لا يكونُ حجةً في المسائلِ الاعتقاديَّةِ.

خبرُ الكاذبِ: ما تقاصرَ عنِ التواتُرِ.

الخبرةُ: هي المعرفةُ ببواطنِ الأمورِ.

الخَبْنُ: حذفُ الحرفِ الثانِي الساكنِ، مثل ألف «فَاعِلُنْ» ليبقى «فَعِلُنْ» ويسمَّى: مخبونًا[1].

الخَبْلُ: هو اجتماعُ الخَبْنِ والطَّيِّ، أي: حذفُ الثانِي الساكن، وحذفُ الرابع الساكن، كحذفِ سين «مُسْتَفْعِلُن»، وحذف فائهِ، فيبقى «مُتَعِلُن» فينقل إلى «فَعَلِتُنَّ»، ويسمى: مخبُولا[2].

فصل الراء

الخرْقُ الفاحشُ في الثوبِ: أن يستنكِفَ أوْسَاط الناسِ من لبسهِ مع ذلكَ الخرقِ، واليسيرُ ضده، وهو مَا لاَ يفوتُ به شيء من المنفعهِ، بل يدخلُ فيهِ نُقْصانُ عيبٍ مع بقاءِ المنفعةِ، وهو تفويتُ الجودةِ لا غير.

الخَراجُ الموظَّفُ: هو الوظيفةُ المعينةُ التي توضعُ على أرضٍ، كما وضعَ عمر رضي الله عنه على سَوَادِ العراقِ[3].

خَراجُ المُقَاسمةِ: كَرُبْع الخارجِ وخُمسهِ ونحوهما.

الخَرْمُ: هو حذفُ الميم من «مَفَاعِيلُنْ» ليبقى «فَاعِيلُنْ» فينقل إلى «مَفْعُولُنْ»، ويسمى: أخرم[4].

الخَرْبُ: هو حذفُ الميم و النون من «مَفَاعِيلُنْ» ليبقى «فَاعِيلُ»، فينقل إلى «مَفْعُولُ»، ويسمى: أخرب[5].

---

(١) وكحذف السين من. مستفعلن ليبقى متفعلن، كشاف [٢/ ٢٤٣].

(٢) الخبل بالفتح للخاء وسكون الباء في اللغة: قطعة اليد والرجل، كشاف [٢/ ٢٣٠].

(٣) يسمى أيضا خراج الوظيفة والمواظفة. كشاف [٢/ ١٨٣]، والسواد: جماعة النخل والشجر والنبات؛ لأن الخضرة تقارب السواد. والسواد من البلد قراه. يقال: خرجوا إلى سواد المدينة/ وهو ما حولها من القرى والريف. ومنه سواد العراق: لما بين البصرة والكوفة وما حولهما من القرى والرساتيق.

(٤) انظر كشاف [٢/ ٢٤٠].

(٥) وسبب التسمية أن الخرب في اللغة بمعنى التخريب، وحيث إن أول الكلمة وآخرها يسقطان فإن الخراب يتطرق إليها، كشاف [٢/ ١٧٤].

فصل الزاى

الخَزْلُ: هو الإضمارُ والطيُّ من «مُتَفاعِلُنْ» يعني إسكان التاء منه وحذف ألفه ليبقى «مُتْفَعِلُنْ»، فينقل إلى «مُفْتَعِلُنْ»، ويسمى: أخزَل[1].

فصل الشين

الخَشْيةُ: تألمُ القلبِ بسببِ توقُّعِ مكروهٍ في المستقبَل، يكونُ تارةً بكثرةِ الجِنَايةِ من العبد وتارة بمعرفةِ جلال اللَّه وهيبتِه، وخَشيةُ الأنبياءِ من هذا القبيل.

الخشُوعُ والخضوعُ والتواضعُ: بمعنًى واحد، وفي اصطلاح أهلِ الحقيقةِ: الخشوعُ: الانقيادُ للحقِّ، وقيلَ: هو الخوفُ الدائمُ في القلبِ. قيل: من علاَماتِ الخشوعِ أن العبدَ إذا غَضِبَ أو خولفَ أو ردَّ عليهِ استقبلَ ذلك بالقبولِ.

فصل الصاد

الخُصُوصُ: أَحَدِيَّةُ كلِّ شيءٍ عن كلِّ شيءٍ بتَعينِه، فلكلِّ شيءٍ وحدةٌ تَخُصُّه[2].

الخاصُّ: عبارةٌ عن التفرُّدِ. يقال: فلانٌ خُصَّ بكذا، أي: أُفردَ به، ولا شركةَ للغيرِ فيه[3].

الخِصْرُ: يعبرُ به عن البَسْطِ، فإن قُوَاهُ المزاجيَّة مبسوطةٌ إلى عالِمِ الشهادةِ والغيبِ، وكذلك قواهُ الروحانية[4].

فصل الطاء

الخط: تصويرُ اللَّفْظِ بحروفِ هجائه، وعند الحكماء: هو الذي يقبلُ الانقسامَ طولًا، لا عرضًا ولا عمقًا، ونهايتهُ النقطةُ. اعلمْ أن الخطَّ والسطحَ والنقطةَ أعراضٌ غيرُ مستقلةِ الوجودِ على مذهبِ الحكماء؛ لأنها نهاياتٌ وأطرافٌ للمقادير عندَهم، فإن النقطةَ عندهم نهايةُ الخطِّ، وهو نهايةُ السطح، وهو نهايةُ الجسم التعليميِّ. وأما المتكلمونَ فقد أثبت طائفةٌ منهم خطًا وسطحًا مستقلين، حيثُ ذهبتْ إلى أن الجوهرَ الفردَ يتألفُ في الطول، فيحصلُ منهما خط، والخطوطُ تتألفُ في العرضِ فيحصلُ منها سطحٌ، والسطوحُ تتألفُ في العمق، فيحصلُ الجسمُ، والخطُّ والسطحُ على مذهب هؤلاء جوهران لا محالة؛ لأن المتألف من الجوهرِ لا يكون عرضًا[5].

---

(١) الخزل في اللغة: القطع، كشاف[٢/ ٢٣١]. (٢) انظر كشاف[٢/ ٢٠٠، ٢٠١]. (٣) انظر كشاف[٢/ ٢٠١ - ٢٠٤].
(٤) انظر الكاشاني[١٦٩] وكشاف[٢/ ١٩٠]. (٥) انظر الكاشاني[١٦٩] وكشاف[٢/ ١٩٠].

الخطُّ: ما له طولٌ، لكن لا يكونُ له عرضٌ ولا عمقٌ.

الخَطَابةُ: هو قياسٌ مركبٌ من مقدماتٍ مقبولةٍ، أو مظنونةٍ من شخصٍ معتقدٍ فيه، والغرضُ منها ترغيبُ الناسِ فيما ينفعُهم من أمورِ معاشِهم ومعَادِهم، كما يفعلهُ الخطباءُ والوُعَّاظُ[1].

الخَطَّابيةُ: هُم أصحابُ «أبي الخَطّابِ الأسديِّ»، قالوا: الأئمةُ الأنبياءُ، و «أبو الخطاب» نبيٌّ، وهؤلاء يستحلون شهادةَ الزُّورِ لموافقيهم على مخالفيهم، وقالوا: الجنةُ نعيمُ الدنيا، والنار آلامُها[2].

الخَطَأ: هو ما ليسَ للإنسانِ فيه قصدٌ، وهو عذرٌ صالحٌ لسقوطِ حقِّ اللهِ تعالى إذا حصل عن اجتهاد، ويصيرُ شبهةً في العقوبةِ حتى لا يؤثم الخاطئ، ولا يؤاخذ بحدٍّ ولا قصاص، ولم يجعلْ عُذْرًا في حقِ العبادِ حتى وجبَ عليه ضَمانُ العدوانِ، ووجبَ به الدِّيةُ، كما إذا رمَى شَخصًا ظنه صيدًا أو حَرْبيًا فإذا هو مسلمٌ، أعرضًا، فأصابَ آدميًا، وما جرَى مجراهُ، كنائم انقلبَ على رجلٍ فقتلهُ[3].

فصل الفاء

الخفيُّ: هو ما خَفِيَ المرادُ منه بعارضٍ في غيرِ الصيغةِ، لا ينالُ إلاَّ بالطَّلَبِ كآيةِ السَّرِقَةِ، فإنها ظاهرةٌ فيمنْ أخذ مالَ الغيرِ من الحِرْزِ على سبيلِ الاستتارِ خفيةً بالنسبةِ إلى من اختصَّ باسم آخرَ يعرف به كالطَّرَّارِ والنَّبَّاشِ، وذلكَ لأنَّ فعلَ كلٍّ منهما وإن كان يشبهُ فعلَ السارقِ، لكن اختلافَ الاسمِ يدلُّ على اختلافِ المسمَّى ظاهرًا، فاشتبهَ الأمْرُ في أنهمَا داخلانِ تحت لفظِ السارقِ حتى يقطعَا، كالسارقِ أم لَا، والخفاءُ في اصطلاحِ أهلِ الله: هو لطيفةٌ ربانيةٌ مودعةٌ في الروحِ بالقوةِ، فلاَ يحصلُ بالفعلِ إلا بعد غلباتِ الواردَاتِ الربانيةِ؛ ليكونَ واسطةً بينَ الحضرةِ والروحِ في قبولِ تجلِّي صفاتِ الربوبيةِ، وإفاضةِ الفيضِ الإلهي على الروحِ[4].

فصل اللام

الخلاءُ: هو البعْدُ المفطور عندَ «أفلاطُون»، والفضاءُ الموهومُ عندَ المتكلمينَ، أي: الفضاء الذى يثبتهُ الوهْمُ ويدركُهُ من الجسمِ المحيط بجسمٍ آخرَ، كالفضاء المشغولِ بالماءِ أو الهواءِ في داخلِ الكُوزِ، فهذا الفراغُ الموهومُ هو الذى منْ شأنِهِ أن يحصل فيه الجسمُ وأن

(١) الخَطابة بالفتح للخاء بمعنى الخداع باللسان.

(٢) انظر كشاف [٢/ ١٧٨، ١٧٩] والملل والنحل [١/ ١٨٣] كشاف [٢/ ١٧٧، ١٧٨]. (٣) انظر كشاف [٢/ ١٧٣].

(٤) **الخفي** لغة المستتر، وعند الأصوليين من الحنفية: لفظ استتر المقصود منه لا لنفس الصيغة بل لعارض. كشاف [٢/ ٢٤٦].

يكونَ ظرفًا له عندهم، وبهذا الاعتبار يَجْعَلُونَهُ حيزًا للجسم، وباعتبارِ فراغهِ عن شغلِ الجسمِ إياه يجعلونَه خَلاءً، فالخلاءُ عندهم هوَ هذا الفراغُ مع قيدِ أن لا يشغله شاغلٌ من الأجسَامِ، فكونَ لا شيئًا محضًا؛ لأن الفراغَ الموهومَ ليسَ بموجودٍ في الخارج، بل هو أمرٌ موهومٌ عندَهم، إذا لو وجد لكانَ بعدًا مَفْطورًا، وهم لا يقولونَ به، والحكماءُ ذاهبونَ إلى امتناع الخلاء والمتكلمونَ إلى إمكانهِ، وما وراءَ المحدد ليسَ ببعد لانتهاء الأبعادِ بالمحددِ، ولا قابل للزيادة والنقصان؛ لأنه لا شيءَ محضٌ، فلا يكونُ خلاء بأحد المعنيين، بل الخلاءُ إنما يلزمُ من وجود الحاوِي مع عدمِ المَحْويِّ، وذا غيرُ ممكن[1].

الخَلْوَةُ: محادثةُ السرِّ مع الحقِّ حيثُ لا أحدَ ولا مَلكَ[2].

الخلوةُ الصحيحةُ: هي غلقُ الرجلِ البابَ على منكُوحتهِ بلا مانعِ وَطْءٍ.

الخلافُ: منازعةٌ تجرى بين المتعارضَيْن؛ لتحقيقِ حقٍّ أو لإبطالِ باطلٍ.

الخُلُقُ: عبارةٌ عن هيئة للنفس رَاسخةٍ تَصْدرُ عنها الأفعالُ بسهولة ويُسر من غيرِ حاجةٍ إلى فِكر ورَوية، فإنْ كانت الهيئةُ بحيثُ تصدرُ عنها الأفعالُ الجميلةُ عقلًا وشرعًا بسهولةٍ، سُميتِ الهيئة: خُلُقًا سيئًا، وإنما قلنا: إنه هيئةٌ راسخةٌ؛ لأن من يصدرُ منه بَذْلُ المالِ على الندورِ بحالة عارضةٍ، لا يقالُ: خُلقُه السَّخَاءُ ما لم يثبتْ ذلك في نفسهِ. وكذلك من تكلف السكوتَ عندَ الغضب بجهد أو رويَّة، لا يقالُ: خلقهُ الحلمُ، وليسَ الخلقُ عبارةً عن الفعل، فَرُبَّ شخص خُلُقُه السخاءُ، ولا يبذلُ إما لِفَقْدِ المالِ أو المانعِ، وربما يكون خلقهُ البخلُ، وهو يبذل لباعثٍ او رياءٍ[3].

الخلقُ: هو أن يجمعَ بين ماءِ التمرِ والزبيبِ، ويطبخ بأدنى طبخةٍ، ويتركَ إلى أن يغلىَ ويشتدّ.

الخُلْعُ: إزالةُ ملكِ النكاحِ بأخْذِ المالِ.

الخَلَفِيَّةُ: هم أصحابُ «خَلف الخارجيِّ»، حكمُوا بأن أطفالَ المشركين في النارِ بلاَ عمَلٍ وشركٍ[4].

---

(١) انظر كشاف [٢/ ٢٤٣ - ٢٤٥]. (٢) انظر كشاف [٢/ ٢٤٥] واصطلاحات [١٧٠].

(٣) الخلق بضمتين وسكون الثاني أيضا في اللغة: العادة والطبيعة والدين والمروءة. والجمع الأخلاق. كشاف [٢/ ٢٢٧، ٢٢٩].

(٤) الخلفية: فرقة من الخوارج العجاردة أضافوا القدر خيره وشره إلى الله. كشاف [٢/ ٢٢٠]. والملل والنحل [١/ ١٢٥].

فصل الميم

الخُمَاسيُّ: ما كانَ ماضِيهِ علَى خمسة أحرفٍ أصول، نحو «جَحْمَرِش» للعجوزِ المُسِنَّة[1].

فصل النون

الخُنْثَى في اللغة: من الخَنَثِ، وهو اللِّين، وفي الشريعة: شخصٌ له آلتا الرجالِ والنساءِ، أو ليسَ له شيءٌ منهما أصلا[2].

فصل الواو

الخوفُ: تَوَقُّعُ حُلُولِ مكروهٍ، أو فواتِ محبوبٍ[3].

الخَوَارِجُ: هُم الذين يأخذون العُشْرَ من غيرِ إذنِ سُلطانٍ.

فصل الياء

الخيالُ: هو قوةٌ تحفظُ ما يدركهُ الحسُّ المشتركُ من صُورِ المحسوساتِ بعد غيبوبةِ المادة بحيثُ يشاهدُها الحِسُّ المشترك كلما التفت إليها، فهو خِزَانَةٌ للحسِّ المشتركِ، ومحلُّه مُؤْخِرُ البَطْنِ الأولِ من الدِّماغ[4].

خيارُ الشَّرطِ: أن يشترطَ أحدُ المتعاقدين الخيارَ ثلاثةَ أيام أو أقل[5].

خيارُ الرؤيةِ: هو أن يشتريَ ما لم يردهُ ويردّه بخيارِه.

خِيارُ التَّعْيِينِ: أن يشتريَ أحدَ الثوبين بعشرةٍ على أن يعينَ أيًّا شاءَ.

خيارُ العَيْبِ: هو أن يختارَ ردَّ المبيعِ إلَى بائعهِ بالعَيْبِ.

الخَيَّاطِيَّةُ: هُم أصْحَابُ «أبي الحسين بن أبي عمرٍو الخَيَّاطِ». قالوا بالقَدَرِ وتسمية المعدومِ شيئًا[6].

---

(١) انظر كشاف [٢/ ١٩٩].
(٢) انظر كشاف [٢/ ١٧٩، ١٨٠].
(٣) الخوف عند أهل السلوك: هو الحياة من المعاصي والمناهي والتألم / منها. كشاف [٢/ ٢٢٤].
(٤) الخيال في اللغة بمعنى الفكر والشخص والصورة التي ترى في حلم أو تتخيل في يقظة. كشاف [٢/ ٢٣٤-٢٣٦].
(٥) انظر أنواع الخيارات في كشاف [٢/ ١٩٧، ١٩٨].
(٦) الخياطية: فرقة من المعتزلة. كشاف [٢/ ٢١٧] والملل والنحل [١/ ٦٦].

باب الدال

فصل الألف

الداءُ: عِلَّةٌ تحصلُ بغلَبةِ بعضِ الأَخْلاطِ على بعضٍ[1].

الداخلُ: باعتبارِ كونهِ جُزْءًا، يسمَّى: ركْنًا، وباعتبارِ كونهِ بحيثُ ينتهي إليه التحْليلُ، يسمَّى: أُسْطُقُسًّا، وباعتبارِ كونهِ قابلًا للصورةِ المعينةِ، يسمى: مادَّة وهَيولي، وباعتبارِ كون المركبِ مأخوذًا منه، يسمَّى: أصلًا، وباعتبارِ كونه محلًّا للصورةِ المعيَّنةِ بالفعلِ، يسمَّى: موضُوعًا[2].

الدائمةُ المطلقةُ: هي التي حُكِمَ فيها بدوامِ ثبوتِ المحمولِ للموضوعِ، أوْ بدَوَامِ سَلْبِهِ عنهُ مادامَ ذاتُ الموضوعِ موجودًا، مثالُ الإيجابِ، كقولنا: «دائمًا كلُّ إنسانٍ حيوانٌ»، فقَدْ حكمنَا فيها بدوامِ ثبوتَ الحيوانيةِ للإنسانِ مادامَ ذاتُه موجودًا، ومثالُ السَّلبِ: «دائما لا شيءَ منَ الإنسَانِ بحجَرٍ» فإنَّ الحكمَ فيهَا بدوامِ سلبِ الحَجَرِيَّة عن الإنسانِ مادامَ ذاتُه موجودًا[3].

الدائرَةُ في اصطلاحِ علماءِ الهندسةِ: شكلٌ مُسَطَّحٌ يحيطُ به خطٌّ واحدٌ وفي داخله نقطةٌ كلُّ الخطوطِ المستقيمةِ الخارجةِ منها إليها متساوية، وتسمى تلك النقطةُ: مركُز الدائرةِ، وذلك الخطُّ محيطُها[4].

الدِّبَاغَةُ: هي إزالةُ النَّتَنِ والرُّطوبَاتِ النَّجِسة من الجلدِ.

فصل الراء

الدَّرْكُ: أن يأخذَ المشترِى من البائعِ رَهْنًا بالثمنِ الذِى أعْطاهُ خوفًا مِنَ استحقاقِ المبيعِ[5].

فصل السين

الدسْتُورُ: الوزيرُ الكبير الذى يرجعُ في أحوالِ الناسِ إلَى ما يرسُمُه.

---

(١) الداء في اللغة: بمعنى الألم والمرض، والأدواء جمع، والداء العُضال:: الألم الشديد، والداء الدفين: المرض غير المعروف، ويطلق في الطب على كل عيب باطن يظهر منه شيء أو لا يظهر منه شيء، كشاف [٢/ ٢٤٧].

(٢) انظر كشاف [٢/ ٢٨٢]. (٣) انظر كشاف [٢/ ٣٠٤]. (٤) كشاف [٢/ ٢٦١ - ٢٧١].

(٥) الدَّرك بالفتح وسكون الراء وفتحها وهو أفصح: وهو عند أبي حنيفة الرجوع بالثمن عند الاستحقاق، كشاف [٢/ ٢٧٩].

فصل العين

الدعْوَى: مشتقَّةٌ من الدعاءِ، وهو الطلابُ، وفي الشرعِ: قولٌ يطلبُ به الإنسانُ إثباتَ حقٍّ على الغيرِ[1].

الدَّعَةُ: هي عبارةٌ عن السكونِ عند هَيَجَانِ الشَّهوَةْ.

فصل اللام

الدليلُ في اللغةِ: هو المرشِدُ وما به الإرشَادُ، **وفي الاصطلاحِ**: هوَ الذى يلزمُ مِنَ العلم به العِلمُ بشيءٍ آخر. وحقيقةُ الدليلِ هو ثبوتُ الأوسَطِ للأصغرِ، وانْدراجُ الأصغرِ تحت الأوسطِ[2].

الدليلُ الإلزاميُّ: ما سلَمَ عندَ الخصمِ، سواءٌ كانَ مستدلًا عندَ الخصمِ أوْ لَا.

الدلالَةُ: هي كونُ الشيءِ بحالة يلزمُ مَن العلم به العلمُ بشيءٍ آخرَ، والشَيءِ الأولُ هو الدالُّ، والثاني هو المدلُولُ، وكيفيةُ دلالةِ اللفظَ على المعنى باصطلاحِ علماءِ الأصولِ محصورةٌ في عبارةِ النصِّ، وإشارةِ النصِّ، ودلالةِ النص، واقتضَاءِ النصِّ، وَوَجْهِ ضبطِه: أنَّ الحكمَ المستفادَ من النظم، إما أن يكونَ ثابتًا بنفس النظم أو لَا. والأولُ إن كانَ النظمُ مَسُوقًا له، فهو العبارةُ وإلاَّ فَالإشارةُ، والثاني: إن كانَ الحكمُ مفهومًا من اللفظِ لغةً فهوَ الدلالةُ، أو شرعًا فهو الاقتضَاءُ، فدلالةُ النصِّ عبارةٌ عما ثبتَ بمعنى النصِّ لغةً لا اجتهادًا، فقوله: «لغةً»، أي: يعرفهُ كلُّ من يعرفُ هذا اللسانَ بمجردِ سماعِ اللفظ من غير تأمُّلٍ، كالنهْيِ عن التأفيفِ في قوله تعالى ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾[3] يوقفُ به على حرمةِ الضربِ وغيرِه، مما فيه نوعٌ من الأذَى بدونِ الاجتهاد[4].

الدلالةُ اللفظيَّةُ الوضْعيةُ: هي كونُ اللفظِ بحيثُ متَى أطلقَ أو تخيلَ فُهِمَ منه معناهُ؛ للعلم بوضعِه، وهيَ المنقسمةُ إلَى المطابقةِ والتضمنِ والالتزام؛ لأن اللفظَ الدالَ بالوضعِ يدلُّ على تمامِ ما وضعَ له بالمطابقة، وعلى جزئِه بالتَضمُّنِ، وعلى ما يَلازمُه في الذهنِ بالالتلزامِ كالإنسانِ، فإنهُ يدلُّ على تمامِ الحيوانِ الناطقِ بالمطَابقةِ، وعلى جزئِه بالتضمُّنِ، وعلى قَابلِ العلمِ بالالتزام.

فصل الهاء

الدَّهْرُ: هو الآنُ الدائمُ الذى هو امتداد الحضرَةِ الإلهيةِ، وهو باطنُ الزمانِ، وبه يتحدُ الأزلُ والأبدُ[5].

---

(١) الدعوى في اللغة: قول يقصد به الإنسان إيجاب حقه على غيره، والإقرار عكسه. كشاف [٢/ ٣٠٦ - ٣٠٨].
(٢) انظر كشاف [٢/ ٢٩٢ - ٢٩٩].
(٣) الإسراء: [٢٣].
(٤) انظر كشاف [٢/ ٢٨٤ - ٢٩١].
(٥) الدهر: هو الزمان الطويل: والأمد المحدود، وألف سنة كما في القاموس. وقال الراغب: إنه اسم لمدة العالم من مبدأ وجوده إلى انقضائه. كشاف [٢/ ٢٧٤].

فصل الواو

الدَّوَرانُ لغةً: الطَّوافُ حولَ الشيءِ، **واصطلاحًا**: هو ترتُّبُ الشيءِ على الشيءِ الذى له صلُوحُ العليهِ، كترتب الإسهالِ على شربِ السقمونيَا، والشيء الأول يسمَّى دائرًا، والثاني مدارًا، وهو على ثلاثةِ أقسام: الأولُ: أن يكونَ المدارُ مدارًا للدائرِ وجودًا لا عدمًا، كشربِ السقمونيا للإسهال، فإنهُ إذا وُجدَ وجدَ الإسهالُ، وأمَّا إذاَ عدمَ فلا يلزمُ عدمُ الإسهالَ؛ لجوازِ أن يحصلَ الإسهالُ بدواء آخرَ، والثاني: أن يكون المدارُ مدارًا للدائرِ عدمًا لا وجودًا، كالحياةِ للعلم، فإنهَا إذا لم توجد لم يوجد العلمُ، أما إذا وجدتْ، فلا يلَزمُ أن يوجدَ العلمُ، والثالث: أن يكَونَ المدارُ مدارًا للدائرِ وجودًا وعدمًا، كالزنَا الصادرِ عن المحصنِ لوجوب الرجمِ عليه، فإنه كلمَا وُجدَ وجبَ الرجمُ، ولما لم يوجدْ لم يجبْ[1].

الدَّوْرُ: هو توقُّفُ الشَّيءِ على ما يتوقَّف عليه، ويسمَّى: الدور المصرَّح، كمَا يتوقفُ أعلى ب وبالعكسِ، أو بمراتبَ، ويسمَّى: الدور المضمر، كما يتوقفُ أ على ب و ب على ج و ج على أ، والفرقُ بين الدورِ وبَينَ تعريفِ الشيءِ بنفسه أنَّ في الدورِ يلزمُ تقدمُه عليها بمرتبتين إن كانَ صريحًا، وفي تعريفِ الشيءِ بنفسِه يلزمُ تقدُّمه على نَفسِه بمرتبةٍ واحدةٍ[2].

فصل الياء

الدِّينُ: وضعٌ إلهيٌّ يدعُو أصحابَ العقولِ إلَى قبولِ ما هُوَ عندَ الرسولِ ﷺ[3].

الدِّينُ والملَّةُ: متحدَان بالذاتِ ومختلفانِ بالاعتبارِ، فإن الشَّريعةَ من حيثُ إنها تطاعُ تسمَّى دينًا، ومن حيثُ إنها تجمعُ تسمى ملَّةً، ومن حيثُ إنها يُرجعُ إليها تسمَّى مذهبًا، وقيل: الفرقُ بين الدِّين والملَّة والمذهَب أن الدِّينَ منسوبٌ إلى اللَّهُ تعالى، والملةَ منسوبةٌ إلى الرسولِ، والمذهبَ منسوبٌ إلى المجتهدِ.

الدَّيْنُ الصَّحيحُ: هُو الذى لايَسْقُطُ إلاَّ بالأداءِ أو الإبراء، وبدل الكتابة دَين غيرُ صحيح لأنه يسقطُ بدونِهما، وهو عجزُ المكاتب عن أدائه[4].

الدِّيَةُ: المالُ الذى هوُ بدلُ النفْسِ[5].

---

(١) انظر كشاف [٢/ ٢٥٩]. (٢) الدور لغة: الحركة. وعود الشيء إلى ما كان عليه. كشاف [٢/ ٢٥٦ - ٢٥٩].

(٣) انظر كشاف [٢/ ٣٠٥]. (٤) انظر كشاف [٢/ ٣٠٤، ٣٠٥].

(٥) قال الواحدي: الدية من الودى كالشية من الوشي، والأصل ودية فحذفت الواو، يقال: ودى فلان فلانا أي: أدى ديته إلى وليه. ثم إن الشرع خصص هنا اللفظ بما يؤدى في بدل النفس دون ما يؤدى في بدل المتلفات، ودون ما يؤدى في بدل الأطراف والأعضاء، انظر تفسير الفخر الرازي [٥/ ٣٨٤].

باب الذال

فصل الألف

الذَّاتيُّ لكلِّ شيءٍ: ما يخصُّه ويميزُهُ عن جميع ما عداهُ، وقيلَ: ذاتُ الشيءِ: نفسهُ وعينُه، وهو لا يخلُو عن العَرَضِ[1] والفرقُ بَيْنَ الذاتِ والشخصِ أنَّ الذَّات أعمُّ منَ الشخص؛ لأنَّ الذات تُطْلَقُ على الجسمِ وغيرِهِ، والشخصَ لا يطلقُ إلا على الجسمِ[2].

فصل الباء

الذُّبولُ: هوُ انتقاصُ حجمِ الجسمِ بسببِ ما ينفصلُ عنه في جميعِ الأقطارِ على نسبةٍ طبيعيةٍ[3].

فصل الميم

الذِّمَّةُ لغةً: العهدُ؛ لأنَّ نقضَهُ يوجبُ الذمَّ، ومنهُم من جعلَهَا وصفًا فعرَّفها بأنَّها وصفٌ يصيرُ الشخصُ به أهلًا للإيجاب لهُ وَعَلَيْهِ، ومنهُم مَن جعلهَا ذاتًا فعرَّفها بأنها نفسٌ لها عهدٌ، فإنَّ الإنسانَ يولدُ وله ذمةٌ صالحةٌ للوجُوبِ له وعليه عندَ جميعِ الفقهاءِ، بخلافِ سائرِ الحيواناتِ[4].

فصل النون

الذَّنْبُ: ما يحجُبُكَ عنِ اللَّه[5].

فصل الواو

الذَّوقُ: هي قوةٌ منبثَّةٌ في العصَبِ المفروشِ على جرمِ اللسانِ تدركُ بها الطعوم بمخالطةِ الرطوبةِ اللّعابيَّة في الفمِ بالمطعَومِ ووصولها إلى العصب. **والذوقُ في معرفةِ الله**: عبارةٌ عن

(١) في كشاف [٢/ ٣٣٠] نقلا عن الجرجاني: «وهو لا يشتمل العرض».
(٢) كشاف [٢/ ٣٣٠] نقلا عن الجرجاني. مع زيادة تقييم الذاتي عند المنطقيين إلي عدة معان.
(٣) انظر كشاف [٢/ ٣٢١، ٣٢٢]. (٤) انظر كشاف [٢/ ٣٢٤]. (٥) انظر كشاف [٢/ ٣١٢ - ٣١٤].

نور عرفانيٌّ يقذفُه الحقُّ بتجلِّيه في قلوبِ أوليائِه يفرِّقون به بين الحقِّ والباطلِ من غيرِ أن ينقلوا ذلكَ من كتابٍ أو غيرِه[1].

ذوُو الأرحَامِ في اللغةِ: بمعنَى ذوِي القرابَةِ مطلقًا، وفي **الشريعَة**: هو كلُّ قريبٍ ليسَ بذى سَهْمٍ ولاعَصَبةٍ.

ذُو العقلِ: هو الذى يرَى الخلقَ ظَاهرًا ويرى الحقَّ باطِنًا، فيكونُ الحقُّ عنده مرآةَ الخلقِ لاحتجابِ المرآة بالصُّورِ الظاهرةِ فيه[2].

ذو العَيْن: هو الذي يرَى الحقَّ ظاهرًا، والخَلْقَ باطنًا، فيكونُ الخلقُ عندَه مرآةَ الحقِّ لظهورِ الحقِّ عندَه، واختفاء الخلقِ فيه اختفاء المرآةِ بالصُّوَرِ[3].

ذو العقلِ والعيْنِ: هو الذى يرَى الحق في الخلقِ، وهذا أقربُ النَّوافلِ، ويرى، الخلقَ في الحقِّ، وهذا أقربُ الفرائضِ، ولا يحتجب بأحدِهما عن الآخرِ، بلْ يرى الوجودَ الواحدَ بعينه حقًا من وجهٍ، وخلقًا من وجه، فلا يحتجبُ بالكثرةِ عن شهودِ الوجهِ الواحدِ الأحدِ، كما لا يحتجبُ بكثرةِ المرائى عن شهودِ الوَجهِ الواحدِ الرَّائى، وَلا تزاحم في شهودِ الكثرةِ الخلقيةِ، وكذا لا تزاحُمَ في شهودِ أحديةِ الذَّاتِ المتجليةِ في المجالي كثرتها، وإلي المراتبِ الثلاثةِ أشار الشيخُ «محيى الدِّين بن العربيِّ» قدسَ اللَّهُ سِرَّه بقوله:

وفى الخَلْقِ عينُ الحق إن كنتَ ذا عَيْنِ ... وفى الحق عينُ الخَلق إن كنتَ ذا عَقْلِ

وإن كنتَ ذا عينٍ وعقلٍ فما ترَى ... سِوَى عينِ شيءٍ واحدٍ فيهِ بالشَّكلِ[4]

فصل الهاء

الذِّهنُ: قوةٌ للنفسِ تشملُ الحواسَّ الظاهرةَ والباطنةَ معدةٌ لاكتساب العلومِ[5].

الذهنُ: هو الاستعدادُ التامُّ لإدراكِ العلومِ والمعارفِ بالفكرِ.

(١) انظر اصطلاحات [١٧٢] وكشاف [٢/ ٣٢٠، ٣٢١]

(٢) اصطلاحات الكاشاني [١٧٢] وقد نقل عنه الجرجاني.

(٣) اصطلاحات الكاشاني [١٧٢] وقد نقل عنه الجرجاني. وانظر كشاف [٢/ ٣٢٥].

(٤) الكشاني [١٧٣] حيث نقل عنه الجرجاني، وكشاف [٢/ ٣٣٥، ٣٣٦].

(٥) الذهن: هو التنبه والتذكر وقوة الخاطر ومضاؤه. والجمع: أذهان. كشاف [٢/ ٣٢٥، ٣٢٦].

باب الراء

فصل الألف

الراهبُ: هو العالمُ في الدِّينِ المسيحيّ المُسْتبْحِرُ في الرِيَاضَةِ، والانقطاعِ من الخلْقِ، والتوجُّهِ إلى الحَقِّ[1].

الرَّانُ: هو الحجَابُ الحائلُ بين القلبِ وعالم القدْسِ باستيلاءِ الهيئاتِ النفْسانيَّةِ (عليه) ورسوخِ الظلماتِ الجسمانيةِ فيه بحيثُ ينحجب عن أنوارِ الربوبيةِ بالكليةِ[2].

الرُّؤْيَةُ: المشاهدةُ بالبصرِ حيثُ كانَ في الدنيا والآخرةِ[3].

فصل الباء

الرباعِيُّ: ما كانَ ماضيه على أربعةِ أحرفٍ أصُولٍ[4].

الرِّبَا: **هو في اللغةِ**: الزيادةُ، وفي الشرعِ: هو فَضْلٌ خالٍ عن عِوَضٍ شرطَ لأحدِ العاقِدَيْنِ[5].

فصل الجيم

الرجُلُ: هو ذَكَرٌ من بني آدمَ جاوزَ حدَّ الصِّغَرِ بالبلوغِ[6].

الرَّجْعةُ في الطلاقِ: هي استدامةُ القائمِ في العدَّةِ، وهو مِلكُ النكاحِ[7].

الرجَاءُ في اللغة: الأمَلُ، وفي **الاصطلاحِ**: تعلقُ القلبِ بحصولِ محبوبٍ في المستقبلِ[8].

---

(١) كشاف [٣/ ١٦] نقلا عن الجرجاني.

(٢) اصطلاحات [١٥٦] حيث نقل عنه الجرجاني وكشاف [٣/ ٨١] وما بين المعقوفين: تكملة من اصطلاحات وكشاف.

(٣) انظر كشاف [٣/ ٨٩ - ١٠١].

(٤) الرباعي عند النحاة: كلمة فيها أربعة أحرف سواء كانت أصولا كبعثر أو غير أصول كأكرم. كشاف [٣/ ٤٨].

(٥) انظر كشاف [٣/ ٨٣ - ٨٤].

(٦) انظر كشاف [٣/ ٧٢].

(٧) الرجعة في الطلاق: لغة الإعادة وشرعا عبارة عن رد الزوج الزوجة وإعادتها إلى النكاح كما كانت بلا تجديد عقد في العدة لا بعدها. كشاف [٣/ ٥١، ٥٢].

(٨) انظر كشاف [٣/ ٨٤، ٨٥].

الرجُوعُ: حركةٌ واحدةٌ في سَمْتٍ واحدٍ، لكنْ على مسافةِ حركةٍ هي مثلُ الأولى بعينِها بخلافِ الانعطَافِ[1].

فصل الحاء

الرَّحْمةُ: هي إرادةُ إيصَالِ الخيرِ[2].

فصل الخاء

الرُّخْصَةُ في اللغة: اليسرُ والسهولةُ، وفي **الشَّريعة**: اسمٌ لما شُرِعَ متعلِّقًا بالعوارضِ، أي: بما استبيحَ بعذرٍ مع قيامِ الدليلِ المحرِّمِ، وقيلَ: هي ما بنيَ على أعذارِ العبادِ[3].

فصل الدال

الردُّ في اللغة: الصَّرفُ وفي **الاصطلاح**: صَرْفُ ما فضلَ عن فرضِ ذَوى الفروضِ ولا مستحقّ له (أحد) من العصباتِ إليهم بقدرِ حقوقِهم[4].

الرِّدَاءُ في اصطلاح المشايخ: ظهورُ صفاتِ الحقِّ على العبدِ[5].

فصل الزاى

الرِّزْقُ: اسمٌ لما يسوقهُ اللَّهُ إلى الحيوانِ، فيأكلهُ، فيكونُ متناولًا للحلالِ والحرامِ، وعندَ **المعتزلةِ**: عبارةٌ عن مملوكٍ يأكلهُ المالِك، فعلَى هذا لا يكونُ الحرامُ رزقًا[6].

الرزقُ الحسنُ: هو ما يصلُ إلى صاحبِهِ بلا كَدٍّ في طلبِهِ، وقيل: مَا وجدَ غيرَ مرتقبٍ، ولا محتسبٍ، ولا مكتسبٍ.

---

(١) انظر كشاف [٣/ ٥٢].

(٢) الرحمة لغة: رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان. كشاف [٣/ ٧٨، ٧٩].

(٣) انظر تفاصيلها في كشاف [٣/ ٤١ - ٤٥].

(٤) كشاف [٣/ ٣٠] نقلًا عن الجرجاني - وما بين المعقوفين تكملة عن كشاف.

(٥) اصطلاحات الكشاني [١٥٩] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٣/ ١٠٢، ١٠٣].

(٦) انظر كشاف [٣/ ٦٩، ٧٠].

الرَّزَامِيَّةُ: قالُوا: الإمامةُ بعد «عليٍّ» رضي الله عنه لمحمدِ بنِ الحنفيَّة، ثم ابنِه «عبد اللَّه»، واستحلُّوا المحارمَ[1].

فصل السين

الرِّسالةُ: هي المجَلةُ المشتملةُ على قليلٍ من المسائل التي تكونُ من نوعٍ واحدٍ، وَالْمجَلَّةُ: هي الصحيفةُ يكونُ فيها الحكمُ[2].

الرسُولُ: إنسانٌ بعثهُ اللَّهُ إلى الخلقِ لتبليغِ الأحكام.

الرسُولُ في اللغةِ: هو الذى أمرهُ المرسِلُ بأداءِ الرسَالةِ بالتسليم أو القبض. قال «الكلبيّ» و «الفراءُ» كلُّ رسولٍ نبيٌّ من غير عكس، وقالت المعتزلةُ: لا فرقَ بينهما، فإنه تعالى خاطَبَ محمدًا مرةً بالنبيِّ وبالرسول مرةً أخرى.

الرَّسْمُ: نعتٌ يجرى في الأبد بما جَرى في الأزلِ، أي: في سابقِ علمِه تعالَى[3].

الرسمُ التامُّ: مايتركَّبُ من الجنْسِ القَريبِ والخاصةِ، كتعريفِ الإنسانِ بالحيوانِ الضاحك[4].

الرسْمُ الناقِصُ: ما يكونُ بالخاصَّةِ وحدَهَا أو بهَا، وبالجنسِ البعيدِ كتعريفِ الإنسانِ بالضاحكِ، أو بالجسمِ الضاحكِ، أو بعرضياتٍ تختصُّ جملتُها بحقيقةٍ واحدة، كقولنَا في تعريفِ الإنسانِ: إنه ماشٍ على قدميْهِ، عريضُ الأظفارِ، بادِي البشرةِ، مستقيمُ القامةِ، ضحَّاكٌ بالطبع[5].

فصل الشين

الرَّشْوةُ: ما يُعطَى لإبطالِ حقٍّ أو لإحقاقِ باطلٍ[6].

فصل الضاد

الرِّضَا: سرورُ القلبِ بِمُرِّ القضاءِ[7].

الرَّضَاعُ: مَصُّ الرَّضِيعِ من ثَدْى الآدميةِ في مُدَّةِ الرَّضَاعِ[8].

فصل الطاء

الرُّطوبَةُ: كيفيةٌ تقتضِي سهولةَ التشكُّلِ والتفرقِ والاتصال[9].

---

(١) أصحاب رزام طائفة من غلاة الشيعة. انظر الملل والنحل [١/ ١٥٢].
(٢) انظر كشاف [٣/ ٧٣ - ٧٥].
(٣) انظر الكاشاني [١٥٩] وكشاف [٣/ ٨٠].
(٤) كشاف [٣/ ٨٠، ٨١] نقلا عن الجرجاني.
(٥) انظر كشاف [٣/ ٨٦ - ٨٨].
(٦) الرضا عند المعتزلة: هو الإرادة، وعند الأشاعرة: ترك الاعتراض، وعند أهل السلوك: هو التلذذ بالبلوى. كشاف [٣/ ٨٨، ٨٩].
(٧) انظر كشاف [٣/ ٥٨].
(٨) انظر كشاف [٣/ ٨ - ١٠]
(٩) انظر كشاف [٣/ ٨ - ١٠].

فصل العين

الرُّعُونَةُ: الوقوفُ مع حظوظِ النفسِ ومقتضَى طِباعِهَا[1].

فصل القاف

الرّقُ في اللغةِ: الضَّعفُ، ومنهُ رقةُ القلبِ، وفي عرفِ الفقهاءِ: عبارةٌ عن عجزٍ حُكميّ شُرِعَ في الأصلِ جزاءً عن الكفرِ، أما أنه عجزٌ فَلأنهُ لاَيَمْلكُ ما يملكه الحرُّ من الشهَادةِ والقضاءِ وغيرِهما، وأما أنه حكميٌّ فلأنَّ العبدَ قد يكونُ أقوَى في الأعمالِ من الحرِّ حِسًّا[2].

الرُّقبَى: هو أنْ يقولَ: إن متُّ قبلكَ فهي لكَ، وإن متَّ قبلي رجعتْ إليَّ، كأنَّ كلَّ واحدٍ منْهُمَا يُرَاقبُ موتَ الآخرِ، وينتظرهُ[3].

الرقيقَةُ: هي اللطيفَةُ الروحانيَّةُ، وقد تطلقُ على الواسطةِ اللطيفةِ الرابطةِ بين الشيئين، كالمددِ الواصلِ من الحقِّ إلى العبدِ، ويقالُ لها: رقيقة النزولِ، وكالوسيلة التي يتقربُ بها العبد إلى الحقِّ من العلومِ والأعمالِ والأخلاقِ السنيَّةِ والمقاماتِ الرفيعةِ، ويقالُ لها: رقيقةُ الرجوعِ[4] ورقيقة الارتقاءِ، وقد تطلقُ الرقائقُ على علومِ الطريقةِ والسلوكِ وكلِّ ما يتلطفُ به سرّ العبدِ، وتزولُ به كثافاتُ النفسِ[5].

فصل الكاف

الركَازُ: هو المالُ المركوزُ في الأرضِ، مخلوقًا كانَ أو موضوعًا[6].

رُكنُ الشيءِ لغةً: جانبهُ القويُّ فيكونُ عينَه، وفي **الاصطلاحِ**، ما يقومُ به ذلك الشيءِ من التقومِ، إذْ قوامُ الشيءِ برُكنِه، لا مِنَ القيامِ، وإلا يلزمُ أنْ يكونَ الفاعلُ ركنًا للفعلِ، والجسمُ ركنًا للعرضِ، والموصوفُ للصفةِ، وقيلَ: ركنُ الشيءِ: ما يتم به، وهو داخلٌ فيه بخلافِ شرطه، وهو خارجٌ عنه[7].

فصل الميم

الرَّمَلُ: هو أن يَمشيَ في الطوافِ سَريعًا، ويهزَّ في مِشيته الكتفيْنِ كالمبارزِ بين الصفَّين[8].

(١) اصطلاحات[١٥٩] حيث نقل عنه الجرجاني. وانظر كشاف[٣/ ٨٢]. (٢) انظر كشاف [٣/ ٧١].
(٣) انظر كشاف [٣/ ٧١]. (٤) انظر كشاف [٣/ ١٠].
(٥) اصطلاحات [١٦٠] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٣/ ٧١]. (٦) انظر كشاف [٣/ ٣٨].
(٧) انظر كشاف [٣/ ٨٢].
(٨) الرمل عند الشعراء: هو الشعر المجزوء رباعيًا كان بحره أو سداسيًا، كشاف [٣/ ٧٦، ٧٧]

فصل الهاء

الرَّهْنُ: هو في اللغةِ مطلقُ الحبْسِ، وفي الشرعِ: حبْسُ الشيءِ بحقٍّ يمكنُ أخذهُ منهُ كالدَّين، ويطلقُ على المرْهونِ تسْميةً للمفعولِ باسمِ المصدرِ[1].

فصل الواو

الرَّوْمُ: أن تأتيَ بالحركةِ الخفيفةِ بحيثُ لا يشعرُ به الأصَمُّ[2].

الرُّوحُ الإنسانيُّ: هو اللطيفةُ العالمةُ المدركةُ من الإنسانِ الراكبةُ على الروحِ الحيوانى، نازلٌ من عالَمِ الأمرِ، تعجزُ العقولُ عن إدراكِ كُنْهِهِ، وتلكَ الروحُ قد تكونُ مجرَّدةً، وقد تكونُ منطبقةً في البدنِ[3].

الروحُ الحيوانيُّ: جسمٌ لطيفٌ منبعهُ تجويفُ القلبِ الجسمانيِّ، وينتشرُ بواسطةِ العروقِ الضوارِبِ إلى سائرِ أجزاءِ البدنِ[3].

الروحُ الأعظمُ: الذى هو الروحُ الإنسانيُّ، مظهرِ الذاتِ الإلهيةِ من حيثُ ربوبيَّتها، ولذلكَ لاَ يُمْكِنُ أن يحومَ حولها حائمٌ، ولا يروم وصْلَها رائمٌ، ولا يعلمُ كنهَها إلا اللَّهُ تعالى، ولا ينالُ هذه البغيةَ سِوَاهُ، وهو العقلُ الأولُ، والحقيقةُ المحمدية، والنفسُ الواحدةُ، والحقيقةُ الأسمائيةُ، وهو أولُ موجودٍ خلقهُ اللَّهُ على صورتهِ، وهو الخليفةُ الأكبرُ، وهو الجوهرُ النورانيُّ، جوهريتهُ مظهرُ الذاتِ، و نورانيتهُ مظهرُ علمِها، ويسمَّى باعتبارِ الجوهرية، نفسًا واحدةً، وباعتبارِ النورانية: عقلًا أوَّل، وكما أنَّ له في العالمِ الكبيرِ مظاهرَ وأسماءَ من العقلِ الأول، والقلمِ الأعلى، والنورِ، والنفسِ الكلية، واللوحِ المحفوظ، وغيرِ ذلك (كذلك) له في العالمِ الصغيرِ الإنسانى مظاهُرَ وأسماءٌ بحَسبِ ظهوراته ومراتبه في اصطلاحِ أهلِ اللَّه، وغيرهم، وهي السرِ والخفاء، والروحِ، والقلبِ، والكلمة، والروعُ، والفؤاد، والصدرِ، والعقلِ، والنفس[4].

الرَّويُّ: هو الحرْفُ الذى تُبْنَى عليه القصيدةُ وتُنْسبُ إليهِ، فيقالُ: قصيدةٌ داليةٌ أو تائيةٌ[5].

فصل الياء

الرياضةُ: عبارةٌ عن تهذيبِ الأخلاقِ النفسيَّةِ، فإن تهذيبَها تمحيصُها عن خلطاتِ الطّبعِ ونزعاتِهِ[6].

الرِّيَاءُ: تَرْكُ الإخلاصِ في العملِ بملاحظةِ غيرِ اللَّهُ فيهِ[7].

---

(١) انظر كشاف [٣/ ٨٢، ٨٣]. (٢) انظر كشاف [٣/ ٨١]. (٣) كشاف [٣/ ٢٧، ٢٨] نقلا عن الجرجاني.
(٤) كشاف [٣/ ٢٨] نقلا عن الجرجاني وما بين المعقوفين: تكملة من كشاف.
(٥) انظر كشاف [٣/ ١٠٣، ١٠٥]. (٦) انظر كشاف [٣/ ٤٦]. (٧) انظر كشاف [٣/ ١٠٢].

باب الزاى

فصل الألف

الزَّاجِرُ: واعظُ الله في قَلبِ المؤمنِ، وهوُ النورُ المقذُوفُ فيه، الدَّاعِى لهُ إلى الحقِّ[1].

فصل الحاء

الزِّحَافُ: هو التغييرُ في الأجزاءِ الثمانيَةِ من البيتِ إذا كانَ في الصدرِ، أو في الابتداءِ، أو في الحشوِ[2].

فصل الراء

الزُّرَارِيَّةُ: هم أصحابُ «زُرَارةَ بنِ أَعْيُن». قالُوا: بحدوثِ صفاتِ اللَّهُ[3].

فصل العين

الزَّعفَرَانيَّةُ: قالوا: كلامُ اللَّهِ تعالى غيرُه، وكلُّ ما هو غيرُه، مخلوقٌ، ومن قالَ كلامُ اللَّهِ غيرُ مخلوقٍ، فهوَ كافرٌ[4].

الزَّعْمُ: هو القولُ بلاَ دليل

فصل الكاف

الزكاةُ في اللغة: الزيادةُ، وفي **الشرع**: عبارةٌ عن إيجابِ طائفةٍ من المالِ في مالٍ مخصوصٍ لمالكٍ مخصوص[5].

(١) اصطلاحات الكاشاني [٧٧] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٣/ ١١٤].

(٢) الزحاف بمعنى وقوع وسقوط حرف في الشعر بين حرفين، ويسمون الشعر في هذه الحالة: مزاحفًا بفتح الحاء، كذا في المنتخب. انظر كشاف [٣/ ١١٥، ١١٦]

(٣) الزرارية: فرقة من غلاة الشيعة. كشاف [٣/ ١١٥، ١١٦].

(٤) الزعفرانية: فرقة من النجارية أصحاب محمد بن الحسين النجار. كشاف [٣/ ١١٥].

(٥) انظر كشاف [٣/ ١٢٤].

فصل الميم

الزَّمانُ: هو مقدارُ حركةِ الفلكِ الأطلَسِ عندَ الحكماءِ، وعند المتكلمينَ: عبارةٌ عن متجددٍ مَعلُومٍ يُقدَّرُ بِهِ مُتجدِّدٌ آخرُ موهُومٌ، كما يقالُ: آتيكَ عندَ طلوعِ الشَّمسِ، فإن طلوعَ الشمسِ معلومٌ ومجيئه موهُومٌ، فإذا قُرِنَ ذلكَ الموهومُ بذلكَ المعلومِ زالَ الإيهامُ[1].

الزمُرُّدُ: النفسُ الكليةُ، فلمَّا تضاعفتْ فيهَا الإمكانيَّةُ من حيثُ العقلِ الذى هو سببُ وجودِها، ومن حيثُ نفسِها أيضًا سميَتْ باسمِ جوهرٍ وصف باللونِ الممتزجِ بينَ الخضرةِ والسواد[2].

فصل النون

الزِّنَا: الوطءُ في قُبُلٍ خالٍ عن مِلْكٍ وشبهةٍ[3].

الزُّنَّارُ: هو خيطٌ غليظٌ بقدرِ الأُصبعِ من الإبْرَيْسَمِ يشدُّ على الوسطِ، وهو غيرُ الكُسْتيج[4].

فصل الهاء

الزُّهْدُ في اللغةِ: تركُ الميلِ إلى الشيء، وفي اصطلاحِ أهلِ الحقيقةِ: هو بغضُ الدنيا والإعراضُ عنها، وقيلَ: هو تركُ راحةِ الدنيا طلبًا لراحةِ الآخرةِ، وقيلَ: هو أن يخلوَ قلبُك مما خلتْ منهُ يدُكَ[5].

فصل الواو

الزَّوْجُ: ما به عددٌ ينقسمُ بمتساويَيْنِ[6].

فصل الياء

الزيتُونُ: هو النفسُ المستعدَّةُ للاشتعالِ بنورِ القدْسِ لقوةِ الفكرِ[7].

الزَّيْتُ: نورُ استعدادِها الأصْليِّ[8].

الزَّيْفُ: ما يرُدُّهُ بيتُ المالِ من الدراهِمِ[9].

---

(١) انظر كشاف [٣/ ١٢٠ - ١٢٣].
(٢) انظر الكاشاني [٧٧].
(٣) انظر كشاف [١/ ١٢٥].
(٤) كشاف [٣/ ١١٤، ١١٥] نقلا عن الجرجاني.
والكستيج: خيط غليظ يشدُّه الذِّمي فوق ثيابه دون الزُّنار. (مُعْرب كُستي).
(٥) انظر كشاف [٣/ ١٠٧ - ١٠٩].
(٦) انظر كشاف [٣/ ١٠٥].
(٧) اصطلاحات الكاشاني [٧٧] بلفظ الزيتونة. وقد نقل عنه الجرجاني.
(٨) الكاشاني [٧٧] وقد نقل عن الجرجاني.
(٩) انظر كشاف [٣/ ١١٦].

باب السين

فصل الألف

السَّالمُ عندَ الصرفيينَ: ما سَلمَتْ حروفُه الأصليَّةُ التي تُقَابَلُ بالفاءِ والعين واللام من حروفِ العلَّةِ والهمزةِ والتضعيفِ[1]، وعندَ **النحويينَ**: ما ليسَ في آخره حرفَ علةٍ سواءٌ كان في غيرهِ أو لا، وسَوَاء كان أَصْليًا أوزائدًا فيكونُ «نصرَ» سالمًا عند الطائفتينِ، و «رمَى» غيرَ سالم عندهُما، و «باعَ» غير سالم عند الصرفيينَ، وسالمًا عند النحويينَ، و «استلقَى» سالمًا عندَ الصرفيينَ، وغيرَ سالم عند النحويينَ[2].

السَّالكُ: هو الذى مشَى على المقاماتِ بحالهِ، لا بعلمهِ وتصورهِ، فكانَ العلمُ الحاصلُ له عينًا يأبَى من ورودِ الشبهةِ المضِلَّةِ لهُ[3].

الساكنُ: ما يحتملُ ثلاثَ حركاتٍ غير صورتهِ، كميم «عَمْرو».

السادة: جمع السيِّد، وهو الذى يملكُ تدبيرَ السوادِ الأعظمِ.

السائمةُ: هو حيوانٌ مكتفيةٌ بالرَّعى في أكْثَرِ الحوْلِ[4].

فصل الباء

السَّبْرُ والتقسيمُ: كلاهُما واحدٌ، وهو إيرادُ أوصافِ الأصلِ، أي: المقيسُ عليْه، وإبطالُ بعضِها ليتعينَ الباقى للعلِّية، كما يقالُ: علةُ الحدوثِ في البيتِ، إما التأليفُ أو الإمكانُ، وَالثاني: باطلٌ بالتخلُّفِ؛ لأنَّ صفاتِ الواجب ممكنةٌ بالذاتِ، وليستْ حادثةً، فتعيّن الأولُ.

السَّبْرُ والْقسِيم: هو حصرُ الأوصافِ في الأصلِ وإلغاءُ بعضٍ: ليتعينَ الباقى للعلّية، كما يقالُ: علَّةُ حرمةِ الخمرِ، إما الإسكار أو كونُه مَاءَ العنبِ أو المجموع، وغيرُ الماء وغيرُ الإسكارِ لا يكونُ علَّةً بالطريقِ الذى يفيدُ إبطالَ علةِ الوصفِ، فتعينَ الإسكارُ للعلةِ[5].

السَّبَبُ في اللغةِ: اسمٌ لما يتوصلُ به إلى المقصود، وفي **الشريعةِ**: عبارةٌ عما يكونُ طريقًا للوصولِ إلى الحكمِ غيرَ مؤثرٍ فيه[6].

---

(١) كشاف [٤/ ٤٢] نقلا عن الجرجاني.
(٢) انظر كشاف [٤/ ٣٠، ٣١].
(٣) السائمة: تطلق عادة على الراعية من الإبل والبقر والغنم والخيل، كشاف [٤/ ٤٥].
(٤) كشاف [٣/ ١٦٧، ١٦٨] نقلا عن الجرجاني.
(٥) كشاف [٣/ ١٢٧، ١٢٨] نقلا عن الجرجاني.

السببُ التام: هو الذى يوجدُ المسبَّبُ بوجودِه فقط[1].

السببُ غير التَّام: هو الذى يتوقفُ وجودُ المسبَّبِ عليه، لكنْ لا يوجدُ المسببُ بوجودِه فقط[1].

السببُ الخَفِيفُ: هو متحرِّكٌ بعده ساكنٌ، نحو «قُم، ومَنْ».

السببُ الثقيلُ: هو حرفانِ متحرِّكانِ، نحو: «لَكَ»، و «لِمَ».

السَّبئيَّةُ: هم أصحابُ «عبد اللَّهُ بنِ سبَأ» قال لعلى رضي الله عنه: أنتَ الإلهُ حقًّا، فنفاهُ «عليٌّ» إلى المدائنِ، وقال: «ابن سبأ» لَم يمتْ «على» ولم يقتل، وإنما قَتَلَ «ابنُ ملجم» شيطانًا تصوَّر بصورةِ «علىٍّ» ﷺ، و «عليٌّ» في السحابِ، والرعدُ صوتهُ، والبرقُ سَوْطُه، وإنَّهُ ينزلُ بعدَ هذا إلى الأرضِ ويملؤها عدلًا، وهؤلاءِ يقولونَ عندَ سَماعِ الرعدِ: عليكَ السلامُ يا أميرَ المؤمنينَ[2].

السَّبْخَةُ: الهباءُ، فإنه ظلمةٌ خَلَقَ اللَّهُ فيه الخلقَ، ثم رشَّ عليهم من نورِه، فمَنْ أصابهُ من ذلكَ النورِ اهتدى، ومن أخطأ ضلَّ وغَوى[3].

فصل الثاء

السَّتُّوقة: ما غلبَ عليه غِشُّه من الدراهمِ[4].

فصل الجيم

السَّجْعُ: هو تواطؤُ الفاصلتينِ من النثرِ علَى حرفٍ واحدٍ في الآخر[5].

السجعُ المطرَّفُ: هو أن تتفق الكلمتانِ في حرفِ السجعِ لا في الوزن، كالرميم، والأمم.

السجْعُ المتوازِي: هو أنْ يراعَى في الكلمتينِ الوزنَ، وحرفَ السجعِ كالمحْيَا والمجْرَى، والقلم والقَسَم.

فصل الحاء

السَّحْرُ: هو تَخْييلٌ وتَمْويةٌ وإرادةٌ لِمَا لا أصْلَ له، كما ذَهَب إليه كثيرٌ مِنَ المتكلِّمين.

---

(١) كشاف [٣/ ١٢٧، ١٢٨] نقلا عن الجرجاني.

(٢) السَّبئيَّةُ: فرقة من غلاة الشيعة، وقيل: إن ابن سبأ كان يهوديا فأسلم فأظهر الإسلام للإفساد في الدين. كشاف [٣/ ١٢٦].

(٣) كشاف [٣/ ١٣٩] نقلا عن الجرجاني. وفيه بلفظ: «السبحة».

(٤) انظر كشاف [٤/ ١٦].

(٥) انظر كشاف [٤/ ٤ - ٩].

فصل الدال

السُّداسيُّ: ما كانَ ماضيهِ على ستةِ أحرفٍ أصولٍ.

فصل الراء

السِّرُّ: لطيفةٌ مودَعةٌ في القلب كالروحِ في البدنِ، وهو محلُّ المشاهَدةِ، كما أن الروحَ محلُّ المحبةِ، والقلبَ محلُّ المعرفةِ[1].

سِرُّ السرِّ: ما تفرَّد به الحقُّ عن العبدِ، كالعلم بتفصيل الحقائقِ في إجمالِ الأحديةِ، وجمعُها واشتمالُها على ما هي عليهِ، ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[2].

السَّرِقةُ: هي في اللغةِ: أخْذُ الشيءِ منَ الغيرِ على وجهِ الخفيةِ، وفي الشريعةِ في حقِّ القطعِ: أخذُ مكلَّفٍ خفْيةً قدرَ عشرةِ دراهمَ مضروبةٍ محرَّزةٍ بمكانٍ أن حافظٍ بلا شبهةٍ، حتى إذا كانتْ قيمةُ المسروقِ أقلَّ من عشرةٍ مضروبةٍ لا يَكُونُ سرقةً في حقِّ القطعِ، وجُعل سرقةً شرعًا حتى يَرد العبدُ به على بائعهِ[3]، وعندَ «الشافعيِّ»: تقطعُ يمينُ السارقِ بربعِ دينار، حتى سألَ الشاعرُ «المعرِّيُّ» الإمامَ «محمدًا» رحمه الله:

يَـدٌ مِئـيـن عَـشْـجَـدِ وُدِيَـتْ ما بَالُها قُطِعتْ في رُبْعِ دينارِ

فقال «محمدٌ» في الجواب: لما كانت أمينةً كانتْ ثمينةً، فلما خانتْ هانتْ[4].

السَّرْمدِيُّ: ما لا أوَّل له ولا آخر[5].

فصل الطاء

السطْحُ المستوِي: هو الذي تكونُ جميعُ أجزائهِ على السواءِ، لا يكونُ بعضُها أرفعَ وبعضُها أخفضَ.

السطْحُ الحقيقيُّ: هو الذي يقبلُ الانقسامَ طولًا وعرضًا لا عمقًا، ونهايتهُ الخط[6].

---

(١) السِّر: يطلَق على أمرين أحدهما: أمر خفي ضد العلانية والآخر: القلب وهذا من باب إطلاق لفظ الحال على المحل كإطلاق لفظ الخاطر الموضوع لما يخطر بالبال على محله لأن القلب محل السر. كشاف [٣/ ١٥٨ - ١٦٠] والكاشاني [١١٦].

(٢) الأنعام: [٥٩].

(٣) كشاف [٤/ ١٨] نقلا عن الجرجاني والبيت لأبي العلاء في اللزوميات [٢/ ٢٤٠] برواية: .. فديت .

(٤) والأزلي: ما لا أول له، والأبدي: ما لا آخر له. كشاف [٣/ ١٥١، ١٥٢]. (٥) انظر كشاف [٣/ ١٤٠، ١٤١].

فصل الفاء

السَّفْسطَةُ: قياسٌ مُركَّبٌ من الوهْميَّاتِ، والغرضُ منه تغليطُ الخصْمِ وإسكاتُهُ، كقولنا:

الجوهُر موجودٌ في الذهنِ، وكلُّ موجودٍ في الذهنِ قائمٌ بالذهنِ عرض لِيُنْتجَ أن الجوهرَ عرضٌ[1].

السفرُ لغةً: قطعُ المسافةِ، **وشرعًا**: هو الخروجُ على قصدِ مسيرةِ ثلاثةِ أيام ولياليهَا، فما فوقهَا بسَيْرِ الإبلِ ومَشْى الأقدامِ.

والسفرُ عند أهلِ الحقيقةِ: عبارةٌ عنْ سيَرِ القلبِ عندَ أخذِهِ في التوجُّه إلى الحقِّ بالذكرِ.

والأسفارُ أرْبعةٌ:

السفرُ الأولُ: هو رفعُ حُجبِ الكثرةِ عن وجهِ الوحدةِ، وهو السيرُ إلى اللَّهُ من منازلِ النفسِ بإزالةِ التعشقِ من المظاهرِ والأغيارِ إلى أنْ يصلَ العبدُ إلى الأفقِ المبينِ، وهو نهاية مقامِ القلبِ.

السفرُ الثاني: هو رفعُ حجابِ الوحدةِ عن وجوه الكثرةِ العلميةِ الباطنةِ، وهو السيرِ في اللَّهُ بالاتصافِ بصفاتهِ والتحققِ بأسمائهِ، وهو السيرُ في الحقِّ بالحقِّ إلى الأفقِ الأعلَى، وهو نهايةُ حضرةِ الواحديةِ.

السفرُ الثالثُ: هُو زوالُ التقيُّدِ بالضَّديْنِ الظاهرِ والباطنِ بالحصولِ في أحديَّة عينِ الجمعِ، وهو الترقِّي إلى عينِ الجمعِ، والحضرةِ الأحدية، وهو مقامُ «قابَ قوسينِ» وما بقيتْ الإثنينيَّة، فإذا ارتفعتْ فهو مقَام أو أدْنَى، **وهو نهايةُ الولايةِ**.

السفرُ الرابعُ: عندَ الرجوعِ عن الحقِّ إلى الخلقِ، وهو أحديةُ الجمعِ، والفرقِ بشهودِ اندراجِ الحقِ في الخلقِ، واضمحلالِ الخلقِ في الحقِ حتى يرَى عين الوحدةِ في صورةِ الكثرةِ، وصُورَة الكَثرةِ في عينِ الوحدة، وهو السيرُ بالله عن اللَّهُ للتكميلِ، وهو مقامُ البقاءِ بعد الفناءِ، والفرق بعد الجمعِ[2].

(١) السفسطة: ويطلق لفظ السوفسطائية على فرقة ينكرون الحسيات والبديهيات وغيرها. كشاف [٣/ ١٧٣، ١٧٤].

(٢) انظر كشاف [٣/ ١٦٠، ١٦١] والكاشاني [١١٩].

السَّفَه: عبارةٌ عن خِفَّةٍ تَعْرِضُ للإنسان من الفرحِ والغضبِ، فيحمله على العملِ بخلافِ طورِ العقلِ، وموجبِ الشَّرعِ[1].

السفاتِجُ: جمع سُفْتَجة، تعريبُ سُفْتَة، بمعنىَ المُحْكَم، وهي إقراض لسقوطِ خطرِ الطريق[2].

فصل القاف

السقيمُ في الحديث: بخلاف الصحيحِ منه، وعملُ الراوي بخلافِ ما رواهُ يدلُّ على سَقَمِهِ[3].

فصل الكاف

السكينةُ: ما يجدُه القلبُ من الطمأنينةِ عندَ تنزُّلِ الغيبِ، وهي نورٌ في القلبِ يسكنُ إلى شاهدِهِ ويطمئنُ، وهو مبادئ عينِ اليقينِ[4].

السُّكْرُ: هو الذى من مَاءِ التمرِ، أي: الرّطبِ إذَا غلى واشتدَّ وقذفَ بالزَّبَد، فهو كالباذَقِ في أحكامِهِ.

السُّكْرُ: غفلةٌ تعرضُ بغلبةِ السرورِ على العقلِ بمباشرةِ ما يوجبُها من الأكلِ والشربِ، وعند أهل الحقِّ: السُّكر: هو غيبةٌ بوارِدٍ قويٍّ، وهو يعطى الطربَ والالتذاذ، وهو أقوى من الغيبةِ وأتمُّ منها، والسكرُ من الخمرِ عن «أبي حنيفة» أن لا يعلمَ الأرضَ مِنَ السماءِ، وعند «أبي يوسفَ» و «محمد» و «الشافعيِّ»: هو أن يختلطَ كلامُه، وعندَ بعضهم: أن يختلط في مِشْيَتِه تحرُّك[5].

السُّكُونُ: هو عدمُ الحركةِ عمَّا من شأنِهِ أن يتحركَ، فعدمُ الحركة عما ليسَ من شأنِهِ الحركةُ لا يكون سُكُونًا، فالموصوفُ بهذا لا يكونُ متحرِّكًا ولا سَاكنًا[6].

السكوتُ: هو تركُ التكلم معَ القدرةِ عليه.

---

(١) انظر كشاف [٤/ ٧٩].

(٢) السفتجة: قيل بضم السين، وقيل بفتحها، وأما التاء فمفتوحة فيها وصورتها: أن يدفع إلى تاجر مالًا قرضًا ليدفعه إلى صديقه في بلده وإنما يدفعه على سبيل القرض لاعلى طريق الوديعة؛ لأن ذلك التاجر لا يدفع عين ذلك المال، بل إنما يؤديه مثله فلا يكون وديعة وإنما يقرضه ليستفيد المقرض سقوط خطر الطريق. كشاف [٣/ ١٣٨، ١٣٩].

(٣) كشاف [٤/ ٤١] نقلا عن الجرجاني.

(٤) كشاف [٤/ ٥١] نقلا عن الجرجاني. وفيه: «... شاهد... وهي...».

(٥) كشاف [٣/ ١٦١ - ١٦٣] والباذق: ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخ فصار مسكرا.

(٦) كشاف [٤/ ٤٩ - ٥١].

فصل اللام

السَّلَم: هو في اللغة: التقديمُ والتسليمُ، وفي الشرع: اسمٌ لعقدٍ يوجبُ الملكَ في الثمنِ عاجلًا، وفي المثمن آجلا، فالمبيعُ يسمَّى مسلَّمًا فيه، والثمن رأسُ المالِ، والبائع يسمى مسلَّمًا إليه، والمشترى ربُّ السَّلَم[1].

السلامُ: تجردُ النفس عن المحنة في الدارين.

السلامةُ في علم العروضِ: بقاءُ الجزء على الحالةِ الأصليَّةِ[2].

السَّلْخُ: هو أن تَعمدَ إلى بيتٍ، فتضعَ مكانَ كلِّ لفظٍ لفظًا في معناهُ، و (تجعله بيتا آخر) مثل أن تقولَ في قولِ الشاعرِ:

دَعِ المكارِمَ لا تَـرْحَـلْ لِبُغْيَتِهَا ... وَاقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطَّاعِمُ الكاسِي

ذرِ الـمـآثـرَ لا تظْعنْ لِمَطْلبِهَا ... واجْلِسْ فإنَّكَ أنتَ الآكلُ اللاَّبِس[3]

السَّلب: انتزاعُ النسبةِ[4].

السُّلسمانيةُ: (فرقة من الزيدية) هم أصحابُ «سُليمانَ بن جريرٍ». قالُوا: الإمامةُ شُورَى فيما بين الخلقِ، وإنما تنعقدُ برجلين من خيارِ المسلمين، و «أبوبكر» و «عمرُ» - رضى اللَّهُ عنهما - إمامانِ، وإن أخطأت الأمةُ في البيعة لهما مع وجودِ «عليٍّ» ﷺ، لكنه خطأ لم ينتهِ إلى درجةِ الفسقِ، فجوَّزوا إمامة المفضولِ مَعَ وجودِ الفاضلِ، وكفَّروا «عثمان» ﷺ، و«طلحة» و «الزبيرَ»، و «عائشةَ» رضى اللَّهُ عنهم أجمعين[5].

فصل الميم

السَّمْعُ: هو قوةٌ مودعةٌ في العَصَبِ المفروشِ في مقعرِ الصِّماخِ تدرك بها الأصواتُ بطريقِ وصولِ الهواءِ المتكيفِ بكيفية الصوتِ إلى الصِّماخِ[6].

---

(١) في شرح المنهاج: السلم والسلف بمعنى واحد، والسلم لغة أهل الحجاز، والسلف لغة أهل العراق. كشاف [٤/ ٤١، ٤٢].

(٢) كشاف [٤/ ٤٣] نقلا عن الجرجاني.

(٣) كشاف [٣/ ١٤٢] نقلا عن الجرجاني والبيت الأول للحطيئة في ديوانه [٢٨٤]. والبيت الثاني رواية أخرى للبيت الأول كما في شرح الديوان، لكنه برواية: «... الآكل الكاسي»، وما بين المعقوفين: تكملة من كشاف.

(٤) السَّلب: بفتح السين واللام لغة المسلوب، أي: ما ينزع من الإنسان وغيره **وشرعا**: مركب الفتيل وما عليها. كشاف [٣/ ١٣٠].

(٥) كشاف [٤/ ٤٤] نقلا عن الجرجاني. والملل والنحل [١/ ١٥٩] وما بين المعقوفين تكملة من كشاف.

(٦) انظر كشاف [٤/ ١٠، ١١].

السَّمْتُ: خطٌ مستقيمٌ واحدٌ وقعَ الحيِّزَانِ مثل هذا •_____•

السَّماعيُّ في اللغةِ: ما نسبَ إلى السَّماعِ، وفي **الاصطلاح**: هو ما لم يذكرْ فيه قاعدةٌ كليةٌ مشتملةٌ على جزئياتهِ[1].

السَّماحَةُ: هي بَذْلُ ما لا يجبُ تفضُّلًا[2].

السِّمْسِمَةُ: معرفةٌ تدِقُّ عن العبارةِ والبيانِ[3].

فصل النون

السَّنَدُ: ما يكونُ المنعُ مبنيًا عليه، أي: ما يكونُ مُصَحِّحًا لورودِ المنع، إما في نفسِ الأمرِ، أو في زعمِ السائلِ.

وللسندِ صيَغٌ ثلاثٌ، إحداهَا: أن يقالَ لا نسلم هذَا، لمَ لا يجوزُ أن يكونَ كذا، والثانية: لا نسلمُ لزومَ ذلك وإنما يلزمُ لو كانَ كذا، والثالث: لا نسلمُ هذا، كيف يكونُ هذا، والحال أنه كذا[4].

السُّنَّةُ في اللغةِ: الطريقةُ مرضيةً كانت أو غيرَ مرضيةٍ، وفي الشريعة: هي الطريقةُ المسلوكةُ في الدِّينِ من غير افتراض ولا وجوب، فالسنة ما واظبَ النبي ﷺ عليها مع التركِ أحيانًا، فإن كانت المواظبةُ المذكورةُ على سبيل العبادة فسنُ الهَدى، وإن كانت على سبيل العادةِ فسنُ الزوائدِ، فسنةُ الهدى ما يكونُ إقامتُها تكميلًا للدين، وهي التي تتعلقُ بتركها كَرَاهة أو إساءَة، وسنةُ الزوائد هي التي أَخْذُهَا هَدْىٌ، أي: إقامتها حسنةٌ ولا يتعلق بتركِها كراهة ولا إساءة، كسنن النَّبي ﷺ في قيامهِ وقعودهِ ولباسهِ وأكله وشربه.

والفرق بين السنة والنفل أربعة. أ - أن السنة مقدرة، والنفل غير مقدر، ب - السنة مؤقتة، والنفل غير مؤقت، ج - وبترك السنة يلام، وبترك النفل لا يلام، د- والسنة تحتاج إلى النية بلفظ السنة ولا تحتاج بلفظ النفل.

السنةُ لغة: العادةُ، **وشَريعة**: مشتركٌ بَيْنَ مَا صَدَر عن النبي ﷺ من قَولٍ أو فعلٍ أو تقرير، وبين ما واظَب النبيُّ ﷺ عليه بلا وجوب، وهي نوعان: سنةُ هَدْى، ويقال لهَا: السنةُ المؤكدة، كالأذانِ والإقامةِ، والسننِ الرواتبِ، والمضمضةِ والاستنشاقِ على رأى، وحكمهُ كالواجب المطالبة في الدنيا، إلا أن تاركه يعاقب وتاركها لا يعاقب، وسننُ الزوائدِ كأذانِ المنفردِ والسِّوَاكِ، والأفعالِ المعهودةِ في الصلاةِ وفي خارجِها، وتاركُها غيرُ معاقب[6].

(١) انظر كشاف [٣/ ١٣٥ - ١٣٧]. (٢) انظر كشاف [٤/ ١١]. (٣) كشاف [٣/ ١٤٢] نقلا عن الجرجاني.
(٤) اصطلاحات الكاشاني [١٢٠] حيث نقل عنه الجرجاني (٥) كشاف [٣/ ١٤٤] نقلا عن الجرجاني.
(٦) انظر كشاف [٤/ ٥٣ - ٥٨].

السَّيَرُ: جَمعُ سِيرَةٍ، وهي الطريقةُ سواء كانت خيرًا أو شرًّا. يقال: فلانٌ محمودُ السِّيرَةِ، فلانٌ مذمومُ السيرَةِ[1].

السنةُ الشمسيَّةُ: خمسةٌ وستونَ وثلاثمائة يومٍ.

السنة القمريةُ: أربعةٌ وخمسونَ وثلاثمائة يوم وثلثُ يوم. فتكونُ السنةُ الشمسيةُ زائدةً على القمريةِ بأحدَ عشرَ يومًا، وجزء من أحد، وعشرينَ جزءا منَ اليومِ[2].

فصل الواو

السؤالُ: طلبُ الأدنَى من الأعلَى[3].

السَّوَى: هو الغيرُ، وهو الأعيانُ من حيثُ تعيناتِها.

السواءُ: بُطونُ الحقِّ في الخلق، فإنَّ التعينات الخَلقية ستائرُ الحق تعالى، والحق ظاهر في نفسِها بحسبها، وبطونُ الخلق في الحقِّ، فإن الخلقيةَ معقولةٌ باقية على عَدميتِها في وجودِ الحقِّ المشهودِ الظاهرِ بحسبها[4].

سَوَادُ الوَجْهِ في الدَّارَيْن: هو الفناء في اللَّه بالكليةِ بحيثُ لا وجودَ لصاحبه أصلًا ظاهرًا وباطنًا، دينا وآخرةً، وهو الفقرُ الحقيقي، والرجوعُ إلى العدمِ الأصليِّ، ولهذا قالوا: إذا تمَّ الفقرُ فهو الله[5].

السَّوْمُ: طلبُ المبيعِ بالثمنِ الذى تقررَ به البيعُ[6].

السُّور في القضيةِ: هو اللفظُ الدالُّ على كِميَّةِ أفرادِ الموضوعِ[7].

---

(١) انظر كشاف [٣/ ١٧٠، ١٧١]. (٢) انظر كشاف [٤/ ٧٥ - ٧٧].

(٣) السؤال بمعنى الرغبة، وفي شرح الطوالع: السؤال: الدعاء وهو الطلب مع الخضوع. كشاف [٤/ ٣٢].

(٤) كشاف [٤/ ٨٣] نقلا عن الجرجاني.

(٥) اصطلاحات الكاشاني. (٦) انظر كشاف [٤/ ٤٥].

(٧) انظر كشاف [٣/ ١٦٣].

باب الشين

فصل الألف

الشَّاهدُ هو في اللغةِ: عبارةٌ عَن الحاضر، وفي **اصطلاحِ القَوم**: عبارةٌ عمَّا كانَ حاضرًا في قلبِ الإنسانِ وغلبَ عليه ذكرُهُ، فإنْ كانَ الغالبُ عَليهِ العلمَ فهو شاهدُ العلم، وإنْ كانَ الغالبُ عليه الوجدَ فهو شاهدُ الوجدِ، وإن كان الغالبُ عليه الحقَّ فهو شاهدُ الحقِّ[1].

الشاذُّ: ما يكونُ مخالِفًا للقياسِ مِنْ غيرِ نَظَرٍ إلى قلَّةِ وجوده وكثْرته.

الشاذُّ منَ الحديثِ: هوُ الذى لهُ إسنادٌ واحدٌ يشهدُ بذلكَ شيخٌ، ثقةٌ كانَ أو غيرَ ثقةٍ، فما كانَ من غيرِ ثقةٍ، فمتروكٌ لا يقبلُ، وما كان عن ثقةٍ يتوقفُ فيه ولا يحتجُّ به.

الشاذ على نوعين: شاذٌّ مقبولٌ، وشاذٌّ مردودٌ. أما الشاذُّ المقبولُ: فَهُو الذى يجيءُ علَى خِلافِ القياسِ، ويقبلُ عندَ الفصحاءِ والبلغاءِ، وأما الشاذُّ المردودُ: فهو الذى يجيءُ على خلافِ القياسِ ولا يقبلُ عندَ الفحصاءِ والبلغاءِ، والفرقُ بين الشاذِّ والنادِرِ والضعيفِ، هو: أن الشاذَّ يكونُ في كلامِ العربِ كثيرًا، لكنْ بخلافِ القياسِ، والنادرَ: هو الذى يكون وجودُه قليلًا، لكن يكونُ على القياس. والضعيفَ: هو الذى لم يصلْ حكمُه إلى الثبوت[2].

فصل الباء

الشُّبْهةُ: هوُ ما لَم يتيقنْ كونُه حَراما أو حلالًا[3].

الشبهةُ في الفعلِ: هو ما ثبتَ بظنٍّ غيرِ الدليلِ دليلًا، كظنِّ حلِّ وَطْءِ أمةِ أبَويهِ وعِرْسِهِ.

الشبهةُ في المحلِّ: ما يحصلُ بقيامِ دليلٍ نافٍ للحرمة ذاتًا، كوطء أمَةِ ابنِه، ومعتدةِ الكنايات لقوله ﷺ **أنْتَ وَمَالُكَ لأَبِيكَ**[4]. وقولِ بعض الصحابةِ: إنَّ الكناياتِ رواجعٌ، أي: إذا نظرنا إلى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيًا للحرمة.

شبهة الملكِ: بأن يظنَّ الموطوءةَ امرأتَه أو جارتَه.

---

(١) كشاف [٤/ ٩٩] نقلا عن الجرجاني وانظر الكاشاني [١٦١].
(٢) انظر كشاف [٤/ ١٠٤، ١٠٥].
(٣) الشبهة: التباس الأمر. والاشتباه: أن يصير ملتبسا والمشتبهات: الأمور المتشابهة. انظر كشاف [٤/ ١٧٤ - ١٧٦].
(٤) صحيح. أخرجة ابن ماجة في التجارات. باب ما للرجل من مال ولده [٢٢٩١، ٢٢٩٢] والسيوطي في الجامع الصغير [١/ ١١٠] وأحمد في المسند [٢/ ١٧٩، ٢٠٤، ٢١٤] الهيثمي في مجمع الزوائد [٤/ ١٥٤].

شبهةُ العمْدِ في القتْلِ: أن يتعمدَ الضربَ بما ليسَ بسلاحٍ، ولا بمَا أجرى مجرَى السلاح. هذا عندَ «أبي حنيفة» رحمه الله، وعندهُما إذا ضربهُ بحجرٍ عَظيم أو خَشبة عظيمة، فهو عَمدٌ، وشِبْهُ العمدِ: أن يتعمدَ ضربَه بما لا يقتلُ به غَالبًا، كالسَّوط والعصا الصغيرةِ والحجر الصغير[1].

فصل الثاء

الشَّتمُ: وَصفُ الغيرِ بمَا فيه نقصٌ وازدراءٌ.

فصل الجيم

الشَّجَرةُ: الإنسانُ الكاملُ مدبّر هيكل الجسم الكليِّ، فإنه جامعُ الحقيقة، منتشرُ الدقائق إلى كل شيء، فَهو شجرةٌ وسطيةٌ، لا شرقيةٌ وجوبيةٌ ولا غربيةٌ إمكانيةٌ، بل أمرٌ بين الأمرين، أصلُها ثابتٌ في الأرضِ السفلَى، وفرعُها في السموات العلَى؛ أَبْعَاضُهَا الجسميةُ عروقُها، وحقائقُها الروحَانيةُ فروعُها، والتجلي الذاتي المخصوصُ بأحدية جمع حقيقتها الناتج فيها بسرِّ «إنِّي أنا اللَّهُ ربُّ العالمينَ» ثمرتُها[2].

الشجَاعةُ: هيئةٌ حاصلةٌ للقوةِ الغضبيةِ بين التَّهَور والجبنِ، بها يقدمُ على أمور ينبغي أن يقدمَ عليها، كالقتالِ مع الكفارِ ما لم يزيدوا على ضِعْفِ المسلمين[3].

فصل الراء

الشرطُ: تعليقُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ إذا وجدَ الأولُ وُجدَ الثاني، وقيل: الشرطُ: ما يتوقفُ عليه وجودُ الشيء ويكون خارجًا عن ماهيَّته، ولاَ يكونُ مؤثرًا في وجوده. وَقيل: الشرطُ: ما يتوقفُ ثبوتُ الحكمِ عليه[4].

الشرْطُ في اللغةِ: عبارةٌ عن العلامةِ، ومنه أشراطُ الساعةِ، والشروطُ في الصلاةِ، وفي الشريعة: عبارةٌ عما يضافُ الحكمُ إليهِ وجودًا عند وجودهِ لا وُجوبًا.

(١) انظر كشاف [٤/ ١٧٧]. (٢) كشاف [٤/ ١٠٦] نقلا عن الجرجاني. (٣) انظر كشاف [٤/ ١٢٩].
(٤) انظر كشاف [٤/ ١٢٠ - ١٢٣].

الشَّرطيَّةُ: ما تتركبُ من قضيتيْنِ، وقيل: الشرطيةُ: هو الذى يتوقَّفُ عليه الشيء ولم يدخلْ في ماهيةِ الشيء، ولم يؤثر فيه، ويسمَّى الموقوف بالمشروطِ، والموقوفُ عليه بالشرطِ، كالوضوءِ للصلاةِ، فإن الوضوءَ شرطٌ موقوفٌ عليه الصلاة، وليس بداخلٍ فيهَا ولا يؤثرُ فيها[1].

الشركَةُ: هي اختلاطُ النصيبيْنِ فصاعِدًا بحيث لا يتميزُ، ثم أطلقَ اسمُ الشركةِ على العقدِ، وإن لم يوجد اختلاطُ النصيبين[2].

شَركةُ المِلك: أن يملكَ اثنانِ عَيْنًا إرْثًا أو شِرَاءً.

شَركةُ العقدِ: أن يقولَ أحدهما: شاركتُك في كذا، ويقبلُ الآخرُ، وهي أربعةٌ:

شركةُ الصنائعِ والتقبُّل: هي أن يشترك صانعانِ كالخياطين، أو خَيَّاطٍ وصَبَّاغٍ، ويقبلا العمل كان الأجرُ بينهما.

شركةُ المفاوضةِ: هي ما تضمنتْ وكالةً وكفالةً وتساويًا، مالًا وتصرفًا ودَيْنًا.

شركةُ العنانِ: هي ما تضمنتْ وكالةً فقط لا كفالةً، وتصحُّ مع التَّساوى في المالِ دونَ الرِّبحِ وعكسِه، وبعض المالِ وخلاف الجنس.

شركةُ الوجوه: هو أن يشتركَا بلا مال على أن يشتريا ويقبضاها بوجوهِهما، ويبيعَا وتتضمن الوكالة.

الشرعُ في اللغة: عبارةٌ عن البيانِ والإظهارِ. يقالُ: شَرَعَ اللَّهُ كذا، أي: جعله طريقًا ومذهبًا، ومنه المشْرَعَةُ[3].

الشُّرْبُ: بالضم، إيصالُ الشيء إلى جوفه بعينِه مما لا يتأتَّى فيه المضغُ.

الشرُّ: عبارةٌ عن عَدَم ملاءمةِ الشيء للطبع[4].

الشريعةُ: هي الائتمار بالتزامِ العبوديةِ، وقيلَ: الشريعةُ: هي الطريقُ في الدِّينِ[5].

---

(١) الشرطية عند النحاة: هي الجملة المصدرة بأداة الشرط. كشاف [٤/ ١٢٣ - ١٢٥].

(٢) انظر كشاف [٤/ ١٥٣، ١٥٤].

(٣) الشرع لغة مَشْرَعَةَ الماء. وهو مورد الشاربة، وشرعا ما شرع اللَّهُ تعالى لعباده من الأحكام التي جاء بها نبى من الأنبياء، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل وتسمى فرعية وعملية ودوّن لها علم الفقه... أو بكيفية الاعتقاد، وتسمى: أصلية واعتقادية ودون لها علم الكلام. كشاف [٤/ ١٢٩ - ١٣١].

(٤) انظر كشاف [٢/ ١٩٣ - ١٩٥].

(٥) كشاف [٤/ ١٣١] نقلا عن الجرجاني.

فصل الطاء

الشَّطْحُ: عبارةٌ عن كلمةٍ عليها رائحةُ رُعُونةٍ ودعوَى (يصدر من أهل المعرفة باضطرار واضطراب)، وهو منْ زَلاتِ المحققينَ، فإنهُ دعوى بحق يفصحُ بها العارفُ (لكن) من غيرِ إذنٍ إلهيٍّ بطريقٍ يشعرُ بالنَّباهةِ [١].

الشَّطرُ: حَذْفُ نِصْفِ البيتِ، ويسمَّى: مشطُورًا [٢].

فصل العين

الشِّعر لغة، وفي الاصطلاح: كلامٌ مُقَفًى، موزُونٌ على سبيل القصد، والقيدُ الأخيرُ يخرجُ نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝٢ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤ ﴾[٣]، فإنه كلامٌ مقفًى، لكنْ ليس بشعر؛ لأن الإتيانَ به موزونًا ليسَ على سبيلِ القصدِ، والشعرُ في اصطلاح المنطقيينَ: قياسٌ مؤلفٌ من المخيلاتِ، والغرضُ منه انفعالُ النفسِ بالترغيبِ والتنفيرِ، كقولهم: الخمرُ ياقوتةٌ سَيَّالة، والعَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوَّعةٌ »[٤].

الشعورُ: علمُ الشيءِ عِلْمَ حِسٍّ [٥].

الشُّعَيْبِيَّةُ: هم أصحابُ شُعَيْبِ بن محمد، وهم كالميمونية إلا في القدَرِ [٦].

فصل الفاء

الشُّفْعةُ: هي تملك البقعةِ جَبرًا بما قامَ على المشترى بالشَّرِكَةِ والجوَار [٧].

الشَّفَاعة: هي السؤالُ في التجاوزِ عن الذُّنُوبِ مِنَ الذى وقعَ الجنايةُ في حقِّه [٨].

الشَّفَقَة: هي صرفُ الهمةِ إلى إزالةِ المكروه عَنِ الناسِ.

الشِّفاء: رجوعُ الأخلاطِ إلى الاعتدالِ

---

(١) كشاف [٤/ ٩٤] نقلا عن الجرجاني. وما بين العقوفين: تكملة من كشاف.

(٢) انظر كشفاف [٤/ ١٠٨].

(٣) الشرح: [٣، ٤].

(٤) انظر كشاف [٤/ ١٠٨ - ١١٠] والمرة: خلط من أخلاط البدن: وهو المسمى: المزاج. والمزاج: استعداد جسميّ عقليّ خاص كَانَ القدماء يعتقدون أنه ينشأ عن أن يتغلب في الجسم أحد العناصر الأربعة، وهى: الدم، والصفراء، والسوداء، والبلغم. مهوعة: هوع فلانًا: قيأه. يقال: هوعه ما أكل.

(٥) الشعور: هو إدراك الشيء من غير ثبات. وهذا عند الحكماء. كشاف [٤، ١١١].

(٦) فرقة من الخوارج العجاردة. كشاف [٤/ ٩١] والملل والنحل [١/ ١٢٦].

(٧) انظر كشاف [٤/ ١٣٥].

(٨) انظر كشاف [٣/ ١٣٢ - ١٣٥].

فصل الكاف

الشُّكْرُ: عبارةٌ عن معروف يقابلُ النعم، سوَاء كانَ باللسانِ أو باليد أو بالقلب، وقيلَ: هو الثناء على المحسن بذكر إحْسانه، فالعبدُ يشكرُ الله، أي: يثنى عليه بذكر إحسانه الذى هُو نعمةٌ، والله يشكُر العبد، أي يثنى عليه بقبوله إحسانه الذى هُو طاعتهُ[1].

الشكرُ اللغويُّ: هُو الوصفُ بالجميلِ على جهةِ التعظيم والتبجيلِ على النعمةِ من اللسانِ والجَنَانِ والأركان.

الشكرُ العرفيُّ: هو صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعَم اللَّهُ به عليه من السَّمع والبصَرِ وغيرهمَا إلى ما خلقَ لأجلِه، فبينَ الشكرِ اللغويِّ والشكر العرفيَّ عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، كما أن بينَ الحمدِ العرفيّ والشكرِ العرفيّ أيضًا كذلكَ، وبينَ الحمدِ الغويِّ والحمد العرفيِّ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، كَما أنَّ بينَ الحمدِ اللغويِّ والشكرِ اللغويِّ أيضًا كذلكَ، وبين الحمدِ العرفيِّ والشكرِ العرفي عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، كما أنَّ بينَ الشكرِ العرفي والحمد اللغوي عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، ولا فرقَ بين الشكرِ اللغويِّ والحمدِ العرفيِّ[2].

الشَّكْلُ: هو الهيئةُ الحاصلةُ للجسمِ بسببِ إحاطةِ حدٍّ واحدٍ بالمقدار كما في الكرةِ، أو حدود كما في المضلعاتِ من المربع والمسدسِ.

والشكل في العروضِ: هو حذف الحرفِ الثاني والسابع من «فَاعِلاتُنْ» ليبقى «فَعِلاتُ»، ويسمَّى: أشكل[3].

الشَّكُّ: هو التردُّدُ بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاكِّ، وقيل: الشكُّ: ما استوى طرفاه، وهو الوقوف بين الشيئين لا يميلُ القلبُ إلى أحدِهما، فإذَا ترجَّحَ أحدُهما ولم يطرح الآخر فهو ظنٌّ، فإذَا طرحهُ فهُو غالبُ الظنِّ، وهوُ بمنزلةِ اليقين[4].

الشَّكُورُ: مَنْ يرى عَجْزَه عن الشُّكرِ، وقيلَ: هو البَاذِلُ وُسْعَه في أداء الشكر بقلبه ولسانه وجوارحِه اعتقادًا واعترافًا (وعملا)، قيل: الشاكرُ: من يشكر على الرخاءِ، والشَّكورُ: مَنْ يشكرُ على البلاءِ، والشاكرُ: من يشكرُ على العطاءِ، والشَّكورُ: من يشكرُ على المَنْعِ[5].

---

(١) كشاف [٤/ ١١٢] نقلا عن الجرجاني. مع خلاف كثير.

(٢) كشاف [٤/ ١١٢] نقلا عن الجرجاني مع خلاف كثير.

(٣) الشكل بالفتح وسكون الكاف: التشبيه، ووردت بكسر الشين أيضا وكل شيء يكون موافقا لشخص ولا تقاله، وصورة الشيء، والجمع: أشكال وشكول. انظر كشاف [٤/ ١٦٢ - ١٦٥].

(٤) انظر كشاف [٤/ ١٥٨، ١٥٩].

(٥) كشاف [٤/ ١١٢] نقلا عن الجرجاني، وما بين المعقوفين. تكملة من كشاف.

فصل الميم

الشَّمُّ: هو قوةٌ مودعةٌ في الزائدتيْن الثابتتين في مقدَّم الدماغ الشبيهتين بحَلَمَتَى الثَّدى يدركُ بها الروائحَ بطريقِ وصولِ الهواءِ المتكيفِ بكيفية ذِى الرائحةِ إلى الخيشومِ[1].

الشَّمْسُ: هُوَ كُوكبٌ مضيءٌ نهاريٌّ[2].

فصل الهاء

الشَّهيد: هُو كلُّ مسلم طاهرٍ بالغٍ قُتِلَ ظُلمًا، ولم يجبْ بقتله مالٌ ولم يرْتث[3].

الشَّهادةُ: هي في الشَّريعةِ: إخبارٌ عنْ عَيان بلفظِ الشهادةِ في مجلسِ القاضى بحقٍّ للغيرِ على آخرَ، فالإخباراتُ ثلاثةٌ: إما بحقٍّ للغيرِ على آخرَ، وهو الشهادةُ، أو بحقٍّ للمخبرِ على آخر، وهو الدعْوى، أو بالعكسِ، وهو الإقرارُ[4].

الشهُود: هو رؤيةُ الحقِّ بالحقِّ[5].

الشَّهْوة: حركةٌ للنفْسِ طَلَبًا للملائِم.

الشَّهَامةُ: هي الحرصُ على مباشرةِ أمورٍ عظيمةٍ تستتبعُ الذِّكرَ الجميلَ.

فصل الواو

الشَّوقُ: نزاعُ القلبِ إلى لقاءِ المحبوبِ[6].

شواهدُ الحقِّ: هيَ حقائقُ الأكوانِ، فإنَّها تشهدُ بالمكُوِّنِ[7].

---

(١) انظر كشاف [٤/ ١٦٨].

(٢) وعند أصحاب الكيمياء: تطلق على الذهب، كما أن القمر يطلق عندهم على الفضة، وعند الصوفية: هي النور، أي الحق سبحانه. وفي اصطلاح السالكين: كناية عن الروح؛ لأن الروح في البدن بمنزلة الشمس والنفس بمنزلة القمر. كشاف [٤/ ١١٦].

(٣) انظر كشاف [٤/ ٩٩ - ١٠٢].

(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٨، ٩٩].

(٥) كشاف [٤/ ٩٨].

(٦) انظر كشاف [٤/ ١٤٥].

(٧) كشاف [٤ / ٩٩] نقلا عن الجرجاني.

فصل الياء

الشَّيْطَنَةُ: مرتبةٌ كليةٌ عامَّةٌ لمظاهرِ الاسمِ المضِلِّ[1].

الشِّيعةُ: هم الذين شايَعُوا «عليًّا» رضي الله عنه، وقالوا: إنه الإمامُ بعدَ رسولِ اللَّه، واعتقدُوا أن الإمامة لاتخرجُ عنه وعن أولادِه[2].

الشَّيبانيةُ: هم أصحاب «شيبانَ بن سَلمَةَ»[3]. قالوا بالجبْر ونفي القدر.

وقيل: الشيءُ عبارة عن الوجودِ، وهُو اسمٌ لجميع المكوّنات عرَضًا كان أوْ جوهَرًا، ويصحُّ أن يعلم ويخبر عنه، **وفي الاصطلاح**: هو الموجودُ الثابت المتحققُ في الخارجِ[4].

(١) انظر كشاف [٤/ ١٧٠].

(٢) أصولهم ثلاث فرق: غلاة، وزيديَّة، وإمامية. كشاف [٤/ ١٣٦].

(٣) هو شيبان بن سلمة السدوسي الحروري: أحد الشجعان القادة من الحرورية، وإليه تنسب الشيبانية/ وهي فرقة من النواصب (المتدينون ببغض عليّ) قال المقريزي: هو أول من أظهر القول بالتشبيه (أي تشبيه اللَّه بخلقه وأنه - تعالى اللَّهُ - صورة ذات أعضاء) انظر الملل والنحل [١/ ١٢٨]، [الأعلام ٣/ ١٨٠] وكشاف [٤/ ٩١].

(٤) انظر كشاف [٤/ ٨٥، ٨٦].

باب الصاد

فصل الألف

الصَّالحُ: هو الخالِصُ منْ كلِّ فسَادٍ[1].

الصَّاعقَةُ: هي الصَّوتُ معَ النارِ، وقيلَ، هي صوتُ الرعْدِ الشديدِ الذى حقَّ للإنسانِ أن يُغْشَى عَليه مِنْهُ أو يَمُوتَ[2].

الصَّالحِيةُ: أصحابُ «الصالحِيِّ»، وهم جوَّزُوا قيامَ العِلْم والقدرةِ والسمعِ والبصرِ مع الميتِ، وجوَّزُوا خلوَّ الجوهرِ عن الأعراضِ كلِّها[3].

فصل الباء

الصبرُ: هو تَرْكُ الشكوَى من ألم البَلْوَى لغير الله، لا إلَى الله، لأن اللهَ تعالَى أثنَى علَى «أيُّوب» ﷺ بالصبر بقوله ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ﴾[4] مع دعائه في دفع الضرِّ عنه بقوله: ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾[5]، فعلمنَا أن العبدَ إذا دعَا اللهَ تعالى في كَشْفِ الضُّرّ لا يقدحُ في صبره، ولئلاَّ يكونَ كالمقاومة معَ اللَّهُ تعالى، ودعوى التحمُّل بمشاقّه. قال الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾[6]: فإن الرِّضَا بالقضاءِ لا يقدحُ فيه الشكوَى إلى اللَّه ولا إلى غيره، وإنما يقدحُ بالرضا في المقضيِّ، ونحنُ ما خوطبنَا بالرضَا بالمقضيّ، والضرُّ هو المقضيُّ به، وهو مقتضَى عينِ العبد سواء رَضِيَ به أو لم يَرْضَ، كما قال ﷺ:«مَنْ وجدَ خيرًا فليحمدِ اللَّهَ ومن وجدَ غيرَ ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفسَهُ»[7]. وإنما لزمَ الرضا بالقضاءِ ؛ لأن العبدَ لابدَّ أنْ يرضَى بحكم سيدِهِ[8].

---

(١) الصالح عند المحدثين: حديث هو دون الحسن. انظر كشاف [٤/ ٢١٦].

(٢) الصاعقة: المخراق الذى بيد الملك السائق للسحاب، ولا يأتي على شيء إلا أحرقه، أو نار تسقط من السماء. كشاف [٤/ ٢٦٣ - ٢٦٦].

(٣) الصالحية: فرقة من المعتزلة أصحاب الصالحي. كشاف [٤/ ٢١٧].

(٤) ص: [٤٤].

(٥) الأنبياء: [٨٣].

(٦) المؤمنون: [٧٦].

(٧) أخرجه مسلم في البر، باب تحريم الظلم [٥٥] وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد.

(٨) كشاف [٤/ ٢٢٠ - ٢٢١] نقلا عن الجرجاني.

فصل الحاء

الصحةُ: حالةٌ أو مَلَكَةٌ بها تصدرُ الأفعالُ عن موضعها سليمة، وهي عند الفقهاءِ: عبارةٌ عن كَوْنِ الفعلِ مسقِطًا للقضاءِ في العباداتِ، أو سببًا لترتب ثمراتِه المطلوبة منه عليه شرعًا في المعاملاتِ وبإزائه البطلانُ[1].

الصَّحْو: هو رجوعُ العارفِ إلى الإحساسِ بعد غيبتِه وزوالِ إحساسه[2].

الصَّحيح: هو الذى ليسَ في مقابلةِ الفاءِ والعينِ واللامِ حرفُ علةٍ وهمزة وتضعيف، وعند النحويينَ: هو اسمٌ لم يكنْ في آخرِه حرفُ علةٍ[3].

الصحيحُ في العباداتِ والمعاملاتِ: ما اجتمعَ أركانُه وشرائطُه حتى يكونَ معتبرًا في حقِّ الحكم.

الصحيحُ: ما يُعْتَمدُ عليه.

الصحيحُ من الحديثِ: ما مرَّ في الحديثِ الصحيح.

الصحابيُّ: هو في العرفِ: مَنْ رأى النبيَّ ﷺ وطالتْ صحبتُه معه وإن لم يَرْوِ عنه، وقيلَ: وإنْ لم تَطُلْ[4].

فصل الدال

الصِّدقُ لغةً: مطابقةُ الحكم للواقع، وفي اصطلاحِ أهلِ الحقيقةِ: قولُ الحقِّ في مواطن الهلاك. وقيل: أن تصدقَ في موضع لاينجيكَ منه إلاَ الكذبُ. قال «القُشَيْرِيُّ»: الصدقُ: أن لا يكون في أحوالك شَوبٌ، ولا في اعتقادك رَيْبٌ، ولا في أعمالكَ عَيبٌ[5]، وقيل: الصِّدقُ: هو ضدّ الكذبِ، وهو الإبانةُ عما يخبرُ به على ما كان.

الصَّديقُ: هو الذى لم يَدَّع شيئًا مما أظهرَه باللسانِ إلا حققهُ بقلبِه وعملِه[6].

الصدقة: هي العطيّة تبتغِى بها المثوبةَ منَ اللَّه تعالَى[7].

الصَّدْرُ: هو أولُ جُزْءٍ من المِصْرَاعِ الأولِ في البيتِ[8].

---

(١) الصحة في اللغة: مقابلة المرض، وتطلق أيضا على الثبوت. وعلى مطابقة الشيء. كشاف [٤/ ٢٠٧ - ٢١٣].

(٢) الصَّحْو في اللغة خلاف السُّكر. كشاف [٤/ ٢٧٣].

(٣) انظر كشاف [٤/ ٢١٣].

(٤) الصحابى: من لقى النبي من الثقلين مؤمنا به ومات على الإسلام. كشاف [٤/ ١٩٨ - ٢٠٠].

(٥) كشاف [٤/ ٢٥٥ - ٢٥٨] نقلا عن الجرجاني.

(٦) انظر كشاف [٤/ ٢٥٩] والكاشاني [١٤٩].

(٧) انظر كشاف [٤/ ٢٦٠].

(٨) الصدر في اللغة. أول كل شيء وأعلاه. كشاف [٤/ ٢٢٢].

فصل الراء

الصَّرفُ في اللغةِ: الدَّفعُ والردُّ، وفي **الشريعة**: بيعُ الأثمانِ بعضها ببعضٍ[1].

الصَّرْفُ: علمٌ يعرفُ به أحوالُ الكَلِم من حيثُ الإعلال.

الصريحُ: اسمٌ لكلامٍ مكشوفٍ، المرادُ منه بسببِ كثرةِ الاستعمال حقيقةً كانَ أو مجازًا. وبالقيدِ الأخير خرجَ أقسامُ البيانِ مثل: «بِعْت واشتريتُ» وحكمُهُ ثبوتُ موجبِه من غيرِ حاجةٍ إلى النية[2].

فصل العين

الصَّعقُ: الفناءُ في الحقِّ عندَ التجلِّي الذاتيِّ الواردِ بسُبُحَات يحترقُ ما للسِّوى فيها[3].

فصل الفاء

الصِّفَةُ: هي الاسمُ الدالُّ علَى بعض أحوالِ الذَّاتِ، وذلك نحو: «طويلٌ وقصيرٌ وعَاقل وأحمقُ وغيرُها»[4].

الصِّفةُ المشبَّهَةُ: ما اشتقَّ من فعلٍ لازمٍ لمنْ قامَ به الفعلُ على معنَى الثبوتِ، نحو: «كريمٌ وحَسنٌ».

الصِّفَاتُ الذاتيةُ: هي ما يوصفُ اللَّهُ بها ولا يوصفُ بضدِّها، نحو: «القدرةُ والعزةُ والعظمةُ وغيرها».

الصِّفاتُ الفعليةُ: هي ما يجوزُ أن يوصفَ اللَّهُ بضدِّهِ، كالرِّضَا والرحمةِ والسُّخط والغضبِ ونحوها.

الصفَاتُ الجماليةُ: ما يتعلقُ باللطفِ والرحمةِ.

الصفاتُ الجلاليةُ: هي ما يتعلق بالقهرِ والعزةِ والعظمةِ والسَّعة.

الصِّفةُ: هي الأمارةُ اللازمةُ بذاتِ الموصوفِ الذى يعرفُ بها.

الصَّفْقَةُ في اللغةِ: عبارةٌ عن ضَرْبِ اليدِ عند العقد، **وفي الشرع**: عبارةٌ عن العقد[5].

---

(١) انظر كشاف [٤/ ٢٤٠].
(٢) كشاف [٤/ ٢١٤].
(٣) كشاف [٤/ ٢٦٣] نقلا عن الجرجاني. وفيه: «ما سوى اللَّه فيها».
(٤) كشاف [٤/ ٢٤٢].
(٥) انظر كشاف [٤/ ٢٦٦].

صَفَاءُ الذِّهنِ: هو عبارةٌ عن استعدادِ النفسِ لاستخراجِ المطلوبِ بلا تَعَبٍ[1].

الصَّفْوةُ: هم المتصفُون بالصَّفاءِ عن كَدْر الغيرية.

الصفيُّ: هو شيءٌ نفيسٌ (من الغنائم) كان يصطفيه النبيُّ ﷺ لنفسِه (قبل القسمة)، كسيفٍ أو فرسٍ أو أَمَةٍ[2].

فصل اللام

الصُّلح هو في اللغة: اسمٌ من المُصَالحةِ، وهي المسالةُ بعد المنازعةِ، **وفي الشريعة**: عقدٌ يرفعُ النِّزاعَ[3].

الصلاةُ في اللغةِ: الدعاءُ، **وفي الشريعة**: عبارةٌ عن أركان مخصوصةٍ وأذكارٍ معلومةٍ بشرائط محصورةٍ في أوقاتٍ مقدَّرةٍ، والصلاةُ أيضًا: طلبُ التعظيمِ لجانبِ الرسُولِ ﷺ في الدينا والآخرةِ[4].

الصَّلْم: حذفُ الوَتَدِ المفروقِ، مثل حذف «لات» من «مفْعُولات» ليبقى «مفْعُو»، فينقل إلى «فَعْلُنْ»، ويسمى: أصْلم[5].

الصَّلْتيةُ: هم أصحابُ «عثمان بن أبي الصَّلْت»، وهم كالعجَاردةِ، لكنْ قالُوا: مَنْ أسلَم واستجَار بنا تولينَاهُ، وبرئنَا من أطفاله حتى يبلغوا فيدعَوْا إلى الإسلام فيقبلوا[6].

فصل النون

الصِّناعةُ: ملكةٌ نفسانيةٌ يصدرُ عنها الأفعال الاختياريةُ مِنْ غيرِ رَوِيَّةٍ[7]، وقيلَ: العلمُ المتعلقُ بكيفية العملِ.

(١) كشاف [٤/ ٢٨٨] نقلا عن الجرجاني.
(٢) كشاف [٤/ ٢٨٩] نقلا عن الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة من كشاف.
(٣) انظر كشاف [٤/ ٢١٥، ٢١٦].
(٤) انظر التفصيل في كشاف [٤/ ٢٧٣ - ٢٨٦]
(٥) انظر كشاف [٤/ ٢٦٨].
(٦) الصلتية: فرقة من الخوارج العجاردة أصحاب عثمان بن الصلت بن الصامت وقيل: أصحاب الصلت بن الصامت. كشاف [٤/ ٢٠٤] والملل والنحل [١/ ١٢٤]. (٧) كشاف [٤/ ٢٠٤] والملل والنحل [١/ ١٢٤].

صنعةُ التَّسْميطِ: هي أن يُؤتَى بعدَ الكلماتِ المنثورةِ، أو الأبياتِ المشطُورةِبقافيةٍ أخْرى مرعيةٍ إلى آخرها، كقولِ «ابن دُرَيْد»[1]:

لما بَـدَا مـن الـمَـشِـيـبِ صَـوْنُـه ... وبَـانَ عـن عَـصْـرِ الـشَّـبَـاب بَـوْنُـه

قـلـتُ لها والـدَّمْـعُ هـام جـوْنُـه ... إمَّـا تَـرَيْ رأسـي حـاكـي لـونُـه

طُـرّةَ صُـبْـح تـحـتَ أذيـالِ الـدُّجَـى[2]

إلى آخر القصيدة، وكقول «الصَّاغانيّ»، في ديباجَةِ المشارقِ[3]: «مُحْيي الرِّمم ومجرى القلَم، وذارئ الأُمم، وبارئ النَّسَم؛ ليعبدُوه، ولا يشركُوا به» إلى آخر الديباجة.

فصل الهاء

الصَّهْرُ: ما يحلُّ لك نكاحُه من القرابةِ، وغير القرابة، وهذا قول «الكَلْبيّ». وقالَ «الضَّحَّاكُ»: «الصِّهْرُ»: الرضَاعُ، ويحرمُ من الصهر ما يحرمُ من النَّسبِ». ويقال: الصِّهرُ: الذى يَحْرُمُ من النَّسَبِ[4].

فصل الواو

الصوتُ: كيفيةٌ قائمةٌ بالهواءِ يحملهَا إلى الصِّماخ[5].

الصوابُ لغةً: السَّدادُ: **واصطلاحًا**: هو الأمرُ الثابتُ الذى لا يسوغُ إنكارهُ. وقيل: الصوابُ: إصابةُ الحقِّ، والفرق، بين الصوابِ والصدقِ والحقِّ: أن الصوابَ هو الأمرُ الثابتُ في نفسِ الأمرِ الذى لا يسوغُ إنكارهُ، والصدقُ: هو الذى يكونُ ما في الذهنِ مطابقًا لما في الخارجِ، والحقُّ: هو الذى يكُونُ ما في الخارجِ مطابقًا لما في الذهنِ[6].

---

(١) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدى أبو بكر، من أئمة اللغة والأدب توفى سنة ٣٣١هـ.

(٢) الشطران الرابع والخامس من قصيدة لابن دريد في الحكم، وأولها:

يـا ظـبـيـة أشـبـه شـيء بـالـهـا ... تـرعـى الـخـزامـى بـيـن أشـجـار النقا

انظر جواهر الأدب للسيد أحمد الهاشمي [٢/ ٤٠١].

(٣) «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»، جمع فيه الصغاني بين كتابيه: «مصباح الدُّجى من صحاح حديث المصطفى» و «الشمس المنيرة من الصحاح المأثورة». وقد شرحه «ابن ملك» سنة ٨٠١هـ في كتاب سماه: «تبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار». انظر مقدمة الشوارد للصغاني. تحقيق: مصطفى حجازي.

(٤) الصهر في اللغة: بمعنى والد الزوجة أو والد الزوج. انظر كشاف [٤/ ٢٣١، ٢٣٢].

(٥) انظر كشاف [٤/ ٢٠٤ - ٢٠٦].

(٦) كشاف [٤/ ٢٠٣] نقلا عن الجرجاني.

الصَّوابُ: خلافُ الخطأِ وهما يستعملانِ في المجتهداتِ، والحقُّ والباطلُ يستعملانِ في المعتقداتِ، حتى إذا سُئِلنا في مذهبنا ومذهبِ من خالفنَا في الفروع يجبُ علينا أن نجيبَ بأنَّ مذهبنا صوابٌ يحتملُ الخطأَ، ومذهبَ مَنْ خالفنَا خطأٌ يحتملُ الصوابَ، وإذا سئلنَا عن معتقدِنا ومعتقد مَنْ خالفنا في المعتقدَاتِ يجبُ علينا أن نقولَ: الحقُّ ما عليه نحنُ، والباطل ما عليه خصومُنا، هكذا نقلَ عنِ المشايخِ، وتمامُ المسألةِ في أصول الفقه.

صُورَةُ الشَّيْءِ: ما يؤخذُ منهُ عندَ حذفِ المشخصاتِ، ويقالُ: صورةُ الشيءِ ما به يحصلُ الشيءُ بالفعل.

الصورَةُ الجسميةُ: جوهرُ متصلٌ بسيطٌ لا وجودَ لمحلِّه دونه، قابل للأبعاد الثلاثة المدركةِ من الجسمِ في بادئ النظر.

الصوة الجسميةُ: الجوهرُ الممتدُّ في الأبعادِ كلِّها المدركُ في بادئ النظر بالحسّ[1].

الصورةُ النوعيةُ: جوهرٌ بسيطٌ لا يتمُّ وجودهُ بالفعلِ دونَ وجودِ ما حلَّ فيه.

الصومُ في اللغةِ: مطلقُ الإمساكِ، **وفي الشرع**: عبارةٌ عن إمساكٍ مخصوصٍ، وهو الإمساكُ عن الأكلِ والشربِ والجماعِ من الصبحِ إلى المغربِ مع النيَّةِ[2].

فصل الياء

الصَّيدُ: ما توحش بجناحهِ أو بقوائمِه مأكولًا كان أو غيرَ مأكولٍ، ولا يؤخذُ إلا بحيلةٍ[3].

(١) انظر كشاف [٤/ ٢٢٨ - ٢٣٠].
(٢) انظر كشاف [٤/ ٢٦٩].
(٣) انظر كشاف [٤/ ٢١٩].

باب الضاد

فصل الألف

الضَّالُّ: المملوكُ الذى ضَلَّ الطريقَ إلى منزلِ مالكِه من غيرِ قصدٍ[1] (بخلاف الآبق فإنه الذى فرّ من منزل المالك).

فصل الباء

الضَّبْطُ في اللغةِ: عبارةٌ عنَ الحَزْمِ، وفي الاصْطلاحِ: إسماعُ الكلام كمَا يحقُّ سَمَاعُه، ثم فَهْمُ معناهُ الذى أُريدَ بهِ، ثم حِفْظُهُ ببذلِ مجهودِه والثبَاتِ عليه بِمُذَاكَرته إلى حينِ أدائِه إلى غيرِه[2].

فصل الحاء

الضَّحْكُ: كيفيةٌ غيرُ راسخةٍ يحصلُ مِنْ حركةِ الروحِ إلى الخارجِ دفعةً، بسبَبِ تَعجُّب يحصلُ للضاحِكِ[3]. وحدُّ الضحكِ: ما يكونُ مسموعًا لهَ لا لجيرانِه.

الضُّحْكَةُ: بوزن الصُّفْرة، من يضحكُ عليه الناسُ، وبوزن الهُمَزَة، من يَضْحَكُ (هو) على الناسِ[4].

فصل الدال

الضِّدَّانِ: صفتانِ وجوديتَانِ يتعاقبانِ في موضع واحدٍ يستحيلُ اجتماعُهما، كالسوادِ والبياضِ، والفرقُ بين الضدَّين والنقيضَين: أن النقيضينِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعان، كالعدمِ والوجودِ، والضدَّينِ لا يجتمعَانِ، ولكنْ يرتفعَانِ، كالسَّوادِ والبياضِ.

(١) كشاف [٤/ ٨٩٤] نقلا عن الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة من كشاف.
(٢) كشاف [٤/ ٨٨٦] نقلا عن الجرجاني.
(٣) الضحك: بالكسر والفتح وسكون الحاء وبكسرتين وبكسر الثاني وفتح الأول كما في المنتخب. كشاف [٤/ ٨٣٩] نقلا عن الجرجاني.
(٤) كشاف [٤/ ٨٩٤] نقلا عن الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة من كشاف.

فصل الراء

الضَّرْبُ في العَرُوضِ: آخرُ جُزْءٍ مِنَ المِصْرَاعِ الثاني منَ البيتِ[1].

الضَّرْبُ في العددِ: تَضْعيفُ أحدِ العددَينِ بالعَدَدِ الآخَرِ.

الضروريَّةُ المطلقةُ: هيَ التي يُحكمُ فيها بضَرورةِ ثُبوتِ المحمولِ للموضُوعِ، أو بضَرُورَةِ سَلْبِه عنهُ مادامَ ذاتُ الموضوعِ موجودةً، أمَّا التي حكمَ فيها بضَرُورَةِ الثبوتِ، فضرُوريَّةٌ موجبةٌ، كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورةِ»، فإنَّ الحكمَ فيها بضرورَةِ ثُبوت الحيوانِ للإنسانِ في جميعِ أوقاتِ وجودِه، وأما التِي حُكمَ فيها بضرورَةِ السلْبِ، فضروريةٌ سالبةٌ، كقولنا: «لا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ بالضرورَةِ»، فالحكمُ فيها بضرورةِ سَلْبِ الحجرِ عن الإنسانِ في جَميعِ أوقاتِ وجُودِه[2].

الضَّرُورَةُ: مشتقةٌ من الضَّرَرِ، وهو النازلُ ممَّا لاَ مَدْفَعَ له[3].

فصل العين

الضَّعيفُ: ما يكونُ في ثُبوتِه كلامٌ، كقُرطاسٍ بضم القاف في قِرطاسٍ بكسرها.

ضَعْفُ التأليفِ: أَنْ يكونَ تأليفُ أجزاءِ الكلامِ على خلافِ قانُونِ النحوِ، كالإضمارِ قبلَ الذكْرِ لفظًا أو مَعنًى. نحو: «ضربَ غُلامَهُ زيدًا».

الضعيفُ من الحديثِ: ما كانَ أدنَى مرتبةً من الحسَنِ، وضعفُه يكونُ تارةً لضعفِ بعضِ الرواةِ من عَدَمِ العدالةِ، أو سُوءِ الحِفْظِ، أو تهمةٍ في العقِيدةِ، وتارةً بعلَلٍ أُخَر، مثل، الإرسَال والانقطَاعِ والتدلِيسِ[4].

فصل اللام

الضَّلالَةُ: هيَ فُقْدَانُ ما يوصلُ إلى المطلوبِ، وقيلَ: هي سلوكُ طريقٍ لا يوصِّلُ إلَى المطلوبِ[5].

---

(١) انظر كشاف [٤/ ٨٧٢].

(٢) انظر كشاف [٤/ ٨٧٩، ٨٨٠].

(٣) الضرورة في اللغة: الحاجة، وعند أهل السلوك: هي ما لابد للإنسان في بقائه، ويسمى حقوق النفس أيضا كما في مجمع السلوك. كشاف [٤/ ٨٧٧ - ٨٧٩].

(٤) كشاف [٨٨٧] نقلا عن الجرجاني.

(٥) كشاف [٤/ ٨٩٤].

فصل الميم

الضَّمَارُ: هُو المالُ الذِى يكونُ عينهُ قائمًا ولا يُرجَى الانتفاعُ بهِ، كالمغصوبِ والمالِ المجحودِ، إذا لم يكنْ عليه بينةٌ[١].

ضَمَانُ الدَّرْكِ: هو رَدُّ الثمنِ للمشترِي عند استحقاقِ المبيع بأنْ يقولَ: تكفلتُ بما يدركُك في هذا المبيع[٢].

ضَمانُ الغَصْبِ: ما يكونُ مضمونًا بالقيمةِ.

ضَمَانُ الرَّهْنِ: ما يكونُ مضمونًا بالأقلِّ مِنَ الْقِيمَةِ والدَّيْنِ[٣].

ضَمَانُ المبيعِ: ما يكُونُ مضمونًا بالثمنِ قلَّ أو كَثُرَ[٤]

فصل النون

الضنائِنُ: هو الخصائِصُ من أهلِ اللَّه الذين يُضَنُّ بهم لنفاسَتِهم عندَه، كما قال ﷺ: «إنَّ لله ضنائنَ منْ خلقهِ ألبسهُم النورَ السَّاطعَ يُحْيِيهِم في عافيةٍ ويُميتُهم في عافيةٍ»[٥].

فصل الياء

الضِّياءُ: رؤيةُ الأغيارِ بعينِ الحقِّ، فإن الحقَّ بذاتِه نورٌ لا يُدركُ، ولا يدركُ به، ومن حيثُ أسماؤه: نورٌ يُدْرَكُ، ويدركُ به، فإذا تجلَّى القلبُ من حيثُ كونهِ يدركُ به. شاهدت البصيرةُ المنوَّرةُ الأغيارَ بنورِه، فإنَّ الأنوارَ الأسمائيةَ من حيثُ تعلقها بالكونِ مخالطةٌ بسوادِه، وبذلك استتر انبهارُه، فأدركَت به الأغيَار، كما أن قرصَ الشمسِ إذا حَاذاه غيمٌ رقيقٌ يدركُ[٦]

(١) انظر كشاف [٤/ ٨٨٣].

(٢) كشاف [٤/ ٨٩٥] نقلا عن الجرجاني، وفيه: «وهو التزام تخليص المبيع عند الاستحقاق: أو رد الثمن إلى المشترى بأن يقول: تكفلت بما يدركك في هذا البيع.

(٣) كشاف [٤/ ٨٩٥] نقلا عن الجرجاني

(٤) كشاف [٤/ ٨٥٩] نقلا عن الجرجاني. مع تحوير في العبارة.

(٥) ضعيف. أخرجه السيوطي في الجامع الصغير [١/ ٩٦] وأبو نعيم في الحلية [١/ ٦].
وتمامه: «وإذا توفاهم توفاهم إلى جنته، أولئك الذين تمر عليهم الفتن. كقطع الليل المظلم «وهم منها في عافية» انظر كشاف [٤/ ٨٩٩].

(٦) انظر الكاشاني [١٧٤].

باب الطاء

فصل الألف

الطَّاهِرُ: مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تعالَى من المخالَفَاتِ.

طاهِرُ الظَّاهِرِ: مَنْ عصمهُ اللَّهُ مِنَ المعاصِي.

طاهِرُ الباطِنِ: مَنْ عصمهُ اللَّهُ تعالَى من الوساوسِ والهواجِسِ (والتعلق بالأغيار).

طاهِرُ السِّرِّ: مَنْ لاَ يذهلُ عنِ اللَّه طَرفَةَ عَين.

طَاهِرُ السِّرِّ والعلانِيَةِ: مَنْ قامَ بتوفيةِ حقوقِ الحقِّ والخلقِ جَميعًا؛ لِسعَتِه برعايةِ الجانبيْنِ[1].

الطَّاعَةُ: هي موافقةُ الأمرِ طَوْعًا، وهيَ تجُوز لغيرِ اللَّه عندَنا، وعندَ المعتزلةِ: هي موافقةُ الإرادةِ[2].

فصل الباء

الطبُّ الروحَانِيُّ: هو العلمُ بكمالاتِ القلوبِ وآفاقِها وأمراضِها وأَدوائِها، وبكيفيةِ حِفْظِ صحَّتِها واعتِدَالِها[3].

الطَّبيبُ الروحانيُّ: هو الشيخُ العارفُ بذلكَ الطبِّ القادرِ على الإرشادِ والتكميلِ[3].

الطَّبعُ: مايقَعُ علَى الإنسانِ بغيرِ إرادةٍ. وقيلَ: الطبعُ بالسكونِ: الجِبلَّةُ التي خُلقَ الإنسانُ عليها[4].

الطَّبيعةُ: عبارةٌ عَنِ القوةِ الساريةِ في الأجسامِ، بهَا يصلُ الجِسمُ إلَى كمالِهِ الطبيعيِّ[5].

---

(١) انظر كل ما سبق في كشاف [٤/ ٩٦] والكاشاني [٨٣، ٨٤] حيث نقل عنه الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة من كشاف والكاشاني.

(٢) انظر كشاف [٤/ ٩١٤، ٩١٥].

(٣) انظر كشاف [٤/ ٨٩٩] والكاشاني [٨٤] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٤) الطبع بالفتح والسكون مرادفا للطباع وتارة مرادف للطبيعة. كشاف [٤/ ٩١١].

(٥) الطبع في اللغة السجية التي جبل عليها الإنسان وطبع عليها سواء صدرت عنها صفات نفسية أو لا كالطباع بالكسر، إذْ الطباع: ما ركب فينا من المطعم والمشرب وغير ذلك من الأخلاق التي لا تزايلنا. انظر كشاف [٤/ ٩٠٨- ٩١١].

فصل الراء

الطَّريقُ: هُو ما يمكنُ التوصُّل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب، وعندَ اصطلاحِ أهلِ الحقيقةِ: عبارةٌ عن مراسِمِ اللَّهَ تعالى، وأحكامِهِ التكليفيةِ المشروعةِ التي لا رُخْصَةَ فيها، فإنَّ تتبعَ الرخَصِ سببٌ لتنفيسِ الطبيعةِ المقتضيةِ للوقفةِ والفترةِ في الطريقِ[١].

الطريقُ اللَّمِّيُّ: هُو أنْ يكونَ الحدُّ الأوسطُ علةً للحكم في الخارج، كما أنهُ علةٌ في الذهن. كقوله "هذا محمومٌ لأنه متعفِّنُ الأخلاطِ، وكلُّ متعفنِ الأخلاطِ محمومٌ، فهذا محمومٌ".

الطريقُ الإنِّيُّ: هُو ألا يكونَ الحدُّ الأوسطُ علةً للحكم، بل هو عبارةٌ عن إثباتِ المدعي بإبطالِ نقيضه، كمنْ أثبتَ قِدَمَ العقلِ بإبطالِ حدوثِه، بقوله: "العقلُ قديمٌ إذْ لو كانَ حادثًا لكانَ ماديًا؛ لأن كلَّ حادثٍ مسبوقٌ بالمَادَّةِ".

الطريقةُ: هي السِّيرَةُ المختصةُ بالسالكينَ إلَى اللَّه تعالَى من قطعِ المنازلِ والترقِّي في المقاماتِ[٢].

الطَّرَبُ: خفَّةٌ تُصيبُ الإنسانَ لشدةِ حزنٍ أو سرُور[٣].

الطَّرْدُ: ما يوجبُ الحكمَ لوجودِ العلةِ، وهو التلازمُ في الثبوتِ[٤].

فصل العين

الطُّغْيَانُ: مجاوزةُ الحدِّ في العصيانِ.

فصل اللام

الطلاقُ هو في اللغةِ: إزالةُ القيدِ والتخْلِيَة، وفِي الشرعِ: إزالةُ مِلْكِ النكاحِ[٥].

طَلاَقُ البِدْعَةِ: هو أَنْ يطلقَهَا ثلاثًا بكلمةٍ واحدةٍ، أَوْ ثلاثًا في طُهْرٍ واحدٍ.

طلاقُ السُّنَّةِ: هُو أنْ يطلقَهَا الرجلُ ثلاثًا في ثلاثةِ أطهارٍ.

---

(١) كشاف [٤/ ٩١٩] نقلا عن الجرجاني.

(٢) الطريقة في اصطلاح الصوفية: طريق موصل إلى اللَّه تعالى، كما أن الشريعة طريق موصل إلى الجنة. انظر كشاف [٤/ ١٩١٩] والكاشاني [٨٤] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٣) انظر كشاف [٤/ ٨٩٩].

(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٠٤، ٩٠٥].

(٥) انظر كشاف [٤/ ٩٢٠ - ٩٢١].

طلاقُ الأحْسَنِ: هوَ أن يطلقَها الرجلُ واجدةً في طهرٍ ولم يُجامعها، ويتركها مِنْ غيرِ إيقاعِ طلقةٍ أخْرَى حتى تنقضيَ عِدَّتُها.

الطَّلاءُ: هو ماءُ عِنَبٍ طُبِخَ، فذهبَ أقلُّ من ثُلُثيْه[1].

فصل الميم

الطَّمْسُ: هو ذَهَابُ رسومِ السيارِ بالكليَّةِ في صفاتِ نورِ الأنوارِ، فتفنى صفاتُ العبدِ في صفاتِ الحقِّ تعالَى[2].

فصل الهاء

الطَّهارةُ في اللغة: عبارةٌ عن النظافةِ، وفي الشرع: عبارةٌ عن غسلِ أعضاءٍ مخصوصةٍ بصفةٍ مخصوصةٍ[3].

فصل الواو

الطوالعُ: أولُ ما يبدُو من تجلياتِ الأسماءِ الإلهيةِ على باطنِ العبدِ، فيحسنُ أخلاقه، وصفاته بتنويرِ باطنِه[4].

فصل الياء

الطَّيُّ: حَذْفُ الرابعِ الساكنِ كحذفِ فاء «مُسْتَفْعِلِنْ»، ليبقى «مُسْتَعِلُنْ» فينقل إلى «مُفْتَعْلُنْ»، ويسمى: مطويًّا[5].

الطِّيَرَةُ: كالخِيَرَة، مصدر من طَيَر، ولم يَجِئْ غيرهُما من المصادرِ على هذا الوزنِ[6].

---

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٢٨].

(٢) انظر كشاف [٤/ ٩٠٨] والكاشاني [٨٤] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٣) انظر كشاف [٤/ ٩٠٦].

(٤) انظر كشاف [٤/ ٩١٤].

(٥) انظر كشاف [٤/ ٩٢٨، ٩٢٩].

(٦) الطيرة، فيما يسوء فقط، والفأل قيل: عام فيما يسر ويسوء وقد نهى النبي ﷺ عن الطيرة. انظر كشاف [٤/ ٩٠٧].

باب الظاء

فصل الألف

الظَّاهرُ: هو اسمٌ لكلامٍ ظهرَ المرادُ منه للسامعِ بنفسِ الصِّيغةِ، ويكونُ محتمِلًا للتأويلِ والتخصيصِ[1].

الظاهرُ: ما ظهرَ المرادُ للسَّامع بنفس الكلام، كقوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾[2]،وقوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم ﴾[3]، وضدُّه الخفيُّ، وهو ما لا ينالُ المراد إلا بالطلبِ، كقوله تعالى: ﴿ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾.

ظاهرُ العِلم: عبارةٌ عندَ أهلِ التحقيقِ عَن أعيانِ الممكناتِ[4].

ظاهرُ الوجوهِ: عبارةٌ عن تجلياتِ الأسماءِ، فإنَّ الامتيازَ في ظاهرِ العلمِ حقيقيٌّ، والوحدةَ نسبيَّةٌ، وأما في ظاهرِ الوجودِ، فالوحدةُ حقيقيةٌ والامتياز نسبيٌّ[5].

فصل الراء

الظَّرفيةُ: هي حلول الشيء في غيرِهِ حقيقةً. نحو: الماءُ في الكوزِ، أو مجازًا. نحو: النجاةُ في الصدقِ.

الظرفُ اللُّغوي: هو ما كانَ العاملُ فيه مذكورًا. نحو: زيدٌ حصلَ في الدارِ[6].

الظَّرفُ المستقرُّ: هوَ ما كانَ العاملُ فيه مقدَّرًا. نحو: زيدٌ في الدار.

فصل اللام

الظُّلمةُ: عدمُ النورِ، فيمَا مِنْ شأنِهِ أنْ يستنير، والظُّلمةُ: الظِّلُّ لما نشأ من الأجْسَامِ الكثيفَةِ قدْ يطلقُ على العلم بالذاتِ الإلهيّة، فإن العلمَ لا يكشف مَعَها غَيرَها، إذ العِلْم بالذاتِ يُعطِي

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٢٩، ٩٣٠].
(٢) البقرة: [٢٧٥].
(٣) النساء [٣].
(٤) الكاشاني [١٧٥] حيث نقل عنه الجرجاني.
(٥) كشاف [٤/ ٩٣٠، ٩٣١] نقلا عن الجرجاني.
(٦) انظر التفصيل في كشاف [٤/ ٩٣٣، ٩٣٥].

ظلمةً لا يُدركُ بها شيءٌ كالبصرِ حينَ يغشَاهُ نورُ الشَّمسِ عندَ تعلقهِ بوسَطِ قُرصِهَا الذى هو يَنبوعُه فإنهُ حينئذٍ لا يدركُ شيئًا من المبصَرات[1].

الظُّلْمُ: وَضْعُ الشيءِ في غيرِ موضعهِ، وفي الشَّريعةِ: عبارةٌ عن التعدِّي عن الحقِّ إلى الباطلِ، وهُو الجَوْرُ، وقيلَ: هوَ التصرُّفُ في مِلْكِ الغيْرِ، ومجاوزةُ الحدِّ[2].

الظِّلُّ: ما نسخَتْه الشمس، وهو مِن الطُّلُوعِ إلى الزَّوَالِ، وفي اصطلاحِ المشايخ: هُو الوجودُ الإضافيُّ الظَّاهِرُ بتعينَاتِ الأعْيَانِ الممكِنةِ وأحكامِها التي هي معدُومَاتٌ، ظَهرتْ باسْمِهِ النُّور الذى هُو الوجودُ الخارجيُّ المنسوبُ إليها، فيستر ظلمَة عدميَّتها النُّور الظَّاهر بصوَرهَا، صارَ ظلاًّ لظهور الظلِّ بالنور وعدميَّتِه في نفسِه. قال اللَّهُ تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾[3]. أي: بسطَ الوجودَ الإضاف على الممكنَاتِ[4].

الظل الأولُ: هو العقلُ الأولُ، لأنه أولُ عينٍ ظهرتْ بنورهِ تعالى[5].

ظلُّ الإلهِ: هو الإنسانُ الكاملُ المتحققُ بالحضرةِ الواحديَّةِ[6].

الظُّلَّةُ: هي الَّتى أحدُ طرفَيْ جُذُوعِهَا على حائطِ هذه الدَّارِ، وطرفُها الآخرُ على حائطِ الجارِ المقابلِ.

فصل النون

الظَّنُّ: هُو الاعتقادُ الراجحُ مع احتمالِ النَّقيضِ، ويستعملُ في اليقينِ والشكِّ، وقيلَ: الظنُّ: أحدُ طرفَي الشكِّ بصفَةِ الرجْحَان[7].

فصل الياء

الظِّهَارُ: هو تشبيهُ زوجتِهِ، أو ما عبَّرَ به عَنها، أو جزء شائعٍ منها بعُضْوٍ يحرُمُ نظرُه إليهِ منْ أعضاءِ محارمِهِ نَسَبًا أو رضَاعًا، كأمِّهِ وبنتِهِ وأختِه[8].

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٣٩].
(٢) كشاف [٤/ ٩٣٨] نقلا عن الجرجاني.
(٣) الفرقان: [٤٥].
(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٣٦ - ٩٣٨] والكاشاني [١٧٥] حيث نقل عنه الجرجاني.
(٥) الكاشاني [١٧٦] حيث نقل عنه الجرجاني وكشاف [٤/ ٩٣٨].
(٦) الكاشاني [١٧٦] حيث نقل عنه الجرجاني وكشاف [٤/ ٩٣٨].
(٧) انظر كشاف [٤/ ٩٣٩، ٩٤٠].
(٨) انظر كشاف [٤/ ٩٣١].

باب العين

فصل الألف

العارِضُ للشَّيءِ: ما يكونُ محمولًا عليه خَارجًا عنه، والعارضُ: أعمُّ من العَرَض العام، إذْ يقالُ للجوهَرِ عارضٌ، كالصورَةِ تعرضُ على الهيولي ولا يقالُ له عَرَض.

العالَمُ لغةً: عبارةٌ عمَّا يُعلمُ به الشيءُ، واصطلاحًا: عبارةٌ عن كلِّ ما سِوَى اللهِ منَ الموجوداتِ؛ لأنهُ يعلمُ به اللَّه من حيثُ أسماؤُه وصفاتُه[1].

العامُّ: لفظٌ وضعَ وضْعًا واحدًا لكثير غير محصُور مستغْرقٌ جميع ما يصلحُ لهُ، فقوله: «وضعًا واحدًا» يخرج المشترك لكونه بأوضاع، و«لكثير» يخرج ما لم يوضع لكثير «كزيد وعمْرٍو»، وقوله: «غيرِ محصورٍ» يخرجُ أسماءَ العدَدِ، فإنَّ المائةَ مثلا وضِعتْ وضعًا واحدًا لكثيرٍ، وهو مستغرقٌ جميعَ ما يصلحُ له، لكنَّ الكثيرَ محصورٌ، وقولهُ: «مستغرقٌ جميعَ ما يصلحُ له» يخرجُ الجمعَ المنكَّرَ نحو، «رأيتُ رجالًا» لأنَّ جميعَ الرجَالِ غيرُ مرئيٍّ له، وهو إما عامٌّ بصيغتِهِ ومعناهُ كالرجالِ، وإمَّا عامٌّ بمعناه فقطْ كالرَّهْطِ والقومِ.

العاملُ: ما أوجَبَ كونَ آخرِ الكلمة على وجهٍ مخصُوصٍ من الإعرابِ[2].

العاملُ القياسيُّ: هو ما صَحَّ أن يُقَالَ فيه كلُّ ما كانَ كذا، فإنهُ يعملُ كذا، كقولنَا: «غلامُ زيدٍ» لما رأيتَ أثرَ الأولِ في الثاني، وعرفتَ علَّته قِسْتَ عليه ضَرْب زيدٍ وثوبَ بكْرٍ.

العاملُ السَّماعيُّ: هو ما صحَّ أن يقالَ فيه هذا يَعْملُ كذا، وهذا يعملُ كذا، وليسَ لكَ أن تتجاوزَ. كقولنا: إنَّ الباءَ تجرُّ ولم تجزم وغيرهما.

العاملُ المعنويُّ: هُو الذى لا يكُونُ لِلِّسانِ فيه حظٌّ، وإنَّما هو معنًى يُعرفُ بالقلبِ.

العاشِرُ: هو مَنْ نصبَهُ الإمامُ على الطريقِ؛ ليأخذَ الصَّدقَاتِ من التُّجارِ مما يمرُّونَ به عليه عندَ اجتماعِ شرائطِ الوجُوبِ[3].

---

(١) انظر كشاف [٤/ ١٠٥٣ - ١٠٥٥] واصطلاحات الكاشاني [٢١١].

(٢) العامل: هو عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. قد اشتهر فيما بينهم أن الاسم هو الأصل في الإعراب، وأن المضارع قد تطفل عليه بسبب المضارع، فاعلم أن تعلق الفعل وما أشبهه من الحروف والأسماء وغيرها بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه معان معقوله تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها فجعلوا الإعراب. كشاف [٤/ ١٠٤٥].

(٣) انظر كشاف [٤/ ٩٦٠].

العاريَّةُ: هي بتشديد الياء تمليكُ منفعةٍ بلا بَدلٍ، فالتمليكاتُ أربعةُ أنواعٍ، فتمليكُ العين بالعِوَضِ: بيعٌ، وبلا عِوضٍ: هبةٌ. وتمليكُ المنفعةِ بعوضٍ: إجارةٌ، وبلا عِوَضٍ: عاريةٌ[1].

العاقِلةُ: أهلُ ديوانٍ لمَنْ هُو منهم، وقبيله يحميهِ ممنْ ليسَ منهُم.

العادَةُ: ما استمرَّ الناسُ عليه على حكمِ المعقولِ، وعادُوا إليه مرّةً بعدَ أخْرَى[2].

العاذِرِيَّةُ: هم الذين عذَروا الناسَ بالجهالاتِ في الفروعِ[3].

فصل الباء

العبادَةُ: هو فِعْلُ المكلَّفِ على خلافِ هوَى نفسِه تعظيمًا لربِّه[4].

العبوديَّةُ: الوفاءُ بالعهودِ، وحفظُ الحدُودِ، والرضَا بالموجُودِ، والصبرُ على المفقودِ[5].

عبارةُ النصِّ: هي النظمُ المعنويُّ المسوقُ له الكلامُ. سُمِّيَتْ عبارةً؛ لأنَّ المستدلَّ يعبر مِن النظمِ إلَى المعنى، والمتكلمُ منَ المعنى إلى النظمِ فكانتْ هي موضعَ العبورِ، فإذَا عمِل بموجبِ الكلامِ مِنَ الأمرِ والنهْي، يسمَّى: استدلالًا بعبارةِ النصِّ[6].

العَبَثُ: ارتكابُ أمرٍ غيرِ مَعلومِ الفائدَةِ، وقيلَ: ما ليسَ فيه غَرضٌ صحيحٌ لفاعِلِهِ[7].

فصل التاء

الْعَتَهُ: عبارة عن آفةٍ ناشئَةٍ عن الذاتِ توجبُ خَللًا في العقلِ، فيصير صاحبُه مختلطَ العقلِ، فيشبهُ بعضُ كلامِه كلامَ العقلاءِ، وبعضُه كلامَ المجانينَ، بخلافِ السَّفهِ، فإنه لا يشابهُ المجنونَ، لكنْ تعتريهِ خفَّة، إما فرحًا وإمَّا غضبًا[8].

الْعِتْقُ في اللغة: القوةُ، وفي الشَّرعِ: هيَ قوةٌ حكميَّةٌ يصيرُ بها أهلًا للتصرفاتِ الشرعيَّةِ[9].

فصل الجيم

العُجْمةُ: هي كَوْنُ الكلمةِ من غيرِ أوزَانِ العربِ[10].

(١) انظر كشاف [٤/ ١٠٨٠].
(٢) انظر كشاف [٤/ ٩٥٧، ٩٥٨].
(٣) انظر كشاف [٤/ ٩٦٠].
(٤) الكاشاني [١٢٢] وكشاف [٤/ ٩٤٧، ٩٤٨].
(٥) الكاشاني [١٢٢].
(٦) انظر كشاف [٤/ ٩٥٩].
(٧) انظر كشاف [٤/ ٩٤٧].
(٨) انظر كشاف [٤/ ١٠٧٨].
(٩) العتق لغة الخروج عن الرِّق. انظر كشاف [٤/ ١٠١١].
(١٠) وذلك كنوح ولوط، ولا يعرف ذلك إلا بالسماع، وهي من أحد أسباب منع الصرف. انظر كشاف [٤/ ١٠٤٦].

العُجْبُ: هو عبارةٌ عن تصوُّرِ استحقاقِ الشخْصِ رتبةً لا يكونُ مستحِقًّا لها[1].

العَجَبُ: تغيُّرُ النفسِ بما خَفِيَ سببُه، وخرجَ عن العادةِ مثلُه.

العَجَارِدَةُ: هم أصحابُ «عبد اللَّه بن عجْرَدٍ»، قالُوا: أطفالُ المشركينَ في النارِ[2].

فصل الدال

العَدَالة في اللغةِ: الاستقامةُ، وفي الشريعةِ: عبارةٌ عن الاستقامةِ على طريقِ الحقِّ بالاجتنابِ عمَّا هو محظورٌ دينا[3].

العَدْلُ: عبارةٌ عن الأمرِ المتوسِّطِ بين طَرفي الإفراطِ والتفْريطِ، وفي اصطلاحِ النحويين: خروجُ الاسمِ عن صيغتِه الأَصلية إلى صيغة أخرى، وفي اصطلاحِ الفقهاءِ: مَن اجتنبَ الكبائرَ، ولم يصرَّ على الصغائرِ، وغلبَ صوابُه، واجتنبَ الأفعالَ الخسيسةَ، كالأكلِ في الطريقِ والبولِ. وقيل: العدلُ: مصدرٌ بمعنَى العدَالةِ، وهُو الاعتدالُ والاستقامة، وهو المَيلُ إلى الحقِّ[4].

العدلُ التَّحْقِيقِيُّ: ما إذَا نُظِرَ إلى الاسمِ وُجِدَ فيه قياسٌ غيرُ منعِ الصَّرفِ، يدلُّ على أن أصلَه شيءٌ آخرُ، كثلاثٍ ومَثْلثٍ.

العدلُ التقديريُّ: مَا إذَا نظرَ إلَى الاسم لم يوجدْ فيه قياسٌ يدلُّ علَى أنَّ أصلَه شيءٌ آخرُ غيرَ أنه وُجدَ غير منصرفٍ، ولم يكنْ فيه إلا العلميَّةُ، فقُدِّرَ فيه العدلُ حفْظًا لقاعدتهم، نحو: «عمر».

العَدَاوَةُ: هيَ أنْ يتمكَّنَ في القلبِ مِن قصْدِ الإضرارِ والانتقَامِ.

العَدُّ: إحصاءُ شيءٍ على سبيلِ التفصيلِ.

العدَدُ: هيَ الكميَّةُ المتألفَةُ من الوحْدَاتِ، فلا يكونُ الواحد عدَدًا، وأمَّا إذَا فُسِّرَ العددُ بما يقَعُ به مراتبُ العددِ دخلَ فيه الواحدُ أيضًا، وهو إمَّا زائدٌ، إن زَادَ كُسُورُه المجتمعَةُ عليهِ كاثنى عَشَرَ، فإنَّ المجتمعَ من كُسُورِه التسعةِ التي هي نصفٌ وثلثٌ وربعٌ وخمسٌ وسدسٌ وسبعٌ وثمنٌ وتسعٌ وعشرٌ زائدٌ عليه؛ لأن نصفَها ستةٌ وثلثَها أربعةٌ وربعَها ثلاثةٌ وسدسَها اثنانِ،

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٤١].

(٢) العجاردة: فرقة من الخوارج أصحاب عبد الرحمن بن عجرد افترقوا إلى عشر فرق: الميمونية والحمزية والشعبية والحازمية والأطرافية والخلفية، والمعلومية والمجهولية، والصلتية، والثعالبة. كشاف [٤/ ٩٤٩] وفي الملل والنحل: أصحاب عبد الكريم بن عجرد [١/ ١٢٤].

(٣) انظر كشاف [٤/ ١٠١٤، ١٠١٥].

(٤) انظر كشاف [٤/ ١٠١٥ - ١٠١٧].

فيكون المجموعُ خمسةَ عشر، وهو زائدٌ على اثنَى عشَرَ، أو ناقصٌ، إنْ كانَ كسُوره المجتمعةٌ ناقصةً عنه، كالأربعةِ، أو مساوٍ، إنْ كان كسُورُه مساويةً له كالستَّةِ[1].

العِدَّةُ: هي تَرَبُّصٌ يلزمُ المرأةَ عندَ زَوَالِ النكَاحِ المتأكدِ أو شبهتِه[2].

فصل الذال

العُذْرُ: ما يتعذَّرُ عليه المعنَى على موجبِ الشرعِ إلا بتحمُّلِ ضررٍ زائدٍ.

فصل الراء

العَرَضُ: الموجودُ الذى يحتاجُ في وجودِهِ إلى موضعٍ أي محلٍّ يقومُ به كاللَّونِ المحتاجِ في وجودِهِ إلى جسمٍ يحلهُ ويقومُ هو به، والأعْرَاضُ على نوعين: قارِّ الذاتِ، وهو الذى يجتمعُ أجزاؤُه في الوجودِ كالبياضِ والسوادِ، وغيرِ قارِّ الذاتِ، وهو الذى لا يجتمعُ أجزاؤُه في الوجودِ كالحركةِ والسكونِ.

العَرَضُ اللازمُ: هو ما يمتنعُ انفكاكُه عن الماهيَّةِ، كالكاتبِ بالقوةِ بالنسبةِ إلى الإنسانِ[3].

العرضُ المفارِقُ: هو ما لا يمتنعُ انفكَاكُه عن الشَّيءِ، وهو إما سريعُ الزوَالِ كحُمْرَةِ الخَجلِ، وصُفْرَةِ الوَجلِ، وإمَّا بَطِيء الزَّوَالِ كالشَّيْبِ والشبابِ.

العرضُ المفارِقُ: هو ما لا يمتنعُ انفكَاكُه عن الشَّيءِ، وهو إما سريعُ الزوَالِ كحُمْرَةِ الخَجلِ، وصُفْرَةِ الوَجلِ، وإمَّا بطيءُ الزَّوَالِ كالشَّيْبِ والشبابِ.

العرضُ العامُّ: كُلِّيٌّ مَقُولٌ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ وغيرِهَا قولًا عَرَضيًّا، فبقولنا: «وغيرها» يخرجُ النوعُ والفصلَ والخاصَّةَ؛ لأنها لا تقالُ إلا على حقيقة واحدةٍ فقط، وبقولنا: «قولًا عرضيًّا» يخرجُ الجنسَ؛ لأنه قولٌ ذاتيٌّ.

العَرُوضُ: آخرُ جزءٍ من الشطرِ الأوَّلِ من البيْتِ[4].

العَرُوضُ: انبساطٌ من خلافِ جهةِ الطُّولِ.

---

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٤٩ - ٩٥١].
(٢) العدة بالكسر والتشديد لغة: الإحصاء. انظر كشاف [٤/ ٩٥٢].
(٣) انظر كشاف [٤/ ٩٨٦ - ٩٨٩].
(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٧٦].

العَرَضُ: ما يعرض في الجوهرِ، مثل: الألْوانِ والطُّعُومِ والذَّوْقِ واللَّمْسِ، وغيرِه مما يستحيلُ بقاؤُه بعدَ وجودِه.

العُرْفُ: ما استقرتْ النفُوسُ عليه بشهادَةِ العقولِ وتلقتْهُ الطبائعُ بالقبولِ، وهو حجَّة أيضًا، لكنَّه أسرعُ إلى الفَهْم، وكذا العادة، وهي ما استمرَّ الناسُ عليه على حُكمِ العقولِ وعادُوا إليه مرَّة بعدَ أخْرى[1].

العُرْفِيُّ: ما يتوقفُ على فعلٍ، مثل: المدحِ والثنَاءِ.

العرفيةُ العامَّةُ: هي التي حُكمَ فيها بدوامِ ثبوتِ المحمولِ للموضوعِ، أو سلبِه عنه، ما دامَ ذاتُ الموضوعِ متصفًا بالعنوانِ، مثالُهُ إيجابًا: «كلُّ كاتب متحركُ الأَصَابع مَا دامَ كاتبًا»، ومثاله سَلْبًا «لاَ شيءَ من الكتابِ ساكنُ الأَصَابعِ ما دامَ كاتبًا».

العرفيةُ الخاصَّةُ: هي العرفيةُ العامةُ، مع قيدِ اللاَّ دَوامِ بحسبِ الذاتِ، وهي إن كانتْ موجبةً، كما مرّ من قولنا: «كلُّ كاتب متحركُ الأصابع ما دامَ كاتبًا لا دائمًا» فتركيبُهَا من موجبةٍ عرفيةٍ عامةٍ، وهي الجزء الأولُ، وسالبة مطلقة عامَّة، وهي مفهُوم اللاَّدوام، وإن كانتْ سالبةً، كما تقدَم من قولِنا: لا شيءَ من الكاتبِ ساكنُ الأصابعِ ما دامَ كاتبًا لا دائمًا فتركيبُها من سالبةٍ عرفيةٍ عامَّةٍ، وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ.

العَرْشُ: الجسمُ المحيطُ بجميعِ الأجسامِ سُمِّيَ به لارتفاعِه، أو للتَّشْبيه بسريرِ الملكِ في تمكنِه عليه عند الحكمِ لنزولِ أحكامِ قضائِه وقدره منه ولا صورة ولا جسمَ ثَمةَ[2].

فصل الزاى

العزيمَةُ في اللغةِ: عبارةٌ عن الإرادةِ المؤكَّدَةِ. قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾[3] أي: لم يكنْ لَه قصدٌ مؤكدٌ في الفعلِ بما أمرَ بهِ، وفي الشريعة: اسمٌ لما هُو أصلٌ في المشروعاتِ غيرُ متعلّقٍ بالعوارضِ[4].

العَزْلُ: صرفُ الماءِ عن المرأةِ حَذَرًا عن الحملِ[5].

العُزْلَةُ: هي الخروجُ عن مخالطَةِ الخلْقِ بالانزوَاءِ والانقطَاعِ[6].

---

(١) العرف بالضم وسكون الراء هو: العادة وهو يشتمل العرف العام والخاص، وغلب عند أهل الإطلاق على العرف العام، وفي شرح المغنى العادة ثلاثة أنواع: العرفية العامة، والعرفية الخاصة والعرفية الشرعية. انظر كشاف [٤/ ٩٩٤].

(٢) انظر كشاف [٤/ ٩٨١].

(٣) طه: [١١٥].

(٤) انظر كشاف [٤/ ١٠٤٧].

(٥) انظر كشاف [٤/ ١٠٢٥].

(٦) انظر كشاف [٤/ ١٠٢٥].

فصل الصاد

العَصَبَة بنفسه: هي كلُّ ذكَر لا يدخلُ في نسبتِه إلى الميِّتِ أنثَى[1].

العصَبَة بغيْرِه: هي النِّسوةُ اللاَّتي فرضُهُنَّ النِّصفُ والثلثَانِ يَصِرْنَ عصبةً بإخوتِهنَّ.

العصبةُ معَ غيرِه: هي كلُّ أُنْثَى تصيرُ عصبةً مع أُنْثَى أُخْرَى كالأُخْتِ مَعَ البنتِ.

العَصْبُ: إسكانُ الحرفِ الخامسِ المتحرِّكِ، كإسكانِ لَامِ «مُفَاعَلَتُنْ» ليبقى «مُفَاعَلْتُنْ» فينقل إلى «مَفَاعِيلُنْ» ويسمَّى: مَعْصوبًا[2].

العِصْمَةُ: ملكةُ اجتنابِ المعاصِي مع التمكُّنِ منْها[3].

العِصْمَةُ المؤثِّمَةُ: هي التي يجعلُ مَنْ هتكَها آثِمًا.

العِصْمَةُ المقوِّمةُ: هي التي يثبتُ بها للإنسانِ قيمةٌ بحيثُ مَنْ هتكَها فَعَلَيْهِ القِصَاصُ أو الدِّيةُ.

العِصْيَانُ: هو تَرْكُ الانقياد.

فصل الضاد

العَضْبُ: هو حذفُ الميم من «مُفَاعَلَتُن»، ليبقى «فَاعَلَتُنْ» فينتقل إلى «مُفْتَعِلُنْ» ويسمى: معضُوبًا[4].

فصل الطاء

العَطْفُ: تابعٌ يدلُّ على معنًى مقصودٍ بالنسبةِ مع متبوعِه، يتوسطُ بينه وبينَ متبوعِهِ أحدُ الحروفِ العشرةِ. مثل «قامَ زيدٌ وعَمْرٌ»، «فعمروٌ» تابعٌ مقصودٌ بنسبةِ القيامِ إليه معَ «زيدٍ»[5].

عَطْفُ البيانِ: تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضحُ متبوعَهُ، فقوله: «تابعٌ» شاملٌ لجميعِ التوابعِ، وقوله: «غيرُ صفةٍ» خرجَ عنه الصفةُ. وقوله: «يوضحُ متبوعَه» خرجَ عنه التوابعُ الباقيةَ؛ لكونها غيرَ موضّحةٍ لمتبوعِهَا، نحو:

---

(١) العصبة بفتحين في اللغة من كان قرابته لأبيه، وفي الشريعة: كل من يأخذ من التركة ما أبقته أصحاب الفرائض. انظر التفصيل في كشاف [٤/ ٩٤٦].

(٢) انظر كشاف [٤/ ٩٤٦].

(٣) العصْمة عند الأشاعرة: ألا يخلق اللَّهُ في العبد ذنبا، وقيل: خلق قدرة الطاعة، وعند الحكماء: ملكة نفسانية تمنّع صاحبها من الفجور. انظر التفصيل في كشاف [٤/ ١٠٤٧-١٠٤٨].

(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٤٦، ٩٤٧].

(٥) انظر كشاف [٤/ ١٠٠٧ - ١٠١٠].

• أقْسَمَ بالله أبو حفْصٍ عُمَرُ •[1]

«فعمر» تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضحُ متبوعَهُ.

عَطْفُ البَيَانِ: هوَ التابعُ الذى يجيءُ لإيضاحِ نفْسِ سابقِه باعتبارِ الدلالةِ على معنًى فيه، كما في الصفةِ، وقيل: عطفُ البيانِ: هو اسمٌ غيرُ صفةٍ يجري مجْرَي التفسِيرِ.

فصل الفاء

العِفَّةُ: هيئةٌ للقوةِ الشَّهويَّةُ متوسطةٌ بينَ الفُجُورِ الذى هو إفراطُ هذهِ القوةِ والخمودِ الذى هو تفريطُهَا، فالعفيفُ من يباشِرُ الأمورَ على وِفْقِ الشرعِ والمروءَةِ[2].

فصل القاف

العقْلُ: هو حذْفُ الحرفِ الخامِسِ المتحرِّكِ من «مُفَاعَلَتُنْ»، وهي اللام ليبقى «مفُعَاعَتُنْ»، فينقل إلى «مُفَاعِلُنْ» ويسمى: مَعْقُولا.

العَقْلُ: جوهرٌ مجرَّدٌ عن المادَّةِ في ذاتِه مقارنٌ لهَا في فعلِه، وهي النفْس الناطِقَة التي يشيرُ إليْها كلُّ أحدٍ بقوله: «أنَا» وقيلَ: العقلُ: جوهَرٌ روحانِيٌّ خلقهُ اللَّهُ تعالى متعلقًا ببدن الإنسانِ، وقيلَ: العقلُ: نورٌ في القلب يَعْرِفُ الحقَّ والباطِلَ، وقيلَ: العقلُ: جوهرٌ مجرَّدٌ عن المادَّةِ يتعلقُ بالبدنِ تعلقَ التدبيرِ والتصرُّفِ، وقيلَ: العقلُ: قوةٌ للنفسِ الناطقةِ، وهو صريحٌ بأنَّ القوةَ العاقلة أمرٌ مغايرٌ للنفسِ الناطقةِ وأن الفاعلَ في التحقيق هو النفسُ، والعقلُ آلةٌ لها بمنزلةِ السكِّينِ بالنسبةِ إلى القاطعِ، وقيلَ: العقلُ والنفسُ والذهنُ واحدٌ، إلا أنها سميتْ عقلًا؛ لكونها مدركةً، وسميتْ نفسًا، لكونها متصرفَةً، وسميت ذِهْنًا؛ لكونها مستعدَّةً للإدراكِ[3].

العَقْلُ: ما يَعْقِلُ به حقائِقَ الأشياءِ، قيلَ: محلُّه الرأسُ، وقيل: محلُّه القلبُ.

العقلُ الهَيُولانِيُّ: هو الاستعدادُ المحضُ لإدراكِ المعقولَاتِ، وهي قوةٌ محضَةٌ خاليةٌ عن الفعلِ كما للأطفالِ، وإنما نسِبَ إلى الهَيُولي؛ لأن النفسَ في هذهِ المرتبةِ تشبه الهيولي الأولَى الخاليةَ في حدِّ ذاتها عن الصُّوَرِ كلِّها.

---

(١) رجز لعبد الله بن كيسبة، انظر شرح ابن عقيل [٣/ ٢١٩].

(٢) في مجمع السلوك: العفة: ترك الشهوات أي شهوات كل شيء. انظر كشاف [٤/ ١٠١٠].

(٣) العقل بالفتح وسكون القاف يطلق على معان، منها: إسقاط الخامس المتحرك بعد العصب. قال الحكماء: الصادر الأول من البارئ تعالى هو العقل الكل، وله ثلاثة اعتبارات: وجوده في نفسه ووجوبه بالغير، وإمكانه لذاته فيصدر عنه، أي عن العقل الكل بكل اعتبار أمر. فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل ثان، وباعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس، وباعتبار إمكانه يصدر جسم وهو فلك الأفلاك. انظر التفصيل في كشاف [٤/ ١٠٢٦/ ١٠٣٥].

العقلُ: مأخوذٌ من عقَالِ البعيرِ، يمنعُ ذَوى العقولِ من العدُولِ عن سواءِ السبيلِ، والصحيحُ أنهُ جوهرٌ مجرَّدٌ يدركُ الغائباتِ بالوسائطِ والمحسوساتِ بالمشاهَدَةِ.

العقلُ بالملَكَةِ: هو علمٌ بالضروريَّاتِ، واستعدادُ النفسِ بذلكَ لاكتسابِ النظريَّاتِ.

العقلُ بالفعلِ: هو أن تصيرَ النظرياتُ مخزونَةً عند قُوةِ العاقلةِ بتكرارِ الاكتسابِ بحيث يحصلُ لها ملكةُ الاستحضارِ متى شاءتْ من غيرِ تجشُّمِ كسبٍ جديدٍ، لكنها لا يشاهدُها بالفعلِ.

العقلُ المستفادُ: هو أن تحضُرَ عندَهُ النظريَّاتُ التي أدركَهَا بحيثُ لا تغيبُ عنه.

العقائدُ: ما يُقْصَدُ فيه نفسُ الاعتقَادِ دونَ العملِ[1].

العُقَابُ: القَلَمُ، وهو العقلُ الأولُ، وجد أولًا لا عنْ سببٍ، إذا لا موجبَ للفيْضِ الذاتيِّ الذى ظهرَ أولًا بهذا الموجُودِ الأولِ غيرِ العناية، فلا يقابلُه طلَبُ استعداد قابل قطعًا، فإنهُ أولُ مخلوقٍ إبداعيٍّ، فلمَّا كانَ العقلُ الأولُ أعلَى وأرفعَ مما وُجدَ في عالَمِ القدسِ سمّيَ بالعُقَابِ، الذى هو أرفعُ صعودًا في طيرانِه نحوُ الجوِّ من الطيورِ[2].

العُقْرُ: مقدارُ أجرةِ الوَطْءِ، لو كانت الزَّنَا حلالًا، وقيل: مَهْرُ مِثْلِهَا، وقيل في الحُرَّة: عُشْر مَهْرِ مِثْلِها، إن كانت بكرًا، ونِصفُ عُشرها إن كانت ثَيِّبًا، وفي الأمَةِ عُشرُ قيمتها إن كانتْ بِكْرًا، ونِصْفُ عُشْرِها إن كانت ثَيِّبًا[3].

العَقْدُ: رَبْطُ أجزاءِ التصرُّفِ بالإيجابِ والقبُولِ شَرْعًا[4].

العَقَارُ: ما لَهُ أَصْلٌ وقرارٌ، مثلُ: الأرضِ والدَّارِ[5].

فصل الكاف

العَكْسُ في اللغةِ: عبارةٌ عنْ ردِّ الشيءِ إلى سنَنِه، أي: علَى طريقهِ الأولِ، مثل: عكس المرآة إذا رَدَّتْ بصرَكَ بصفائها إلى وجهكَ بنورِ عينيك، وفي اصطلاح الفقهاءِ: عبارةٌ عن تعليق نقيضِ الحكم المذكور بنقيضِ علَّتِه المذكُورةِ رَدًّا إلى أصل آخرَ، كقولنا «ما يلزمُ بالنذرِ يلزمُ بالشروعِ كالحجِّ» وعكسُه «ما لم يلزمْ بالنذْرِ لم يلزمْ بالشروعِ»، فيكون العكسُ على هذا ضِدَّ الطردِ[6].

---

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٤٥].
(٢) انظر اصطلاحات الكاشاني [١٤١].
(٣) العقر بالضم وسكون القاف إذا ذكر في الجرائر يراد به مهر المثل، وإذا ذكر في الإماء فهو عشر قيمتها إن كانت بكرًا وإن كانت ثيبا فنصف عشر قيمتها. انظر كشاف [٤/ ٩٦٢].
(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٥٣].
(٥) انظر كشاف [٤/ ٩٦٢].
(٦) انظر كشاف [٤/ ٩٧٨ - ٩٨١].

العكسُ: هو التلازُمُ في الانتفاءِ بمعنى، كلَّما لم يصدُق الحدُّ لم يصدُق المحدُود، وقيل: العكسُ: عدمُ الحكم لعدمِ العِلَّةِ.

العكسُ المستَوِي: هو عبارةٌ عن جعلِ الجزءِ الأوَّلِ من القضيةِ ثَانيًا، والجزءِ الثاني أولا، مع بقاءِ الصِّدقِ والكَيْفِ بحالهمَا، كمَا إذا اردنَا عكسَ قولنا: «كلُّ إنسان حيوانٌ» بدَّلنا جزأيه، وقلنا: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ»، أو عكسَ قولنا: «لا شيءَ منَ الإنسَانِ بحجرٍ» قلنا: «لا شيءَ منَ الحجرِ بإنْسانٍ».

عكسُ النقيضِ: هو جعل نقيضِ الجزْءِ الثاني جزءًا أولًا، ونقيضِ الأولِ ثانيًا، مع بقاءِ الكيْفِ والصِّدقِ بحالهما، فإذا قلنَا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» كان عكسه «كلُّ ما ليسَ بحيوانٍ ليسَ بإنسانٍ».

عكسُ النقيضِ: هو جَعْلُ نقيضِ المحمولِ مَوْضُوعًا، ونقيضِ الموضوعِ محمولًا.

فصل اللام

العلَّةُ لغةً: عبارةٌ عن معنًى يحلُّ بالمحلِّ فيتغيرُ به حالُ المحلِّ بلاَ اختيار، ومنه يُسمَّى المرضُ علّةً؛ لأنهُ بحلولِه يتغيرُ حالُ الشخصِ من القوَّةِ إلى الضعْفِ، وشريعةً: عبارةٌ عمَّا يجبُ الحكمُ به معهُ. والعلةُ في العَرُوضِ: التغييرُ في الأجزاءِ الثمانيةِ إذا كانَ في العَرُوضِ والضَّرْبِ[1].

العِلَّةُ: هي ما يتوقَّفُ عليه وجودُ الشيْءِ ويكونُ خارجًا مؤثِّرًا فيه.

عِلَّةُ الشيْءِ: ما يتوقفُ عليه ذلكَ الشيءُ، وهي قسمَان: الأولُ: ما يتقومُ به الماهيةُ من أجزائِها، ويسمَّى: علةَ الماهيَّةِ، والثاني: ما يتوقفُ عليه اتِّصافُ الماهيةِ المتقومَةِ بأجزائِها بالوجودِ الخارجيِّ، ويسمَّى: علةَ الوجودِ، وعلةُ الماهيةِ إمَّا أن لا يجبَ بها وجودُ المعلُولِ بالفعلِ، بل بالقوَّةِ، وهي العلةُ الماديةُ، وإما أنْ يجبَ بها وجودُه، وهي العلة الصوريَّة، وعلةُ الوجود إما أن يوجَدَ منها المعلولُ، أي: يكونُ مؤثِّرًا في المعلولِ مُوجدًا لهُ، وهي العلةُ الفاعلية أولًا، وحينئذٍ إما أن يكونَ المعلومُ لأجلِها، وهي العلةُ الغائيةُ أولا، وهي الشرطُ إن كانَ وجوديًّا وارتفاعُ الموانعِ إن كانَ عدميًّا.

العِلَّةُ التامَّةُ: ما يجبُ وجودُ المعلولِ عندها، وقيلَ: العلةُ التامةُ: جملةُ ما يتوقفُ عليه وجودُ الشيءِ، وقيلَ: هي تمامُ ما يتوقفُ عليه وجودُ الشَّيءِ، بمعنى أنه لا يكونُ وراءَه شيءٌ يتوقفُ عليه.

(١) العلّة: بالكسر وتشديد اللام لغة: اسم لعارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار، ولهذا سمى المرض علة. انظر التفصيل في كشاف [٤/ ١٠٣٦ - ١٠٤٤].

العلَّةُ الناقِصَةُ: بخلافِ ذَلِكَ.

العلَّةُ المعدّةُ: هي العلَّةُ التي يتوقفُ وجودُ المعلولِ عليهَا من غيرِ أنْ يجب وجودُها مع وجودِه كالخطواتِ.

العلةُ الصوريَّةُ: ما يُوجدُ الشيء بالفعلِ، والماديةُ: ما يُوجدُ الشيء بالقوةِ، والفاعليةُ: ما يوجدُ الشيءُ بسببِه، والغائيةُ: ما يوجدُ الشيءُ لأجلِه.

العِلاقَةُ: بكسر العين يستعملُ في المحسُوساتِ، وبالفتح في المعاني، وفي "الصّحَاح": العِلاقة بالكسر عِلاقةُ القوسِ والسَّوطِ ونحوهما، وبالفتح عَلاقة الخصومةِ والمحبةِ ونحوهما[1].

العِلْمُ: هو الاعتقادُ الجازمُ المطابقُ للواقعِ، وقال الحكماءُ: هو حصولُ صورةِ الشَّيْءِ في العقل، والأولُ أخصُّ من الثاني، وقيل: العِلْمُ: هو إدراكُ الشيءِ على ما هو بهِ، وقيل: زوالُ الخَفَاء من المعلوم، والجهلُ نقيضُه، وقيل: هو مستغْن عن التعريفِ، وقيلِ: العلمُ: صفةٌ راسخةٌ يدركُ بهاَ الكليات والجزئيات، وقيلَ: العلمُ: وصولُ النفس إلى معنَى الشيءِ، وقيل: عبارةٌ عن إضافةٍ مخصوصةٍ بينَ العاقلِ والمعقولِ، وقيل: عبارةٌ عن صفةٍ ذاتِ صفةٍ.

العِلْمُ: ينقسمُ إلى قسمَيْن: قديم وحادث، فالعلمُ القديمُ: هو العلمُ القائمُ بذاتِه تعالى، ولا يُشَبه بالعلومِ المحدثةِ للعبادِ، والعلمُ المحدثُ ينقسُم إلى ثلاثةِ أقسام: بديهيٌّ، وضروريٌّ، واستدلاليٌّ، فالبديهيُّ: ما لا يحتاجُ إلى تقديم مقدمةٍ، كالعلمِ بوجودِ نفسِه، وأن الكلَّ أعظمُ من الجزء، والضروريُّ: ما لا يحتاجُ فيه إلى تقديم مقدمةٍ، كالعلمِ الحاصلِ بالحواسِّ الخمسِ، والاستدلاليُّ: ما لا يحتاجُ إلى تقديم مقدِّمةٍ، كالعلمِ بوجودِ نفسِه، وأن الكلَّ أعظمُ من الجزءِ، والضروريُّ: ما لا يحتاجُ فيه إلى تقديم مقَدمةٍ، كالعلمِ الحاصلِ بالحواسِّ الخمسِ، والاستدلاليُّ: ما لا يحتاجُ إلى تقديم مقدَّمةٍ، كالعلمِ بثبوتِ الصانعِ وحدوثِ الأعراضِ[2].

العِلمُ الفِعْليُّ: ما لاَ يؤخَذُ من الغيرِ.

العِلمُ الانفعَاليُّ: ما أخذَ منَ الغيرِ.

العِلْمُ الإلهيُّ: علمٌ باحثٌ عن أحوالِ الموجوداتِ التي لا تفتقرُ في وجودهَا إلى المادةِ.

العلم الإلهيُّ: هوالذي لا يفتقرُ في وجودِه إلى الهَيُولى.

العلمُ الانطباعيُّ: هو حصول العِلْمِ بالشيءِ بعد حصُولِ صورتِه في الذهْنِ، كعلمِ زيدٍ لنفسِه.

---

(١) انظر كشاف [٤/ ١٠١٢ - ١٠١٤].

(٢) انظر كشاف [٤/ ١٠٥٥ - ١٠٦٦].

علمُ المعاني: علمٌ يعرفُ به أحوالُ اللفظِ العربيِّ الذى يطابقُ مُقْتضى الحالِ.

علمُ البيَانِ: علمٌ يعرفُ به إيرادُ المعنَى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ في وضوحِ الدلالةِ عليه.

علمُ البديع: هو علمٌ يعرفُ به وجُوهُ تحسينِ الكلامِ بعدَ رعايةِ مطابقةِ الكلامِ لمقتضَى الحالِ، ورعايةِ وضوحِ الدلالةِ، أي: الخلوُّ عن التعقيدِ المعنويِّ.

علمُ اليقين: ما أعطاهُ الدليلُ بتصوُّرِ الأمورِ على ما هُو عليهِ.

علمُ الكلامِ: علمٌ باحثٌ عن الأعراضِ الذاتيةِ للموجودِ منْ حيثُ هو على قاعدَةِ الإسلامِ.

العلمُ الطبيعيُّ: هو العلمُ الباحثُ عن الجسمِ الطبيعيِّ من جهةِ ما يصحُّ عليه من الحركةِ والسُّكُونِ.

العلمُ الاستدلاليُّ: هو الذى لا يحصلُ بدونِ نَظَرٍ وفكْرٍ، وقيل: هُوَ الذي لا يكونُ تحصيلهُ مقدُورًا للعبْدِ.

العلمُ الاكتسابيُّ: هو الذي يحصلُ بمباشرةِ الأسبابِ[1].

العَلَمُ: ما وُضعَ لشيءٍ، وهو العلمُ القَصْديُّ، أو غَلَب، وهو العَلَمُ الاتفاقيُّ الذى يصيرُ علمًا لا بوضْعِ واضعٍ، بل بكثرةِ الاستعمالِ مع الإضَافةِ، أو اللازمِ لشيءٍ بعينه خارجًا أو ذهنًا ولمَ تتناولْه السببيَّةُ.

عَلَمُ الجِنْسِ: ما وضعَ لشيءٍ بعينهِ ذهنًا، «كأسُامةَ» فإنه موضوعٌ للمعهودِ في الذهْنِ[2].

العَلاقَةُ: شيءٌ بسببه يستصحبُ الأولَ الثاني، كالعِلّيةِ والتضايُفِ[3].

العليُّ لنفسِه: هو الذى يكونُ له الكمالُ الذى يستغرقُ به جميعَ الأمورِ الوجوديةِ والنّسبِ العدميةِ، محمودةً عرفًا وعقلا وشرعًا، أو مذمومةً كذلك.

فصل الميم

العُمْري: هِبَةُ شيءٍ مدَّةَ عُمْرِ الموهُوبِ له أو الواهبِ، بشرطِ الاستردادِ بعدَ موتِ الموهوبِ لهُ، مثل أن يقول: «داري لَكَ عُمْري»، فتمليكهُ صحيحٌ وشرطُه باطلٌ[4].

العمقُ: البعدُ المُقاطعِ للطولِ والعرضِ[5].

---

(١) انظر مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون.
(٢) انظر كشاف[٤/١٠٤٨-١٠٥٣].
(٣) انظر كشاف [٤/ ١٠١٢، ١٠١٣]. (٤) انظر كشاف [٤/ ٩٦٢، ٩٦٣]. (٥) انظر كشاف [٤/ ١٠١٤].

العَمْرِيَّةُ: مثلُ الواصليةِ، إلا أنهُم فسَّقُوا الفريقين في قضيةِ «عثمانَ بنِ عفانَ» و «عليٍّ» - رضيَ اللَّهُ عنهما - وهم منسوبُون إلى «عمر وبن عُبَيْد، وكان من رواة الحديث معروفا بالزهد، تابع «واصلَ بنَ عَطَاء» في القواعدِ، وزاد عليه تعميمَ التفسيقِ [١].

العُمُومُ في اللغةِ: عبارةٌ عن إحاطةِ الأفرادِ دفعةً، وفي اصطلاحِ أهلِ الحقِّ: ما يقعُ به الاشتراكُ في الصفاتِ سواء كان في صفاتِ الحقِّ، كالحياةِ والعلم، أو صفاتِ الخلقِ كالغضب والضحكِ، وبهذا الاشتراكِ يتمُّ الجمعُ وتَصِحُّ نسبتُهُ إلى الحقِّ والإنسانِ [٢].

العَمَاءُ: هو المرتبةُ الأحديَّةُ [٣]

فصل النون

العُنْصُرُ: هو الأصلُ الذى تتألفُ منه الأجسامُ المختلفَةُ الطِّباعِ، وهُوَ أربعةٌ: الأرضُ والماءُ والنارُ والهواءُ [٤].

العنصرُ الخفيفُ: ما كانَ أكثرُ حركاتِه إلى جِهَةِ الفوق، فإن كان جميعُ حركتِه إلى الفَوْقِ فخفيفٌ مطلقٌ، وهو النارُ، وإلا فبالإضافةِ، وهو الهواءُ.

العنصرُ الثقيلُ: ما كانَ حركتهُ إلى السّفلِ، فإن كان جميعُ حركتِه إلى السّفلِ فثقيلٌ مطلقٌ، وهو الأرضُ، وإلا فبالإضافةِ، وهو الماءُ.

العِنَادِيَّةُ: همُ الذينَ يُنكرونَ حقائِقَ الأشياءِ ويزعُمُونَ أنها أوهامٌ وخيالاتٌ، كالنقوشِ على الماءِ [٥].

العِنْدِيَّةُ: هم الذينَ يقولُونَ: إنَّ حقائقَ الأشياءِ تابعةٌ للاعتقاداتِ حَتَّى إنِ اعتقدْنَا الشيْءَ جوهرًا، فجوهرٌ، أو عرضًا، فعرضٌ، أو قديمًا، فقديمٌ، أو حادثًا، فحادثٌ [٦].

العِنِّينُ: هو مَنْ لا يقدرُ على الجِمَاعِ لمرضٍ، أو كِبَرِ سنٍّ، أو يصلُ إلى الثَّيِّبِ دونَ البِكْرِ [٧].

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٦٣].
(٢) انظر كشاف [٤/ ١٠٦٨ - ١٠٧١].
(٣) انظر التفصيل في اصطلاحات الكاشاني [١٤١ - ١٤٣].
(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٦٠ - ٩٦٢].
(٥) فرقة من السوفسطائية. انظر كشاف [٤/ ٩٥٧].
(٦) انظر كشاف [٤/ ٩٥٧].
(٧) العنين بالكسر والتشديد من عنّ؛ إذا حبس في العنّه، وهو حظيرة الإبل، أو من عنّ؛ إذا مرض. وهو الرجل الذى لا يصل إلى النساء كلها أو البكر فقط أو بعض الثيب أو البكر لمرض أو ضعف أو كبر سنّ أو سحر. انظر كشاف [٤/ ١٠٧٢].

العَنْقَاءُ: هو الهَبَاءُ الذى فتحَ اللَّهُ فيه أجسادَ العالم، مع أنهُ لا عينَ له في الوجودِ إلا بالصورةِ التي فتحتْ فيه، وإنما سمِّى بالعنقاءِ؛ لأنه يسمعُ بذكرِه ويعقلُ ولا جودَ له في عينِه[1].

العِنَادِيةُ: هي القضيةُ التي يكونُ الحكمُ فيها بالتَّنافي لذَاتِ الجزأينِ مع قطعِ النظرِ عن الواقع، كما بينَ الفردِ والزوجِ والحجرِ والشجرِ، وكون «زيد» في البحرِ، وأن لا يغرقَ.

فصل الهاء

العُهْدَةُ: هي ضَمَانُ الثمنِ للمشترى إن استحقَّ المبيع، أو وجدَ فيه عيبٌ[2].

العَهْدُ: حِفْظُ الشيء ومراعاتهُ حالًا بعدَ حالٍ، هذا أصله، ثم استعمِلَ في الموثقِ الذى يلزمُ مراعاته، وهو المرادُ.

العَهد الذِّهنيُّ: هو الذى لم يذكرْ قبلَه شيءٌ.

العَهد الخارجيُّ: هي الذى يذكُر قبلَه شيءٌ.

فصل الواو

عودُ الشيءِ علَى موضعِه بالنقضِ: عبارةٌ عن كونِ ما شُرِعَ لمنفعةِ العبادِ ضَرَرًا لهم، كالأمرِ بالبيع والاصطيادِ، فإنهُما شُرعا لمنفعةِ العباد، فيكون الأمر بهما للإباحةِ، فلو كان الأمرُ بهما للوجوبِ، لعاد الأمرُ على موضوعِه بالنقضِ حيث يلزمُ الإثْم والعقوبة بتركِه.

العوارضُ الذاتيَّةُ: هيَ التي تلحقُ الشيءَ لما هُوَ هُوَ، كالتعجُّب اللاحقِ لذاتِ الإنسانِ أو لجزئِه، كالحركةِ بالإرادةِ اللاحقةِ للإنسانِ بواسطةِ أنه حيوانٌ، أو بواسطة أمرٍ خارجٍ عنه مُسَاوٍ له، كالضحكِ العارضِ للإنسان بواسطةِ التعجبِ.

العوارضُ الغريبةُ: هي العارضُ لأمرٍ خارجٍ أعمُّ من المعروضِ كالحركةِ اللاحقةِ للأبيض بواسطةِ أنه جسمٌ، وهو أعم من الأبيضِ وغيره، والعارض للخارجِ الأخصّ منه، كالضحكِ

(١) انظر اصطلاحات الكاشاني [١٤٣] وكشاف [٤/ ١٠١٤].

(٢) انظر كشاف [٤/ ٩٥٩].

العارضِ للحيوانِ بواسطةِ أنه إنسانٌ، وهو أخصُّ من الحيوان، والعارضُ بسببِ المباينِ، كالحرارة العارضةَ للماءِ بسبب النارِ، وهي مباينةٌ للماءِ.

العوارض المكتسبَةُ: هي التي يكونُ لكسبِ العبادِ مدخلٌ فيها بمباشرةِ الأسبابِ كالسكْرِ، أو بالتقاعدِ عن المزيلِ كالجهلِ.

العوارضُ السماويَّةُ: ما لا يكونُ لاختيارِ العبدِ فيه مدخلٌ على معنَى أنه نازلٌ من السَّماءِ كالصِّغَرِ والجنونِ والنومِ.

العَوْلُ في اللغة: الميلُ إلى الجَوْرِ، والرَّفْعُ، وفي الشرع: زيادةُ السِّهام على الفريضةِ، فتعولُ المسألةُ إلى سِهَامِ الفريضةِ، فيدخلُ النقصانُ عليهم بقَدرْ حِصَصِهم[1].

فصل الياء

العِينَةُ: هي أن يأتيَ الرجلُ رجلًا ليستقرضه، فلا يرغبُ المقرضُ في الإقراضِ طمعًا في الفضلِ الذى لا ينالُ بالقرضِ، فيقولُ: أبيعك هذا الثوبَ باثنى عَشَرَ درهَمًا إلى أجَلٍ، وقيمتُه عشرةٌ، ويسمَّى عِينَةً؛ لأن المقرِضَ أعْرَضَ عن القَرْضِ إلى بيعِ العَيْنِ[2].

عَيْنُ اليقينِ: ما أعطتْهُ المشاهدةُ والكشفُ.

العينُ الثابتَةُ: هي حقيقةٌ في الحضرةِ العلميةِ ليستْ بموجودةٍ في الخارج، بل معدومة ثابتة في عِلْمِ اللهِ تعالى وهىَ المرتبةُ الثانية مِنَ الوجُودِ الحقِيقىِّ[3].

عِيَالُ الرجُلِ: هو الذى يسكنُ معهُ وتجبُ نفقته عليهِ، كغلامِهِ وامرأتِهِ وولدِه الصغيرِ.

العيبُ اليسيرُ: هو ما ينقِصُ من مقدارِ ما يدخلُ تحتَ تقويمِ المقوِّمين، وقدَّروهُ في العروض في العشرة بزيادة نصف، وفي الحيوان درهم، وفي العَقَار دِرْهَمَيْنِ.

العيْبُ الفاحِشُ: بخلافِه، وهو ما لا يدخُلُ نُقصانُهُ تحتَ تقويمِ المقوِّمينَ.

(١) انظر كشاف [٤/ ١٠٤٦] ويريد بالرفع: رَفْعَ الصوت بالبكاء والصِّياح.
(٢) انظر كشاف [٤/ ١٠٧٤، ١٠٧٥].
(٣) اصطلاحات الكاشاني [١٤٣، ١٤٤] حيث نقل عنه الجرجاني، وكشاف [٤/ ١٠٧٤].

باب الغين

فصل الألف

الغَايَةُ: مَا لأَجلِهِ وُجُودُ الشَّيءِ[1].

فصل الباء

الغَبْنُ اليسِيرُ: هُو ما يقومُ به مقوِّمٌ.

الغَبْنُ الفاحِشُ: هو ما لاَ يدخُلُ تحتَ تقويم المقوِّمين، وقيلَ: ما لا يتغابَنُ الناسُ فيهِ[2].

الغِبْطَةُ: عبارةٌ عن تمنّي حصُولِ النِّعمةِ لكَ كما كَانَ حاصِلًا لغيرِكَ من غيرِ تمنِّى زوَالِهِ عنهُ[3].

فصل الراء

الغَرَابَةُ: كَوْنُ الكلمةِ وحشِيَّةً غيرِ ظاهرةِ المعنَى، ولا مأنُوسةِ الاستعمَالِ[4].

الغُرابُ: الجسمُ الكليُّ، وهو أوَّلُ صورةٍ قبلهُ الجوهرُ الهبائيُّ، وبهِ عمَّ الخلاءُ، وهو امتدادٌ متوهمٌ من غيرِ جسمٍ، وحيثُ قَبِلَ الجسمُ الكلي في الأشكالِ الاستدارة عُلِمَ أن الخلاءَ مستديرٌ، ولما كانَ هذَا الجسمُ أصلَ الصورِ الجسيمةِ الغالبِ عليها غسقُ الإمكان وسواده، فكانَ في غايةِ البعْدِ من عالمِ القدسِ وحضرةِ الأحديَّةِ سمّيَ بالغرابِ الذي هو مَثَلٌ في العبدِ والسوادِ[5].

الغُرورُ: هو سكونُ النفسِ إلى ما يوافِقُ الهوَى، ويميلُ إليهِ الطبْعُ.

الغَرَّةُ: ما يكونُ مجهولَ العاقبةِ لا يُدْرَى أيكونُ أمْ لَا[6].

الغُرَّةُ منَ العبيدِ: هوَ الذِي يكونُ ثمنهُ نِصْفَ عُشْرِ الدِّيةِ[7].

الغريبُ منَ الحديثِ: ما يكونُ إسنادُهُ متَّصِلًا إلَى رسولِ اللَّه ﷺ ولكنْ يَرويهِ واحدٌ، إمَّا من التابعينَ، أو من أتباعِ التابعِينَ، أو منْ أتباعِ أتباعِ التابعينَ[8].

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٠٢، ١١٠٣].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٠٩٨].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١٠٩٥].
(٤) انظر كشاف [٥/ ١٠٨٦ - ١٠٨٨].
(٥) انظر اصطلاحات الكاشاني [١٧٧] وكشاف [٥/ ١٠٨٨].
(٦) انظر كشاف [٥/ ١٠٩١].
(٧) انظر كشاف [٥/ ١٠٩١، ١٠٩٢].
(٨) انظر التفصيل في كشاف [٥/ ١٠٨٧، ١٠٨٨].

الغُرابيةُ: قومٌ قالُوا: محمد ﷺ بعليٍّ رضي الله عنه أشْبهُ من الغراب بالغراب، والذباب بالذباب، فبعثَ اللَّهُ جبرائيلَ عليه السلام إلى عليٍّ، فغلطَ جبرائيلُ، فيلعنُونَ صاحبَ الريشِ، يعنُونَ به: جبرائيلَ[1].

فصل الشين

الغَشَاوَةُ: ما يتركبُ على وجهِ مرآةِ القلب من الصَّدَأِ، ويكلُّ عينَ البصيرةِ، ويعلُو وجهَ مرآتِها[2].

فصل الصاد

الغَصْبُ في اللغةِ: أخذُ الشيءِ ظلمًا مالًا أو غيرَهُ، وفي الشرعِ: أخذُ مالٍ متقوَّم محترَم بلَا إذنِ مالكِه بلَا خفْية، فالغَصْبُ لا يتحققُ في الميتةِ؛ لأنها ليستْ بمالٍ، وكذا في الحرِّ ولا في خَمْرِ المسلم؛ لأنها ليست بمتقومةٍ، ولا في مالِ الحَربيِّ؛ لأنه ليسَ بمحترَم، وقوله: «بلا إذنِ مالكِه» احترازٌ عن الوديعةِ، وقوله: «بلا خفْيةٍ» ليخرجَ السَّرقةَ[3].

الغَصْبُ في آدابِ البحثِ: هو منعُ مقدمةِ الدليلِ، وإقامةُ الدليلِ على نفيهَا قبلَ إقامةِ المعلِّلِ الدليلَ على ثبوتِها، سواء كانَ يلزُم منه إثباتُ الحكمِ المتنازعِ فيه ضِمنًا أو لَا[4].

فصل الضاد

الغَضَبُ: تغيرٌ يحصلُ عندَ غَلَيانِ دم القلب؛ ليحصُلَ عنه التشَفِّي للصَّدْرِ[5].

فصل الفاء

الغَفْلَةُ: متابعةُ النفسِ على ما تشتَهيه، وقالَ سهلٌ: الغفلةُ: إبطالُ الوقتِ بالبطالةِ، وقيل: الغفلةُ عن الشيءِ: هي أن لا يخطرَ ذلكَ ببالِه.

فصل اللام

الغَلَّةُ: ما يردهُ بيتُ المالِ، ويأخذُه التجارُ منَ الدراهِم.

الغلَّةُ: الضَّربَةُ التي ضربَ المولَى عن العبدِ.

---

(١) الغرابية: فرقة من غلاة الشيعة قالوا: إن جبريل غلط في تبليغ الرسالة من علي إلى محمد ﷺ، كشاف [٥/ ١٠٨٩].

(٢) اصطلاحات الكاشاني في [١٧٧] حيث نقل عنه الجرجاني. (٣) انظر كشاف [٥/ ١٠٨٩].

(٤) انظر كشاف [٥/ ١٠٨٩]. (٥) الغضب: هو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام. كشاف [٥/ ١٠٨٩].

فصل النون

الغَنِيمَة: اسمٌ لما يُؤخذُ من أموالِ الكَفَرةِ بقوةِ الغُزاةِ، وقَهْرِ الكفَرةِ على وجهٍ يكونُ فيه إعلاء كلمة الله تعالى، وحكمُهُ أن يخمَّسَ، وسائرُه للغانمينَ خاصَّةً[1].

فصل الواو

الغُولُ: المُهْلك، ما اغتالَ الشيءَ، فأهلكَهُ، فهوَ غُولٌ.

الغَوثُ: هو القُطبُ حين ما يُلْتَجَأُ إليهِ، ولا يسمَّى في غيرِ ذلكَ الوقتِ غَوثًا[2].

فصل الياء

غيرُ المنصَرِف: مافيهِ علَّتانِ مِنْ تسع، أو واحدةٌ منها تقومُ مقامَهُمَا، ولا يدخلهُ الجرُّ مع التنوين.

الغَيْبَة: غيبةُ القلبِ عن علمِ ما يجري من أحوالِ الخَلْقِ، بلْ مِنْ أحوالِ نفسِه بما يردُ عليهِ مِنَ الحقِّ إذَا عظمَ الواردُ، واستولَى عليه سلطانُ الحقيقةِ فهو حاضرٌ بالحقِّ، غائبٌ عنْ نفسِه، وعن الخلقِ، وممَّا يشهدُ علَى هذا قصةُ النسوةِ اللاَّتِي قطَّعْنَ أيديَهُنَّ حينَ شاهدْنَ يوسفَ، فإذَا كَانَتْ مشاهدَة جمالِ يوسفَ مثلَ هذا، فكيفَ يكونُ غيبةُ مشاهدةِ أنوارِ ذى الجلَالِ؟!.

الغِيبَة: بكسر الغين، أن تذكُر أَخَاكَ بمَا يكرهُهُ، فإن كانَ فيه فقدْ اغتبتَهُ، وإن لم يكنْ فيه فقدْ بهتَّهُ، أي: قلتَ عليه ما لمْ يفعلْهُ[3].

الغِيبةُ: ذكرُ مساوئِ الإنسانِ في غيبتِه، وهيَ فيهِ، وإنْ لم تكنْ فهيَ بُهتانٌ، وإنْ واجهَه بهافهوَ شَتْمٌ.

غَيبُ الهويةِ وغيبُ المصُونُ: هو السرُّ الذاتيُّ وكنهُه الذى لا يعرفُه إلا هُو، ولهذا كانَ مَصُونًا عن الأغيارِ ومكنونًا عنِ العقولِ والأبصار[4].

الغينُ: دونَ الرَّيْنِ، (و) هو الصَّدأُ، فإن الصدَأَ حجابٌ رقيقٌ يزول بالتصفيةِ ونورِ التجلِّى لبقاءِ الإيمانِ معهُ، والرَّينُ هو الحجابُ الكثيفُ الحائلُ بينَ القلبِ والإيمانِ (بالحق)، ولهذا قالوا: الغينُ هو الاحتجابُ عن الشهودِ معَ صحةِ الاعتقادِ[5].

الغِيرَة: كراهةُ شركةِ الغَيْرِ في حقِّه.

---

(١) وأما المأخوذ بلا قتال، فيسمى: «فَيْئًا». كشاف [٥/ ١٠٩١].

(٢) اصطلاحات الكاشاني [١٧٧] حيث نقل عنه الجرجاني، وكشاف [٥/ ١٠٩١]. (٣) انظر كشاف [٥/ ١٠٩٠].

(٤) الكاشاني [١٧٧] حيث نقل الجرجاني.

(٥) الكاشاني [١٧٨] حيث نقل الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة منه.

باب الفاء

فصل الألف

الفِئَةُ: هي الطائفَةُ المقيمةُ وراءَ الجيشِ للالتجاءِ عندَ الهزيمَةِ.

الفاسِدُ: هوَ الصَّحيحُ بأصلِهِ لا بوَصْفِهِ، ويفيدُ الملكَ عندَ اتصالِ القبضِ بهِ حتَّى لو اشْتُري عبدٌ بخمرٍ وقبضَه وأعْتَقَهُ يعتقُ، وعندَ "الشافعيّ": لا فرقَ بينَ الفاسِدِ والباطلِ.

الفاسِدُ: ما كانَ مشروعًا في نفسِهِ فاسدَ المعنَى من وجهِ الملازمةِ ما ليسَ بمشروعٍ إياهُ بحكمِ الحالِ مع تصوُّرِ الانفصالِ في الجملةِ، كالبيعِ عندَ أذانِ الجمعَةِ[1].

الفَاسِقُ: منْ شَهِدَ ولم يعملْ واعتقدَ.

الفاعِلُ: ما أُسندَ إليهِ الفعلُ أو شبهُه على جهَةِ قيامِهِ به، أي: علَى جهةِ قِيَامِ الفِعْلِ بالفاعلِ؛ ليخرجَ عنهُ مفعولُ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه[2].

الفَاعِلُ المختارُ: هو الذِي يصحُّ أن يصدرَ عنهُ الفعلُ مع قَصْدٍ وإرادةٍ.

الفَاحِشَةُ: هيَ التي تُوجِبُ الحدَّ في الدنيَا، والعذابَ في الآخرةِ.

الفَاصِلَةُ الصُّغْرَى: هي ثلاثُ متحرِّكاتٍ بعدهَا ساكنٌ، نحو: "بَلَغَا" و "يَدكُم"[3].

فصل الثاء

الفُتُوَّةُ في اللغةِ: السَّخاءُ والكَرَمُ، وفي اصطلاحِ أهلِ الحقيقةِ: هيَ أن تؤثرَ الخلقَ على نفسكَ بالدنيا والآخرةِ[4].

الفَتْرَةُ: خُمودُ نارِ البدايةِ المحرقَةِ بترددِ آثارِ الطبيعةِ المخدِّرةِ للقوَّةِ الطَّلبيةِ[5].

الفتنة: ما يتبينُ به حَالُ الإنسانِ من الخيرِ والشَّر. يقالُ. فتنتُ الذَّهبَ بالنَّار؛ إذا أحرقتهُ بها؛ لتعلَمَ أنهُ خالصٌ أو مَشوبٌ، ومنه الفتَّانُ، وهوَ الحجرُ الذي يجربُ به الذَّهبُ والفضةُ[6].

الفُتُوحُ: عبارةٌ عنْ حصُولِ شيءٍ مِمَّا لَم يتُوقَّعْ ذلكَ منهُ[7].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٢، ١١٣].

(٢) الفاعل عند النحاة: ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على وجه قيامه به كما ذكر ابن الحاجب، والمراد بشبه الفعل ما يشبهه في العمل فيتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم الفعل والمصدر. وفي قوله: وقدم عليه. احتراز عن "محمدٌ" في: "محمدٌ نجح" فإنه فاعل مقدم على الفعل عند الكوفيين. انظر كشاف [٥/ ١١٤٨، ١١٤٩].

(٣) انظر كشاف [٥/ ١١٤٠، ١١٤١].

(٤) انظر كشاف [٥/ ١١٥٦].

(٥) انظر الكاشاني [١٤٦].

(٦) انظر كشاف [٥/ ١١٥٦].

(٧) انظر الكشاني [١٤٥].

فصل الجيم

الفُجُورُ: هو هيئةٌ حاصلَةٌ للنفسِ، بهَا يباشرُ أمورًا علَى خِلافِ الشَّرعِ والمرُوءَة[1].

فصل الحاء

الفَحْشَاءُ: هو ما ينفرُ عنهُ الطبعُ السليمُ، يستنقصه العقلُ المستقِيمُ.

فصل الخاء

الفَخْرُ: التطاولُ على الناسِ بتعديدِ المناقبِ.

فصل الدال

الفِدَاءُ: أن يتركَ الأميرُ الأسيرَ الكافرَ، ويأخذَ مالًا أو أسيرًا مسلِمًا في مقابلتهِ.
الفِدْيَةُ والفِدَاءُ: البدلُ الذى يتخلصُ به المكلَّفُ عنْ مكروهٍ توجَّهَ إِليهِ[2].

فصل الراء

الفَرْضُ: ما ثبتَ بدليلٍ قطعيٍّ لا شبهةَ فيهِ، ويكفرُ جاحدُهُ، ويعذبُ تاركُه[3].
الفريضَةُ: فعيلةٌ من الفَرْضِ، وهو في اللغةِ: التقديرُ، وفي الشرعِ: ما ثبتَ بدليلٍ مقطوعٍ، كالكتابِ والسنَّةِ والإجماعِ، وهو على نوعين: فرضُ عَيْنٍ، وفرضُ كِفايةٍ، ففرضُ العين: ما يلزمُ كلَّ واحدٍ إقامته ولا يسقطُ عن البعضِ بإقامةِ البعضِ، كالإيمانِ ونحوه، وفرضُ الكفايةِ: ما يلزمُ جميعَ المسلمين إقامتهُ يسقطُ بإقامةِ البعضِ عنَ الباقينَ، كالجهادِ وصلاةِ الجنازةِ[4].
الفرائضُ: علمٌ يُعرفُ به كيفيةُ قسمَةِ التَّركةِ علَى مستحقِّيهَا[5].
الفِرَاسَةُ في اللغةِ: التثبتُ والنظرُ، وفي اصطلاحِ أهلِ الحقيقةِ: هيَ مكاشفةُ اليقينِ ومعاينةُ الغيْبِ[6].
الفَرَحُ: لذةٌ في القلبِ؛ لنَيلِ المشتَهَى.

(١) انظر كشاف [٥/ ١١١٥]. (٢) انظر كشاف [٥/ ١١٥٧].
(٣) الفرض في اللغة: التقدير والقطع. التفصيل في كشاف [٥/ ١١٢٤-١١٢٦] (٤) انظر كشاف [٥/ ١١٢٦] ومقدمته.
(٥) كشاف [٥/ ١١٢٦، ١١٢٧]. (٦) انظر كشاف [٥/ ١١٢٣ - ١١٢٤].

الفراشُ: هُو كونُ المرأةِ متعيِّنةً للولادةِ لشخْصٍ واحدٍ[1].

الفَرْدُ: ما يتناولُ شيئًا واحدًا دونَ غيرِه[2].

الفَرْعُ: خِلافُ الأصْلِ، وهو اسمٌ لشيءٍ يُبنَى علَى غيرِه[3].

الفرقُ الأولُ: هوَ الاحتجابُ بالخلقِ عن الحقِّ، وبقاءُ رسومِ الخلقيةِ بحالِهَا[4].

الفرْقُ الثاني: هو شهودُ قيامِ الخلقِ بالحقِّ ورؤيةُ الوحدةِ في الكثرةِ، والكثرةِ في الوحْدةِ من غيرِ احتجابٍ (صاحبه) بأحَدِهمَا عن الآخَرِ[5].

فرقُ الوَصْفِ: ظهورُ الذاتِ الأحديَّةِ بأوصافِهَا في الحضرةِ الواحديَّةِ[6].

فرقُ الجمْعِ: هو تكثرُ الواحدِ بظهورِه في المراتبِ، التي هيَ ظهورُ شؤنِ الذاتِ الأحديَّةِ. وتلكَ الشؤنُ في الحقيقةِ اعتباراتٌ محضةٌ لا تحققَ لها إلا عندَ بروزِ الواحدِ بصورِهَا[7].

الفُرقَانُ: هو العلمُ التفصيليُّ الفارقُ بينَ الحقِّ والباطِلِ[8].

فصل السين

الفَسَادُ: زوالُ الصورَةِ عن المادَّةِ بعدَ أنْ كانتْ حاصلةً، والفسادُ عندَ الفقهاءِ: ما كانَ مشروعًا بأصلِهِ غيرَ مشروعٍ بوصفِهِ، وهوَ مرادفٌ للبطلانِ عندَ «الشافعيِّ»، وقسمٌ ثالثٌ مباينٌ للصحةِ والبطلانِ عندنا[9].

فَسَادُ الوضعِ: هو عبارةٌ عنْ كونِ العلَّةِ معتبرةً في نقيضِ الحكمِ بالنصِّ أو الإجماعِ، مثل: تعليلِ أصحابِ «الشافعيِّ» لإيجَابِ الفرقةِ بسببِ إسلامِ أحدِ الزَّوجينِ[10].

فصل الصاد

الفصْلُ: كُلِّيٌّ يحملُ علَى الشيءِ في جوابِ أيِّ شيءٍ هُو في جوهرِه، كالنَّاطقِ والحسَّاسِ، فالكليُّ جنسٌ يشملُ سائرَ الكلياتِ، وبقولِنا: «يحملُ على الشيءِ في جوابِ أي شيءٍ هُو، يخرجُ النوعَ والجنسَ والعرضَ العام؛ لأنَّ النوعَ والجنسَ يقالانِ في جوابِ ما هُوَ، لا في

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٢٤].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١١٠٧].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١١٢٨].
(٤) الكاشاني [١٤٦] حيث نقل الجرجاني، وفيه: «الرسوم الخلقية».
(٥) الكاشاني [١٤٦] وما بين المعقوفين: تكملة منه.
(٦) الكاشاني [١٤٦] حيث نقل الجرجاني.
(٧) الكاشاني [١٤٦] حيث نقل الجرجاني.
(٨) الكاشاني [١٤٦] حيث نقل الجرجاني. وكشاف [٥/ ١١٣٠]
(٩) انظر كشاف [٥/ ١١١٢].
(١٠) انظر كشاف [٥/ ١١١٤].

جواب أي شيءٍ هُو؟ والعرضُ العامُّ لا يقالُ في الجوابِ أَصلًا، ويقولنَا : «في جوهره»، يخرجُ الخاصةَ؛ لأنها وإن كانتْ مميزةً للشيءِ، لكِنْ لا في جوهرهِ وذاتِه، وهو قريبٌ إنْ ميزَ الشيءَ عن مشاركاته في الجنسِ القريب، كالناطق للإنسانِ، أو بعيد إنْ ميزهُ عنْ مشاركاتهِ في الجنسِ البعيدِ، كالحسَّاس للإنسانِ.

والفصلُ في اصطلاحِ أهلِ المعاني: تركُ عطفِ بعضِ الجمَلِ على بعضٍ بحروفه، والفصلُ قطعةٌ من الباب مستقلةٌ بنفسها منفصلةٌ عمَّا سِوَاها[1].

الفصْلُ المقوِّمُ: عبارةٌ عن جزءٍ داخلٍ في الماهيةِ، كالناطقِ مثلًا، فإنهُ داخلٌ في مَاهيةِ الإنسانِ ومقوِّمٌ لها، إذْ لا وجودَ للإنسانِ في الخارجِ والذهنِ بدونه.

الفَصَاحَةُ في اللغَةِ: عبارةٌ عن الإبانَةِ والظهُورِ، وفي المفرَدِ: خلُوصُهُ من تنافُرِ الحروفِ والغرابةِ ومخالفةِ القيَاسِ، وفي الكلامِ، خلوصُه منْ ضعْفِ التأليفِ وتنافرِ الكَلماتِ مع فصاحتِها، احترزَ بهِ عنْ نحو: «زيدٌ أَجْلل، وشعرُه مُسْتَشْزِر، وأَنفُه مُسرَّج»، وفي المتكلِّمِ: ملكةٌ يقتدرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ بلفظٍ فصيح[2].

فصل الضاد

الفُضُوليُّ: هوَ منْ لم يكنْ وليًّا، ولا أصيلًا، ولا وكيلًا، ولا كَفيلًا في العقدِ[3].

الفَضْلُ: ابتداءُ إحسانٍ بلا علَّةٍ.

الفَضِيخُ: هو أن يجعلَ التمرَ في إناءٍ، ثم يصبَّ عليهِ الماءَ الحارَّ، فيستخرجَ حلاوتَه، ثم يغلِيَ ويشتدَّ، فهو كالباذَقِ[4] في أحكامِه، فإن طبخَ أدنَى طبخةٍ فهوَ كالمثلَّثِ[5].

فصل الطاء

الفِطْرةُ: الجبلَّةُ المتهيئةُ لقبولِ الدِّين[6].

الفِطْنَةُ: قُوَّةٌ يقعُ بهَا التميزُ بيْنَ الأمُورِ الحسنَةِ والقَبيحَةِ.

فصل العين

الفِعْلُ: هو الهيئةُ العارضَةُ للمؤثرِ في غيرهِ بسببِ التأثيرِ أولًا، كالهيئةِ الحاصلَةِ للقَاطعِ بسببِ كونِه قاطعًا، وفي اصطلاحِ النحاةِ: ما دلَّ على معنًى في نفسِه مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، وقيلَ: الفعلُ: كونُ الشيءِ مؤثرًا في غيره، كالقَاطعِ ما دامَ قاطعًا[7].

(١) انظر كشاف[٥/ ١١٣٨-١١٤٠].
(٢) انظر كشاف[٥/ ١١٠٥،١١٠٦].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١١٤٢].
(٤) الباذق: ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخ فصار مسكرًا.
(٥) المثلث: شراب طبخ حتى ذهب ثلثاه.
(٦) انظر كشاف [٥/ ١١١٧،١١١٨].
(٧) المراد بالأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والمستقبل، وهو الفعل الماضي والمضارع والأمر. كشاف[٥/ ١١٤٢،١١٤٤].

الفعْلُ العلاَجِيُّ: ما يحتاجُ حدوثُه إلى تحريكِ عضو، كالضَّربِ والشتْمِ.

الفعلُ غيرُ العلاجيّ: ما لا يحتاجُ إليهِ، كالعلمِ والظنِّ.

الفعلُ الاصطلاحيُّ: هو لفظُ «ضرب» القائمُ بالتلفظِ، والفعلُ الحقيقيُّ هو المصدرُ، كالضَّرْبِ مثلًا.

فصل القاف

الفِقْهُ: هو في اللغةِ: عبارةٌ عن فَهْمِ غَرَضِ المتكلِّمِ منْ كلامِهِ، وفي الاصطِلاحِ: هو العلمُ بالأحكامِ الشَّرعيةِ العمليةِ المكتسبُ من أدلتِها التفصيليةِ، وقيلَ: هُو الإصابةُ، والوقوفُ على المعنَى الخفيِّ الَّذِي يتعلقُ به الحكمُ، وهو علمٌ مستنبطٌ بالرأى والاجتهادِ ويحتاجُ فيه إلى النظرِ والتأملِ، ولهذَا لا يجوزُ أنْ يسمَّى اللَّهُ تعالَى فقيهًا؛ لأنه لا يخفَى عليهِ شيءٌ[1].

الفَقْرُ: عبارةٌ عنْ فَقْدِ ما يحتَاجُ إليهِ، أمَّا فَقْدُ ما لاَ حاجة إليهِ فلاَ يُسمَّى فَقْرًا[2].

الفَقْرَةُ في اللغةِ: اسمٌ لكلِّ حَلْيٍ يُصَاغُ على هيئةِ فَقَارِ الظَّهْرِ، ثم استعيرَ لأجودِ بيتٍ في القصيدةِ تشبيهًا له بالحُلِيِّ، ثم استعيرَ لكلِّ جملةٍ مختارةٍ من الكلامِ تشبيهًا لها بأجودِ بيتٍ في القصيدةِ[3].

فصل الكاف

الفِكْرُ: ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ للتأدِي إلى مجهولٍ[4].

فصل اللام

الفَلَكُ: جسمٌ كُرَوِيٌّ يحيطُ به سَطحَانِ؛ ظاهريٌّ وباطنيٌّ، وهما متوازيانِ مركزُهُما واحدٌ[5].

الفلْسفةُ: التشبهُ بالإلَهِ بحسبِ الطاقةِ البشريَّةِ لتحصيلِ السعادةِ الأبديَّةِ، كما أمرَ الصادقُ ﷺ في قولِه: «تَخَلَّقُوا بأخلاقِ اللَّه»، أي: تشبَّهوا به في الإحاطةِ بالمعلوماتِ والتجرُّدِ عن الجسمانياتِ.

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٥٧].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١١١٨، ١١٢٠].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١١١٨].
(٤) انظر كشاف [٥/ ١١٢٠ - ١١٢٣].
(٥) انظر كشاف [٥/ ١١٣٤ - ١١٣٨].

فصل النون

الفَنَاءُ: سقوطُ الأوصافِ المذمومَةِ، كمَا أنَّ البقاءَ وجودُ الأوصافِ المحمودَةِ. والفناءُ فنآن: أحدهُما ما ذكرنَا، وهو بكثرةِ الرياضَةِ، والثاني: عدمُ الإحسَاسِ بعالمِ الملكِ والملَكُوتِ، وهو بالاستغراقِ في عظمةِ البارِي، ومشاهدةِ الحقِّ، وإليهِ أشارَ المشايخُ بقولهم: «الفقرُ سَوَادُ الوجهِ في الدارَيْن» يعنى: الفناءَ في العالَمَيْنِ[1].

فِناءُ المِصْر: ما اتصلَ بهِ معدًّا لمصالحِهِ[2].

فصل الهاء

الفَهْمُ: تصوُّرُ المعنَى من لفظِ الخاطبِ.

الفَهوَانيةُ: خطابُ الحقِّ بطريقِ المكافَحةِ في عَالَمِ المثالِ[3].

فصل الواو

الفَوْرُ: وجوبُ الأداءِ في أولِ أوقَاتِ الإمكانِ بحيثُ يلحقُه الذَّمُّ بالتأخيرِ عنهُ[4].

فصل الياء

الفَيْضُ الأقدَسُ: هو عبارةٌ عن التجلِّي الحسيِّ الذاتيِّ الموجبِ لوجودِ الأشياءِ واستعدادَاتِها في الحضرةِ العلميةِ، ثم العينيَّةِ، كما قالَ: «كنتُ كنزًا مخفيًّا، فأحببتُ أن أعْرفَ» الحديث[5].

الفيضُ المقدَّسُ: عبارةٌ عن التجلِّيَاتِ الأسمائيةِ الموجبةِ لظهورِ ما يقتضيهِ استعداداتُ تلكَ الأعيانِ في الخارجِ، فالفيضُ المقدسُ مترتبٌ على الفيضِ الأقدسِ، فبالأولِ تحصلُ الأعيانُ الثابتة، واستعداداتُها الأصليةُ في العلمِ، وبالثاني تحصلُ تلكَ الأعيانُ في الخارجِ مع لوازمِهَا وتوابعِهَا[6].

الفَيْءُ: ما ردَّهُ اللَّهُ تعالَى على أهلِ دينِهِ منْ أموالِ مَنْ خالفَهُم في الدينِ بلاَ قتالٍ، إمَّا بالجلاءِ أو بالمصالحةِ على جزْيةٍ، أو غيرِها، والغنيمةُ أخصُّ منهُ، والنفلُ أخصُّ منها، والفيْءُ ما يَنسَخُ الشمسَ، وهو من الزَّوَالِ إلى الغُرُوبِ، كما أن الظِّلَّ ما نَسَخَتْهُ الشمسُ، وهو من الطُّلُوعِ إلى الزَّوَالِ[7].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٥٧، ١١٥٨].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١١٥٧].
(٣) الكاشاني [١٤٧]. حيث نقل الجرجاني.
(٤) انظر كشاف [٥/ ١١٢٣].
(٥) انظر كشاف [٥/ ١١٢٧] والحديث قال عنه ابن تيمية: ليس من كلام النبي ﷺ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف. تمييز الطيب من الخبيث [١٠٢٨] والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة [٣٢٨] (٦٠) انظر كشاف [٥/ ١١٢٧، ١١٢٨].
(٧) الفيء في اللغة: الرجوع، سمي به الظل في عرف الرياضيين لرجوعه من جانب، وبعضهم يخصه بالظل بعد الزوال ويخص الظل قبل الزوال باسم الظل.

باب القاف

فصل الألف

القَادرُ: هوَ الَّذِي يَفعلُ بالقصْدِ والاخْتِيَارِ.

القانُونُ: أمرٌ كُلِّيٌّ منطبِقٌ علَى جميعِ جزئِيَّاتِهِ التي يتعرَّفُ أحكامُها منهُ، كقولِ النحاةِ: الفاعلُ مرفوعٌ، والمفعول منصوبٌ، والمضَافُ إليهِ مجرورٌ.

القَاعدةُ: هي قضيةٌ كليَّةٌ منطَبِقةٌ علَى جميعِ جزئياتِهَا[1].

القَائفُ: هوَ الَّذِي يعرفُ النَّسَبَ بفرَاسَتِهِ ونَظَرِهِ إلى أعضَاءِ المولُودِ.

القَافِيةُ: هيَ الحرفُ الأخِيرُ منَ البيتِ، وقيلَ: هيَ الكلمَةُ الأخيرةُ مِنْهُ[2].

القانِتُ: القائِمُ بالطاعَةِ الدائِمُ عليهَا.

قابَ قوسَيْنِ: هو مقامُ القُربِ الأسمائيّ باعتبارِ التقابُلِ بينَ الأسماءِ في الأمْرِ الإلهيِّ المسمَّى بدائرةِ الوجُود، كالإبدَاءِ والإعادَةِ، والنزولِ والعرُوجِ، والفاعليةِ والقابليَّةِ، وهوَ الاتِّحاد بالحقِّ معَ بقاءِ التميزِ (وللأئنينية) المعبرِ عنهُ بالاتِّصالِ ولا (مقام) أعلَى مِنْ هذَا المقامِ إلا أوْ أدنَى، وهُو أحديةُ عينِ الجمعِ الذاتيةِ المعبر عنهُ بقولِهِ: «أوْ أدنَى» لارتفاعِ التميزِ والإثنينيةِ الاعتباريّةِ هناكَ بالفناءِ المحْضِ، والطمْسِ الكليِّ للرسُومِ كلِّهَا[3].

فصل الباء

القَبْضُ والبَسْطُ: همَا حالتَانِ بعدَ ترقِّي العبدِ عنْ حالَةِ الخوفِ والرجَاءْ، فالقبضُ للعارفِ كالخوفِ للمستأمنِ، والفرقُ بينهُمَا: أنَّ الخوفَ والرجاءَ يتعلقَانِ بأمْرٍ مستقبلٍ مكروهٍ أو محبُوبٍ، والقبضُ والبسطُ بأمرٍ حاضِرٍ في الوقتِ يغلبُ على قلبِ العارفِ من وارِدٍ غيْبِيٍّ[4].

القَبْضُ في العَرُوضِ: حذْفُ الخامِسِ الساكِنِ، مثلَ ياءِ «مَفَاعِيلُنْ»، ليبقى «مَفَاعِلُنْ» ويسمَّى: مقبوضًا[5].

القَبِيحُ: هوَ ما يكُونُ متعلقَ الذَّمِّ في العاجِلِ والعقابِ في الآجلِ[6].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٧٦ - ١١٧٨].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٣٩ - ١٢٤١].
(٣) الكاشاني [١٥١] حيث نقل الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة منه.
(٤) انظر كشاف [٥/ ١١٩٨] والكاشاني [١٥٤].
(٥) انظر كشاف [٥/ ١١٩٨]
(٦) انظر كشاف [٥/ ١١٧٥].

فصل التاء

القَتَّاتُ: هوَ الذي يتسمَّعُ على القوم وهمْ لا يعلَمُونَ، ثُم ينِمُّ.

القَتْلُ: هوَ فعْلٌ يحصلُ به زُهُوقُ الروحِ.

القتلُ العمْدُ: هو تعمدُ ضَرْبِهِ بسلاحٍ، أو ما أُجْرِيَ مجرَى السِّلاحِ في تفريقِ الأجزاءِ، كالمحددِ من الخشبِ والحجَرِ والنَّارِ، هذا عندَ «أبي حَنيفةَ» رحمهُ اللَّهُ، وعندَهُما[1] «الشافعيِّ»: ضَرَبهُ قصدًا بما لا تطيقُه البنيةُ حتىَّ إنْ ضربَه بحَجَرٍ عظيمٍ أو خشبٍ عظيمٍ فهوَ عَمْدٌ.

القتلُ بالسببِ: كحافرِ البئْرِ وواضعِ الحجرِ في غيرِ ملْكِهِ.

فصل الدال

القديمُ: يطلقُ على الموجود الذي لا يكونُ وجودُه منْ غيرِه، وهوَ القديمُ بالذاتِ، ويطلقُ القديمُ على الوجُودِ الذى ليسَ وجودُهُ مسبوقًا بالعَدَمِ، وهوَ القديمُ بالزمانِ، والقديمُ بالذاتِ يقابلُه المحدثُ بالذاتِ، وهو الذى يكونُ وجودُه من غيرِه، كمَا أنَّ القديمَ بالزمَانِ يقابلُه المحدثُ بالزمانِ، وهوَ الذى سبقَ عدمُهُ وجودَهُ سَبْقًا زمانيًا، وكلُّ قديمٍ بالذاتِ قديمٌ بالزمانِ، وليسَ كلُّ قديمٍ بالزمانِ قديمًا بالذاتِ، فالقديمُ بالذاتِ أخصُّ منَ القديمِ بالزمانِ، فيكونُ الحادثُ بالذاتِ أعمَّ من الحادثِ بالزمانِ؛ لأنَّ مقابلَ الأخصِّ أعمُّ من مقابلِ الأعمِّ، ونقيضُ الأعمِّ من شيءٍ مطلقٍ أخصُّ من نقيضِ الأخصِّ، وقيل: القديمُ: ما لا ابتداءَ لوجودِهِ الحادثِ، والمحدثُ ما لم يكنْ كذلكَ، فكانَ الموجودُ هو الكائنُ الثابتُ، والمعدومُ ضدَّه، وقيلَ: القديمُ: هو الذى لا أوَّلَ ولا آخرَ لهُ.

القِدَمُ الذَّاتيُّ: هوَ كَونُ الشيءِ غيرَ محتاجٍ إلى الغَيْرِ.

القدمُ الزَّمانيُّ: هو كونُ الشيءِ غيرَ مسبُوقٍ بالعدَمِ.

القدمُ: ما ثبتَ للعبدِ في علْمِ الحقِّ منْ بابِ السعادَةِ والشقاوَةِ، فإن اختصَّ بالسعادَةِ فهوَ قِدمُ الصِّدْقِ، أو بالشقاوةِ فَقِدَمُ الجبَّارِ، وقِدمُ الصدْقِ وقدمُ الجبَّارِ هما منتهَى رقائِقِ أهلِ السعادَةِ، وأهلِ الشقاوةِ في عالمِ الحقِّ، وهيَ مركز إحاطةِ الهادِي والمضلِّ[2].

القُدرَةُ: هيَ الصفَةُ التي تُمكِّنُ الحيَّ من الفعلِ وتركِه بالإرادةِ[3].

(١) وعندهما، أي: الإمامان مالك، والإمام أحمد بن حنبل رحمهما اللَّهُ.

(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢١١، ١٢١٢] والكاشاني [١٥٣].

(٣) انظر كشاف [٥/ ١١٨١ - ١١٨٣].

القدرة: صفةٌ تؤثِّرُ على قوةِ الإرادَةِ.

القدرَةُ الممكِنَةُ: عبارةٌ عنْ أدنَى قوةٍ يتمكنُ بها المأمورُ من أداء ما لَزِمهُ بدنيا كَان أوْ مَاليا، وهذا النوعُ منَ القدرةِ شرطٌ في حكم كلِّ أمرٍ احترازًا عنْ تكلَيفِ ما ليسَ في الوُسْعِ.

القدْرَةُ الميسرةُ: ما يوجبُ اليُسْرَ علَى الأداءِ، وهي زائدةٌ على القدرةِ الممكنَةِ بدرجةٍ واحدَةٍ في القوةِ، إذْ بهَا يثبتُ الإمكَانُ ثم اليسْرُ، بخلافِ الأولَى إذْ لا يثبتُ بها الإمكانُ، وشُرطتْ هذه القدرةُ في الواجباتِ الماليَّةِ دونَ البدنيةِ؛ لأنَّ أداءَها أشقُّ على النفسِ من البدنياتِ؛ لأنَّ المالَ شقيقُ الروحِ، والفرقُ ما بينَ القدرتَيْنِ في الحكم أنَّ الممكِنَةَ شَرطٌ محضٌ حيثُ يتوقّفُ أصلُ التكليف عليهَا، فلا يشترطُ دوامُهَا لبقاء أصلِ الواجبِ. فأما الميسَرَةُ فليسَتْ بشرطٍ محْض حيثُ لم يتوقَّف التكليفُ عليهَا، والقدرةُ الميسرةُ تقارنُ الفعلَ عندَ أهْلِ السُّنةِ والأشاعِرةِ[1] خلافًا للمعتزلَةِ؛ لأنها عرَضٌ لا يبقَى زمانيْنِ، فلو كانَتْ سابَقةً لَوُجدَ الفعلُ حالَ عدَمِ القدرَةِ وإنهُ محالٌ، وفيه نظرٌ، لجوازِ أن يَبقَى نوعُ ذلكَ العرَضِ بتجدُّدِ الأمثالِ، فالقدرَةِ وإنهُ محالٌ، وفيه نظرٌ، لجوازِ أن يَبقَى نوعُ ذلكَ العرَضِ بتجدُّدِ الأمثالِ، فالقدرةُ الميسَرَةُ دوامُها شرطٌ لبقاءِ الوجوبِ، ولهذا قلنَا: تسقُطُ الزكَاةُ بهلاَكِ النِّصابَ، والعشْرُ بهلاَكِ الخارِجِ، خلافًا «للشافعيِّ» - رحمهُ اللَّهُ -، فإنَّ عندهَ إذَا تمكّنَ من الأداءِ، ولم يؤدِّ ضمِنَ، وكذا العشْرُ بهلاَكِ الخارِجِ.

القَدَرُ: تعلُّقُ الإرادَةِ الذاتيَّةِ بالأشَياءِ في أوقاتِهَا الخاصَّةِ، فتعليقُ كل حالٍ من أحوَالِ الأعيَانِ بزمَانٍ معينٍ، وسبَبٍ معينٍ عبارةٌ عنِ القدرِ[2].

القَدَريَّةُ: هُم الذينَ يزعُمونَ أنَّ كلَّ عبدٍ خالقٌ لفعله، ولا يروْنَ الكفْرَ والمعاصِي بتقديرِ اللهِ تعالَى[3].

القدَرُ: خروجُ الممكنَاتِ من العدمِ إلى الوجُودِ، واحدٌ بعدَ واحد مطابقًا للقضاءِ، والقضَاءُ في الأزلِ، والقدَرُ فيمَا لا يزالُ، والفرْقُ بيْنَ القَدرِ والقضَاءِ هو أنَّ القضَاءَ وجودُ جميعِ الموجودَاتِ في اللوحِ المحفُوظِ مجتمعَةً، والقدَرُ وجودُهَا متفرقَةً في الأعيَانِ بعدَ حصُولِ شرائطِها.

(١) الأشاعرة: هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المنتسب إلى الصحابي الجليل: أبي موسى الأشعري رضي اللَّهُ عنهما. ومن عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري كان يقرر بعينه ما يقرره الأشعري في مذهبه. انظر الملل والنحل [١/ ٨١].

(٢) كشاف [٥/ ١١٧٩].

(٣) يلقب المعتزلة بالقدرية لأنهم يسندون أفعال العباد إلى قدرتهم، أما أهل السنة فيقولون: أفعال العباد كلها بإرادته تعالى

فصل الراء

القرآنُ: هو المنزَّلُ على الرسُولِ ﷺ، المكتوبُ في المصاحِفِ، المنقُولُ عنهُ نقلًا متواترًا بلاَ شُبهةٍ، والقرآنُ عندَ أهلِ الحقِّ: هُو العِلمُ اللَّدنِّى الإجمالى الجامعُ للحقائقِ كلِّها[1].

القِرَانُ: بكسر القاف، هو الجمعُ بينَ العمرَةِ والحجِّ بإحرام واحِدٍ في سَرٍ واحِدٍ[2].

القُرْبُ: القيامُ بالطاعَات، والقرْبُ المصطلحُ: هو قربُ العبْدِ منَ اللَّه تعالَى بكلِّ ما تعطِيه السعادَةُ لاَ قُرب الحقِّ منَ العبدِ، فإنهُ منْ حيثُ دلاَلة ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[3] قُرب عام سواء كانَ العبدُ سعيدًا أو شَقِيًا[4].

القَرِينَةُ: بمعنَى الفقْرةِ[5].

القرينَةُ في اللغةِ: فعيلَة بمعنَى الفاعِلَة، مأخوذَةٌ من المقارنَةِ، وفي الاصطلاحِ: أمرٌ يشيرُ إلى المطلُوبِ.

والقرينَةُ: إما حاليةٌ أو معنويةٌ أو لفظيةٌ. نحو: "ضربَ مُوسَى عيسى، وضربَ مَنْ في الدارِ مَنْ علَى السطْح"، فإنَّ الإعرابَ والقرينةَ منتف فيه، بخلافِ: "ضربَتْ موسى حُبْلى، وأكلَ مُوسَى الكمثرَى"، فإنَّ الإعرابَ والقرينةَ منتفٍ فيه، بخلافِ: "ضربَتْ موسَ حُبْلى، وأكلَ مُوسَى الكمثرَى"، فإنَّ في الأولِ قرينةً لفظيَّةً، وفي الثانِي قرينةً حاليةً.

فصل السين

القِسمَةُ لغةً: من الاقتسَام، وفي الشَّريعَةِ: تمييزُ الْحقوقِ وإفرازُ الأنصبَاءِ.

قسمةُ الدّين قبلَ قبضِ الدَّينِ: ما إذَا استوْفَى أحدُ الشريكَيْن نصيبَه شَرِكَه الآخر فيه؛ لئلا يلزمَ قسمَة الدَّينْ قبلَ القَبْض.

قسمُ الشيءِ: ما يكونُ مندرجًا تحتهُ، وأخَصّ منهُ كالاسمِ، فإنه أخصُّ من الكلمةِ، ومندرجٌ تحتَها.

واعلمْ: أن الجزئياتِ المندرجَةِ تحتَ الكليِّ، إما أن يكونَ تباينُها بالذاتياتِ أو بالعرضياتِ أو بهِمَا، والأولُ يسمَّى أَنواعًا، والثاني أصنافًا، والثالثُ أقسامًا.

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٥٨ - ١١٦٤]. (٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٢٨]. (٣) الحديد: [٤].

(٤) انظر كشاف [٥/ ١١٦٤] والكاشاني [١٥٣].

(٥) القرينة عند أهل العربية هي الأمر الدال على شيء لا بالوضع، وقد تطلق على الفقرة كما يدل عليه تقسيمهم السجع، وقد تطلق على أخير كلمات السجع "قرينة السجع". كشاف [٥/ ١٢٢٨].

قَسيمُ الشَّيْ: هو ما يكونُ مقابلًا للشَّيءِ ومندرجًا معهُ تحتَ شيءٍ آخر كالاسمِ، فإنهُ مقابلٌ للفعلِ، ومندرجا تحتَ شيءٍ آخر، وهي الكلمةُ التي هي أعمُّ منهُمَا.

القَسْمُ: بفتح القاف، قِسْمَةُ الزوجِ بَيْتُوتَتَهُ بالتَّسْويةِ بين النسَاءِ.

القَسَامة: هي أَيمانٌ تقسمُ على المتهمِينَ في الدَّم.

القِسْمةُ الأوليةُ: هي أن يكونَ الاختلافُ بينَ الأقسامِ بالذَّاتِ، كانقسامِ الحيوانِ إلى الفرسِ والحمَارِ.

القسمةُ الثانيةُ: هي أنْ يكونَ الاختلافُ بالعوارضِ، كالروميِّ والهنديِّ[1].

فصل الصاد

القَصْرُ في اللغة: الحبْسُ. يقالُ: قَصَرْتُ اللَّقْحَةَ على فَرَسِي؛ إذا جعلت لبنَها له لا لغيرِه، وفي الاصطلاحِ: تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ، وحصرُه فيه، ويسمَّى الأمرُ الأولُ مقصورًا، والثاني مقصورًا عليه، كقولنا، في القصرِ بينَ المبتدأِ والخبر: «إنَّما زيدٌ قائمٌ»، وبين الفعلِ والفاعلِ، نحو: «ما ضربتُ إلا زيدًا».

والقصرُ في العَرُوضِ: حذفُ ساكنِ السببِ الخفيفِ، ثم إسكانُ متحركِهِ، مثل إسقاط نون «فاعِلاتُنْ»، وإسكان تائه، ليبقى «فَاعلاتْ»، ويسمَّى: مقصورًا[2].

القصرُ الحقيقيُّ: تخصِيصُ الشيْءِ بالشَّيءِ بحسَبِ الحقيقَةِ، وفي نَفْسِ الأمر بأن لا يتجاوزَهُ إلى غيرِه أصلًا، والإضافِيُّ هو الإضَافةُ إلى شيءٍ آخرَ بأن لا يتجاوزَه إلى ذلكَ الشيءِ، وإن أمكنَ أن يتجاوزَه إلى شيءٍ آخرَ في الجملةِ.

القَصْمُ: هُو العَصْبُ والْعَضْبُ، يعنى: هو حذفُ المِيم من «مُفَاعَلَتُنْ» وإسكَانُ لامِه، ليبقى «فَاعِلْتُنْ»، وينقل إلى «مَفْعُولُنْ»، ويسمى: أقصَم[3].

القِصَاصُ: هو أن يفعلَ بالفاعِلِ مثلَ ما فعلَ.

فصل الضاد

القضيَّةُ: قولٌ يصحُّ أنْ يقالَ لقائلِهِ: إنهُ صادقٌ فيه، أو كاذبٌ فيه[4].

(١) راجع كشاف [٥/ ١٢١٨ - ١٢٢٣].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١١٨٣ - ١١٨٦].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٢٣].
(٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٣٥ - ١٢٣٧].

القضيَّةُ البسيطَةُ: هيَ التي حقيقتُها ومعناهَا إمَّا إيجابٌ فقطْ، كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورةِ»، فإن معناهُ ليسَ إلا إيجاب الحيوانيةِ للإنسان، وإما سَلْبٌ فقطْ، كقولنا: «لا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ بالضرورة» فإن حقيقته ليست إلاَ سلبَ الحجريَّةِ عنِ الإنسانِ.

القضيةُ البسيطَةُ: هيَ التي حكمَ فيها علَى ما يصدُقُ عليه في نفسِ الأمرِ الكليِّ الواقعِ عنوانًا في الخارجِ، محققًا أو مقدّرًا، أو لا يكونُ موجودًا فيهِ أصلًا.

القضيَّةُ المركَبَةُ: هيَ التي حقيقتُها تكونُ مُلْتَئِمةً من إيجاب وسلب، كقولنا «كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ لا دائمًا»، فإنَّ معناها: إيجاب الضحكِ للإنسانِ وسَلْبِهِ عنهُ بالفعل.

اعلمْ: أنَّ المركبَ التامَّ المحتملَ للصِّدقِ والكذبِ يسمَّى من حيثُ اشتمالُه على الحكم: قضيةً، ومن حيثُ احتماله الصِّدق والكذبَ: خبرًا ومن حيث إفادتهُ الحكمَ: إخبارًا، ومن حيثُ كونُه جزءًا من الدليل: مقدّمةً، ومن حيثُ يطلبُ بالدليل: مطلوبًا، ومن حيثُ يحصلُ من الدليل: نتيجةً، ومن حيثُ يقعُ في العلمِ ويسأل عنه: مسألةً، فالذاتُ واحدةٌ، واختلافاتُ العباراتِ باختلافاتِ الاعتباراتِ.

القضيةُ الحقيقيَّةُ: هيَ التي حُكِمَ فيهَا علَى ما صدقَ عليهِ الموضوع بالفعلِ أعَم مِنْ أن يكونَ موجودًا في الخارجِ.

القضيَّةُ الطبيعيَّةُ: هيَ التي حُكِمَ فيها على نفْسِ الحقيقَةِ، كقولنا: «الحيوانُ جنسٌ والإنسانُ نوعٌ» ينتجُ «الحيوانُ نوعٌ»، وهو غيرُ جائز. يعنى: أن الحكمَ في الحقيقةِ الكليةِ على جميع ما هُوَ فردٌ بحسبِ نفسِ الأمرِ الكليِّ الواقعِ عُنوانًا سواءً كان ذلك الفردُ موجودًا في الخارجِ أو لَا.

القضيَّةُ التي قياساتُها مَعَهَا: هيَ ما يَحْكُمُ العقلُ فيه بواسطةٍ لا تغيبُ عن الذهنِ عندَ تصوُّرِ الطرفَيْنِ، كقولنَا: «الأربعةُ زوجٌ بسبب وسط حاضرٍ في الذهْنِ»، وهو الانقسامُ بمتساويَيْنِ، والوسَطُ ما يقترنُ بقولنا لأنه حينَ يُقَال، لأنَّه كذَا.

القضَاءُ لغةً: الحكمُ، وفي الاصطلاح: عبارةٌ عن الحكم الكليِّ الإلهيِّ في أعيانِ الموجوداتِ علَى ما هيَ عليهِ من الأحوالِ الجاريَةِ في الأزَلِ إلَى الأبدِ، وفي اصطلاحِ الفقهاءِ: القضايَا تسليمٌ مثلُ الواجب بالسبَب.

القضاءُ علَى الغيرِ: إلزامُ أمرٍ لم يكنْ لازمًا قبلَه[1].

(١) القَضَاءُ في اللغة يستعمل لمعان: الأمر. قال تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ والحكم. قال تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ والحكم. قال تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ أي خلقهن مع الإحكام، والإعلام والتبيين قال تعالى ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ﴾: وإقامة الشيء مقام غيره، وأداء الواجب، والتقدير والإتمام والقتل وغيرها. كشاف [٥/ ١٢٣٤].

القضاءُ في الخصومَةِ: هو إظهارُ ما هُو ثَابتٌ.

القضاءُ يشبهُ الإداءَ: هوَ الذِى لا يكونُ إلاَّ بمثلِ معقُولٍ بحكمِ الاستقرَاءِ، كقضاءِ الصومِ والصلاةِ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهُما مثلُ الآخرِ: صورةً ومعنًى.

فصل الطاء

القُطْبُ: وقدْ يسمَّى غَوثًا باعتبارِ التجاءِ الملهُوفِ إليهِ، وهُو عبارةٌ عنْ الواحدِ الذى هو مَوْضُوع نظرِ اللهِ في كلِّ زمانٍ أعطاهُ الطَّلْسَم الأعظَم منْ لدنهُ، وهو يَسْرِى في الكونِ وأعيانهِ الباطنةِ والظاهرةِ سَرَيَانَ الروحِ في الجسدِ، بيدهِ قسْطاسُ الفيضِ الأعمِّ، وزنُه يتبعُ علمَه يتبعُ علمَ الحقِّ، وعلَمُ الحقِّ يتبعُ الماهيات غيرِ المجعولةِ، فهوَ يفيضُ روحَ الحياةِ على الكونِ الأعْلَى والأسفَلِ، وهو علَى قلبِ «إسرافِيلَ» من حيثُ حصته الملكية الحاملةُ مادَّةَ الحياةِ والإحساسِ، لا من حيثُ إنسانيتُه، وحكمُ «جبرائيلَ» فيه كحكمِ النفسِ الناطقةِ في النشأةِ الإنسانية، وحكمُ «ميكائيلَ» فيهِ كحكمِ القوَّةِ الجاذبةِ فيها، وحكمُ «عِزْرائيل» فيهِ كحكمِ القوَّةِ الدافعةِ فيهَا[1].

القطبيةُ الكبرَى: هيَ مرتبةُ قُطْبِ الأقطَابِ، وهو باطنُ نبوَّةِ «محمدٍ» عليه السلامُ، فلا يكونُ إلا لورثتِه لاختصاصِه عليه بالأكملية، فلا يكونُ خاتمُ الولايةِ وقطبُ الأقطابِ إلا على باطنِ خاتمِ النبوَّةِ[2].

القَطْعُ: حذفُ ساكنِ الوَتدِ المجموعِ، ثم إسكانُ متحركِه، مثلَ: إسقاط النونِ وإسكانِ اللاَّم من «مُسْتَفْعِلْ» فينقل إلى «مَفْعُولُنْ»، ويسمى مقطوعًا. وعندَ الحكماءِ: القطعُ: هو فصلُ الجسمِ بنفوذِ جسمٍ آخرَ فيه[3].

القَطْفُ: حذفُ سببٍ خفيف بعَد إسكانِ ما قبلَهُ، كحذف «تُن» منْ «مُفَاعَلَتُنْ» وإسكانِ لامه فيبقى «مُفَاعِلْ» فينقلُ إلى «فَعُولُنْ» ويسمى: مقْطوفا[4].

قُطرُ الدائِرةِ: الخطُّ المستقيم الواصلُ مِنْ جانبِ الدائرةِ إلى الجانبِ الآخرِ، بحيث يكونُ وسطُه واقعًا على المركَزِ[5].

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٦٦ - ١١٧٠] والكاشاني [١٥٣].
(٢) الكاشاني [١٥٣] حيث نقل عنه الجرجاني.
(٣) انظر كشاف [٥/ ١١٩٩، ١٢٠٠].
(٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٣].
(٥) انظر كشاف [٥/ ١١٧٦].

فصل اللام

القَلْبُ: لطيفَةٌ ربانيةٌ لهَا بهذا القلب الجسمانيِّ الصَّنَوْبريِّ الشكلِ المودَع في الجانب الأيسرِ من الصَّدرِ تعلُّقٌ، وتلكَ اللطيفةُ هيَ حقيقة الإنسانِ، ويسمِّيها الحكيمُ النفسَ الناطقةَ، والروحُ باطنة، والنفسُ الحيوانيةُ مركبةٌ، وهي المدركُ والعالمُ منَ الإنسانِ والمخاطبُ والمطالبُ والعاتبُ[1].

القلبُ: هو جَعلُ المعلولِ علَّةً، والعلة معلُولًا. وفي الشريعةِ: عبارةٌ عن عدمِ الحكمِ لعدمِ الدليلِ، ويرادُ به ثبوتُ الحكمِ بدونِ العلَّةِ.

القلمُ: علمُ التفصيلِ، فإنَّ الحروفَ التي هيَ مظاهرُ تفصيلها مجملةٌ في مِدادِ الدَّوَاة، ولا تقبلُ التفصيلَ ما دامتْ فيها، فإذَا انتقلَ المدادُ منها إلى القلم تفصلت الحروفُ به في اللوحِ وتفصَّلَ العلمُ بها إلَى لاَ غايَة، كمَا أن النطفةَ التي هي مادةُ الإنسانِ ما دامتْ في ظهر «آدَم»، مجموعُ الصورِ الإنسانيةِ مجملةٌ فيها، ولا تقبلُ التفصيلَ ما دامَتْ فيها، فإذا انتقلَتْ إلى لوحِ الرَّحِمِ بالقلَمِ الإنسانيِّ تفصلت الصورةُ الإنسانيةُ[2].

فصل الميم

القِمَارُ: هو أنْ يأخذَ من صاحبِه شيئًا فشيئًا في اللَّعبِ.

القِمارُ في لعبِ زمانِنَا: كلُّ لعبٍ يُشترطُ فيهِ غالبًا من المتغالِبين شيءٌ منَ المغلوبِ.

فصل النون

القِنُّ: هو العبدُ الذى لا يجوزُ بيعُه ولا اشتراؤُه[3].

القَنَاعةُ في اللغةِ: الرِّضَا بالقسمَةِ، وقيلَ: هي الاقتصارُ علَى الكفَافِ. وفي اصطلاح أهلِ الحقيقةِ: هيَ السكونُ عندَ عدمِ المألوفَاتِ[4].

القَنْطَرةُ: ما يتخذُ من الآجُرِّ والحجرِ في موضعٍ ولا يرفعُ.

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٧٠ - ١١٧٤].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٢٣].
(٣) القن بالكسر لغة: عبد ملك هو أو أبواه، وعن ابن الأعرابي: أنه خالص العبودية. كشاف [٥/ ١٢٢٩].
(٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٣].

فصل الواو

القوَّةُ: هيَ تمكُّن الحيوانِ من الأفعالِ الشاقَّةِ، فَقُوَى النفْسِ النَّباتيةِ تسمَّى قوًى طبيعيَّة، وقُوَى النفسِ الحيوانيةِ تُسَمَّى قوًى نفسانيَّة، وقُوَى النفسِ الإنسانيةِ تسمَّى قوًى عقليَّة، والقُوَى العقليةُ باعتبارِ إدراكاتِها للكلياتِ تسمَّى القوَّةَ النظريَّةَ، وباعتبارِ استنباطِها للصناعَاتِ الفكريَّةِ من أدلتِها بالرأيِ تسمَّى القوَّةَ العمليَّة[1].

القوَّةُ الباعثَةُ: هي قُوَّةٌ تحملُ القوَّةَ الفاعليةَ على تحريكِ الأعضاءِ عندَ ارتسامِ صورةِ أمرٍ مطلوبٍ أو مهروبٍ عنهُ في الخيالِ، فهيَ إنْ حملتهَا على التحريكِ طلبًا لتحصيلِ الشيءِ المستلذِّ عندَ المدركِ، سواءٌ كانَ ذلكَ الشيءُ نافعًا بالنسبةِ إليه في نفسِ الأمرِ أو ضَارًّا، تسمَّى: قوَّةً شهوانيةً، وإن حملتَها على التحريكِ طلبًا لدفعِ الشيءِ المنافرِ عندَ المدركِ، ضارًّا كان في نفسِ الأمرِ أو نافعًا، تسمَّى: قوَّةً غضبيَّةً.

القوَّة الفاعلةُ: هيَ التي تبعثُ العضلاتِ للتحريكِ الانقباضيِّ وترخِيها أخرَى للتحريكِ الانبساطِي، على حسبِ ما تقتضيهِ القوَّةُ الباعثَةُ.

القوَّةُ العاقلةُ: هي قوَّةٌ روحانيةٌ غيرَ حالَّةٍ في الجسمِ مستعملةٌ للمفكرة، ويسمَّى بالنورِ القدسِيّ، والحدسُ من لوامعِ أنوارِهِ[2].

القوَّةُ المفكرةُ: قوَّةٌ جسمانيةٌ، فتصيرُ حِجابا للنورِ الكاشفِ عن المعاني الغيبيَّةِ.

القوَّةُ الحافظَةُ: هي الحافظُ للمعانِي الإلهية التي تدركُها القوَّةُ الوهميَّةُ، وهي كالخزانَةِ لها، ونسبتُها إلى الوهميةِ نسبةُ الخيالِ إلى الحسِّ المشتركِ، والقوَّةُ الإنسانيةُ تسمَّى القوَّة العقليةَ، فباعتبارِ إدراكِها للكلياتِ والحكمِ بينَها بالنسبةِ الإيجابيةِ أو السلبيةِ تسمَّى القوَّة النظريةَ والعقلَ النظريَّ، وباعتبارِ استنباطِها للصناعاتِ الفكريةِ ومزاولَتِها للرأيِ والمشهورةِ في الأمورِ الجزئيةِ تسمَّى القوَّةَ العمليَّةَ والعقلَ العمليَّ.

القَوْلُ: هوَ اللفظُ المركَّبُ في القضيةِ الملفوظَةِ، أو المفهومُ المركبُ العقليُّ في القضيةِ المعقولةِ[3].

القَولُ بموجبِ العلَّةِ: هو التزَامُ ما يلزمُهُ المعللُ، مع بقاءِ الخلافِ، فيقالُ: هذا قولٌ بموجَبِ العلَّةِ، أي: تسليمُ دليلِ المعللِ مع بقاءِ الخلافِ، مثالُه قولُ «الشافعيِّ» رَحمه اللَّهُ:

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٣٠ - ١٢٣٣].

(٢) القوة: العاقلة: هي قوة من قوى النفس الناطقة وتسمى قوى ملكية أيضا، وقد تطلق على النفس الناطقة أيضا. كشاف [٥/ ١٢٣٣].

(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٩].

كمَا شرط تعيين أصلِ الصوم شرط تعيينُ وصفه، مستدلًا بأنَّ معنَى العبادةِ كما هو معتبرٌ في الأصلِ معتبرٌ في الوصفِ، بجامعِ أن كلَّ واحدٍ منهُما مأمورٌ به، فنقولُ: هذا الاستدلالُ فاسدٌ: لأنَّا نقول: سلمنا أنَّ تعيينَ صومِ رمضانَ لابدَّ منه، ولكنَّ هذَا التعيينَ مما يحصلُ بنيَّة مطلقِ الصوم، فلا يحتاجُ إلى تعيينِ الوصفِ تصريحًا، وهذا قولٌ بموجبِ العلةِ؛ لأن «الشافعيَّ» ألزمنَا بتعْليلهِ اشتراطَ نيةِ التعيينِ، ونحن ألزمنا بموجب تعليله حيثَ شرطنا نية التعيين، لكنْ لمَّا جعلنَا الإطلاق تعيينًا بَقِيَ الخلافُ بحَالهِ[1].

القوامعُ: كلُّ ما يقمعُ الإنسانَ عنْ مقتضيَاتِ الطبْعِ والنفسِ والهوى وتردعهُ عنها، وهيَ الامتداداتُ الأسمائية والتأييداتُ الإلهيةُ لأهلِ العنايةِ في السير إلى اللهِ تعالَى[2].

فصل الهاء

القهقهةُ: ما يكون مسموعًا له ولجيرانه.

فصل الياء

القِياسُ في اللغةِ: عبارةٌ عن التقديرِ، يقالُ: قِسْتُ النَّعْلَ بالنعلِ، إذَا قَدَّرْتَهُ وَسوَّيْتَهُ، وهو عبارةٌ عن ردِّ الشَّيءِ إلى نظيرِهِ. **وفي الشريعةِ**: عبارةٌ عن المعنى المستنبطِ من النصّ لتعديهِ الحكم من المنصوصِ عليهِ إلى غيرِه، وهو الجمعُ بينَ الأصلِ والفرعِ في الحكمِ.

القيَاسُ: قولٌ مؤلفٌ من قضَايَا إذا سلمتْ لَزِمَ عنهَا لذاتِها قولٌ آخرُ، كقولِنا: «العالمُ حَادِثٌ لأنَّه متغيّرٌ، وكلُّ متغيرٍ حادثٌ»، فإنَّه قولٌ مركبٌ من قضيتَيْن إذا سلمتَا لزمَ عنهُما لذاتِهما «العالمُ حادثٌ» هذَا عندَ المنطقيِّنَ، وعندَ أهلِ الأصولِ: القَياسُ إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علتِه في الآخرِ واختيار لفظ الإبانةِ دونَ الإثباتِ؛ لأنَّ القياسَ مظهرٌ للحكمِ لا مثبتٌ، وذكرُ مثل العلةِ احترازٌ عن لزوم القولِ بانتقالِ الأوصَافِ، واختيار لفظِ المذكورين ليشملَ القياسَ بينَ الموجودَين وبينَ المعدومَين.

اعلم أن القياس إما جليٌّ، وهو ما تسبقُ إليه الأفهامُ، وإما خفيٌّ، وهو ما يكونُ بخلافِه، ويسمَّى الاستحسَانُ، لكنَّه أعَمُّ من القياسِ الخفيِّ، فإنَّ كلَّ قياسٍ خفيّ استحْسَانٌ، وليسَ كلُّ

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٩، ١٢١٠].
(٢) الكاشاني [١٥٤] حيث نقل عنه الجرجاني.

استحسانٍ قياسًا خفيًا، لأَنَّ الاستحسانَ قدْ يُطلقُ علَى ما ثبتَ بالنصِّ والإجْماع والضَّرورةِ، لكنْ في الأغلبِ إذا ذكرَ الاستحسانُ يرادُ بهِ القياسُ الخفيُّ[1].

القياسُ الاستثنائيُّ: ما يكونُ عينُ النتيجةِ أو نقيضُها مذكورًا فيه بالفعل، كقولنا: إنْ كانَ هذا جسْمًا فهوَ متحيزٌ، لكنَّه جسمٌ ينتجُ أنه متحيزٌ، وهو بعينه مذكورٌ في القياسِ، أو لكنَّه ليس بمتحيزٍ ينتجُ أنه ليسَ بجسمٍ، ونقيضُه قولنا: إنهُ جسمٌ مذكورٌ في القياسِ.

القياسُ الاقترانيُّ: نقيضُ الاستثنائيِّ، وهو ما لا يكونُ عينُ النتيجةِ ولانقيضُها مذكورًا فيهِ بالفعلِ، كقولنا «الجسمُ مؤلفٌ، وكلُّ مؤلفٍ محدثٌ ينتجُ الجسمُ محدثٌ فليسَ هو ولا نقيضُه مذكورًا في القياسِ بالفعلِ.

قياسُ المساوَاةِ: هُو الذى يكونُ متعلقُ محمول صغراه موضوعًا في الكبرى، فإنَّ استلزامَه لا بالذاتِ، بل بواسطةِ مقدمةٍ أجنبيةٍ حيثُ تصدقُ بتحقُق الاستلزامِ، كما في قولنا: أ مساو لـ ب، و ب مساو لـ ج فـ أ مساو لـ ج، إذْ المساوِى للمساوِى للشيءِ مساوٍ لذلكَ الشيءِ، وحيثُ لا يصدقُ ولا يتحققُ، كمَا في قولِنا: أ- نصف- لـ ب، و ب نِصف لـ ج، فلا يصدقُ أ نصف- لـ ج؛ لأنَّ النصفَ ليسَ بنصفٍ، بل ربع.

القياسيُّ: ما يمكنُ أن يذكرَ فيه ضابطَةٌ عندَ وجودِ تلكَ الضَّابطةِ يوجَدُ هُو.

القيامُ بالله: هُو الاستقامةُ عندَ البقاءِ بعدَ الفنَاءِ، والعبورُ علَى المنازلِ كلِّها، والسيرُ عن اللهِ بالله في اللهِ بالانخلاعِ عن الرسُومِ بالكليَّة[2].

قالَ الشيخُ: الهاءُ في لفظةِ اللَّه تدلُّ على أن مُنْتَهَى الجَميعِ إلى الغيبِ المطلقِ.

القيامُ لله: هُو الاستيقَاظُ مِنْ نَومِ الغفلةِ والنُّهوضُ عن سنةِ الفترةِ عندَ الأخْذِ في السَّيْرِ إلى اللهِ[3].

---

(١) القياس لغة: التقدير والمساواة، وفي عرف العلماء يطلق على معان: منها قانون مستنبط مع تتبع لغة العرب أعني: مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها كقولنا (كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفا) ويسمى: قياسًا صرفيا، ومنها: قول مؤلف من قضايا. انظر كشاف [٥/ ١١٨٩ - ١١٩٦].

(٢) اصطلاحات الكاشاني [١٥٢] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٣) اصطلاحات [١٥١] حيث نقل عنه الجرجاني.

باب الكاف

فصل الألف

الْكَاهِنُ: هُو الَّذِى يُخْبِرُ عن الكَوائِنِ في مُسْتَقْبلِ الزَّمَانِ، ويدَّعِى معرفَةَ الأسرارِ ومطالَعةَ علْمِ الغيبِ.

الكَامليةُ: أَصحابُ أبي كَامِل «يُكفِّرونَ الصحابَةَ - رضِىَ اللَّهُ عنهُم - بتَرْكِ بيعَةِ عليٍّ» رضي الله عنه، ويكفرون عليًّا رضي الله عنه بتركِ طَلبِ الحقِّ[1].

فصل الباء

الكَبِيرةُ: هيَ ما كانَ حَرامًا محْضًا، شُرِعَ عليهَا عقوبةٌ محصنةٌ بنصٍّ قاطعٍ في الدنيَا والآخِرَةِ.

فصل التاء

الكِتابَةُ: يُقالُ في عُرْفِ الأدبَاءِ لإنشَاءِ النَّثْرِ، كمَا أَنَّ النثْرَ يقالُ لإنشَاءِ النظْمِ، والظاهرُ أنهُ المرادُ ههنَا لا الخطُّ.

الكِتابَةُ: إعْتاقُ المملوكِ يدًا حالًا ورَقَبةً مآلا، حتَّى لا يكونَ للمَوْلَى سبيلٌ علَى إكسابِهِ[2].

الكتابُ المبينُ: هُو اللَّوْحُ المحفُوظُ[3]، وهُو المرادُ بقوله تعالَى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[4].

فصل الذال

كَذبُ الخبرِ: عَدمُ مطابقَتِهِ للواقعِ، وقيلَ: هُو إخْبارٌ لا عَلَى ما عليهِ المخْبرُ عنهُ[5].

---

(١) فرقة من غلاة الشيعة المنسوبة إلى أبي كامل قالوا: بالتناسخ في الأرواح بعد الموت، وأن الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى آخر، وقد تصير نبوة بعد ما كانت في شخص آخر إمامة. انظر كشاف [٥/ ١٢٦٦] والملل والنحل [١/ ١٧٨].

(٢) كشاف [٥/ ١٢٤٢].

(٣) كشاف [٥/ ١٢٤٢] والكاشاني [٨٦] حيث نقل الجرجاني.

(٤) الأنعام: [٥٩].

(٥) والكذب قبيح لعينه، والصدق حسن لعينه، وهو مذهب كثير من المتكلمين. وقال كثير من الحكماء والتصوفة: إن الكذب يقبح لما يتعلق به من المضار الخاصة، والصدق يحسن لما يتعلق به من المنافع الخاصة؛ لأن شيئا من الأقوال والأفعال لا يقبح ولا يحسن لذاته. كشاف [٥/ ١٢٤٣].

فصل الراء

الكُرةُ: هيَ جِسمٌ يُحيطُ به سطحٌ واحِدٌ في وسَطِهِ نُقطَةٌ جَميعِ الخطُوطِ الخارجِيَّةِ منهَا إليه سَواء[1].

الكَرَمُ: هُو الإعْطَاءُ بالسُّهُولَةِ.

الكريمُ: مَنْ يُوصِّلُ النفْعَ بلَا عوض، فالكَرمُ هُو إفَادَةُ ما ينْبَغِي لاَ لغرض، فمنْ يَهبُ المالَ لغرض جَلْبًا للنفْع، أو خَلَاصًا عن الذَّمِّ، فَليسَ بكريم، ولهذَا قالَ أصحَابُنَا: يستحيلُ أنْ يفعَل اللَّهُ فعلا لغرض، وإلا استفادَ به أو لويَّة فيكُونَ نَاقِصًا في ذاتِه مستكمَلًا بغيرِه، وهُو محالٌ.

الكَرَامَةُ: هيَ ظهورُ أمرٍ خارقٍ للعادَةِ مِنْ قِبَلِ شَخْصٍ غيرِ مقارنٍ لدعْوَى النبوَّةِ، فمَا لا يكونُ مقْرونًا بالإيمانِ والعملِ الصَّالِحِ، يكونُ استدراجًا، ومَا يكُونُ مقرونًا بدعْوَى النبوَّةِ، يكونُ معجِزَةً[2].

فصل السين

الكَسْبُ: هُو الفعْلُ المفْضِي إلَى اجْتلاَب نَفْع، أو دَفْعِ ضُرٍّ، ولاَ يُوصَفُ فعلُ اللهِ بأنهُ كَسْبٌ؛ لكونِه منزَّهًا عنْ جَلْبِ نفع أو دفع ضرٍّ[3].

الكُستيجُ: هُو خَيطٌ غليظٌ بقدْرِ الأصْبَعِ مِنَ الصوفِ يشدُّهُ الذِّمِّي على وسطِه، وهو غيرُ الزُّنَّارِ من الإبْرَيْسَمِ.

الكَسْفُ: حذفُ الحرفِ السَّابعِ المتحرِّكِ، كحذْفِ تاءِ «مَفْعُولات» ليبقى «مَفْعُولا»، فينقلَ إلى «مَفْعُولَنْ»، يسمَّى: مكسوفًا[4].

الكسر: هو فصل الجسم الصلب بدفع قوى من غير نفوذ حجْمٍ فيه[5].

فصل الشين

الكَشْفُ في اللغةِ: رفْعُ الحِجَابِ، وفي الاصطلاَح: هو الاطِّلاعُ علَى ما وراء الحجَابِ منَ المعانِي الغيبيَّةِ والأمورِ الحقيقيَّةِ، وجُودًا أو شُهُودًا[6].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٧٩].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٦٦].
(٣) الكسب عند الأشاعرة من المتكلمين: عبارة عن تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدور، قالوا: أفعال العباد واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها. كشاف [٥/ ١٢٤٣].
(٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٥٤] وقيل بإعجام السين.
(٥) انظر كشاف [٥/ ١٢٤٩ - ١٢٥١].
(٦) انظر كشاف [٥/ ١٢٥٤].

فصل العين

الكَعْبِيةُ: هم أصحابُ «أبي القاسِم محمدِ بنِ الكَعْبِيِّ». كانَ من معتزلةِ بغدادَ. قالوا: فعلُ الربِّ واقعٌ بغير إرادتِه، ولا يرى نفسَهُ، ولا غيرَهُ، إلاَّ بمعنَى أنه يعلمُه[1].

فصل الفاء

الكَفَالَةُ: ضَمُّ ذِمَّةِ الكفيلِ إلَى ذمَّةِ الأصيلِ في المطالَبةِ[2].

الكَفَاءَةُ: هو كُوْنُ الزوْجِ نظيرًا للزوجَةِ.

الكَفُّ: حذْفُ السابعِ الساكنِ، مِثل حذفِ نُونِ «مَفاعِيلُنْ» ليبقَى «مَفَاعِيلُ» ويسمَّى: مكْفُوفًا[3].

الكَفَافُ: ما كانَ بقدرِ الحاجَةِ، ولا يفضُلُ منهُ شيْءٌ، ويكفُّ عنِ السؤالِ.

الكُفْرَانُ: سَتْرُ نعمةِ المنعِمِ بالجحُودِ أو بعملٍ هُوَ كالجحُودِ في مخالفَةِ المنعِمِ[4]

فصل اللام

الكَلاَمُ: ما تضمَّنَ كلمتَيْنِ بالإسنَادِ[5].

الكلاَمُ: علمٌ يُبحَثُ فيه عنْ ذاتِ اللهِ تعالَى وصفاته وأحوالِ الممكنَاتِ من المبدأِ والمعادِ على قانونِ الإسْلاَمِ، والقيدُ الأخيرُ لإخْراجِ العلمِ الإلهيِّ للفلاسفةِ. وفي اصطلاحِ النحويينَ: هُو المعنَى المركبُ الذى فيهِ الإسنادُ التَامُّ؟

الكلاَمُ: علمٌ باَحثٌ عنْ أمورٍ يُعلمُ منها المعادُ، وما يتعلَّقُ به منَ الجنَّةِ والنارِ والصِّراطِ والميزانِ والثوابِ والعقابِ. وَقيلَ: الكلاَمُ: هو العلمُ بالقواعدِ الشرعيَّةِ الاعتقاديَّةِ المكتسبَةِ عن الأدِلَّةِ.

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٤٥]، وفي الملل والنحل ذكرت مع الخياطية؛ لأن الكعبي تلميذ لأبي الحسن بن أبي عمرو الخياط [١/ ٦٦].

(٢) الكفالة لغة: الضم، وقيل: الضمان، وفي الشرع: هي ضم ذمة، إلى ذمة لا في الدين هذا عند الحنفية، وقال الشافعي: ضم ذمة إلى ذمة في الدين وقال مالك: إن الأصيل يبرأ بالكفالة كالحوالة، والكفالة ثلاثة أقسام: كفالة بالنفس أي بنفس الأصيل فهي ضمان للأصيل، وبالمال، وبتسليم المال والكف عن الكفالة أولى، إذ الأكثر أن يكون أوله ملامة وأوسطه ندامة وآخره غرامة، كشاف [٥/ ١٢٥٧، ١٢٥٨].

(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٥٤]. (٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٥١]. (٥) انظر كشاف [٥/ ١٢٦٨ - ١٢٧٢].

الكَلِمَةُ: هي اللفظُ الموضُوعُ لمعنًى مفردٍ، وهي عِندَ أهلِ الحقِّ: ما يكْنَى بهِ عن كلِّ واحدَةٍ من الماهيَّاتِ والأعيانِ بالكلمةِ المعنويَّةِ والغيبيةِ والخارجيَّةِ بالكلمَةِ الوجوديَّةِ والمجرَّداتِ بالمفارقَاتِ[1].

كلمةُ الحَضرةِ: إشارةٌ إلى قولِه: «كُنْ» فهيَ صورةُ الإرادَةِ الكليَّةِ[2].

الكلماتُ القوليةُ والوجوديَّةُ: عِبارةٌ عنْ تعيناتٍ واقعةٍ على النفسِ، إذْ القوليةُ واقعةٌ على النفسِ الإنسانيِّ، والوجوديَّةُ على النفسِ الرحمانيِّ الذي هو صورُ العالمِ كالجوهَرِ الهيولانيِّ، وليسَ إلا عَينَ الطبيعَةِ، فصُوَرُ الموجودات كلها طارئةٌ على النفسِ الرحمانيِّ، وهو الوجُودُ.

الكلمَاتُ الإلهيةُ: ماتعيَّنَ من الحقيقةِ الجوهريَّةِ وصارَ موجُودًا.

الكلُّ في اللغةِ: اسمٌ مجموعُ المعنَى، ولفظهُ واحِدٌ، وفي الاصطلاحِ: اسمٌ لجملةٍ مركَّبةٍ منْ أجزاءٍ، والكلُّ هو اسمٌ للحقِّ تعالَى، باعتبارِ الحضرةِ الأحديةِ الإلهيةِ الجامعَةِ ولذا للأسمَاءِ، ولذا يقالُ: أحدٌ بالذاتِ كلٌّ بالأسماءِ. وقيلَ: الكلُّ: اسمٌ لجملةٍ مركبةٍ منْ أجزَاءٍ محصورَةٍ. وكَلمَةُ «كلٍّ» عامٌ تقتضِي عمومَ الأسمَاءِ، وهيَ الإحاطةُ على سبيلِ الانفرَادِ. وكلمةُ «كلمَا» تقتضِي عمومَ الأفعالِ[3].

الكليُّ الحقيقيُّ: ما لا يمنعُ نفسُ تصورِهِ منْ وقُوعِ الشَّركَةِ فيهِ كالإنسانِ، وإنما سُمِّيَ كليًّا؛ لأنَّ كليَّةَ الشيْءِ إنما هيَ بالنسبَةِ إلَى الجزئيِّ، والكلِّي جزء الجزئيِّ، فيكونُ ذلكَ الشيءُ منسوبًا إلى الكلِّ والمنسوبُ إلى الكلِّ كليٌّ[4].

الكليُّ الإضافيُّ: هو الأعمُّ منْ شَيءٍ.

اعْلَمْ أنهُ إذَا قلنَا: الحيوانُ مثلًا كليٌّ، فهناكَ أمورٌ ثلاثةٌ: الحيوانُ من حيثُ هُو هُو، ومفهومُ الكليِّ منْ غيرِ إشارةٍ إلى مادَّةٍ منَ المَوادِّ، والحيوانُ الكليُّ، وهو المجموعُ المركبُ منهُما، أي: منَ الحيوانِ، والكليُّ والتغايُرُ بينَ هذهِ المفهومَاتِ ظاهرٌ، فإنَّ مفهومَ الكليِّ ما لا يمنعُ نفسُ تصوُّرِه عنْ وقوعِ الشَّركةِ فيهِ، ومفهومُ الحيوانِ الجسمُ النامِي الحساسُ المتحرِّكُ بالإرادَةِ، فالأولُ يسمَّى كليًا طبيعيًا؛ لانهُ موجودٌ في الطبيعَةِ، أيْ: في الخراجِ، والثاني كليًا منطقيًا؛ لأنَّ المنطقَ إنمَا يبحثُ عنهُ، والثالثُ كليًا عقليا لعَدمِ تحققِه إلاَّ في العقْلِ. والكليُّ إمَّا ذاتيٌّ، وهوُ الذي يدخلُ في حقيقةِ جزئياتِه، كالحيوانِ بالنسبةِ إلى الإنسانِ والفرَسِ. وإمَّا عَرَضيٌّ، وهو الذي لا يدخلُ في حقيقةِ جزئياتِه بأن لا يكونَ جزءًا، أو بأن يكونَ خارجًا كالضاحكِ بالنسبةِ إلى الإنسَانِ.

---

(١) انظر الكاشاني [٨٩] وكشاف [٥/ ١٢٦٧].

(٢) الكاشاني [٨٦] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٥٨] والكاشاني [٨٦].

(٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٥٨-١٢٦٤].

فصل الميم

الكَمالُ: ما يَكْمُلُ بِهِ النوعُ في ذاتِه، أوْ في صفاتِه. والأوَّلُ - أعني: ما يكمُلُ به النوعُ في ذاتِهِ - وهُو الكمَالُ الأوَّلُ لتقدُّمِهِ عَلَى النَّوْعِ. والثَّانِي: أعنِي مَا يكمُلُ بِهِ النوعُ في صفَاتِهِ - وهُو ما يتبعُ النوعَ منَ العوارِضِ، وهُو الكَمالُ الثاني لتأخُّره عن النوعِ[1].

الكَمُّ: هُو العرَضُ الذي يقتَضِي الانقسَامَ لذاتِه، وهُو إمَّا متَّصلٌ أو منفصلٌ، لأنَّ أجزاءَهُ إمَّا أنْ تشترِكَ في حُدُودٍ يكونُ كلٌّ منها نهايةَ جزءٍ وبدايةَ آخرَ، وهُو المتصلُ أوَّلًا، وهُو المنفصلُ. والمتصلُ إمَّا قارّ الذَّاتِ مجتمع الأجزَاءِ في الوجودِ، وهُو المقدارُ المنقسِمُ إلى الخطِّ والسطحِ والتَّخَنِ، وهو الجسْمُ التعلِيميُّ، أو غيْر قارِّ الذاتِ، وهو الزمَانُ. والمنفصِلُ هو العدد فقطْ كالعشرِينَ والثلاثِينَ[2].

فصل النون

الكُنْيَةُ: مَا صُدِّرَ بأَبٍ أوْ أُمٍّ أو ابْنٍ أو بنْتٍ[3].

الكنايَةُ: كلامٌ استترَ المرادُ منهُ بالاستعمَالِ، وإنْ كانَ معناهُ ظاهرًا في اللغَةِ، سَواء كانَ المرادُ به الحقيقةَ أو المجازَ فيكونُ تردّد فيمَا أريدَ به، فلابدَّ منَ النيةِ أو ما يقومُ مقامَها من دلالَةِ الحال، كحَالِ مُذَاكَرةِ الطلاقِ ليزُولَ التردّدُ ويتعينَ ما أريدَ منه، والكنايةُ عندَ علماءِ البيَانِ: هيَ أنْ يعتَّبرَ عنْ شَيءٍ لفظًا كانَ أَو مَعْنًى بلفْظٍ غير صَريحٍ في الدلالةِ عليهِ لغرضٍ منَ الأغراضِ، كالإبهَامِ على السامعِ، نحو: «جاءَ فلانٌ»، أو لنوعٍ فصاحَةٍ، نحو: «فلانٌ كثيرُ القِرَى»[4].

الكِنَايَةُ: ما استترَ مَعنَاهُ لا تُعرفُ إلاَّ بقرينة زائدَة، ولهَذا سَموا التَّاءَ في قولهم: «أنْت»، والهاءِ في قولهم: «إنهُ»، حرفَ كنايةٍ، وكذَا قولهمْ: «هُو»، وهُو مأخوذ من قولهم: «كَنَوتُ الشيءَ وكَنَيْته»، أي: سترتُه.

الكَنْزُ: هُو المالُ الموضُوعُ في الأرْضِ.

الكنْزُ المَخْفِيُّ: هُو الهُويةُ الأحديةُ المَكنونَةُ في الغيبِ، وهُو أبطنُ كلِّ باطنٍ[5].

الكَنُودُ: هُو الذي يعدُّ المصائِبَ وينْسَ المواهِبَ[6].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٨٢].

(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٧٢] وتَحخُنَ: غلظ وصلُب، فهو ثُخين.

(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٨٢].

(٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٨٢-١٢٨٨] والقِرَى: ما يقدم إلى الضيف.

(٥) الكاشاني [٨٦] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٦) انظر الكاشاني [٨٧] وكشاف [٥/ ١٢٤٦].

فصل الواو

الكَوْنُ: اسمٌ لمَا حدثَ دفعةً، كانقلاَبِ الماءِ هواءً، فإنَّ الصورَةَ الهوائيةَ كانتْ ماءً بالقوَّةِ فخرجَتْ منهَا إلى الفعلِ دفعةً، فإذا كَانَ علَى التدريجِ فهو الحركةُ، وقيلَ: الكونُ: حصولُ الصورَةِ في المادَّةِ بعدَ أنْ لمْ تكنْ حاصلةً فيها، وعندَ أهلِ التحْقيقِ: الكونُ: عبارةٌ عنْ وجُودِ العالَمِ منْ حيثُ هُو عالَم لا منْ حيثُ إنه حقٌّ، وإن كانَ مُرادفًا لِلْوجُودِ المطلَقِ العامِّ عندَ أهلِ النظرِ، وهُو بمعنى المكوّنِ عندَهم[1].

الكواكِبُ: أجسامٌ بسيطةٌ مركوزَةٌ في الأفلاكِ، كالفَصِّ في الخاتمِ، مضيئةٌ بذواتِها إلا القمر[2].

فصل الياء

الكَيْفُ: هيئةٌ قارَّةٌ في الشيءِ لا يقتَضِي قسمةً ولا نسبةً لذاتِه، فقولُه: «هيئةٌ» يشملُ الأعراضَ كلَّها. وقوله: «قارَّة في الشيءِ» احترازٌ عن الهيئةِ غيرِ القارَّةِ، كالحركةِ والزمانِ والفعلِ والانفعالِ، وقوله: «لا يقتضِي قسمةً» يخرجُ الكمَّ، وقوله: «ولا نسبةً» يخرجُ الأعراضَ. وقوله: «لذاته»: ليدخلَ فيه الكيفياتُ المقتضيةُ للقسمةِ أو النسبةِ بواسطةِ اقتضاءِ محلِّها ذلك، وهيَ أربعةُ أنواعٍ: الأولُ: الكيفياتُ المحسوسَةُ، فهي إما راسخةٌ كحَلاوةِ العسلِ وملُوحةِ ماءِ البحْرِ، وتسمَّى انفعاليات، وإما غير راسخة كَحُمْرَةِ الخَجَلِ وصُفْرَةِ الوَجلِ، وتسمَّى انفعالاتٍ؛ لكونِهَا أسبابًا لانفعالاتِ النفسِ، وتسمَّى الحركَةُ فيه اسْتِحَالَةً كمَا يتسوَّدُ العنبُ ويتسخَّنُ الماءُ. والثانيةُ: الكيفيَّاتُ النفسانيَّةُ: وهيَ أيضًا إمَّا راسخةٌ كصناعةِ الكتابَةِ للمتدرِّبِ فيهَا، وتسمَّى ملكات، أو غيرَ راسخةٍ كالكتابةِ لغيرِ المتدربِ، وتسمَّى حَالَات. والثالثةُ: الكيفياتُ المختصَّةُ بالكميَّاتِ، وهي إمَّا أن تكونَ مختصةً بالكميَّاتِ المتصلَةِ كالتثليثِ والتربيعِ والاستقامةِ والانحنَاءِ، أو المنفصلَةِ كالزوجيَّةِ والفرديَّةِ. والرابعةُ: الكيفياتُ الاستعدَاديةُ، وهي إمَّا أن تكونَ استعدادًا، نحوَ القبولِ كاللِّين والمُرَاضَاةِ ويسمَّى ضعفًا ولا قوَّة، أو نحو اللاقبول كالصَّلابَةِ والصحاحيَّةِ، ويسمَّى قوَّة[3].

كيمياءُ السعادَة: تهذيبُ النفْسِ باجتنَابِ الرذائلِ وتزكيتُها عنهَا، واكتسابُ الفضائلِ وتحليتُها بها[4].

كيمياءُ العوامِّ: استبدَالُ المَتاعِ الأخَرَويِّ الباقِي بالحُطَامِ الدُّنيَويِّ الفَاني[5].

كيمياءُ الخواصِّ: تخليصُ القَلْبِ عنِ الكوْنِ باستئثَارِ المَكوِّنِ[6].

الكَيْدُ: إرادَةُ مَضرة الغيرِ خفيةً، وَهو مَن الخَلقِ: الحِيلَةُ السيئةُ، ومن اللَّه: التدبيرُ بالحقِّ لمجازاةِ أعمَالِ الخلْقِ.

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٧٤].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٤٥، ١٢٤٦].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٥٥ - ١٢٥٧] والوجل: الخائف.
(٤) الكاشاني [٨٧] حيث نقل الجرجاني.
(٥) الكاشاني [٨٧] حيث نقل الجرجاني.
(٦) الكاشاني [٨٧] حيث نقل الجرجاني.

باب اللام

فصل الألف

اللاَّزِمُ: ما يمتنعُ انفِكَاكُه عنِ الشَّيءِ[1].

اللازمُ البيِّنُ: هُوَ الذى يكفِي تصوُّرُه مَع تصوّر ملزومِه في جزْمِ العقلِ باللزوم بينهُما، كالانقسَام بمتساويَيْن للأربعة، فإن من تصوَّرَ الأربعة وتصور الانقسام بمتساويَيْن جزمَ بمجرَّدِ تصَورهمَا بأنَ الأربعةَ منقسمَةٌ بمتساويَيْن، وقدْ يقالُ: البيِّنُ على اللازمِ الذى يلزمُ من تصوُّرِ ملزومه تصوّرُه، ككونِ الاثنيْن ضعفًا للواحد، فإنَّ مَنْ تصورَ الاثنين أدركَ أنهُ ضعفُ الواحد، والمعنَى الأولُ أعَمُّ؛ لأنهُ متى كَفَى تصوّرُ الملزومِ في اللزُوم يكفِى تصورُ اللازمِ مع تصوُّرِ الملزوم، فيقالُ للمعنَى الثاني اللازمِ البيّن بالمعنَى الأخَصِّ، وليس كلُّ ما يلغي التصورات تكفي تصور واحد، فيقال لهذا اللازمِ البيّن بالمعنى الأعمِّ.

اللازمُ غيرُ البين: هُو الذى يفتقرُ جزمُ الذهْنِ باللزوم بينهُما إلى وسطٍ، كتساوي الزوايَا الثلاَث للقائمتيْن للمثلث، فإنَّ مجرَّدَ تصوُّرِ المثلث وتصور تساوى الزوَايا للقائمتين لايكفى في جزْمِ الذهْنِ المثلثَ متساوى الزوايا للقائمتين، بلْ يحتاجُ إلى وسطٍ، وهو البرهانُ الهندسيُّ.

لازمُ الماهيَّة: ما يمتنعُ انفكاكُه عن الماهيةِ من حيثُ هيَ هيَ، معَ قطعِ النظرِ عن العوارضِ، كالضحكِ بالقوةِ عنِ الإنسانِ.

لازمُ الوجُود: ما يمتنعُ انفكاكُه عن الماهيةِ معَ عارضٍ مخصُوصٍ، ويمكنُ انفكَاكُه عن الماهيةِ منْ حيثُ هِيَ هِيَ، كالسوادِ للحبشِيِّ.

اللاَّزمُ منَ الفعل: ما يختصُّ بالفَاعلِ.

اللاَّزمُ في الاستعمال: بمعنى الواجب[2].

اللاأدريةُ: همُ الذين ينكرُونَ العلمَ بثُبوتِ شيءٍ ولا ثُبوتِه، ويزعُمُونَ أنه شاكٌ، وشاكٌ في أنه شاكٌ، وهلمَّ جَرًّا.

---

(١) اللازم عند النحاة: يطلق على غير المتعدى.
والمتعدى: هو الفعل الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، كقولك: ضربت محمدًا، واللازم ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، مثل: مررت بمحمد، أو لا مفعول له، مثل: قام محمد.
انظر كشاف [٥/ ١٣٠٥] وشرح ابن عقيل [٢/ ١٤٥]. (٢) انظر التفصيل في كشاف [٥/ ١٣٠٥ - ١٣٠٧].

لامُ الأمرِ: هو لامٌ يُطلبُ به الفعلُ.

لاَ» النَّاهيةُ: هيَ التي يطلبُ بهَا تركُ الفعْلِ، وإسنادُ الفعْلِ إليهاَ؛ مجازٌ؛ لأَنَّ الناهِيَ هُو المتكلِّم بواسطتِها.

فصل الباء

اللُّبُّ: هُو العقلُ المنوَّرُ بنُورِ القدْسِ الصَّافي عن قشُورِ الأوهَام والتخيُّلاَتِ.[1].

فصل الحاء

اللَّحْنُ في القرآنِ والأذانِ: هُو التطويلُ فيما يقصرُ، والقصرُ فيا يُطالُ.[2]

فصل الذال

اللذَّةُ: إدْراكُ الملائِم من حيثُ إنهُ ملائمٌ، كطعم الحلاوةِ عندَ حاسَّةِ الذَّوقِ، والنورِ عندَ البصرِ، وحضورُ المرجوِّ عندَ القوةِ الوهميَّةِ، والأمورُ الماضيةُ عندَ القوةِ الحافظةِ تلتذُّ بتذكرِها، وقيدُ الحيثيةِ للاحترازِ عن إدرَاكِ الملائِم لا مِنْ حيثُ ملاءمتِه، فإنهُ ليسَ بلذةٍ كالدواءِ النافعِ المرِّ فإنَّهُ ملائمٌ من حيث إنهُ نافعٌ، فيكونُ لذةً مِنْ حيثُ إنهُ مرٌّ[3].

فصل الزاى

اللُّزُوميَّةُ: ما حُكِمَ فيهَا بصِدْقِ قضيةٍ على تقديرِ أخْرى لعلاقةٍ بينهُما موجبةٍ لذلكَ.

اللزومُ الذِّهنيُّ: كونُه بحيثُ يلزمُ من تصوُّرِ المسمَّى في الذهْنِ تصوُّره فيه فيتحقَّقُ الانتقالُ منهُ إليهِ كالزوجيَّةِ للاثنيْنِ.

اللزومُ الخارجيُّ: كونُه بحيثُ يلزمُ من تحقُّق المسمَّى في الخارجِ تحقُّقُه فيهِ، ولا يلزمُ من ذلكَ انتقالُ الذهن كوجُودِ النهارِ لطلوعِ الشمْسِ[4].

لُزوم الوقفِ: عبارةٌ عن أن لا يصحَّ للواقِفِ رجوعُه، ولا لقاضٍ آخرَ إبطالُهُ.

---

(١) الكاشاني [٨٨] حيث نقل الجرجاني. وكشاف [٥/ ١٢٨٨].

(٢) انظر كشاف [٥/ ١٣٠٨].

(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٩٣ - ١٢٩٥].

(٤) انظر كشاف [٥/ ١٣٠٤].

فصل السين

اللَّسَنُ: ما يقعُ به الإفْصَاحُ الإلهيّ لأذانِ العارفينَ عندَ خطابِه تعالَى لهم[1]
لِسَانُ الحقِّ: هُو الإنسانُ الكامِلُ المتحقِّقُ بمظهرية الاسم المتكلم[2].

فصل الطاء

اللطيفةُ: كلُّ إشارةٍ دقيقَةِ المعنَى تلوحُ للفهْم لا تَسَعُها العبارةُ كعلوم الأذْوَاقِ.[3].
اللَّطيفَةُ الإنْسانيةُ: هيَ النفسُ الناطِقةُ المسمَّاةُ عندَهُم بالقلبِ، وهَيَ في الحقيقةِ تنزلُ الرُّوحِ إلى رتبةٍ قريبةٍ منَ النفسِ، مناسبةٍ لها بوجهٍ، ومناسبةٍ للروحِ بوجهٍ، ويسمَّى الوجهُ الأولُ: الصدرَ، والثاني: الفؤادَ.[4]

فصل العين

اللَّعبُ: هوَ فِعْلُ الصبيَانِ يعقبُ التعبَ منْ غيرِ فائدةٍ.[5]
اللَّعْنُ منَ اللَّه: هو إبعادُ العبد بسخَطِهِ، ومِنَ الإنسانِ: الدعاءُ بسُخْطِه.
اللِّعَانُ: هيَ شهاداتٌ مؤكَّدةٌ بالأيْمَان مقرونَةٌ باللَّعْنِ، قائمَةٌ مقامَ حدِّ القذْفِ في حقِه، ومقامَ حدِّ الزنَا في حقِّهَا.[6]

فصل الغين

اللُّغَة: هيَ ما يعبِّرُ بها كلُّ قَوْمٍ عنْ أغراضِهم.[7]
اللُّغز: مثل المعَمَّى، إلاَّ أنهُ يجيءُ علَى طريقَةِ السؤالِ، كقول «الحريريِّ» في الخمرِ:

ومَا شَيْءٌ إذَا فَسَدَا تحوَّلَ غَيُّهُ رَشَدَا[8]

اللَّغْوُ منَ اليمين: هُو أنْ يحلِفَ علَى شيءٍ وهُو يَرى أنهُ كذَلِك، وليسَ كَمَا يَرى في الواقعِ، هذَا عندَ «أبي حنيفةَ»، وقالَ «الشافِعيُّ»: هو ما لا يعقدُ الرجلُ قلبَه عليهِ، كقوله: «لاَ وَ اللهِ» و «بَلَى والله».[9]

(١) انظر الكاشاني [٨٩].
(٢) الكاشاني [٨٩] حيث نقل الجرجاني. وكشاف [٥/ ١٣٠٨].
(٣) الكاشاني [٨٩] حيث نقل الجرجاني. وفيه: «.... يلوح منها في الفهم معنى لا تسعه العبارة».
(٤) الكاشاني [٨٩] حيث نقل الجرجاني. وكشاف [٥/ ١٣٠٠].
(٥) انظر كشاف [٥/ ١٢٨٨].
(٦) انظر كشاف [٥/ ١٣٠٩]
(٧) انظر كشاف [٥/ ١٣١١].
(٨) انظر كشاف [٥/ ١٢٩٥].
(٩) انظر كشاف [٦/ ١٥٤٨، ١٥٥٠].

اللَّغْوُ: ضَمُّ الكلام ما هُو ساقِطُ العِبرةِ منهُ، وهُو الذى لا معنَى لهُ في حقِّ ثبوتِ الحكمِ.[١]

فصل الفاء

اللَّفْظُ: ما يتلفَّظُ به الإنسانُ أو في حكْمِه، مهمَلًا كانَ أو مستعملًا.[٢]

اللَّفِيفُ المقرُونُ: ما اعتلَّ عينُه ولامُه، كقَوِيَ.[٣]

اللفيفُ المَفْرُوق: ما اعتلَّ فاؤُهُ ولامُه، كوَقَى.

اللَّفُّ والنشْرُ: هوُ أنْ تلفَّ شيئَيْنِ، ثمَّ تأتِي بتفسيرِهِمَا جملَةً، ثقةً بأنَّ السامعَ يردّ إلى كلِّ واحدٍ منهُما ما لَه، كقوله تعالى: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[٤]، ومِنَ النظمِ قولُ الشاعر:

أَلَسْتَ أنتَ الَّذي مِنْ وِردِ نعْمَتِه ... ووردِ حشْمته أجْنِي وأغْتَرِفُ

وقد يسمَّى الترتيب أيضًا[٥].

فصل القاف

اللَّقبُ: ما يسمَّى به الإنسانُ بعدَ اسمِه الْعَلَم، من لفظٍ يدلُّ على المدْحِ أو الذَّمِّ لمعنًى فيه[٦].

اللَّقيطُ: هو بمعنى الملقُوط، أو: المأخوذُ منَ الأرضِ. وفي الشرعِ: اسْمٌ لما يطرحُ على الأرضِ من صغارِ بنى آدمَ خوفًا من العَيْلةِ، أو فِرارًا من تهمةِ الزنَا[٧].

اللُّقَطَةُ: هُو مالٌ يوجَدُ علَى الأرضِ ولا يُعرفُ له مالكٌ، وهي علَى وزن الضُّحَكَة، مبالغة في الفاعِل، وهي لكونِها مالًا مَرْغُوبًا فيهِ جعلتْ آخِذًا مجازًا؛ لكونِها سببًا لأَخْذِ منْ رآها[٨].

فصل الميم

اللَّمْسُ: هي قوةٌ منبثَّةٌ في جميعِ البدنِ تدركُ بها الحرارةُ والبرودةُ والرطوبةُ واليبوسَةُ، ونحو ذلك عند التَّمَاسِّ والاتِّصَالِ به[٩].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٣٠١]. (٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٩٦ - ١٢٩٨]. (٣) انظر كشاف [٥/ ١٣٠٢].
(٤) القصص: [٧٣]. (٥) انظر كشاف [٥/ ١٣٠١، ١٣٠٢]. (٦) انظر كشاف [٥/ ١٢٨٨].
(٧) انظر كشاف [٥/ ١٢٩٦]. (٨) انظر كشاف [٥/ ١٢٩٦] (٩) انظر كشاف [٥/ ١٢٩٥، ١٢٩٦].

فصل الهاء

اللَّهْوُ: هو الشيءُ الذى يتلذذُ به الإنسانُ فيلهيه، ثمَّ ينقَضي.

فصل الواو

اللَّوْحُ: هو الكتابُ المبينُ، والنفسُ الكليَّةُ، فالألْوَاحُ أربعةٌ: لوحُ القضاءِ السابق على المَحْوِ والإثبَاتِ، وهو لوحُ العقلِ الأولِ، ولوحُ القدرِ، أي: لوح النفسِ الناطقةِ الكليةِ التي يفصِلُ فيها كلياتُ اللوحِ الأولِ، ويتعلقُ بأسبابِها وهو المسمَّى باللوحِ المحفوظِ، ولوحُ النفسِ الجزئيَّةِ السماويةِ التي ينتقشُ فيها كلُّ ما في هذا العالمِ بشكلِه وهيئتِه ومقدارِه، وهو المسمَّى بالسماءِ الدنيا، وهُو بمثابةِ خيالِ العالمِ، كمَا أنَّ الأولَ بمثابةِ روحِه، والثاني بمثابةِ قلبِه، ولوحُ الهَيُولي القابلُ للصورِ في عالمِ[1] الشهادةِ.

اللَّوامعُ: أنوارٌ ساطعةٌ تلمعُ لأهْلِ البداياتِ من أربابِ النُّفوسِ الضَّعيفةِ الظاهرةِ، فتنعكِسُ منَ الخيالِ إلى الحسِّ المشتركِ، فيصيرُ مشاهدة بالحواسِّ الظاهرةِ فترى لهم أنوارٌ كأنوارِ الشُّهُبِ والقمرِ والشمسِ، فيضيءُ ما حولهم، فهىَ إمَّا عن غَلَبةِ أنوارِ القَهْرِ والوعيدِ على النفسِ، فيضربُ إلى الحمرةِ، وإمَّا عن غلبةِ أنوارِ اللطفِ والوعدِ، فيضربُ إلى الخضرَةِ والنُّصُوعِ[2]

فصل الياء

ليلةُ القدْرِ: ليلةٌ يختَصُّ فيها السالكُ بتجلٍّ خاصٍّ يعرفُ به قدره ورتبته بالنسبةِ إلى محبوبِه، وهُو وقتُ ابتداءِ وصُولِ السالكِ إلَى عينِ الجمْعِ ومقامِ البالغينَ في المعرفةِ[3].

(١) انظر الكاشاني [٨٩] وكشاف [٥/ ١٢٩١ - ١٢٩٣].
(٢) الكاشاني [٩٠] حيث نقل عنه الجرجاني وفيه "فتتراءى" بدلا من: "فترى". كشاف [٥/ ١٢٩٩].
(٣) الكاشاني [٩٠] حيث نقل الجرجاني. وكشاف [٥/ ١٣٠٤].

باب الميم

فصل الألف

الماءُ المطْلَقُ: هُو الماءُ الذِى بَقِىَ علَى أصْلِ خِلْقَتِه، ولم تخالطْهُ نجاسَةٌ، ولم يغلبْ عليهِ شيءٌ طاهِرٌ.

الماءُ المسْتعمَلُ: كلُّ ما أزيلَ بهِ الحدَثُ، أو استُعمِلَ في البدَنِ علَى وجْهِ التقرُّبِ.

مادَّةُ الشَّيْءِ: هِي التي يحصُلُ الشيءُ معهَا بالقوَّةِ، قال الصحاح للجوهرى. وقيلَ: المادةُ: الزيادَةُ المتصِلَةُ[1].

مَاهِيةُ الشيْءِ: ما به الشيْءُ هُوَ هُوَ، وهىَ مِنْ حيثُ هِيَ هِيَ، لا مَوْجُودَةٌ ولا معدومَة، ولا كلِّي ولا جزئيٌّ، ولا خاصٌّ ولا عامٌّ، وقيلَ: منسوبٌ إلى «مَا» والأصلُ المائيةُ قلبتْ الهمزةُ هاءً؛ لئلا يشتبهَ بالمصدَرِ المأخوذِ من لفظِ «مَا» والأظهرُ أنهُ نسبةٌ إلى «مَا هُوَ» جعلتْ الكلمتَانِ ككلمةٍ واحدَةٍ[2].

الماهيَّةُ: تطلقُ غَالبًا علَى الأمرِ المتعقَّلِ مثل المتعقَّلِ منَ الإنسان، وهوُ الحيوانُ الناطقُ مع قطعِ النظرِ عن الوجودِ الخارجيِّ، والأمرُ المتعقلُ من حيثُ إنَّه مقولٌ في جوابِ «مَا هُوَ» يسمَّى مَاهيَّة، ومن حيثُ ثبوته في الخارجِ يسمَّى حقيقةً، ومنْ حيثُ امتيازه عن الأغيارِ هويَّة، ومن حيثُ حملِ اللوازمِ لهُ ذاتًا، ومن حيثُ يستنبطُ من اللفظِ مدلولًا، ومن حيثُ إنهُ محلُّ الحوادِثِ جَوْهَرًا، وعلَى هَذا.

الماهيَّة النَّوعيةُ: هي الَّتى تكونُ في أَفرادِها على السويَّةِ، فإنَّ الماهيَّةَ النوعيَّةَ تقتضِي في فرد ما تقتضيهِ في فردٍ آخرَ كالإنسانِ، فإنهُ يقتضِي في «زيدٍ» ما يقتضِي في «عمْروٍ» بخلافِ الماهيَّةِ الجنسيَّةِ.

---

(١) انظر كشاف [٦/ ١٣٢٧] والصحاح للجوهري [٢/ ٥٣٧].

(٢) الماهية: هي مأخوذة عن «ما هو» بإلحاق ياء النسبة وحذف إحدى الياءين للتخفيف ثم التعليل، وقيل: ألحق ياء النسبة - بما هو - وحذف الواو وألحق تاء التأنيث، وفيه نظر لأنه لا يوجد له نظير في اللغة.
وعند المنطقيين بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو، وعند المتكلمين والحكماء بمعنى ما به الشيء هو. كشاف [٥/ ١٣١٣ - ١٣١٦].

الماهيَّةُ الجنسيةُ: هيَ التي لا تكونُ في أفرادِهَا علَى السَّوية، فإنَّ الحَيوانَ يقتضي في الإنسانِ مقارنة الناطق ولا يقتضيه في غيرِ ذلكَ.

الماهيَّةُ الاعتباريَةُ: هيَ التي لا وُجُودَ لهَا إلاَّ في عقْلِ المُعتَبِرِ ما دامَ مُعْتبرًا، وهي ما بِهِ يجابُ عن السؤالِ بما هُوَ، كمَا أَنَ الكميَّة ما به يجابُ عن السؤالِ بكَم[1].

المَاضِي: مادلَّ علَى زمانٍ قبلَ زمانِ إخْبارك. وقيلَ: المَاضي: مادلَّ على معنًى وجد في زمانِ الماضي، وهو على ثلاثةِ صُور: ماض في اللفظِ والمعنى نحو: «ضرب»، وماض في اللفظِ دونَ المعنى «إذا ضرب»، وماضٍ في المعنى دُون اللفظ نحو: «لم يضربْ» والمضارع كذلك.

ما أضمرَ عاملُه علَى شريطَةِ التفْسِير: هُو كلُّ اسْم بعدَهُ فعلٌ أو شبهُهُ مشتغِلٌ عنهُ بضميرِهِ، أو متعلقِهِ لو سُلِّطَ عليهِ هو، أو ما ناسَبَهُ لنصبَهُ، مثلُ «زيدًا ضربته».

مُؤْنَةٌ: اسمٌ لما يتحمَّلُه الإنسَانُ من ثِقَلِ النفقَةِ التي ينفقُها علَى مَنْ يليهِ مِنْ أهلِهِ ووَلَدِه، وقالَ الكوفيُّونَ: المؤنةُ مُفْعَلةٌ، وليستْ مفعولَة، فبعضُهم يذهبُ إلى أنَّها مأخوذةٌ من الأوْنِ، وهو الثِّقَلُ، وقيلَ: هو منَ الأَيْن.

المؤوَّلُ: ما ترجَّحَ مِنَ المشتركِ بعضُ وجوهِه بغالبِ الرأْى، لأنكَ متَى تأمَّلْتَ موضعَ اللفظِ وصرفْتَ اللفْظَ عَمَّا يحتملهُ من الوجُوهِ إلى شيءٍ معيَّن بنوعِ رأي، فقَدْ أوَّلتَهُ إليهِ. قولُه: «من المشتركِ» قيدٌ اتفاقيٌّ وليسَ بلازم، إذِ المشكلُ والخفيُّ إذَا علمَ بالرأْى كان مؤوَّلًا أيضًا، وإنما خصَّهُ بغالبِ الرأى؛ لأنه لو ترجَّحَ بالنصِّ كانَ مفسرًا لا مؤوَّلًا.

المؤمنُ: المصدِّقُ بالله وبرسُولِهِ وبمَا جاءَ بِهِ.

المانعُ منَ الإرْثِ: عبارةٌ عن انعِدامِ الحكمِ عندَ وجُودِ السَّبَبِ[2].

فصل الباء

المُبَاحُ: ما اسْتَوَى طرفَاهُ.

المباشَرةُ: كونُ الحركَةِ بدُونِ توسُّطِ فعلٍ آخرَ كحركَةِ اليَدِ[3].

المباشَرةُ الفاحشَةُ: هيَ أنْ يماسَّ بدنهُ بدَنَ المرأَةِ مجرَّدَيْن، وتنتشرَ آلتهُ، ويتماسَّ الفَرْجَانِ.

(١) راجع الماهيات في كشاف [٥/ ١٣١٣ - ١٣١٦].
(٢) موانع الإرث: الرق والقتل، واختلاف الدين.
(٣) كشاف [٤/ ٢٦٩].

المبارأة: بالهمزة، وتركُها خطأٌ، وهيَ أنْ يقولَ لامرأته: «بَرِئْتُ مِنْ نكاحِكِ بكذا وتقبلُهُ هِيَ»[1].

المبَادِي: هيَ التي يتوقَّفُ عليهَا مسائلُ العلم، كتحريرِ المباحِثِ، وتقريرِ المذاهبِ، فللبحْثِ أجزاءٌ ثلاثَةٌ مرتبةٌ بعضُهَا علَى بعضٍ، وهيَ: المبادِي، والأواسطُ، والمقاطِعُ، وهيَ المقدماتُ التي تنتَهِي الأدلةُ والحججُ إليها من الضَّروريات والمسلَّمَاتِ، ومثلُ الدَّوْرِ والتسلسُلِ[2].

المبَادِي: هي الَّتي لا تحتَاجُ إلى البرهَانِ بخلافِ المسائلِ فإنَّها تثبتُ بالبرهَانِ القاطعِ.

الماجِنُ: هُو الفاسِقُ، وهُو أن لا يبالِي بمَا يقولُ ويفعَلُ، وتكونُ أفعالُه علَى نهجِ أفعالِ الفسَّاقِ.

المَبْحَثُ: هُو الذي تتوجَّهُ فيهِ المناظَرةُ بنَفْيٍ أو إثباتٍ[3].

المبدعَاتُ: ما لاَ تكونُ مسبوقةً بمادة ومدَّةٍ، والمرادُ بالمادَّةِ، إمَّا الجسْم أو حدّه أو جزؤه.

المبتَدأُ: هوَ الاسْمُ المجرَّدُ عن العواملِ اللفظيَّةِ مسندًا إليه، أو الصفَةُ الواقعَةُ بعد ألفِ الاستفهام أو حرفِ النفي رافعة لظاهر. نحو: «زيدٌ قائم، وأقائمٌ الزيدَان، وما قَائِمٌ الزيدَانِ»[4].

المبنيُّ: ما كانَ حركَتُه وسكونُه لا بعامِلٍ.

المبنيُّ اللازمُ: ما تضمنَ معنَى الحرفِ كأيْنَ ومتَى وكيْفَ، وما أشبَه، كالذِي والتِي ونحوهِمَا.

فصل التاء

المتصرَّفَةُ: هي قوَّةٌ محلُّها مقدمُ التجويف الأوسَطِ منَ الدِّمَاغِ، مِنْ شأنِهَا التصرّفُ في الصُّورِ والمعاني بالتركيبِ والتفصِيل، فتركّب الصور بعضها ببعضَ، مثل أنْ يتصور إنسانًا ذَا رأْسين، أو جَنَاحَين، وهَذهِ القوة يستعملها العقلُ تارةً والوهْمُ أخرى، فباعتبار الأوَّلِ يسمَّى مفكرةً؛ لتصرفِها في الموادِّ الفكرية، وباعتبارِ الثاني يسمَّى متخيلةً؛ لتصرفِها في الصُّوَرِ الخياليةِ[5].

المتقابلاَنِ: همَا اللَّذانِ لا يجتمعَانِ في شيءٍ واحدٍ منْ جهةٍ واحِدةٍ، قيدَ بهذا ليدخلَ المتضايفانِ في التعريفِ، لأن المتضايفيْنِ كالأبوةِ والبُنُوَّةِ قد يجتمعانِ في موضعٍ واحد، كزيد مثلا، لكن لا من جهةٍ واحدةٍ، بل من جهتين، فإنَّ أبوَّتَه بالقياس إلى ابنِهِ، وبُنُوّته بالقياسِ إلى أبيهِ، فلو لم يقيد التعريف بهذا القيدِ لخرجَ المتضايفانِ عنهُ لاجتماعِهمَا في الجملةِ، والمتقابلانِ أربعةُ أقسام: الضدَّانِ، والمتضايفان، والمتقابلاَنِ بالعدَم والملكةِ،

(١) كشاف [١/ ١٠٩] نقلا عن الجرجاني. (٢) انظر كشاف [١/ ١٠٦، ١٠٧] ومقدمته.
(٣) انظر كشاف [١/ ١١١]. (٤) انظر كشاف [١/ ١٠٧، ١٠٨].
(٥) المتصرفة عند الحكماء: يطلق على حسن من الحواس الباطنة، وهي قوة محلها مقدم التجويف الأوسط من الدماغ. كشاف [٤/ ٢٤١].

والمتقابلانِ بالإيجابِ والسَّلْب، وذلكَ لأنَّ المتقابلينِ لا يجوزُ أن يكونَا عَدَميين، إذْ لَا تقابلَ بين الأعدامِ، فإمَّا أنْ يكونَا وجوديين، أو يكونَ أحدهُما وجوديًّا والآخر عدميًّا، فإن كانَا وجوديْن، فإمَا أنَ يُعْقَل كلٌّ منهُما بدونِ الآخَر، وهما الضدَّان، أو لا يُعْقَل كلٌّ منهُما إلا معَ الآخرِ، وهما المتضايفَان، وإنْ كان أحدُهُما وجوديًّا، والآخرُ عَدَميًّا، فالعدميُّ إمّا عَدمُ الأمرِ الوجُوديِّ عنِ الموضوعِ القابلِ، وهما المتقابلانِ بالعدَمِ والملكةِ، أو عدمه مطلقًا، وهما المتقابلانِ بالإيجابِ والسلبِ[1].

المتقابلَان بالعدَمِ والملكَةِ، أمرانِ: أحدُهُما وجوديٌّ، والآخرُ عدميٌّ، ذلكَ الوجوديُّ لا مطلقًا، بلْ من موضُوعٍ قابلٍ له كالبصَرِ والعَمَى والعِلمِ والجَهلِ، فإن العمَى عدمُ البصرِ عمَّا من شأنِه البصرُ، والجهلَ عدمُ العِلمِ عما مِن شأنِه العلمُ.

المتقابلَانِ بالإيجابِ والسلْبِ: هُما أمرَانِ، أحدُهُما عدَمُ الآخرِ مطلقًا، كالفرسيَّةِ واللافرسيةِ.

المتقابِلَةُ: بكسر الباء، القومُ الذين يَصْلحُونَ للقتَالِ.

المتَّقِي: الذى يؤمنُ ويصَلِّي ويزكِّي على هُدى، وقيل: إنَّ المتقِي هو الذى يفعلُ الواجباتِ بأسْرِها، والمراد بالواجباتِ ههنا أعمُّ من كونِه ثبتَ بدليلٍ قطعيٍّ كالفرضِ، أو بدليل ظَنِّيٍّ.

المَتَى: هي حالةٌ تعرضُ للشَّيءِ بسببِ الحصولِ في الزمَانِ[2].

المتَّصِلة: هي التي يحكَمُ فيها بصدْقِ قضيَّة أو لاَ صدقهَا علَى تقديرِ أخرَى، فهيَ إمَّا موجبَة، كقولنا: «إنْ كانَ هذَا إنسانًا، فهُوَ حيوانٌ» فإنَّ الحكمَ فيها بصدقِ الحيوانيةِ على تقديرِ صدقِ الإنسانية، أو سالبةً إن كان الحكمُ فيها بسلبِ صدقِ قضيةٍ على تقديرِ أخرى، كقولنا: «ليسَ إنْ كانَ هذَا إنسانًا، فهو جَمادٌ» فإنَّ الحكمَ فيها بسلْبِ صدقِ الجماديةِ على تقدير الإنسانيَّةِ[3].

المتواتِرُ: هو الخبرُ الثابتُ على ألسنةِ قومٍ لا يُتَصوَّرُ تواطؤُهمُ على الكَذِبِ لكثرتِهم أو لعدالَتِهم، كالحكمِ بأنَّ النبيَّ ﷺ ادَّعَى النبوَّةَ، وأظهرَ المعجزةَ على يدِه. سمِّى بذلكَ؛ لأنهُ لاَ يقعُ دفعةً، بلْ على التعاقُبِ والتوالِي.

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٥ - ١٢٠٩].

(٢) المتى: بالفتح وتخفيف المثناة الفوقية وقصر الألف، عند الحكماء: قسم من الأعراض النسبية وهو حصول الشيء في الزمان المعين أو في طرفه وهو الآن، فإن كثيرا من الأشياء يقع في طرف الزمان ولا يقع في الزمان ويسأل عنه بمتى» كشاف [٥/ ١٣١٢].

(٣) انظر كشاف [٦/ ١٥٠٧ - ١٥١٠].

المتواطِئُ: هُو الكليُّ الَّذِي يكونُ حصولُ معناهُ وصدقه على أفرادِه الذهنيةِ والخارجيةِ على السَّويةِ، كالإنسانِ والشمسِ، فإنَّ الإنسانَ لهُ أفرادٌ في الخارج وصدقهُ عليهَا بالسويَّة، والشمسُ لها أفرادٌ في الذهن، وصدقُها عليها أيضًا بالسَّويَّةِ[1].

المترادفُ: ما كانَ معناهُ واحدًا، وأسماؤُه كثيرةٌ، وهو ضدّ المشتركِ أخذًا من الترادفِ الذي هو ركوبُ أحدٍ خلفَ آخرَ. كأنَّ المعنَى ركوبٌ، واللفظيْنِ راكبان عليه كالليثِ والأسد[2].

المتباينُ: ما كانَ لفظُه ومعناه مخالفًا لآخر، كالإنسانِ والفرسِ.

المتشابهُ: هو مَا خَفِيَ بنفْسِ اللفظِ ولا يرجَى دركُه أصلًا، كالمقطعاتِ في أوائلِ السُّورِ[3].

المتوَازِي: هُو السَّجعُ الذى لا يكونُ في إحْدى القرينتيْن، أو أكثَر مثلُ ما يقابلهُ من الأخْرى، وهو ضدّ الترصيع، مختلفَين في الوزن والتقفية. نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾﴾[4] أو في الوزن فقط. نحو: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴿٢﴾﴾[5] أو في التقفية فقط، كقولنا: «حصل الناطقُ والصامت، وهلكَ الحاسدُ والشامتُ» أو لا يكونُ لكلِّ كلمةٍ من إحدى القرينتيْن مقابلٌ من الأخْرَى، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿٢﴾﴾[6].

المتخيلَةُ: هي القوةُ التي تتصرَّفُ في الصُّوَرِ المحسوسَةِ والمعاني الجزئيةِ المنتزعةِ منها، وتصرُّفها فيهَا بالتركيب تارةً، والتفصيلِ أخرى، مثل: «إنسان ذي رأسَيْن، أو عديم الرأسِ» وهذه القوَّة إذا استعملها العقلُ سميتْ مفكرةً، كما أنَّها إذَا استعملَها الوهْمُ في المحسوسَاتِ مطلقًا سميتْ متخيلةً، فمحلُّ الحسِّ المشتركِ والخيالِ هو البطنُ الأولُ من الدماغِ المنقسم إلى بطونٍ ثالثةٍ: أعظمُها الأولُ ثم الثالثُ، وأمَّا الثاني، فهو كمنفذٍ فيمَا بينهُما مزرد كَشكْلِ الدُّود، والحسُّ المشتركُ في مقدمِه، والخيالُ في مُؤخره، ومحل الوهميَّةِ والحافظةِ: هو البطن الأخيرُ منه، والوهمية في مقدمِه، والحافظةُ في مؤخرِه، ومحل المتخيلةِ هو الوسطُ من الدِّماغِ[7].

المتقدِّمُ بالزمَانِ: هو ما له تقدُّم زمانيٌّ، كتقدُّم «نوح» على «إبراهيم» - عليهما السلام.

المتقدِّم بالطبع: هو الشيءُ الذى لا يمكنُ أن يوجدَ شيءٌ آخر إلا وهوُ موجودٌ، وقد يمكن أن يوجَدَ هُوَ ولا يكونُ الشيءُ الآخر موجُودًا، كتقدم الواحدِ على الاثنين، فإنَّ الاثنيْنِ يتوقَّفُ

---

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٤٠].
(٢) انظر كشاف [٣/ ٦٨].
(٣) المتشابه في اللغة: كون أحد المثالين مشابهًا للآخر بحيث يعجز الذهن عن التمييز قال تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]. كشاف [٤/ ١٧٧ - ١٨٢].
(٤) الغاشية: [١٣، ١٤].
(٥) المرسلات: [١، ٢].
(٦) الكوثر: [١، ٢].
(٧) انظر كشاف [٢/ ٢٣٧].

وجودُهما علَى وجُود الواحِدِ، فإنَّ الواحدَ متقدِّمٌ بالطبْع على الاثنيْنِ، وينبَغِي أنْ يُزَادَ في تفسِيرِ المتقدمِ بالطبْعِ، قَيد كونه غير مؤثِّرٍ في المتأخِّرِ ليخرجَ عنهُ المتقدّمُ بالعلّية.

المتقدِّمُ بالشرفِ: هُو الراجِحُ بالشرفِ علَى غيرِهِ وتقدّمهُ بالشرف، وهُو كونُه كذلكَ، كتقدمِ «أبي بكرٍ» علَى «عمرَ» رضي اللَّهُ عنهُما.

المتقدَّمُ بالرتبةِ: هو ما كَانَ أقربَ من غيرِهِ إلى مبدأٍ محدودٍ لهُما وتقدُّمهُ بالرتْبةِ هُو تلكَ الأقربيةُ، وهُما: إمَّا طبعيٌّ، إنْ لم يكنْ المبدأُ المحدودُ بحسب الوضعِ والجعل، بلْ بحَسَبِ الطَّبعِ، كتقدُّمِ الجنْسِ على النوعِ، وإما وضعيٌّ، إن كانَ المبدأ بحسب الوضعِ والجعلِ، كترتبِ الصفوفَ في المسجدِ بالنسبةِ إلى المحرابِ. أي: كتقدّمِ الصفِّ الأَولِ على الثاني، والثاني على الثالثِ إلى آخرِ الصفوف.

المتقدّمُ بالعلِّيّة: هي العلَّةُ الفاعليةُ الموجبةُ بالنسبةِ إلَى معلُولِهَا، وتقدمهَا بالعلِّية كونُه علّةً فاعليَّةً، كحركةِ اليدِ، فإنهَا متقدّمةٌ بالعلِّية على حركةِ القلمِ، وإن كانَا معًا بحسبِ الزمَانِ.

المتعَدِّي: مَا لاَ يَتمُّ فهمُهُ بغيرِ ما وقَع عليهِ، وقيلَ: هو ما نصبَ المفعولَ بِهِ.

فصل الثاء

المِثالُ: ما اعتلَّ فاؤُه «كوَعَدَ ويَسَرَ»، وقيلَ: ما يذكَرُ لإيضاحِ القَاعِدَةِ بتمامِ إشارتِهَا[1].

المُثَنَّى: ما لَحِق آخرُه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها ونونٌ مكسورَةٌ.

المثلَّثُ: هُو الذى ذهبَ ثلثَاهُ بالطبخِ من ماء العنبِ والزبيبِ والتَّمرِ، وبَقِيَ ثلثهُ، فمَا دامَ حُلْوًا، فهوَ طاهرٌ، حلالٌ شُرْبُهُ، وإن غَلِيَ واشتدَّ، فكذلك لاستمرار الطعام والتقوى والتداوي دونَ التلهِّي، ولا يحلُّ منه السكرُ. وقال «محمد» رحمهُ اللَّهُ: هو حرامٌ نجسٌ، يُحَدُّ في قليلهِ وكثيرِه[2].

(١) انظر كشاف [٦ / ١٣٤٠ - ١٣٤٢].

(٢) وعند الأطباء: هو ما يتخذ فيه من العصير ثلاثة أجزاء ومن الماء جزء واحد ويغلى إلى أن يذهب الثلث. وعند المهندسين. هو سطح يحيط به ثلاثة خطوط سواء كانت مستقيمة ويسمى مستقيم الأضلاع أو منحنية كالمثلث المفروض في سطح الكرة. كشاف [١/ ١٧٣، ١٧٤].

فصل الجيم

المجرَّدُ: ما لا يكُونُ محلًّا لجَوهرٍ ولا حالًّا في جوهرٍ آخرَ، ولا مركبًا منهُما على اصطلاحِ أهلِ الحكمَةِ[1].

المجروراتُ: هُو ما اشتملَ على علمِ المضافِ إليهِ.

المجرباتُ: هي ما يحتاج العقلُ فيهِ في جزمِ الحكْمِ إلى تكرُّرِ المشاهدَةِ مرَّةً بعدَ أخرَى، كقولنا: «شُرْبُ السَّقَمُونْيَا يسهلُ الصَّفراءَ»، وهذا الحكمُ إنما يحصُلُ بواسطَةِ مشاهداتٍ كثيرةٍ[2].

المجذُوبُ: مَنِ اصطفاهُ الحقُّ لنفسِهِ، واصطفَاهُ بحضْرةِ أنْسِه، وأطلعَهُ بجَنابِ قُدْسِهِ، ففازَ بجميعِ المقامَاتِ والمراتِبِ بلاَ كلفةِ المكاسبِ والمتاعبِ[3].

مجمعُ البحريْنِ: هو حضْرةُ «قَابَ قوسيْنِ» لاجتماعِ بَحري الوجُوبِ والإمكانِ فيها. وقيلَ: هُو حضرةُ جَمعِ الوجودِ باعتبارِ اجتماعِ الأسماءِ الإلهيةِ والحقائقِ الكونيةِ فيهَا[4].

مَجمعُ الأضْدادِ: هوُ الهويةُ المطلقَةُ التي هي حضْرَةُ تعانُقِ الأطْرَافِ[5].

المجْمُوعُ: ما دلَّ علَى آحادٍ مقصودةٍ بحروفٍ مفردةٍ، خرجَ بهذا القيدِ مثل: «نَفَر ورَهْط»؛ لأنهُ لا مفردَ لهُما بحروفهما بأن يكونَ جميعُها ملفوظةً نحو «جاءني رجالٌ»، أوْ لَا، أي: لا يكونُ جميعُها ملفوظة نحو: «جَوَارٍ في جمع جَارية»، و«أدْلٍ في جمعِ دَلْو» ليسَ على زِنَةِ فَعل احْتراز عن «تَمْر وركْب» فإنّ بناءَ فعلٍ ليسَ من أبنيةِ الجمُوعِ[6].

المجَازُ: اسمٌ لِمَا أُريدَ به غَير ما وضِعَ لهُ لمناسبةٍ بينهُما، كتسميةِ الشُّجَاعِ أسدًا، وهو مَفْعَل بمعنى فاعِل. من جَازَ، إذَا تعدَّى كالمولَى بمعنَى الوَالِي، سمِّيَ بهِ؛ لأنهُ مُتعدٍّ من محلِّ الحقيقَةِ إلى محلِّ المجَازِ. قوله: «لمناسبةٍ بينهُما» احترزَ بهِ عمَّا استعملَ في غيرِ ما وضعَ لهُ لَا لمناسبَة، فإنَّ ذلكَ لا يسمى مجازًا، بل كانَ مرتجلًا أو خطأً، والمجازُ إما مرسَلٌ أو استعارةٌ؛ لأن العلاقةَ المصححة لهُ إما أن تكونَ مشابهة المنقولِ إليهِ بالمنقولِ عنهُ في شيءٍ، وَإمَّا أنْ تكونَ غيرهَا، فإنْ كانَ الأوَّل يسمَّى المجاز استعارَةً، كلفظِ الأسدِ إذَا استعملَ في الشجَاعِ،

(١) انظر كشاف [١/ ١٩٥].
(٢) انظر كشاف [١/ ١٨٩، ١٩٠].
(٣) انظر كشاف [١/ ١٨٩] والكاشاني [٩٣] حيث نقل عنه الجرجاني.
(٤) الكاشاني [٩٤] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [١/ ١١٨].
(٥) الكاشاني [٩٤] حيث نقل عن الجرجاني.
(٦) كشاف [١/ ٢٣٧].

وإن كانَ الثاني، فيسمَّى مرسلًا، كلفظِ اليدِ إذا استعملَ في النِّعمةِ، كما يقالُ: «جلّتْ أَيَاديهِ عندِي». أي: كثرتْ نعَمُه لديَّ، واليدُ في اللغةِ: العضوُ المخصوصُ، والعلاقةُ كونُ ذلكَ العضو مصدرًا للنِّعمةِ فإنها تصلُ إلى المنعَم عليهِ مِنَ اليدِ، والفرقُ بين المعنيينِ أنَّ الاستعارةَ في الأوَّلِ اسمٌ للفظِ المنقولِ، وفي الثاني للنَقْلِ، وعلى الثاني يسمَّى المشبهُ به، وهو الحيوانُ المفترسُ مستعارًا منهُ، والمشبهُ، وهو الشجاعُ مستعارًا لهُ، واللفظُ، وهو لفظ الأسد مستعارًا، والمتلفظُ، وهو المستعملُ للِفظِ الأسدِ في الشجاعِ مستعيرًا، ووجهُ الشَّبهِ، وهو الشجاعَةُ ما به الاستعارَةُ، ولا تصحُّ هذه الاشتقاقَاتُ في الاستعارةِ بالمعنَى الأولِ، وهو ظاهرٌ[1].

المجازُ: ما جاوزَ وتعدَّى عن محلِّه الموضوعِ لهُ إلى غيرِه، لمناسَبةٍ بينهُمَا، إمَّا من حيثُ الصُّورة، أو مِنْ حيثُ المعنَى اللازمِ المشْهور، أو مِنْ حيثُ القرْب والمجاورَة كاسمِ الأسدِ للرجلِ الشجاعِ، وكألفاظٍ يُكنى بهَا الحديثُ.

المجازُ العقليُّ: ويسمَّى مجازًا حُكْميًا ومجازًا في الإثباتِ، وإسنادًا مجازيًا، وهو إسنادُ الفعلِ أو معناهُ إلى مُلابس لهُ غيرِ ما هُو لهُ. أي: غيرِ الملابسِ الذي ذلكَ الفعلُ أو معناهُ له يعنى غيرَ الفاعلِ فيما بُنِيَ للفَاعِلِ، وغيرَ المفعولِ فيما بنى للمفعُولِ بتأوُّل متعلقٍ بإسنادِه، وحاصلهُ أن تنصبَ قرينةٌ صارفةٌ للإسنادِ عن أن يكونَ إلى ما هُو له، كقولهِ في (عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ)، فيما بُنى للفاعِلِ، وأسندَ إلى المفعول بهِ. إذا العِيشةُ مرضيَّةٌ، و «سيْلٌ مفعَمٌ» في عكسِهِ اسم مفعول من: أفعمْتُ الإناءَ: ملأتهُ، وأسندَ إلى الفاعِلِ.

المجازُ **اللغَوِيُّ**: هو الكلمةُ المستعملةُ في غير ما وضعتْ لهُ بالتحقِيقِ في اصطلاحٍ بهِ التخاطُب معَ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادتِه، أي: إرادَة معناها في ذلكَ الاصطلاحِ.

المجازُ المركَّبُ: هو اللفظُ المستعمَلُ فيما شُبِّه بمعناه الأصْلِي، أي: بالمعنَى الذى يدلُّ عليه ذلكَ اللفظُ بالمطابقةِ للمبالغَةِ في التشبِيه، كما يُقالُ للمتردِّدِ في أمْرٍ: «إنِّى أراكَ تقدِّمُ رجْلًا وتُؤخِّرُ أخْرَى».

المجمَلُ: هو ما خَفِيَ المرادُ منهُ بحيثُ لا يدركُ بنفسِ اللفْظِ إلاَّ ببيانٍ من المجمَلِ سَواءٌ كانَ ذلكَ لتزاحمِ المعاني المتساويةِ الإقدام، كالمشترِكِ، أو لغرابةِ اللفظ كالهلُوعِ، أو لانتقالِهِ مِنْ معناهُ الظاهِرِ إلى ما هُو غير معلوم، فترجعُ إلى الاستفسَارِ، ثم الطلب، ثم التأمل كالصلاةِ والزكاةِ والرِّبَا، فإنَّ الصلاةَ في اللغةِ الدعاءُ، وذلك غير مرادٍ، وقد بَينها النبيُّ ﷺ بالفعل،

(١) انظر كشاف [١/ ٢٠٨ - ٢٢٣].

فنطلب المعنى الذى جُعلت الصلاةُ لأجلهِ صلاةً، أهُو التواضعُ، والخشُوعُ، أو الأركانُ المعلومةُ؟ ثم نتأملُ، أي: نتعدَّى إلى صلاةِ الجنازةِ فيمَنْ حَلَف لاَ يُصَلي ويصلّى أمْ لاَ[1].

المجلَّةُ: هي الصحيفَةُ التِى يكونُ فيها الحكْمُ.

المجانسَةُ: هي الاتِّحَادُ في الجِنْس[2].

المجتهِدُ: من يحوي علمَ الكتابِ ووجوهَ معانيهِ، وعلمَ السنَّةِ بطرقِها ومُتونِها وَوُجُوه معانيهَا، ويكونُ مصيبًا في القياسِ عَالمًا بعرفِ الناسِ[3].

المجاهَدَةُ في اللغةِ: المحاربَةُ، وفي الشرعِ: محاربَةُ النفسِ الأمّارةِ بالسوءِ بتحمِيلها ما يشقُّ عليها بمَا هُو مطلوبٌ في الشرعِ[4].

المجهولية: مذهَبُهُم كمذهَبِ الجازميةِ، إلاَّ أنهُم قالُوا: يكفِى معرفتُه تعالَى ببعضِ أسمائه، فمَنْ علمهُ كذلكَ فهُو عارفٌ به مؤمنٌ[5].

المجنُونُ: هُو مَنْ لم يستقِم كلامُه وأفعاله، فالمطبقُ منهُ شَهْرٌ عندَ «أبي حنيفةَ» - رحمهُ اللَّهُ - لأنهُ يسقطُ به الصوْمُ، وعند «أبي يُوسفَ» أكثره يومٌ، لأنه يسقطُ به الصواتُ الخمسُ، وعند «محمَّد» - رحمه اللَّهُ -: حَوْلٌ كاملٌ، وهو الصحيحُ، لأنه يسقطُ جميع العباداتِ، كالصومِ والصلاةِ والزكاةِ[6].

فصل الحاء

المَحْقُ: فناء وجودِ العبدِ في ذاتِ الحقِّ تعالَى، كما أنَّ المحوَ: فناءُ أفعالهِ في فعلِ الحقِّ، والطمسُ فناءُ الصفاتِ في صفاتِ الحقِّ[7].

محوُ الجمعِ والمحوُ الحقيقيُّ: فناءُ الكثرةِ في الوحْدَةِ[8].

محوُ العبوديةِ ومحوُ عينِ العبدِ: هو إسقاطُ إضافَةِ الوجودِ إلَى الأعيانِ[9].

المحَالُ: ما يمتنعُ وجودُه في الخارج، كاجتماعِ الحركةِ والسكونِ في جزءٍ واحدٍ.

(١) انظر كشاف [٢/ ٢٥٠ - ٢٥٣]. (٢) انظر كشاف [١/ ٢٣٠].
(٣) انظر كشاف [١/ ١٩٨، ١٩٩]. (٤) انظر كشاف [١/ ١٩٨].
(٥) المجهولية: فرقة من الخوارج العجاردة، مذهبهم كمذهب الخازمية، إلا أنهم قالوا: معرفة اللّه تكفى ببعض أسمائه فمن عرفه كذلك فهو عارف به مؤمن، وفعل العبد مخلوق له. انظر كشاف [٢/ ٢٥٥].
(٦) انظر كشاف [٢/ ٢٦٦].
(٧) الكاشاني [٩٦] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٦/ ١٣٣٦]. (٨) الكاشاني [٩٥] حيث نقل عنه الجرجاني.
(٩) الكاشاني [٩٥] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٦/ ١٣٥٦].

المحالُ: الذى أُميلَ علَى جهةِ الصفَات إلى غيره، ويُراد به في الاستعمال ما اقتضَى الفساد من كل وِجهة كاجتماع الحركةِ والسكون في جزء واحد.

المحرَّم: ما ثبتَ النهيُ فيهِ بلاَ عارضٍ، وحكمهُ الثوابُ بالتركِ لله تعالى، والعقابُ بالفعلِ، والكفرُ بالاستحلالِ في المتفقِ[1].

المحاضَرَةُ: حضورُ القلبِ معَ الحقِّ في الاستفاضةِ من أسمائِهِ تعالى[2].

المحادثَةُ: خطابُ الحقِّ للعارفينَ من عالِم الملكِ والشهادةِ، كالنداءِ مِنَ الشجرةِ لموسَى عليه السلام[3].

المُحَاقَلَةُ: هو بيعُ الحِنْطَةِ معَ سُنبلها بحنطةٍ مثل كَيْلِها تقديرًا.

المحْوُ: رَفْع أوصافِ العادةِ بحيثُ يغيبُ العبدُ عندَها عن عقلِه، ويحصلُ منه أفعالٌ وأقوالٌ لا مدخلَ لعقله فيها كالسكرِ منَ الخمرِ[4].

المحصَنُ: هو حرٌّ مكلَّفٌ مسلمٌ وُطِئَ بنكاحٍ صحيح وقيلَ: المحصَنُ: هُو الرجُلُ لهُ امرأةٌ، وهُو الَّذِي يتعلق لهُ النكاحُ الشرعيُّ رجُلًا كان أو مرأة.

المحرَزُ: هو مالٌ ممنوعٌ أن يصلَ إليه يدُ الغيرِ، سواءٌ كانَ المانعُ بيتًا أو حافظًا.

المحكَمُ: ما أحكِمَ المرادُ به عن التبديلِ والتغييرِ. أي: التخْصِيصُ والتأويلُ والنسخُ مأخوذٌ من قولهم: بناءٌ محكمٌ. أي: متقنٌ مأمُونُ الانتقاضِ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[البقرة:٢٣١][5]، والنصوصُ الدالةُ على ذاتِ اللهِ تعالَى وصفاتِه؛ لأن ذلكَ لا يحتملُ النسخ، فإن اللفظَ إذَا ظهرَ منه المرادُ، فإنْ لم يحتملِ النسخُ فهو محكمٌ، وإلاَّ فإن لم يحتمل التأويلَ فمفسرٌ، وإلاَّ فإنْ سيقَ الكلامُ لأجلِ ذلكَ المرادِ فنصٌّ، وإلاَّ فظاهرٌ، وإذَا خفيَ لعارِض، أي: لغير الصيغَةِ، فخفيٌّ، وإنْ خفيَ لنفسِه، أي: لنفسِ الصيغَةِ وأدرك عقلًا، فمشْكِل، أو نقلًا فمجملٌ أو لم يدركْ أصلًا فمتشَابِه[6].

المحْدثُ: ما يكونُ مسبوقًا بمادَّة ومدَّةٍ، وقيلَ: ما كان لوجودِه ابتداءٌ.

المحصلَةُ: هِي القضيَّةُ التي لاَ يكُونُ حرفُ السلبِ جزءًا لشيءٍ مِنَ الموضوعِ والمحمولِ، سواءٌ كانتْ موجبةً أو سالبةً، كقولنا: «زيدٌ كاتبٌ، أو لَيسَ بكاتبٍ».

---

(١) انظر كشاف [٢/ ١٣١].
(٢) الكاشاني [٩٦] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٢/ ٣٦].
(٣) انظر الكاشاني [٩٧] وكشاف [٢/ ١٩].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٣٥٦].
(٥) انظر كشاف [٢/ ١٣٥، ١٤٤].
(٦) البقرة: [٢٣١].

المَحْضَرُ: هُو الذى كَتب القاضِى فيهِ دَعْوى الخصمَيْن مفصلًا، ولمْ يحكمْ بما ثبتَ عندَه، بل كتبهُ للتذكُّرِ[1].

المحمُولُ: هو الأمرُ في الذهْنِ[2].

فصل الخاء

المخيِّلاتُ: هي قضَايَا يتخيلُ فيهَا فتتأثَّرُ النفس منهَا قبضًا وبسْطًا، فتنفر أو ترغبُ، كما إذا قيلَ: «الخمرُ ياقوتَةٌ سيالَةٌ» انبسطَت النفسُ وتنفرتُ عنه، والقياسُ المؤلفُ منهَا، يُسَمَّى: شِعْرًا[3].

المخَالفَةُ: أن تكُونَ الكلمةُ على خلافِ القانونِ المستنبطِ من تَتبُّعِ لغةِ العربِ كوجُوبِ الإعلالِ في نحو «قَامَ» والإدغام في نحو «مَدَّ».

المخروُط المستدير: هو جسمٌ أحدُ طرفيْهِ دائرةٌ هي قاعدتُه، والآخرُ نقطةٌ هي رأسُه، ويصلُ بينهُما سطحٌ تفرضُ عليه الخطوُط الواصلة بينهما مستقيمَة[4].

المِخْدَعُ: بكسر الميم، موضعُ سترِ القطْبِ عن الأفْرَادِ الواصلينَ[5]، فإنَّهُم خارجُونَ عنْ دائرةِ تصرّفِه، فإنّهُ في الأصْل واحدٌ منهُمَ متحققٌ بما تحقَّقُوا به في البساطِ غَير أنهُ اختيرَ من بينِهم للتصرُّفِ والتدبيرِ.

المُخلَصُ: بفتح اللام، همُ الذينَ صفاهُم اللهُ عن الشركِ والمعَاصِي، وبكسرها، هم الذينَ أخلصُوا العبادةَ لله تعالَى، فلمْ يشركُوا بهِ ولم يعصُوهُ، وقيلَ: من يُخفِى حسناتِه كما يخفِى سيئاتِهِ.

المختطُّ له: هُو المالِكُ أوَّل الفتحِ.

المُخَابرةُ: هي مُزَارعَةُ الأرضِ علَى الثُّلثِ أو الرُّبعِ.

فصل الدال

المدْحُ: هُو الثَّناءُ باللسانِ علَى الجميلِ الاختياريِّ قصْدًا.

(١) المحضر بمعنى السجل، كشاف [٢/ ٣٦].
(٢) انظر كشاف [٢/ ١١٤].
(٣) المخيلات بفتح الياء المشدودة. كشاف [٢/ ٢٣٨].
(٤) انظر كشاف [٢/ ٢١٢، ٢١٣].
(٥) الكاشاني [٩٧] حيث نقل عنه الجرجاني.

المدبِّر: مَنْ أعتقَ عنْ دبُر، فالمطلقُ منهُ أنْ يعلّقَ عتقهُ بموتٍ مطلَق، مثل: «إنْ متُّ فأنتَ حرٌّ» أو بموتٍ يكونُ الغالبُ وقوعُه، مثل: «إنْ متُّ إلى مائةِ سنة فأنت حرٌّ»، والمقيدُ منه أن يعلّقهُ بموتٍ مقيدٍ، مثل: «إنْ متُّ في مرضي هذا، فأنتَ حرٌّ»[1].

المدَّعِي: من لا يجبرُ علَى الخصومَةِ.

المدَّعَى علَيهِ: من يجبَرُ عليهَا[2].

المدركُ: هُو الذِى أدركَ الإمامَ بعدَ تكبيرةِ الافْتتاحِ[3].

المدقق: هو الذى يحقق المسألة بدليليها مع دلائل أخرى[4].

المدلولُ: هُو الذِى يلزمُ منَ العلِم بشيءٍ آخرَ العلْمُ بهِ[5].

المدمِنُ للخَمْرِ: منْ شربَ الخمرَ وفي نيتهِ أنْ يشْربَ كلَّمَا وجَدَهُ.

المداهنَةُ: هيَ أنْ تَرى منكَرًا وتقدِرُ على دفْعِهِ، ولم تدفَعْه حِفْظًا لجانب مرتكبِهِ، أو جانبِ غيرِهِ، أو لقلةِ مبالاَةٍ في الدِّينِ.

فصل الذال

المذكرُ: خِلَافُ المؤَنَّث، وهُو ما خَلاَ مِنَ العلامَاتِ، الثَّلاث التاءِ والألفِ واليَاءِ[6].

المذهَبُ الكلامِيُّ: هُو أنْ يُوردَ حجَّةً للمطْلوبِ علَى طريق أهْل الكلاَم بأنْ يُوردَ ملازمةً، ويستثنى عينَ الملزوم، أو نقيضَ اللازم، أو يوردَ قرينَةً منَ القرائِن الاقترانياتِ لاستنتاج المطلوبِ، مثاله قوله تعالى: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[7]. أي: الكوكبُ آفلٌ، وَربِّى ليسَ بآفلٍ، ينتجُ من الثاني الكوكبُ ليسَ بربِّى.

فصل الراء

المرسَلُ منَ الحديثِ:ما أسندهُ التابعيُّ أو تَبَعُ التابعيِّ إلى النبيِّ ﷺ منْ غيرِ أنْ يذكرَ الصحابيَّ الذى رَوَى الحديثَ عن النبيِّ ﷺ، كما يقولُ: قالَ رسولُ اللَّه ﷺ[8].

(١) انظر كشاف [٢/ ٢٥٤].
(٢) انظر كشاف [٢/ ٣٠٧].
(٣) انظر كشاف [٢/ ٢٨١].
(٤) انظر كشاف [٢/ ٢٧٨].
(٥) انظر كشاف [٢/ ٢٩٢].
(٦) انظر كشاف [٢/ ٣١٩].
(٧) الأنبياء: [٢٢].
(٨) انظر كشاف [٣/ ٧٥، ٧٦].

المريدُ: هو المجرَّدُ عن الإرادَةِ. قالَ الشيخُ «محيي الدّينِ العربيّ»، قُدِّسَ سِرُّه، في الفتحِ المكّيِّ: «المريدُ»: من انقطَعَ إلى اللَّه عنْ نظرٍ واستبصَارٍ وتجرَّدَ عن إرادَتِه إذَا علِم أنهُ ما يقَعُ في الوجُودِ إلاَّ مايُرِيدُه اللهُ تعالَى لا مايُرِيدُه غيره، فيمحُو إرادتَه في إرادتِه فلا يريدُ إلاَّ يريدُه الحقُّ[1].

المرشِدُ: هُو الذِي يدلُّ علَى الطَّرِيقِ المستقِيمِ قبلَ الضَّلاَلَة.

المرادُ: عبارةٌ عن المجذُوبِ عن إرادَتِه، والمرادُ منَ المجذُوبِ عنْ إرادتِهِ المحبوبُ، ومن خصائِصِ المحبُوبِ أن لا يبتلَى بالشدائدِ والمشاقِّ في أحوالِه، فإن ابتليَ، فذلكَ يكونُ محبًا لا غَير.

المراهِقُ: صبيٌّ قاربَ البلوغَ، وتحرَّكَتْ آلَتُه واشْتَهَى (ويجامع مثله)[1].

المرجِئَةُ: قومٌ يقولُونَ: لا يضرُّ معَ الإيمانِ معصيةٌ كمَا لا ينفعُ معَ الكفْرِ طاعةٌ[2].

المرادِفُ: ما كانَ مسمَّاهُ واحِدًا وأسماؤُه كثيرةٌ، وهُو خِلاَفُ المشترَكِ.

المرسلةُ من الأملاَحِ: هيَ التي ادَّعاها مَلَكًا مطلقًا، أي: مرسلًا عن سبب معينٍ، وكذلك المرسلةُ من الدَّراهم.

المِرَاءُ: طعنٌ في كلامِ الغيْرِ؛ لإظهارِ خَلَلٍ فيهِ منْ غيرِ أن يرتبطَ بهِ غرضٌ سِوَى تحقيرِ الغيرِ.

مرتبةُ الإنسانِ الكامِلِ: عبارةٌ عنْ جميعِ المراتبِ الإلهيَّةِ والكونيَّةِ من العقُولِ والنفُوسِ الكليةِ والجزئيةِ، ومراتبِ الطبيعةِ إلى آخرِ تنزلاتِ الوجُودِ، ويسمى المرتبةَ العَمائِيَّةَ أيضًا فهيَ مضاهيةٌ للمرتبةِ الإلهيّةِ، ولا فرقَ بينهُما إلا بالربوبيةِ والمربوبيَّةِ، ولذلكَ صارَ خليفةً لله تعالَى[3].

المرتَبةُ الأحديَّة: هيَ ما إذَا أَخَذت حقيقَةَ الوجودِ بشرطِ أن لا يكونَ معهَا شيءٌ، فهيَ المرتبةُ المستهلكةُ جميعَ الأسماءِ والصفاتِ فيها، ويسمى جَمع الجمعِ وحقيقَةَ الحقائقِ والعمَاء أيضًا[4].

المرتبةُ الإلهيةُ: ما إذَا أَخَذَت حقيقةَ الوجودِ بشرطِ شيءٍ فإما أنْ يؤخذَ بشرطِ جميعِ الأشياءِ اللازِمَةِ لهَا: كُلِّيتِها وجزئيَّتِها المسماةِ بالأسمَاءِ والصفاتِ فهيَ المرتبةُ الإلهية المسماةُ عندهُم بالواحدية ومقامِ الجمعِ، وهذه المرتبة باعتبارِ الإيصَالِ لمظَاهرِ الأسماءِ التي هيَ الأعيانُ والحقائقُ إلَى كمالاتِهَا المناسبةِ لاستعداداتِها في الخارج تسمَّى مرتبةَ الربوبيَّةِ، وإذَا أخذت

(١) كشاف [٣/ ٧١] نقلا عن الجرجاني. وما بين العقوفين: تكملة منه.

(٢) المرجية: ينبغي ألا يهمز لفظ المرجية: وهو اسم فرقة من كبار الفرق الإسلامية لقبوا به لأنهم يرجئون العمل عن النية أو يعطون الرجاء كشاف [٣/ ٣].

(٣) كشاف [٣/ ٧] نقلا عن الجرجاني.

(٤) كشاف (٣/ ٧) نقلا عن الجرجاني.

بشرطِ كلياتِ الأشياءِ تسمَّى مرتبة الاسمِ الرحمن ربِّ العقل الأولِ المسمَّى بلوحِ القضاءِ وأمِّ الكتابِ والقلمِ الأعلى، وإذا أخذَت بشرطِ أن تكونَ الكلياتُ فيها جزئياتٍ مفصلةٍ ثابتة من غيرِ احتجابهَا عن كلياتِها فهى مرتبةُ الاسمِ الرحيم ربِّ النفسِ الكليةِ المسماةِ بلوحِ القَدرِ وهُو اللوحُ المحفُوظُ والكتابُ المبينُ، وإذَا أخَذَت بشرطِ أن تكونَ الصُّورُ المفصلَةُ جزئياتٍ متغيرةً فهىَ مرتبةُ الاسمِ الماحِي والمثبتِ والمحيى ربِّ النفسِ المنطبقةِ في الجسمِ الكلِّيِّ المسماةِ بلوْحِ المحْو والإثباتِ، وإذا أخذتْ بشرطِ أن تكونَ قابلةً للصُّورِ النوعيةِ الروحانيَّةِ والجسمانيةِ فهيَ مرتبةُ الاسمِ القابلِ، ربِّ الهيولي الكليةِ المشارِ إليها بالكتابِ المسطُورِ والرّقِّ المنشورِ، وإذَا أخذت بشرطِ الصُّورِ الحسيةِ العينيةِ فهيَ مرتبةُ الاسمِ المصوِّرِ ربِّ عالمِ الخيالِ المطلقِ والمقيدِ، وإذَا أخذت بشرْطِ الصورِ الحسيَّة الشهاديةِ فهىَ مرتبةُ الاسمِ الظَاهِرِ المطلقِ، والآخرِ ربِّ عالمِ الملكِ[1].

المراقَبةُ: استدامَةُ علمِ العبدِ باطِّلاعِ الرَّبِّ عليهِ في جميعِ أحوالِه[2].

المروءَةُ: هيَ قوَّةٌ للنفْسِ مبدأٌ لصدُورِ الأفعَالِ الجميلَةِ عنها المستتبعَةِ للمدحِ شرعًا وعقلًا وفرْعًا.

المرابَحةُ: هُو البيعُ بزيادةٍ علَى الثَّمنِ الأوَّلِ[3].

المرتجَلُ: هو الاسمُ الذى لا يكونُ موضوعًا قبلَ الْعَلمِيَّةِ[4].

المركَّبُ: هُو ما أريدَ بجزءِ لفظِهِ الدلالةُ علَى جزءِ معناهُ[5]. وهىَ خمسةٌ: مركَّبٌ إسنادِيٌّ «كقامَ زيدٌ» ومركبٌ إضافيٌّ: كغلامُ زيدٍ، ومركبٌ تعداديٌّ: كخمسةَ عَشَرَ، ومركبٌ مزجيٌّ: كبعلبك، ومركبٌ صوتيٌّ: كسِيبَوَيْهِ[6].

المركبُ التامُّ: ما يصحُّ السكوتُ عليهِ، أي: لا يحتاجُ في الإفادةِ إلى لفظٍ آخرَ ينتظرُه السامعُ، مِثل احتياج المحكومِ عليه إلى المحكومِ به، وبالعكسِ، سوَاء أفادَ إفادةً جَديدةً كقولِنا «السماءُ فوقَنا».

---

(١) كشاف [٣/ ٧] نقلا عن الجرجاني. (٢) انظر كشاف [٣/ ١١]. (٣) انظر كشاف [٣/ ١٦].
(٤) انظر كشاف [٣/ ٧٢، ٧٣]. (٥) كشاف [٣/ ١٤] نقلا عن الجرجاني.
(٦) المركب: يطلق على عدة معان. منها ما هو مصطلح المحدثين وهو حديث ركب متنه بإسناد متن آخر. ومنها ما هو من أقسام الموَجهة وهى: القضية الموجهة التي لا يكون فيها حكم واحد بل حكمان أحدهما: إيجاب والآخر سلب ومنها المركب التام: وهو منحصر في النبات والحيوان والمعدن والمركب غير التام: كالماء والطين في امتزاجهما. وما ذكره الجرجاني. كشاف [٣/ ١٥، ١٦].

المركَّبُ غيرُ التامِّ: ما لا يصحُّ السكوتُ عليهِ، والمركَّبُ غيرُ التامِّ: إمَّا تقييديٌّ، إنْ كَانَ الثَّانِي قَيدًا للأولِ: «كالحيوانِ الناطِق». وإمَّا غير تقييديٍّ: كالمركَّب من اسمٍ وأداةٍ، نحو: «في الدَّارِ»، أو كلمةٍ وأداةٍ نحو «قَدْ قَامَ منْ قدْ قامَ زيدٌ».

اعْلم أنَّ المركَّبَ التامَّ المحتملَ للصدقِ والكذبِ يسمىَّ من حيثُ اشتمالِه على الحكمِ قضيَّة، ومن حيثُ احْتمَالِه للصدْقِ والكذبِ جُزءًا ومن حيثُ إفادةِ الحكمِ إخبارًا، ومن حيثُ إنَّه جزءٌ من الدَّليلِ مقدمةٌ، ومن حيثُ يطلبُ من الدليلِ مطلوبًا، ومن حيثُ يحصلُ من الدليلِ نتيجةً، ومن حيثُ يقعُ في العلمِ ويسألُ عنهُ مسألةً، فالذَّاتُ واحِدَةٌ، فاختلاف العباراتِ باختلافِ الاعتبارَاتِ.

المرفوعَاتُ: هوُ ما اشتملَ علَى علمِ الفاعِليَّةِ.

المرفُوعُ منَ الحديثِ: ما أخبرَ الصحابيُّ عنْ قول رسُول اللَّه ﷺ[1].

المرض: هُو ما يعرِضُ للبدَنِ فيخرجهُ عن الاعتدَالِ الخاصِّ.

فصل الزاى

المزدَوَجُ: هُو أن يكُونَ المتكلِّمُ بعدَ رعايتِه للأسْجَاع يجمَعُ في أثناء القرائِن بينَ لفظينِ متشابهيْنِ في الوزنِ والرويّ، كقولِه تعالى ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [النمل: ٢٢][2]. وقولهُ ﷺ: «المؤمِنُونَ هيِّنُونَ ليِّنُونَ»[3].

المِزَاجُ: كيفيةٌ متشابِهَةٌ تحصُلُ عنْ تفاعُلِ عناصرِ منافرةٍ لأَجزَاء ممارسةٍ بحيثُ تكسر سَوْرة كلٍّ منها سَوْرة كيفيةِ الآخرِ[4].

المزابَنَةُ: هيَ بيعُ الرُّطَبِ علَى النَّخيلِ بتَمْرٍ مجذُوذٍ مثلِ كيلِه تَقديرًا[5].

المِزْدَارِيَّة: هُم أصحابُ «أبي موسى عيس بْن صَبيح المزدار»، قال: الناسُ قادرونَ علَى مثْلِ القرآنِ وأحسْن مِنْه نظمًا وبَلاغَةً، وكفَّر القائلَ بِقدَمِه، وقالَ: «مَن لازم السلطانَ كافِر لا يورثُ منه ولا يرثُ»، وكذا مَنْ قالَ بخلقِ الأعمَالِ وبالرؤيةِ كافر أيضًا[6].

---

(١) انظر كشاف [٣/ ٥٨، ٥٩].
(٢) النمل: [٢٢].
(٣) تقدم تخريجه وكشاف [٣/ ١٠٦] نقلا عن الجرجاني.
(٤) انظر كشاف [٥/ ١٣١٨ - ١٣٢١].
(٥) انظر كشاف التفصيل في كشاف [٣/ ١١٩، ١٢٠]
(٦) المزدارية: فرقة من المعتزلة. كشاف [٣/ ١١٥].

فصل السين

المستريحُ منَ العبادِ: أطلعَهُ اللَّهُ على سِرّ القدرِ؛ لأنه يرَى أنّ كلَّ مقدُورٍ يجبُ وقوعه في وَقتِهِ المعلُومِ، وكلُّ ماليسَ بمقدورٍ يمتنعُ وقُوعه، فاستراحَ مِنَ الطلبِ والانتظارِ لِمَا لَمْ يقعْ[1].

المسائِلُ: هي المطَالبُ التي يبرهنُ عليهَا في العِلم، ويكونُ الغرضُ من ذلكِ العِلْم معرفتهَا[2].

المسْتَنَدُ: مثلُ السَّنَد[3].

المسندُ منَ الحديثِ: خلافُ المرسَلِ، وهُو الذَّى اتَّصَلَ إسنادُه إلى رسول الله ﷺ، وهُو ثلاثةُ أقسَام: المتواترُ والمشهُورُ والآحادُ، والمسند قدْ يكونُ متصلًا ومنقطعًا. والمتصلُ مثل ما رَوَىَ «مالك»، عن «الزُّهْري»، عن «ابن عباس»، عن رسول اللَّه ﷺ، فهذا مسند؛ لأنه قدْ أسْنِد إلى رسولِ اللَّه ﷺ، ومنقطعٌ لأنَّ الزُّهْريَّ لم يسمعْ عن «ابنِ عباس» رضي الله عنه[4].

المستُورُ: هُو الذى لم تظهرْ عدَالتهُ ولا فِسقُه، فلا يكونُ خَبرُه حُجةً في بابِ الحديثِ[5].

المسامحةُ: تركُ ما يجبُ تَنزهًا[6].

المسرف: من ينفقُ المالَ الكثيرَ في الغرضِ الخسِيسِ.

المسامَرةُ: خطابُ الحق للعارفِينَ منْ عالِمِ الأسرارِ والغيوبِ، منه (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمِينُ) إذ العالَم وما فيه منَ الأجناسِ والأنواعِ والأشخَاصِ مظاهرُ تفصيلِ ظُهوراتِ الحقِّ ومَجال لهُ بنوعِ تجلياتِهِ[7].

المسافرُ: هوُ مَنْ قصدَ سَيْرًا وسطًا ثلاثَة أيّام ولياليهَا، وفارقَ بُيوتَ بلدِهِ.

المساقَاةُ: دفعُ الشجَرِ إلَى مَنْ يُصْلِحُه بجزءٍ مِنْ ثمرِه[8].

المسخُ: تحويلُ صورةٍ إلى ما هُو أقبحُ منْها[9].

المسحُ: إمرارُ اليدِ المبتلَّةِ بلاَ تَسْيِيلٍ[10].

---

(١) انظر كشاف [٣/ ٢٨] وفي الملل والنحل «المرداوية... بالراء» [١/ ٦٠].
(٢) انظر كشاف [٤/ ٣٣].
(٣) انظر كشاف [٣/ ١٥١].
(٤) انظر كشاف [٣/ ١٥٠].
(٥) انظر كشاف [٣/ ١٥٢].
(٦) كشاف [٣/ ١٤٢] نقلا عن الجرجاني.
(٧) لفظ التهانوى: «المسامرة: خطاب الحق للعارفين ومحادثته لهم في عالم الأسرار والغيوب» [٣/ ١٦٣] وانظر الكاشاني [٩٨]. والآية: (١٩٣). من سورة الشعراء.
(٨) المساقاة لغة: أن يستعمل رجلا في نخيل أو كرم ليقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم معلوم مما تحمله. كشاف [٤/ ٨٠].
(٩) انظر كشاف [٦/ ١٣٢٤].
(١٠) انظر كشاف [٦/ ١٣٢٣].

المسُّ بشهْوَةٍ: هوَ أنْ يشتَهي بقلبِهِ ويتلذَّذَ بِهِ، ففِي النِّساءِ لا يكونُ إلاَّ هذَا، وفي الرجَالِ عندَ البعضِ أن تنتشِرَ آلتُهُ، أو تزدادَ انتشارًا هُو الصحيحُ.

المستحاضَةُ: هي التي تَرى الدَّمَ من قُبُلِهَا في زَمَانٍ لا يُعتبرُ منَ الحيضِ والنفاسِ مستغرقًا وقتَ صلاةٍ في الابتداءِ، ولا يخلُو وقت صلاةٍ عنه في البقَاءِ.

المستولدَةُ: هي الَّتي أتتْ بولدٍ، سوَاء أتتْ بملكِ النكَاحِ أو بملْكِ اليمينِ[1].

المسبُوقُ: هوُ الذي أدركَ الإمامَ بعدَ ركعَةٍ أو أكثرَ، وهوُ يقرأ فيمَا يقضِي، مثلَ قراءة إمامِهِ الفاتحةَ والسورةَ، لأنَّ ما يقضي أول صلاتِه في حقِّ الأركان[2].

المستقبلُ: هو مايترقبُ وجودُه بعدَ زمانِك الَّذي أنتَ فيه يُسمَّى بِهِ؛ لأَنَّ الزمانَ يستقبلُه.

المستحَبُّ: اسمٌ لما شرعَ زيادةً على الفرضِ والواجباتِ، وقيلَ: المستحبُّ: ما رغَّبَ فيهِ الشرعُ ولم يوجِبْهُ[3].

المستثنَى المتصِل: هُو المخرجُ من متعدِّدٍ لفظًا بإلاَّ وأخواتِها نحو «جاءَني الرجَالُ إلَّا زيدًا، فزيدٌ مخرجٌ عن متعدّدٍ لفظًا أو تقديرًا نحو «جاءني القومُ إلا زيدًا» فزيدٌ مخرجٌ عن القومِ وهو متعدٌّد تقدْيرًا[4].

المستثنَى المنقطعُ: هوُ الذي ذُكرَ بإلاَّ وأخواتها، ولم يكنْ مُخرجًا نحو «جاءَني القومُ إلاَّ حِمارًا».

المستثنَى المفرَّغُ: هُو الذي تُركَ منهُ المستثنَى مِنهُ ففرغَ الفعلُ قبلَ إلاَّ وشغلَ عنهُ بالمستثنى المذكورِ بعدَ «إلاَّ» نحو: «ما جَاءني إلاَّ زيدٌ».

المسَلَّمَاتُ: قضايَا تُسلَّم منَ الخصْمِ، ويُبْنَى عليَها الكلامُ لدفعِهِ، سوَاء كانتْ مسلمةً بينَ الخصمَينِ، أو بينَ أهلِ العملِ، كتسليمِ الفقهاءِ مسائلَ أصولِ الفقهِ، كما يستدلُّ الفقيهُ على وجوبِ الزكاةِ في حَلي البالغَةِ بقوله ﷺ: «في الحُليِّ زكاةٌ»[5]، قلو قالَ الخصم: هذا خبرُ واحد ولا نسلمُ أنهُ حجةٌ، فنقولُ لَه: قدْ ثبتَ هذا في علِمِ أصولِ الفقهِ، ولا بدَّ أن تأخذَه هَهُنا.

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٧٠].
(٢) انظر كشاف [٤/ ١٦].
(٣) انظر كشاف [٢/ ٧].
(٤) انظر كشاف [١/ ١٨٢ - ١٨٥].
(٥) لم يرد عن النبي ﷺ قوله هذا. وانظر تفصيل هذه القضية في فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي [١/ ١٨٥ ومابعدها].

فصل الشين

المشروطَةُ العامَّةُ: هيَ التي يحكم فيهَا بضرورةِ ثُبوتِ المحمُولِ للموضُوعِ، أو سَلبِهِ عنهُ بشرطِ أنْ يكونَ ذاتُ الموضوعِ متصفًا بوصْفِ الموضوعِ، أي: يكونُ لوصْفِ الموضوعِ دخلٌ في تحقُّقِ الضرورَة، مثالُ الموجبة قولُنا: «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالضرورَةِ مادام كاتبًا»، فإنَّ تحركَ الأصابع ليسَ بضروريِّ الثبوتِ لذاتِ الكاتبِ، بل ضَرورة ثبوتِهِ إنما هي بشرطِ اتِّصافِها بوصْفِ الكاتبِ، ومثالُ السالبَةِ قولُنا بالضَرورةِ: «لاشيء منَ الكاتبِ بساكنِ الأصابعِ مادام كاتبًا»، فإنّ سَلْبَ ساكنِ الأصَابعِ عنْ ذاتِ الكاتبِ ليسَ بضروريٍّ إلاَ بشرطِ اتصافها بالكتابةِ[1].

المشروطَةُ الخاصَّةُ: هيَ المشروطَةُ العامَّةُ، معَ قَيْدِ اللَّادَوامِ بحسب الذَّاتِ، مثالُ الموجبَةِ قولُنا بالضرورَةِ «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصَابعِ، مَادَامَ كاتبًا لاَ دَائمًا»، فتركيبُها منْ موجبةٍ مشروطَةٍ عامَّةٍ، وسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، أمَّا المشروطَةُ العامةُ الموجبةُ فهيَ الجزءُ الأوَّلُ منَ القضيَّةِ، وأمَّا السالبةُ المطلقةُ العامةُ، أي: قولُنا: لاشَيءَ من الكاتبِ بمتحرِّكِ الأصابعِ بالفعلِ»، فهوَ مفهومُ اللَّادَوام؛ لأنَّ إيجَابَ المحمُولِ للموضُوعِ إذا لمْ يكُنْ دَائمًا، كانَ معنَاهُ أنَّ الإيجابَ ليسَ متحقَّقًا في جميعِ الأوقاتِ، وإذا لمْ يتحقَّقِ الإيجابُ في جميعِ الأوقاتِ تحقق السلبُ في الجملَةِ، وهُوَ معنَى السالبةِ المطلقةِ، وإن كانتْ سالبةً كقولِنَا بالضرورَةِ: «لا شيءَ من الكاتبِ بساكنِ الأصَابعِ، مادامَ كاتبًا لا دَائمًا»، فتركيبُها منْ مشرُوطةٍ عامَّةٍ سالبةٍ، وهيَ الجزْء الأوَّلُ وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّة، أي: قولنا: «كلُّ كاتبٍ ساكنِ الأصَابعِ بالفعلِ»، وهوُ مفهُومُ اللَّادَوام، لأنَّ السلبَ إذَا لَمْ يكنْ دائمًا، لم يكنْ متحققًا في جميعِ الأوقَاتِ، وإذَا لمْ يتحقَّقِ السلبُ في جميعِ الأوقاتِ، يتحققُ الإيجابُ في الجملةِ، وهوُ الإيجابُ المطلقُ العامُّ.

المشرُوعُ: ما أظهَرُه الشَّرعُ من غيرِ ندْبٍ ولا إيجابٍ.

المشهورُ من الحديثِ: هوُ ما كانَ منَ الآحادِ في الأصْلِ، ثم اشتهرَ فصارَ ينقلهُ قومٌ لا يتصوّر تواطؤُهم علَى الكذبِ، فكيونُ كالمتواترِ بعدَ القرنِ الأولِ[2].

---

(١) المشروطة عند المنطقيين تطلق على شيئين:
أحدهما المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه. كما ذكر الجرجاني. والمشروطة الخاصة، وهي المشرطة العامة مع قيد اللا دوام كما ذكر الجرجاني. انظر كشاف [٤/ ١٢٦، ١٢٧].

(٢) انظر كشاف [٤/ ١١٣].

المشاهدَةُ: تطلقُ على رؤيةِ الأشياءِ بدلائلِ التوحيدِ، وتطلقُ بإزائه على رؤية الحقِّ في الأشياءِ، وذلكَ هُو الوجهُ الذي لهُ تعالى، بحسبَ ظاهريتهِ في كلِّ شيءٍ[1].

المشاهدَاتُ: هيَ ما يحكَم فيه بالحسِّ، سواء كانَ من الحَواسِّ الظاهرَةِ، أو الباطنَةِ، كقولنَا: «الشمسُ مشرقةٌ، والنارُ محرِقَةٌ»، وكقولنا: «إنّ لنا غضَبًا وخوفًا».

المشاغبةُ: هيَ مقدماتٌ متشابهاتٌ بالمشهورَاتِ.

المشتركُ: ما وُضعَ لمعنىً كثيرٍ، بوضعٍ كثيرٍ، كالعينِ لاشتراكهِ بينَ المعاني ومعنَى الكثرَة ما يقابلُ الوحدَة، لا ما يقابلُ القِلَّة، فيدخلُ فيه المشتركُ بينَ المعنينِ فقطْ، «كالقُرءِ والشَّفَق»، فيكونُ مشتركًا بالنسبةِ إلى الجميع، ومجمَلًا بالنسبةِ إلَى كلِّ واحدٍ.

والاشتراكُ بينَ الشيئينِ إنْ كان بالنوع يسمَّى: مماثلةً، كاشتراكِ «زيدٍ وعمرو» في الإنسانيةِ، وإن كان بالجنسِ يسمَّى: مجانَسةً، كاشتراكِ «إنسانٍ وفرسٍ» في الحيوانيةِ، وإن كانَ بالعرضِ، إن كان في الكمِّ يسمَّى مادّةً كاشتراكِ ذراعٍ من خشبٍ وذراعٍ من ثوبٍ في الطولِ، وإن كانَ في الكيْفِ، يسمَّى: مشابهةً، كاشتراكِ الإنسانِ والحجرِ في السوادِ، وإن كانَ بالمضافِ يسمَّى مناسبةً، كاشتراكِ «زيدٍ وعمرٍو» في بنوّة «بكرٍ»، وإن كانَ بالشكلِ يسمَّى: مشاكلةً، كاشتراكِ الأرضِ والهواءِ في الكريةِ، وإن كانَ بالوضعِ المخصوصِ يسمَّى: موازنة، وهو أن لا يختلفَ البعدُ بينهما، كسطحِ كلِّ فلكٍ، وإنْ كانَ بالأطرافِ يسمَّى: مطابقةً، كاشتراكِ الإجَّانتين في الأطرافِ[2].

المُشْكِلُ: هو ما لاَ ينال المرادُ منه إلاَّ بتأمُّلٍ بعدَ الطَّلَبِ[3].

المُشْكِلُ: هوُ الداخلُ في أشكالهِ، أي: في أمثالهِ وأشباهه، مأخوذٌ منْ قولهم: أشكلَ، أي: صارَ ذاشكْلٍ، كما يقالُ: أحرمَ: إذا دخلَ في الحَرَمِ وصارَ ذا حُرْمةٍ، مثل قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾[4] إنه أشكلَ في أوانى الجنَّةِ لا ستحالَةِ اتِّخاذِ القارورَةِ من الفضَّةِ، والأشكال هى: الفضة والزجاجُ، فإذا تأملنَا علمنا أن تلكَ الأوانِى لا تكونُ من الزجَاج ولا من الفضةِ، بل لها حظٌّ منهُما، إذ القارورةُ تستعارُ للصفَاءِ، والفضة للبياضِ، فكانت الأوانى في صَفَاءِ القارورَةِ وبياضِ الفضَّةِ.

المشكِكُ: هوُ الكيُّ الذى لم يتساوَ صِدقهُ على أفرادِه، بلْ كانَ حصُولهُ في بعضِها أولَى أو أقدمَ أو أشدَّ من البعضِ الآخرِ، كالوجودِ فإنهُ في الواجبِ أولَى و أقدمُ وأشدُّ مما في الممكنِ.

---

(١) المشاهدة عند أهل السلوك: رؤية الحق ببصر القلب من غير شبهة كأنه رآه بالعين. كشاف [٤/ ١٠٢].

(٢) كشاف [٤/ ١٥٨] نقلا عن الجرجاني. والإجانة: إناء تغسل فيه الثياب.

(٣) انظر كشاف [٤/ ١٦٦، ١٦٧].

(٤) الإنسان: [١٦].

مشيئةُ اللهِ: عبارةٌ عنْ تجلِّي الذَّاتِ والعنايةِ السابقَةِ لإيجَادِ المعدُومِ أو إعدامِ الموجُودِ، وإرادتهُ عبارةٌ عنْ تجلِّيه لإيجادِ المعدُومِ، فالمشيئةُ أعمُّ من وجهٍ من الإرادةِ، ومن تتبعَ مواضعَ استعمالاتِ المشيئةِ والإرادةِ في القرآنِ يعلمُ ذلكَ، وإن كانَ بحسب اللغةِ يستعملُ كلٌّ منهُما مقامَ الآخرِ[1].

المُشبِّهةُ: قومٌ شبَّهُوا اللهَ تعالى بالمخلوقَاتِ، ومثلُوه بالمحدَثَاتِ[2].

مشابهُ المضافِ: هو كلُّ اسمٍ تعلَّق به شيءٌ وهو من تمامِ معناهُ، كتعلُّق «منْ زيْد بخَيرًا»: في قولهم «يا خيرًا مِنْ زيد».

فصل الصاد

المصُّ: عبارةٌ عن عملِ الشفةِ خاصَّةً.

المِصْرُ: ما لا يسعُ أكبرُ مساجدِه أهلَه[3].

المصغَّرُ: هو اللفظُ الذى زِيدَ فيهِ ليدُلَّ علَى التقْليلِ[4].

المصدَرُ: هوُ الاسمُ الذى اشتقَّ منهُ الفعلُ وصَدَرَ عنهُ[5].

المصادرةُ منَ المطلوبِ: هيَ التي تجعلُ النتيجةَ جزءَ القياسِ، أو يلزمُ النتيجةَ من جزءِ القياسِ، كقولنا: «الإنسانُ بشرٌ، وكلُّ بشر ضحاكٌ، ينتجُ أن الإنسانَ ضحَّاكٌ فالكبرَى هنها، والمطلوبُ شيءٌ واحدٌ، إذِ البشرُ والإنسانُ مترادِفَانِ، وهوُ اتحادُ المفهُومِ، فتكونُ الكبرَى والنتيجةُ شيئًا واحدًا[6].

مِصْداقُ الشَّيْءِ: ما يدلُّ علَى صِدْقه.

المصيبَةُ: ما لاَ يلائمُ الطبعَ، كالموتِ ونحوِه.

---

(١) كشاف [٤/ ٨٧] نقلا عن الجرجاني.

(٢) المشبهة: يطلق على فرقة من كبار الفرق الإسلامية. كشاف [٤/ ١٩٤، ١٩٥].

(٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٢٨].

(٤) انظر كشاف [٤/ ٢٢٧].

(٥) انظر كشاف [٤/ ٢٢٢، ٢٢٣].

(٦) انظر كشاف [٤/ ٢٢٦].

فصل الضاد

المضمَرُ: ما وُضعَ لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدَّمَ ذكرهُ لفظًا، نحو: «زيدٌ ضربتُ غلامَه» أو معنى بأن ذكرَ مشتقٌّ، كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1]. أي: العدلُ أقربُ؛ لدلالةِ اعْدِلوا عليهِ، أو حكمًا، أي: ثابتًا في الذهنِ، كمَا في ضميرِ الشأنِ، نحو: «هُوَ زيدٌ قائمٌ».

المضمَرُ: عبارةٌ عن اسم يتضمنُ الإشارةَ إلَى المتكلِّم أو المخاطَبِ أو غيرِهما بعدَمَا سبقَ ذكرهُ، إمَّا تحقيقًا أو تقديرًا.

المضمَرُ المتصِلُ: ما لا يستقِلُّ بنفسهِ في التلفُّظِ.

المضمَرُ المنفصِلُ: ما يستقِلُّ بنفسِهِ.

المضَافُ: كلُّ اسم أضيفَ إلى اسمٍ آخرَ، فإنَّ الأولَّ يجرُّ الثانِي، ويسمَّى الجارُّ مضافًا، والمجرورُ مضافًا إليهِ[2].

المضافُ إليهِ: كلُّ اسم نُسبَ إلَى شيء بواسطةِ حرف الجرِّ لفظًا، نحو: «مررْتُ بزيدٍ»، أو تقديرًا، نحو: «غُلَامُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ مُرادًا»، احترزَ به عنِ الظرفِ، نحو: «صمتُ يومَ الجمعةِ» فإن «يوم الجمعةِ» نسبَ إليه شيءٌ وهو «صُمتُ» بواسطةِ حرفِ الجرِّ، وهو «فى»، وليسَ ذلك الحرفُ مرادًا، وإلا كانَ يومُ الجمعةِ مجرورًا. (إلا أن يقال: إنه منصوب بنزع الخافض، نحو: «أتيتك خفوق النجم» أي: وقت خفوق النجم)[3].

المتضايفانِ: هما المتقابلاَنِ الوجوديَّانِ، اللذانِ يعقلُ كلٌّ منهُما بالقياسِ إلى الآخرِ، كالأبوةِ والبنوَّةِ، فإن الأبوَّة لا تعقلُ إلاَّ معَ البنوَّة وبالعكس[4].

المضاعفُ من الثلاثي والمزيدُ فيه[5]: ما كانَ عينهُ ولامهُ من جنس واحد كردَّ وأعدَّ، ومن الرباعِي ما كان فاؤُه ولامُه الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذلك عينهُ ولامُهُ الثانيةُ من جنسٍ واحدٍ، نحو: «زَلْزَلَ»: (وتقلقل)[6].

المضارعُ: ما تعاقَب في صَدْرِه الهمزةُ والنونُ والياءُ والتاءُ[7].

---

(١) المائدة: [٨].
(٢) كشاف [٤/ ٨٩١] نقلا عن الجرجاني.
(٣) كشاف [٤/ ٨٩١] نقلا عن الجرجاني، وما بين المعقوفين: تكملة منه.
(٤) كشاف [٤/ ٨٩١] نقلا عن الجرجاني.
(٥) في كشاف: «مجردًا أو مزيدا فيه».
(٦) كشاف [٤/ ٨٨٨] نقلا عن الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة منه.
(٧) انظر كشاف [٤/ ٨٨٦].

المُضَارَبَةُ: مفاعلةٌ من الضَّرْبِ، وهو السيرُ في الأرضِ، **وفي الشرعِ**: عقدُ شَرِكةٍ في الربْحِ بمالٍ من رجلٍ، وعملٍ من آخر، وهي إيداعٌ أوّلًا، وتوكيلٌ عند عملِهِ (أي: عند تصرف المضارب في رأس المالِ) وشركةٌ إن ربح، وغَصْبٌ إن خالفَ، وبضاعةٌ إنْ شرطَ كلَّ الربحِ للمالكِ، وقرضٌ إن شرطَ (كل الربح) للمضاربِ[1].

فصل الطاء

المطلقُ: ما يدلُّ علَى واحدٍ غيرِ معيَّنٍ[2].

المطلقَةُ العامَّةُ: هيَ التي حُكمَ فيَها بثبُوتِ المحمُولِ للموضُوعِ، أو سلبِهِ عنهُ بالفعلِ، أمَّا الإيجابُ فكقولنا: «كلُّ إنسانٍ متنفسٌ بالإطلاقِ العامِ» وأما السلبُ فكقولنا: «لاشيءَ منَ الإنسانِ بمتنفسٍ بالإطلاقِ العامِّ».

المطلقةُ الاعتباريةُ: هي الماهية التي اعتبرها المعتبرُ ولا تحقُّقَ لها في نفس الأمر؟

المطابقَةُ: هيَ أنْ يجمعَ بينَ شيئَيْنِ متوافقين، وبينَ ضِدَّيْهما، ثم إذا شرطتهما بشرطٍ وجبَ أن تشترطَ ضدَّيهما بضدِّ ذلكَ الشرطِ، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦﴾[3] الآيتين، فالإعطاءُ والإتقاء والتصديقُ ضدُّ المنعِ والاستغناءُ والتكذيبُ، والمجموعُ الأول شرطٌ لليُسرى، والثاني شرطٌ للعُسرى[4].

المطاوعةُ: هيَ حصولُ الأثرِ عنْ تعلُّقِ الفعلِ المتعدِّى بمفعولِهِ، نحو: «كَسَرْتُ الإناءَ فتكسَّر». فيكون تكسَّر مطاوعًا، أي: موافقًا لفاعِلِ الفعلِ المتعدى، وهو: «كسرتُ» لكنَّه يقالُ لفعلٍ يدلُّ عليه مطاوع، بفتح الواو تسميةً للشيء باسمِ متعلقِهِ[5].

المطالعةُ: توفيقَاتُ الحقِّ للعارفينَ القائمينَ بحملِ أعباءِ الخلافةِ ابتداءً، أي: من غيرِ طلبٍ ولا سؤالٍ منهُم أيضًا[6].

المطرَّفُ: هو السَّجْعُ الذى اختلفَتْ فيه الفاصلَتانِ في الوزنِ، نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ۝١٤﴾[7] فوقارًا وأطوارًا مختلفانِ وزْنًا.

---

(١) كشاف [٤/ ٨٧٣] نقلا عن الجرجاني. وما بين المعقوفين: تكملة منه.
(٢) انظر كشاف [٤/ ٩٢١ - ٩٢٤]. (٣) الليل: [٥، ٦]. (٤) كشاف [٤/ ٩١٧] نقلا عن الجرجاني.
(٥) انظر كشاف [٤/ ٩١٥]. (٦) انظر الكاشاني [١٠١]. (٧) نوح: [١٣، ١٤]

فصل الظاء

المظنُونَاتُ: القضَايَا التي يحكَمُ بهَا حكْمًا راجحًا، معَ تجويز نقيضِهِ، كقولنا: «فلانٌ يطوفُ بالليلِ، وكلُّ مَنْ يطوفُ بالليلِ فهوَ سارقٌ»، والقياسُ المركّبُ من المقبولاتِ والمظنوناتِ، يسمَّى: خطابَة.

فصل العين

المعلَّقُ مِنَ الحديثِ: ما حذفَ منْ مَبدإِ إسنادِهِ واحدٌ أو أكثرَ، فالحذفُ إما أنْ يكونَ في أولِ الإسنَادِ، وهوُ المعلقُ، أو في وسطِهِ، وهو المنقطعُ، أو في آخرِه، وهو المرسلُ.

المعجزَةُ: أمرٌ خارقٌ للعادَةِ، داعيةٌ إلى الخيْرِ والسَّعَادَةِ، مقرونَةٌ بدعْوَى النبوَّةِ، قصد به إظهارُ صدقِ مَنِ ادَّعى أنهُ رسولٌ منَ اللَّهِ [1].

المعدَّاتُ: عبارةٌ عمَّا يتوقَّفُ عليْه الشَّيءُ ولا يجامِعُهُ في الوجُودِ، كالخطواتِ الموصلةِ إلى المقاصِدِ فإنها لا تجامعُ المقصُودَ.

المعُونَةُ: ما يظهرُ من قِبَلِ العوامِّ تخليصًا لهُم عن المِحَنِ والبلايَا[2].

المعارضَةُ لغةً: هي المقابلةُ علَى سبيلِ الممانَعة، **واصطلاحًا**: هيَ إقَامَةُ الدَّليلِ على خلافِ ما أقامَ الدليلَ عليهِ الخصمُ، ودلَيلُ المعارضِ، إنْ كانَ عينَ دليلِ المعللِ، يسمَّى: قلبًا، وإلاَّ فإنْ كانتْ صورته كصورتِه، يسمَّى: معارضة بالمثلِ، وإلا فمعارضةً بالغيرِ، وتقديرُهَا إذَا استدلَّ على المطلوبِ بدليلٍ، فالخصم إن منعَ مقدمةً من مقدمَاتِه، أو كلَّ واحد منها على التعيينِ، فذلكَ يسمَّى: منعًا مجرَّدًا، ومناقضة ونقضًا تفصيليًّا، ولا يحتاجُ في ذلكَ إلى شاهدٍ، فإن ذكرَ شيئًا يتقوَّى به يسمَّى: سندًا للمنع، وإن منعَ مقدمةً غيرَ معينةٍ بأن يقولَ: ليسَ دليلُك بجميعِ مقدَّماتِه صَحيحًا، ومعناه أنَّ فيها خَللًا، فذلك يسمَّى: نقضًا إجْماليًّا، ولا بدَّ هُنا من شاهدٍ على الاختلالِ، وإن لم يمنعْ شيئًا من المقدمَاتِ لا معينة ولا غير معينةٍ بأن أوردَ دليلًا على نقضِ مَدعاه، فذلك يسمَّى: «معارضةً»[3].

المعرَّفُ: ما يستلزمُ تصوُّره اكتسابَ تصوُّر الشَّيءِ بكُنْهِهِ أو بامتيازِهِ عنْ كلِّ ما عداهُ، فيتناولُ التعريفُ الحدَّ الناقصَ والرسْمَ، فإنَّ تصورهما لا يستلزمُ تصوُّرَ حقيقةِ الشيء، بلْ

(١) انظر كشاف [٤/ ٩٧٥ - ٩٧٧]. (٢) انظر كشاف [٤/ ١٠٧٣]. (٣) انظر كشاف [٤/ ٩٩١ - ٩٩٤].

امتيازُهُ عنْ جميعِ الأغيارِ، فقوله: «ما يستلزمُ تصوُّره» يخرجُ التصديقاتِ، وقولهُ: «اكتسابَ» يخرجُ الملزومَ بالنسبةِ إلى لوازمِهِ البينةِ.

المعانِي: هيَ الصورَةُ الذهنيةُ منْ حيثُ إنهُ وَضعَ بإزائِها الألفاظُ والصورُ الحاصلةُ في العقلِ، فمنْ حيثُ إنهَا تقصدُ باللفظِ سميتْ معنىً، ومن حيث إنها تحصلُ منَ اللفظِ في العقلِ سميتْ مفْهُومًا، ومنْ حيثُ إنهُ مقولٌ في جوابِ ما هُو سميتْ ماهيةً، ومنْ حيثُ ثبوته في الخارجِ سميتُ حقيقةً، ومن حيثُ امتيازه عن الأغيارِ سميتْ هوية[1].

المعلِّلُ: هُو الذى ينصِّبُ نفسَهُ لإثباتِ الحكمِ بالدَّليلِ.

المَعْنِيُّ: ما يقصدُ بشيءٍ.

المعنويُّ: هو الذى لا يكونُ للِسَانِ فيه حظٌّ، وإنمَّا هو معنًى يعرفُ بالقلبِ.

المعدولةُ: هيَ القضيةُ التي يكونُ حرفُ السلبِ جزءًا للشَّيءِ، سَوَاء كانت موجبةً أو سالبةً، إمَّا من الموضوعِ فيسمَّى معدولةَ الموضوعِ، كقولنا: «اللاَّحَيٌّ جمادٌ»، أو من المحمولِ فيسمَّى معدولةَ المحمولِ، كقولنا: «الجماد لا عَالم» أو منهُما جميعًا فيسمَّى معدولة الطرفينِ، كقولنا: «اللاَّحيٌّ لا عَالم»[2].

المعانَدةُ: هِيَ المنازعةُ في المسألةِ العلميَّةِ معَ عدمِ العلمِ مِنْ كلامِهِ وكلامِ صاحبِهِ.

المعرفَةُ: ما وُضِعَ ليدُلَّ علَى شيءٍ بعينهِ، وهي المضمرَاتُ والأعلامُ والمبهمَاتُ وما عُرِّفَ باللاَّم والمضافُ إلى أحدِهِما، والمعرفَةُ أيضًا: إدراكُ الشيءِ علَى ما هُو عليهِ، وهي مسبوقةٌ بجهلٍ بخلافِ العلمِ، ولذلك يسمَّى الحق تعالى بالعلمِ دونَ العارفِ[3].

المعرَبُ: هوُ ما في آخرِه إحدَى الحركاتِ أو إحدَى الحروفِ لفظًا أو تقديرًا بواسطةِ العاملِ، صورةً أو معنًى، وقيلَ: هو ما اختلف آخرُه باختلافِ العواملِ[4].

المعرُوفُ: هوُ كلُّ مَا يحسنُ في الشرْعِ[5].

المعتلُّ: هوُ ما كانَ أحدُ أصولهِ حرفَ علَّةٍ، وهي الواوُ والياءُ والألفُ، فإذا كانَ في الفاءِ يسمَّى معتلَّ الفاءِ، وإذَا كانَ في العينِ يسمَّى معتلَّ العينِ، وإذَا كانَ في اللامِ يسمَّى معتلَّ اللامِ[6].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٠٨٤، ١٠٨٥].
(٢) انظر كشاف [٤/ ١٠١٧، ١٠١٨].
(٣) انظر كشاف [٤/ ٩٤٤، ١٠٠٣].
(٤) انظر كشاف [٤/ ٩٤٤، ٩٤٥].
(٥) المعروف: له معان منها ما ذكر، ومنها ما هو مصطلح المحدثين وهو قسم من المقبول مقابل للمنكر. قالوا: المعروف حديث رواه الضعيف مخالفا لمن هو أضعف منه، والحديث الذى رواه أضعف مخالفا لمن هو ضعيف يسمى منكرا، فراوى المعروف ضعيف وكذا راوى المنكر إلا أن الضعف فيه أكثر. كشاف [٤/ ١٠٠٣].
(٦) انظر كشاف [٤/ ١٠٤٥].

المعمَّى: هُو تضمينُ اسمِ الحبيبِ أو شيءٍ آخرَ في بيتِ شعرٍ، إما بتصحيفٍ أو قلبٍ أو حسابٍ، أو غيرِ ذلك، كقولِ «الوطواطِ» في البَرْق:

خُذِ القُرْبَ ثُمَّ اقْلِبْ جَميعَ حُروفِهِ فذَاكَ اسْمُ مَن أقْصى مُنى القَلْبِ قُريهُ[1]

المعقولاتُ الأُولَى: ما يكونُ بإزائِهِ موجُودٌ في الخارج كطبيعَةِ الحيوانِ والإنسانِ، فإنهُما يحملانِ على الموجُودِ الخارجيِّ، كقولنا: «زيدٌ إنسانٌ والفرسُ حيوانٌ»[2].

المعقولاتُ الثانيةُ: ما لا يكونُ بإزائِه شيءٌ فيهِ كالنوعِ والجنسِ والفصلِ، فإنها لا تحملُ علَى شيءٍ من الموجودَاتِ الخارجيَّةِ.

المعقولُ الكليُّ: الذى يطابِقُ صورةً في الخارجِ كالإنسانِ والحيوانِ والضاحِكِ.

المعتُوهُ: هو مَنْ كانَ قليلَ الفهمِ مختلطَ الكلامِ فاسدَ التدبيرِ[3].

المعتزِلَةُ: أصحابُ «وَاصِلِ بنِ عَطَاءٍ الغَزَّاليِّ» اعتزلَ عن مجلسِ «الحسنِ البَصْريِّ»[4].

المعمريَّةُ: هُم أصحابُ «مَعْمرَ بنِ عبَّاد السّلميِّ» قالُوا: اللَّهُ تعالَى لم يخلقْ شيئًا غيرَ الأجسامِ، وأما الأعراضُ فتخترعُهَا الأجسامُ إمَا طبعًا كالنار للإحراقِ، وإمَّا اختيارًا كالحيوانِ للألوانِ، وقالُوا: لا يوصَفُ اللَّهُ تعالى بالقدمِ؛ لأنهُ يدلُّ على التقدُّمِ الزمانيِّ، والله سبحانَه وتعالى ليسَ بزمانِيٍّ، ولا يُعلَمُ بنفسه، وإلا اتَّحد العالمُ والمعلومُ، وهُو ممتنعٌ[5].

المعلوميَّةُ: هُم كالجازميَّةِ، إلاَّ أنَّ المؤمنَ عندَهمُ مَنْ عرفَ اللَّهَ بجميعِ أسمائِهِ وصفاتِه، ومنْ لم يعرفه كذلك، فهُو جاهلٌ لا مؤمنٌ[6].

المعلولُ الأخيرُ: هوُ ما لاَ يكونُ علَّةً لشيءٍ أصلًا.

المعصيَةُ: مخالفَةُ الأمْرِ قصدًا.

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١٠٨٢]. والوطواط: هو محمد بن محمد بن عبد الجليل، الملقب برشيد الدين، عرف بالوطواط (لضآله جسمه: وهو شاعر كاتب. من مصنفاته: «حدائق السحر في دقائق الشعر».

(٢) انظر كشاف [٤/ ١٠٣٥، ١٠٣٦].

(٣) انظر كشاف [٤/ ١٠٧٨].

(٤) فرقة من كبار الفرق الإسلامية، ويلقبون أيضا بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم، وإنكارهم القدر فيها والمعتزلة لقبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد، لأنهم قالوا: يجب على الله ما هو الأصلح لعباده، ويجب أيضا ثواب المطيع فهو لا يخل بما هو واجب عليه أصلا وجعلوا هذا عدلا. كشاف [٤/ ١٠٢٥].

(٥) فرقة من المعتزلة. كشاف [٤/ ٩٦٣]، والملل والنحل [١/ ٩٨].

(٦) فرقة من الخوارج العجاردة، وهم كالجازمية. كشاف [٤/ ١٦٨].

فصل الغين

المغالطةُ: قياسٌ فاسِدٌ إمَّا منْ جهةِ الصُّورةِ، أو مِنْ جهةِ المادَّةِ، أمَّا منْ جهةِ الصورةِ فبأن لا يكونَ علَى هيئةٍ منتجةٍ لاختلالِ شرطٍ بحسبِ الكيفيةِ أو الكميَّةِ، أو الجهةِ، كما إذا كانَ كبْرى الشكْلِ الأولِ جزئيةً أو صُغرَاهُ سالبةً، أو ممكنةً، وأمّا مِن جهةِ المادةِ، فبأنْ يكونَ المطلوبُ، وبعضُ مقدِّماتِهِ شيئًا وَاحِدًا وهوُ المصادرةُ على المطلوبِ، كقولنا:«كُلُّ إنسانٍ بَشَرٌ وكلُّ بشَرٍ ضحَّاكٌ، فكلُّ إنسانٍ ضحَّاكٌ» وبأنْ يكونَ بعضُ المقدِّمَاتِ كاذبةً شبيهةً بالصادقةِ، وهوُ إما مِنْ حيثُ الصورةِ أو من حيثُ المعْنى، أما من حيثُ الصورةِ، فكقولنا: لصورةِ الفرسِ المنقوشِ على الجدارِ: «إنَّها فرسٌ وكلُّ فرسٍ صهالٍ ينتجُ. إنَّ تلكَ الصورةَ صهالةٌ» وأمَّا منَ حيثُ المعنَى فلعدمِ رعايةِ وجُودِ الموضوعِ في الموجبةِ، كقولنَا: «كلُّ إنسانٍ وفرسٍ، فهوَ إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ وفرسٍ، فهوُ ينتجُ أن بعضَ الإنسانِ فرسٌ» والغلط فيه أنَّ موضوعَ المقدَّمتينِ ليسَ بموجودٍ، إذ ليس شيءٌ موجُود يصدُقُ عليه إنسانٌ وفرسٌ، وكوضْعِ القضيةِ الطبيعيَّةِ مقامَ الكليةِ، كقولنا: «الإنسانُ حيوانٌ، والحيوانُ جنسٌ ينتجُ أنَّ الإنسانَ جنْسٌ» وقيل: المغالَطةُ: مركبةٌ من مقدِّماتٍ شبيهةٍ، بالحقِ ولا يكون حقا ويسمى سفسطة أو شبيهة بالمقدمات المشهورَةِ وتسمَّى مشاغبةً[1].

المغالطة: قولٌ مؤلفٌ من قضايَا شبيهةٍ بالقطعيَّةِ أو بالظنيةِ أو بالمشهُورةِ.

المغفرة: هيَ أنْ يسترَ القادرُ القبيحَ الصادرَ ممن تحتَ قدرتِهِ حتَّى إنَّ العبدَ إذَا سترَ عيبَ سيدِهِ مخافةَ عتابِهِ لا يقالُ: غفرَ لهُ.

المغرُورُ: هُو رجلٌ وطئَ امرأةً معتقدًا مِلْكَ يمين أو نكاحٍ، وولدتْ ثم استحقتْ، وإنما سمِّى مغرورًا؛ لأنَّ البائعَ غرَّهُ وباعَ له جاريةً لم تكنْ مِلكًا لهُ.

المُغيريةُ: أصحابُ «مُغيرةَ بنِ سعيد العِجلي» قالُوا: اللَّهُ تعالى جسمٌ على صورةِ إنسانٍ من نورٍ علَى رأسِهِ تاجٌ من نور، وقلبُه منبعُ الحكمةِ[2].

فصل الفاء

المفردُ: ما لاَ يدلُّ جزءُ لفظه على جزءِ معناهُ[3].

(١) انظر كشاف [٥/ ١٠٩٥ - ١٠٩٧٧].

(٢) المغيرية: فرقة من غلاة الشيعة أصحاب مغيرة بن سعد العجلي كشاف [٥/ ١٠٩٢، ١٠٩٣] وفي الملل والنحل المغيرة بن سعد البجلي [١/ ١٨٠].

(٣) انظر كشاف [٥/ ١١٠٨ - ١١١٢].

المفردُ: ما لاَ يدلُّ جزءُ لفظِهِ الموضوعِ على جزئِهِ، والفرقُ بينَ المفردِ والواحدِ أن المفرد قد يكونُ حقيقيًّا، وقد يكونُ اعتباريًّا، وأنه قدْ يقعُ على جميعِ الأجناسِ والواحِدُ لا يقعُ إلا على الواحدِ الحقيقيِّ.

المفارقَاتُ: هي الجوَاهِرُ المجردة عن المادَّةِ القائمةِ بأنفسهَا[1].

المفاوضَةُ: هي شركةُ متساويَيْنِ مالًا وتصرُّفًا وديْنًا[2].

المفوَّضةُ: هي التي نُكحتْ بلا ذِكرِ مهرٍ، أو علَى أن لا مهرَ لها[3].

المفوِّضية: قومٌ قالوا: فوّض خلق الدنيَا إلى «محمدٍ» ﷺ[4].

المفتي الماجِنُ: هو الذى يعلمُ الناسَ الحِيَلَ، وقيل الذى يفتِى عنْ جهلٍ.

مفهومُ الموافقةِ: هوُ ما يُفهمُ: منَ الكلامِ بَطريقِ المطابقَةِ.

مفهُومُ المخَالفةِ: هوُ مَا يُفهمُ منهُ بطريقِ الالتزامِ، وقيلَ: هوُ أنْ يثبتَ الحُكم في المسكوت علَى خلافِ ما ثبتَ في المنطوقِ[5].

المفاجئة: هيَ مصادفَةُ الشيءِ فجأة.

المفسَّرُ: ماازدَادَ وضُوحًا علَى النصِّ وجه لا يبقَى فيهِ احتمالُ التخصِيص إن كانَ عامًّا، والتأويلُ إن كان خَاصًّا، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ النصَّ يحتملُهما كالظاهرِ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[6] فإنَّ الملائكة اسمٌ عامٌّ يحتملُ التخصيصَ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ ﴾[7] والمرادُ «جبرائيلُ» عليه السلام، فبقوله: «كلُّهُم» انقطَع احتمالُ التخصيصِ، لكنَّهُ يحتملُ التأويل، والحملُ علَى التفرقِ، فبقوله: «أجمعون» انقطعَ ذلك الاحتمالُ، فصارَ مفسّرًا.

المفقودُ: هُو الغائبُ الذِى لم يُدْرَ موضعُه، ولم يُدرَ أحيٌّ هُو أمْ ميِّتٌ[8].

مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعِلُه: هو كلُّ مفعولٍ حُذفَ فاعِلُه وأقيمَ هُو مقامُه[9].

المفعول المطلَقُ: هو اسْمُ ما صَدَرَ عن فاعِلٍ فعْلٍ مذكُورٍ بمعناهُ، أي: بمعنى الفِعل احترزَ بقولِه: «ما صدَرَ عن فاعِلٍ» عمَّا لايصدرُ عنهُ «كزيْدٍوعمْرٍو» وغيرِهما، وبقولِه «مذكورٍ» عن نحو: «أعجَبَنِى قِيَامُكَ»، فإنّ قيامي وإن كانَ صادِرًا عنْ فاعلِ فعلٍ مذكورٍ، إلاَّ أنه ليسَ بمعناهُ[10].

---

(١) انظر كشاف [٥/ ١١٣١، ١١٣٢].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١١٢٨].
(٣) وقد يطلق المفوضة بالكسر على فرقة من غلاة الشيعة قالوا: خلق اللَّهُ محمدا وفوضه إليه خلق الدنيا فهو الخالق لها، وقيل فوض ذلك إلى على. كشاف [٥/ ١١٢٨].
(٤) انظر كشاف [٥/ ١١٢٨] وفيه: «المفوضة».
(٥) انظر كشاف [٥/ ١١٥٤، ١١٥٥].
(٦) الحجر: [٣٠].
(٧) آل عمران: [٤٢].
(٨) انظر كشاف [٥/ ١١١٤، ١١١٥].
(٩) انظر كشاف [٥/ ١١٥٣، ١١٤٥].
(١٠) انظر كشاف [٥/ ١١٥٠].

المفعولُ بهِ: هُو ما وقَعَ عليه فعلُ الفاعِلِ بغيرِ واسطَةِ حرف الجرِّ أو بهَا، أيْ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، ويسمَّى أيضًا ظرفًا لغوًا إذا كانَ عاملُه مذكُورًا إذا كانَ معَ الاستقرارِ أو الحصولِ مقدّرًا.

المفعولُ فيهِ: ما فُعلَ فيه فِعلٌ مذكورٌ لفظًا أو تقديرًا.

المفعولُ لهُ: هو علَّة الإقْدامِ على الفعلِ نحو "ضربتهُ تأديبًا له".

المفعولُ معَهُ: هُو المذكورُ بعدَ الواوِ المصاحبةِ معمُولِ فِعْلٍ لفظًا، نحو "استَوى الماءُ والخشبةَ"، أو معنى، نحو: "ما شأنكَ وزيدًا".

فصل القاف

المقدمَةُ: تطلقُ تارةً على ما يتوقَفُ عليهِ الأبحاثُ الآتية، وتارةً تُطلقُ على قضيةٍ جُعلتْ جزءَ القياسِ، وتارة تطلقُ على ما يتوقفُ عليه صحةُ الدليل[1].

مقدمَةُ الكتاب: ما يذكَرُ فيه قبلَ الشُّروعِ في المقصُودِ لارتباطِهَا، ومقدمةُ العلمِ ما يتوقفُ عليه الشروعُ، فمقدِّمة الكتاب أمٌّ من مقدمةِ العلمِ، بينهُما عمومٌ وخصوصٌ مطَلَقٌ، والفرقُ بينَ المقدمةِ والمبادئ، أن المقدمةَ أعمُّ منَ المبادئِ، وهُو ما يتوقفُ عليه المسائلُ بلا واسطةٍ، والمقدمةُ ما يتوقفُ عليه المسائلُ بواسطةٍ أو لاَ واسِطَة.

المقدمةُ الغريبَةُ: هيَ الَّتي لاتكونُ مذكورةً في القياسِ لاَ بالفعلِ، ولا بالقوَّةِ، كمَا إذَا قلنا: أ مُساو لـ ب، وب مُسَاو لج، ينتجُ أ مُسَاوٍ لج، بواسطةِ مقدمةٍ غريبةٍ، وهيَ كلُّ مساوٍ لمساوٍ لشيْءٍ مساوٍ لذلكَ الشيْءِ.

المقيدُ: ما قيدَ لبعضِ صفاتِهِ.

المقاطعُ: هي المقدّمَاتُ التي تنتهي الأدلةُ والحججُ إليهَا منَ الضروريَّاتِ والمسلّماتِ، ومثل الدوْرِ والتسلسُلِ، واجتمَاعِ النقيضين.

(١) المقدّمة بكسر الدال المشدودة وفتحها تطلق على معان. منها ما يتوقف عليه الشيء سواء كان التوقف عقليًا أو عاديا أو جعليا. وهي في عرف اللغة صارت اسما لطائفة متقدمة من الجيش وهي في الأصل صفة من التقديم بمعنى التقدم ولا يبعد أن يكون من التقديم المتعدي لأنها تقدم أنفسها بشجاعتها على أعدائها في الظفر ثم نقلت إلى ما يتوقف عليه الشيء، وهذا المعنى يعم جميع المعاني الآتية ومنها ما يتوقف عليه الفعل، ومنها ما يتوقف عليه صحة الدليل. انظر كشاف [٥/ ١٢١٥، ١٢١٨].

المقبولاتُ: هيَ قضايَا تؤخَذُ ممنْ يُعتقدُ فيهِ إمَّا لأمرٍ سماويٍّ منَ المعجزاتِ والكراماتِ كالأنبياءِ والأولياءِ، وإمَّا لاختصاصِه بمزيدِ عقلٍ ودينٍ كأهلِ العلمِ والزهْدِ وهيَ نافعةٌ جِدًّا في تعظيمِ أمرِ اللهِ، والشفقةِ على خلقِ اللهِ[1].

المقولاتُ: التي تَقَعُ فيهَا الحركةُ أربعٌ، الأولَى الكمُّ، ووقوعُ الحركةِ فيهِ على أربعةِ أوجه: الأولُ التخلْخُلُ، والثاني التكاثف، والثالثُ النموُّ، والرابعُ الذُبولُ، الثانية منَ المقولاتِ: التي تقعُ فيهَا الحركةُ الكَيفُ. الثالثةُ من تلكَ المقولاتِ: الوضعُ، كحركةِ الفلكِ على نفسِهِ، فإنه لايخرج بهذهِ الحركةِ منْ مكَانٍ إلى مكَانٍ لتكُونَ حركتهُ أيْنيَّة، ولكن يتبدلُ بها وضعُه. الرابعُة مِن تلكَ المقولاتِ: الأَينُ، وهو النقلةُ التي يسمِّيها المتكلمُ حركةً، وباقي المقولَات لاتقعُ فيها حركةٌ، والمقولاتُ عشرةٌ قد ضبَطها هذَا البيتُ:

قـمَـرٌ غـزيـرُ الـحـسـنِ أَلْـطَـف مصْرهُ لو قامَ يكشفُ غُمَّتي لما انثنَى

المقدارُ: هُو الاتصالُ العرضِيُّ، وهُو غيرُ الصورةِ الجسميّةِ والنوعيةِ، فإنَّ المقدارَ إمَّا امتدادٌ واحدٌ، وهو الخطُّ، أو اثنانِ، وهُو السطحُ، أو ثلاثٌة، وهو الجسمُ التعليميُّ، فالمقدارُ لغةً: هو الكميةُ، واصطلاحًا: هُو الكميَّة المتصلةُ التي تتناول الجسْمَ، والخطُّ والسطحُ والثخنُ بالاشتراكِ، فالمقدارُ والهويةُ والشكل والجسم التعليميُّ كلُّها أعراضٌ بمعنى واحدٍ في اصطلاحِ الحكماء[2].

مقتضَى النَّصِّ: هُو الذى لايدلُّ اللفظُ عليهِ، ولا يكونُ ملفُوظًا، ولكن يكونُ من ضرورةِ اللفظِ أعمّ من أن يكونَ شرعيا، أو عقليًّا، وقيل: هُو عبارةٌ عن جَعْل غيرِ المنطوقِ منطوقًا، لتصحيح المنطوقِ. مثالُه ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[3] وهو مقتض شرعًا لكونها مملوكةً إذ لا عتق فيمَا لايملكُه ابنُ آدم فيزادُ عليه ليكون تقديرُ الكلام: فتحْريرُ رقبةٍ مملوكَةٍ[4].

المقرّ له بالنسب علَى الغيرِ: بيانُه: رجلٌ أقرَّ أنَّ هذا الشخصَ أخِى، فهوَ إقرارٌ على الغَيرِ، وهُو أبُوهُ.

المقايضَة: بيعُ السلْعَةِ بالسلْعةِ[5].

(١) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٣].

(٢) المقدار لغة: ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل، وهو ما يعرف مقداره بالكيل والموزون وهو ما يعرف مقداره بالوزن، كشاف [٥/ ١١٨٠]. (٣) النساء [٩٢] (٤) انظر كشاف [٥/ ١٢٣٨، ١٢٣٩].

(٥) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٠].

المقتَضى: ما لاَ صحةَ لهُ إلاَّ بإدراج شيءٍ آخرَ ضرورةَ صحةِ كلامهِ، كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[1] أي: أهلَ القريةِ[2].

المقضِي: هو الذى يطلبُ عينَ العبدِ باستعدادِه من الحضرةِ الإلهيةِ.

المقطوع منَ الحديثِ: ما جاءَ منَ التابعينَ موقُوفًا عليهِم من أقوالهم وأفعالهم[3].

المقامُ: في اصطلاح أهلِ الحقيقةِ: عبارةٌ عمَّا يتوصلُ إليهِ بنوعِ تصرُّفٍ ويُتحققُ به بضربِ تطلُّبٍ ومقاساةِ تكلفٍ، فمقامُ كلِّ واحدٍ موضوعُ إقامتهِ عندَ ذلكَ[4].

المقتدِي: هُو الذى أدركَ الإمامَ معَ تكبيرةِ الافتتاحِ[5].

فصل الكاف

المكانُ عندَ الحكماء: هُو السطحُ الباطِنُ منَ الجسمِ الحاوِى المماسّ للسطحِ الظاهرِ من الجسمِ المحَوَّى، وعند المتكلمينَ: هو الفراغُ المتوهَمُ الذى يشغلُه الجسمُ وينفذُ فيه أبعَادُه[6].

المكانُ المبْهمُ: عبارة عن مكان له تسميته به بسبب أمر غير داخل في مسماه كالخلف، فإن تسمية ذلك المكان بالخلف إنما هو بسبب كون الخلف في جهة، وهو غير داخل في مسماه.

المكانُ المعيَّنُ: عبارةٌ عن مكان له اسمٌ تسميتُه به بسبَبِ أمر غير داخلٍ في مسماهُ، كالدار، فإنَّ تسميتَه بها بسبَبِ الحائطِ، والسقفِ وغيرِهما، وكلُّهَا داخلةٌ في مسمَّاه.

المكْرُ منْ جانبِ الحقِّ تعالَى: هُو إرفادُ النَّعَم معَ المخالَفةِ، وإبقاءُ الحالِ مع سوءِ الأدب، وإظهارُ الكراماتِ من غير جهدٍ، ومن جانبِ العبدِ إيصالُ المكرُوه إلَى الإنسانِ منْ حيثُ لايشعرُ[7].

المكعَّبُ: هو الجسمُ الذى لهُ سطُوحٌ ستَّةٌ[8].

المكابرةُ: هيَ المنازعَةُ في المسألةِ العلميَّةِ لاَ لإظْهَارِ الصَّوابِ، بلْ لإلزام الخصمِ، وقيلَ المكابرةُ هيَ مدافعةُ الحقِّ بعدَ العِلم به[9].

المكاشَفَةُ: هي حضورٌ لاَ يُنعتُ بالبيَانِ[10].

المكافَأةُ: هيَ مقابلَةُ الإحسانِ بمثلِه أو بزيادَةٍ.

---

(١) يوسف: [٨٢].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٣٨ - ١٢٣٩].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٠].
(٤) انظر الكاشاني [١٠٣] وكشاف [٥/ ١٢٢٧، ١٢٢٨].
(٥) انظر كشاف [٥/ ١٢٣٣].
(٦) انظر كشاف [٥/ ١٢٧٧].
(٧) انظر الكاشاني [١٠٤].
(٨) انظر كشاف [٥/ ١٢٤٤].
(٩) انظر كشاف [٥/ ١٢٧٤].
(١٠) انظر كشاف [٥/ ١٢٥٤].

المكرميَّةُ: همْ أصحابُ «مكرّم العِجْلى» قالُوا: تاركُ الصلاَةِ كافِرٌ، لا لتركِ الصلاةِ بل لجهلِهِ بالله تعالى[1].

المكرُوهُ: ما هُو راجحُ التركِ، فإنْ كانَ إلَى الحرامِ أقربَ تكونُ كراهتُهُ تحريميةً، وإن كانَ إلى الحلِّ أقربَ تكونُ تنزيهيَّةً، ولا يعاقبُ على فعلِهِ[2].

المُكَارِي المُلْسِ: هو الذى يُكَارى الدَّابةَ، ويأخذُ الكِرَاءَ، فإذَا جاء أوانُ السفر ظهر أنه لا دابَّة له، وقيلَ: المُكَارِي المفلسِ: هو الذى يتقبلُ الكِرَاءَ ويؤاجرُ الإبل، وليسَ له إبلٌ ولا ظهرَ يحملُ عليه، ولامالَ يشترِى به الدوابَّ.

فصل اللام

الملكوتُ: عالَمُ الغيبِ المختصُّ بالأرواحِ والنفُوسِ[3].

الملأُ المتشَابهُ: هُو الأفلاكُ والعناصِرُ سوى السَّطْحِ المحدَّبِ من الفلَكِ الأعظمِ، وهو السطحُ الظاهرُ، والتشابهُ في الملأ أنْ تكونَ أجزاؤُه متفقةَ الطبائعِ.

الملالُ: فُتُورٌ يعرضُ للإنسانِ منْ كثرةِ مزاولةِ شيءٍ، فيوجبُ الكلالَ والإعراضَ عنه[4].

المُلْكُ: عالَمُ الشهادَةِ من المحسُوسَاتِ الطبيعيَّةِ، كالعرشِ والكرسيِّ، وكُلِّ جسمٍ يتميزُ بتصرفِ الخيالِ المنفصلِ من مجمُوعِ الحرارةِ والبرودةِ والرطوبَةِ واليبوسَةِ النزيهيةِ والعنصريّةِ، وهي كلُّ جسمٍ يتركبُ منَ الأَسْطُقُسَاتِ[5].

المِلَكُ: بكسر الميم، في اصطلاحِ المتكلمينَ: حالةٌ تعرضُ للشَّيءِ بسببِ ما يُحيط بهِ، وينتقلُ بانتقالِهِ كالتعمم والتقمصِ فإن كلًّا منهُما حَالة لشيءٍ بسبَبِ إحاطةِ العمَامةِ برأسِهِ، والقميصِ ببدنِه والمِلكُ في اصطلاحِ الفقهاءِ: اتصَالٌ شَرعيٌّ بينَ الإنسَانِ وبينَ شيْءٍ يكونُ مطلقًا لتصرفه فيه وحَاجزًا عنْ تصرُّف غيره فيهِ، فالشيءُ يكونُ مملوكًا ولا يكونُ مَرْقُوقًا ولكنْ لا يكونُ مرقوقًا إلاَّ ويكونُ مَمْلوكًا[6].

---

(١) فرقة من الخوارج الثعالبة، كشاف [٥/ ١٢٦٦، ١٢٦٧] والملل والنحل [١/ ١٣٠].
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٨١].
(٣) انظر الكاشاني [١٠٤] وكشاف [٦/ ١٣٣٩].
(٤) الملأالمتشابه: قيل هو جسم لا يوجد فيه أمور مختلفة الحقائق وقيل: وهو الجسم غير المتناهي. كشاف [٥/ ١٣١٢].
(٥) انظر الكاشاني [١٠٤].
(٦) انظر كشاف [٦/ ١٣٣٦، ١٣٣٧].

المَلَكُ: جسمٌ لطيفٌ نَوْرَانيٌّ يتشكَّلُ بأَشْكَالٍ مختلفةٍ[1].

المِلْكُ المطْلَقُ: هو المجرَّدُ عَنْ بيانِ سبَبٍ معيَّن بأن ادَّعَى أنَّ هذَا مِلكُه ولا يزيدُ عليهِ، فإنْ قالَ: أنا اشْتَريتهُ أو ورثته، لا يكونُ دعوَى المِلْكِ المطْلقَ.

المَلَكةُ: هيَ صفَةٌ راسخَةٌ في النفسِ، وتحقيقهُ أنهُ تحصُلُ للنفسِ هيئَةٌ بسبَبِ فعلٍ منَ الأفعالِ، ويقالُ لتلكَ الهيئةِ: كيفيةٌ نفسانيةٌ، وتسمَّى حَالة ما دامت سريعةَ الزوَالِ، فإذا تكررت ومارستْها النفسُ حتى رسختْ تلكَ الكيفيةُ فيهَا وصارتْ بطيئةَ الزوَالِ، فتصيرُ ملكَةً، وبالقياسِ إلَى ذلكَ الفعلِ عادةً وخلقًا[2].

الملازَمةُ لغةً: امتناعُ انفكَاكِ الشيْءِ واللزومُ والتلاَزُمُ بمعنَاهُ، واصطلاحًا كونُ الحكْم مقتضيًا للآخرِ علىَ معنَى أنَّ الحكمَ بحيثُ لوْ وقعَ يقتضِي وقوعَ حكمٍ آخَر اقتضاءً ضروريًّا كالدخانِ للنَّار في النَّهارِ والنارِ للدخانِ في الليلِ[3].

الملازمَةُ العقليَّةُ: ما لا يمكنُ للعقْلِ تصوُّر خِلاَفِ اللازمِ، كالبيَاضِ للأَبيض ما دام أبيضَ.

الملازمَةُ العاديةُ: ما يمكنُ للعقْل تصوُّر خِلاَفِ اللازمِ، كفسادِ العالَمِ على تقديرِ تعدُّدِ الآلهة بإمكانِ الاتفَاقِ.

الملازَمةُ المطلقَة: هيَ كونُ الشيءِ مقتضيًا للآخَر، والشيءُ الأوَّل هو المسمَّى بالملزُوم، والثاني هُو المسمَّى باللازِمِ، كوجُودِ النهارِ لطلوعِ الشمْسِ، فإنَّ طلوعَ الشمسِ مقتضٍ لوجودِ النهارِ، وطلوعَ الشمسِ ملزومٌ، ووجودَ النهارِ لازمٌ.

الملازمة الخارجيَّة: هي كون الشيء مقتضيًا للآخر في الخارج أي في نفس الأمر، أي كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور، وكالزوجية للاثنين، فإنه كلما ثبت ماهية الاثنين في الخارج ثبت زوجيته فيه.

الملازمَةُ الذهنيَّةُ: هيَ كَوْنُ الشيْءِ مقتضيًا للآخَرِ في الذهْن، أي: مَتَى ثبتَ تصوُّرُ الملْزوم في الذهْنِ ثبتَ تصوُّرُ اللازِم فيه، كلزُومِ البصَرِ للعَمَى، فإنهُ كلَّمَا ثبتَ تصوُّرُ العمَى في الذهْنِ ثبت تصوُّرُ البصَرِ فيهِ[4].

الملاميةُ: همُ الذينَ لم يُظْهرُوا ممَّا في بواطِنِهم علَى ظواهِرِهم، وهُمْ يجتهدُونَ في تحقيق كمَالِ الإخلاصِ، ويضعُونَ الأمُورَ مواضعَها حسبَمَا تقرَّرَ في عَرَصة الغيْب، فلاَ يخالفُ

(١) انظر كشاف [٦/ ١٣٣٧، ١٣٣٨].

(٢) انظر كشاف [٦/ ١٣٣٨]. (٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٣٦، ١٣٣٧]. (٤) انظر كشاف [٥/ ١٣٠٦].

إرادتُهم وعلمُهم إرادَةَ الحقِّ تعالَى وعلمَه، ولا ينفُون الأسبابَ إلاَّ في محلٍّ يقتضِى نفيها، ولا يثبتُونَها إلاَّ في محلٍّ يقتضِى ثبوتَها، فإنَّ مَنْ رفعَ السببَ منْ موضعٍ أثبته واضعُه فيه، فقدْ سَفِه وجَهُلَ قدرَهُ، ومَن اعتمدَ عليه في موضع نفاهُ، فقدْ أشركَ وألحدَ، وهؤلاءِ همُ الذين جاءَ في حقِّهمْ: «أوليائِى تحتَ قبابِى لايعرفهمُ غيرِي»[1].

فصل الميم

الممتنعُ بالذَّاتِ: ما يقتضِي لذاتِه عَدمه[2].

الممكنُ بالذّات: ما يقتَضِى لذاتِه أن لا يقتضِىَ شيئًا منَ الوجودِ والعدَم كالعالم.

الممكنةُ العامةُ: هيَ التِى حُكِمَ فيهَا بسلْبِ الضَّرورَةِ المطلقَةِ عن الجانبِ المخالفِ للحكم، فإن كانَ الحكمُ في القضيَّةِ بالإيجابِ كانَ مفهومُ الإمكانِ سلبَ ضرورَةِ السلْبِ، وإنْ كانَ الحكمُ في القضيةِ بالسلبِ كانَ مفهومُه سلبَ ضرورَةِ الإيجابِ، فإنهُ هُو الجانبُ المخالفُ للسلبِ، فإذَا قلنَا: «لا شيءَ منَ الحارِّ ببارِدٍ بالإمكانِ العامِّ» فمعنَاهُ أنَّ إيجابَ البرودَةِ للحارِّ ليس بضروريٍّ.

الممكنَةُ الخاصَّةُ: هيَ التي حكمَ فيهَا بسلبِ الضرورةِ المطلقَةِ عن جانبَى الإيجابِ والسلبِ، فإذا قلنَا: «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكانِ الخاصِّ أو لاشيءَ من الإنسانِ بكاتبٍ بالإمكانِ الخاصِّ» كانَ معناهُ أنَّ إيجابَ الكتابَةِ للإنسانِ وسلبَها عنهُ ليسَا بضروريْن، لكنَّ سلبَ ضرورَةِ الإيجاب إمكانٌ عامٌّ سالبٌ، وسلبَ ضرورةِ السلب إمكانٌ عامٌّ موجبٌ، فالمُمكنَةُ الخاصّةُ سوَاء كانت موجبةً أو سالبةً يكونُ تركيبُها من ممكنتين عامتين، إحداهُما موجبةٌ، والأخرى سالبةٌ، فلا فرقَ بينَ موجبتِها وسالبتِهَا في المعنَى، بلْ في اللفظِ حتَّى إذَا عَبرت بعبارةٍ إيجابيةٍ كانتْ موجبةً، وإذا عبرت بعبارةٍ سلبيةٍ كانتْ سَالبةً[3].

المموَّهةُ: هيَ التي يكونُ ظاهرُهَا مخالفًا لباطِنِهَا.

الممانعةُ: امتناعُ السائلِ عن قُبولِ ما أوجبهُ المعللُ منْ غيرِ دليلٍ[4].

الممدُودُ: ما كانَ بعدَ الألفِ همزةٌ، كَكِسَاء ورِدَاء.

---

(١) سماهم القاشانى والتهانوىَ بالأمناء، حيث إنهم لم يفشوا أسرارهم، ولم يظهروا ما في بواطنهم من معان وحقائق. القاشانى [٥٤] وكشاف [١/ ٩٣].

(٢) انظر كشاف [٦/ ١٣٣٦]. (٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٥٦]. (٤) انظر كشاف [٦/ ١٣٣٦].

فصل النون

المنصوبَاتُ: هُو ما اشتملَ علَى علم المفعُوليَّةِ[1].

المنصوبُ بلاَ التي لنفْي الجنْسِ: هُوَ المسندُ إليهِ بعدَ دخُولِهَا[2].

المنصرفُ: هُو ما يدخلُه الجرُّ معَ التَّنْوينِ[3].

المنادَى: هُو المطلوبُ إقبالُه بحرف نائبٍ منابَ أَدْعُو لَفظًا أو تقديرًا[4].

المندوبُ: هو المتفجَّعُ عليه «بيَا» أَوْ «وا»، وعندَ الفقهاءِ: هو الفعل الذى يكونُ راجحًا على تركهِ هي نظرِ الشارعِ، ويكونُ تركهُ جائزًا[5].

المنقُوصُ: هو الاسمُ الذى في آخرهِ ياءٌ قبلهَا كسرةٌ، نحو القَاضِى[6].

المناظرةُ لغةَ: من النَّظِير، أو من النَّظَرِ بالبصيرَةِ، **واصطلاحًا**: هِيَ النظرُ بالبصيرةِ منَ الجانبين، في النسبة بينَ الشيئين إظهارًا للصَّوابِ[7].

المناقَضةُ لغةَ: إبطالُ أحدِ القولَيْن بالآخرِ، **واصْطلاحًا**: هيَ منعُ مقدمَة معينَةٍ منْ مقدِّماتِ الدليلِ، وشرْطٌ في المناقضة أن لا تكون المقدمةُ من الأولياتِ، ولا مِنَ المُسلمَات، ولم يجزْ منعُها، وأمَّا إذَا كانتْ من التجرباتِ والحدسيَّاتِ والمتواترات، فيجوزُ منعُها؛ لأنهُ ليسَ بحجةٍ على الغيْرِ[8].

المنطِقُ: آلةٌ قانونيةٌ تعصم مراعاتُها الذِّهنَ عنِ الخطأِ في الفكْرِ، فهو علمٌ عمليٌّ آليٌّ، كمَا أنَّ الحكمةَ علمٌ نظريٌّ غيرُ آليٍّ، فالآلةُ بمنزلةِ الجنسِ، والقانونيةُ يخرجُ الآلاتِ الجزئيةَ لأربابِ الصَّنائع، وقوله: «تعصمُ مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفكْرِ» يخرجُ العلومَ القانونيةَ التي لا تعصِمُ مراعاتُها الذهنَ عن الخطأِ في الفكرِ، بلْ في المقالِ كالعلومِ العربيَّةِ[9].

المنفصِلَةُ: هيَ الَّتى يحكَمُ فيهَا بالتنَافى بينَ القضيتَيْنِ في الصدْقِ والكذبِ معًا، أىْ: بأنهُما لا يصدقَانِ ولا يكذبَانِ، أو في الصدقِ فقط. أي: بأنهُما لا يصدقانِ، ولكنهُما قدْ يكذبَانِ، أوْ

---

(١) هى المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول لأجله.

(٢) المنصوب بها هو المضاف، مثل لا غلام رجلٍ حاضر والمضارع للمضاف أي المشابه له، مثل لا طالعًا جبلًا ظاهر انظر شرح ابن عقيل [٢/ ٨].

(٣) المنصرف على صيغة اسم الفاعل من الانصراف وعند النحاة قسم من الاسم المعرب، كشاف [٤/ ٢٤١].

(٤) حروف النداء هى: يا، أيا، هيا، أى، الهمزة.

(٥) انظر كشاف [٦/ ١٣٦١].

(٦) انظر كشاف [٦/ ١٤٠٩].

(٧) انظر كشاف [٦/ ١٣٩١].

(٨) انظر كشاف [٦/ ١٤١١].

(٩) انظر كشاف [٦/ ١٤٢١، ١٤٢٢].

في الكذبِ فقطْ، أي: بأنهُمَا لا يكذبانِ وربَّما يصدقانِ، أو سلْب ذلكَ التنافي، فإنْ حُكِمَ فيهَا بالتنافي فهيَ منفصلةٌ موجبَةٌ، فإذا كانَ التنافي في الصدْقِ والكذبِ سميَتْ حقيقةً، كقولنَا: «إمَّا أنْ يكونَ هذَا العدَدُ زوجًا أو فردًا»، فإنَّ قولنَا: «هذَا العدَدُ زوجٌ»، و «هذَا العددُ فردٌ» لا يصدقانِ معًا ولا يكذبَانِ، فإنْ كانَ الحكم فيهَا بالتنافي في الصدقِ فقط، فهيَ مانعةُ الجمع. كقولنا: «إمَّا أنْ يكُونَ هذا الشيءُ شجرًا أو حجرًا»، فإنَّ قولَنَا: «هذا الشيءُ شجرٌ وهذَا الشيءُ حجرٌ» لا يصدقانِ، وقد يكذبانِ بأنْ يكُونَ هذَا الشيءُ حيوانًا، وإذا كانَ الحكمُ بالتنافي في الكذبِ فقط، فهيَ مانعةُ الخلوِّ، كقولنا: «إمَّا أنْ يكونَ هذا الشيءُ لا حَجرًا ولا شجرًا» فإنَّ قولَنا: «هذا الشيءُ لا شجَر، وهذا الشيءُ لا حَجر» لا يكذبانِ، وإلا لكانَ الشيءُ شجرًا وحجرًا معًا، وقد يصدقانِ بأنْ يكونَ الشيءُ حيوانًا. وإنْ كانَ الحَكْمُ بسلْبِ التنافي، فهيَ منفصِلَةٌ سالبةٌ، فإنْ كانَ الحكَمُ بسلبِ التنافي في الصدقِ والكذبِ كانتْ سالبةً حقيقةً، كقولنَا: «ليسَ إمَّا أنْ يكونَ هذا الإنسانُ أسودَ أو كاتبًا»، فإنهُ يجوزُ اجتماعُهُما، ويجوزُ ارتفاعُهُما، وإنْ كانَ الحكمُ بسلْبِ التنافي في الصِّدْقِ فقطْ كانتْ سالبةً مانعةَ الجمعِ، كقولنا: «ليسَ إمَّا أنْ يكونَ هذا الإنسانُ حيوانًا أو أسودَ»، فإنهُ يجوزُ اجتماعهُما، ولا يجوز اجتماعهُما، ولا يجوز ارتفاعُهُما، وإنْ كانَ الحكمُ بسلب المنافاةِ في الكذبِ فقطْ كانتْ سالبةً مانعةَ الخلوِّ، كقولنَا: «ليسَ إمَّا أنْ يكونَ هذا الإنسانُ رُوميًّا أو زنْجيًّا»، فإنهُ يجوزُ ارتفاعُهُما، ولا يجوزُ اجتماعُهُما.

المنتشِرَةُ: هيَ التي حُكِمَ فيهَا بضرورَةِ ثبُوتِ المحمُولِ للموضُوعِ، أو سلْبِه عنهُ في وقْت غيرِ معيَّن منْ أوقَاتِ وجُودِ الموضُوعِ لا دَائمًا بحسَب الذَّاتِ، فإنْ كانتْ موجبةً، كقولنَا بالضرورَةِ: «كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ في وقتٍ مَا لاَ دائمًا» كانَ تركيبُها منْ موجبة منتشرةٍ مطلقةٍ، وهيَ قولُنا بالضرورَةِ: «كلُّ إنسانٍ متنفسٌ في وقت مَا وسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ». أيْ: قولُنا: «لا شيْءَ منَ الإنسانِ بمتنفِسٍ» بالفعْلِ الذى هُو مفهُومُ اللاَّدَوَام. وإنْ كانتْ سالبةً، كقولِنا بالضرورَةِ: «لا شيْءَ منَ الإنسانِ بمتنفسٍ في وَقتٍ مَا لاَ دَائمًا فتركيبُهَا منْ سالبةٍ منتشرةٍ هيَ الجزءُ الأولُ، وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هيَ اللاَّدَوام[1].

المنقولُ: هُو ما كانَ مشتركًا بينَ المعاني وتُرِكَ استعمَالُه في المعنَى الأولِ، ويسمّى بهِ لنقلِه منَ المعنى الأوَّلِ، والناقلُ إمَّا الشرعُ فيكونُ منقولًا شرعيًّا، كالصلاةِ والصَّوم، فإنهُما في اللغَةِ للدّعَاءِ، ومطلقِ الإمساكِ ثم نقلهُما الشرعُ إلى الأركانِ المخصوصَةِ، والإمساكِ

(١) انظر كشاف [٦/ ١٣٨٤].

المخصُوصِ مع النيَّة، وأمَّا غيرُ الشرعِ، وهو إمَّا العرف العامُّ فهو المنقولُ العرفيُّ، ويسمَّى حقيقةً عرفيَّة، كالدابةِ، فإنها في أصلِ اللغةِ لكلِّ ما يَدبُّ على الأرْض، ثم نقلهُ العرفُ العامُّ إلَى ذَاتِ القوائِم الأربع من الخيْلِ والبغَالِ والحميرِ، أو العرْفُ الخاصّ، ويسمَّى منقولًا اصطلاحيًّا، كاصطلاحِ النحَاةِ والنظّار. أما اصطلاحُ النحاةِ فكالفعلِ، فإنه كانَ موضوعًا لا صدرَ عن الفَاعل، كالأكلِ والشرْبِ والضرْبِ، ثم نقلهُ النحويون إلَى كلمةٍ دلَّتْ على معنى في نفسِها مقترنَةٌ بأحدِ الأزمنَةِ الثلاثَةِ، وأما اصطلاحُ النظارِ، فكالدورَانِ، فإنه في الأصْل للحركَةِ في السكَكِ، ثم نقلَة النظارُ إلى ترتُّبِ الأثَر علَى ما لهُ صُلوح العليَّة، كالدخَانِ، فإنه أثرٌ يترتبُ علَى النارِ، وهي تصلحُ أن تكونَ علَّةً للدخَانِ. وإن لم يُتركْ معناهُ الأولَ، بل يُستعملُ فيهِ أيضًا، يسمَّى حقيقة إن استعملَ في الأولِ، وهو المنقولُ عنهُ، ومجازًا إنْ استعملَ في الثاني، وهو المنقولُ إليْهِ، كالأسَدِ، فإنهُ وضعَ أولًا للحيوانِ المفترسِ، ثم نقِلَ إلى الرجُلِ الشجَاعِ العلاقَة بينهُما، وهِيَ الشجَاعةُ[1].

المنقطعُ منَ الحديثِ: ما سقطَ ذكرُ واحدٍ منَ الروَاةِ قبلَ الوصُولِ إلَى التابعِ، وهُو مثلُ المرسَلِ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهُما لا يتصِلُ إسنادُه إلَى رَسُول الله ﷺ[2].

المنفصل منْهُ: ما سقطَ من الروَاةِ قبلَ الوصُولِ إلَى التابعِ أكثر مِنْ وَاحِدٍ.

المنكَرُ منهُ: الحديثُ الذى ينفردُ به الرجلُ، ولا يتوقَّفُ متنهُ منْ غيرِ روَايةٍ، لا منَ الوجْهِ الذى روَاهُ منه، ولا من وجهٍ آخرَ، والمنكرُ ما ليسَ فيهِ رضَا اللَّهُ من قولٍ أو فعْلٍ، والمعروفُ ضدُّهُ[3].

المنُّ: هو أن يتركَ الأميرُ الأسيرَ الكافرَ من غيرِ أن يأخُذَ منهُ شيئًا[4].

المنسوبُ: هُو الاسْمُ الملحَقُ بآخرِه ياءٌ مشدَّدَةٌ مكسور ما قبلهَا علاَمة للنسبةِ إليهِ، كمَا ألحقت التاءُ علاَمة للتأنيثِ، نحو بَصرِيٌّ وهاشِميٌّ[5].

المنافِقُ: هوُ الذِى يُضْمِرُ الكفرَ اعتقادًا، ويظهرُ الإيمانَ قولًا[6].

---

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٢٦، ١٤٢٧]. (٢) انظر كشاف [٥/ ١٢٠٣] (٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٩٣].

(٤) المنّ أيضا: مادة صمغية حلوة تفرزها بعض الأشجار، وهو ظلّ ينزل على شجر أو حجر ينعقد ويجف جفاف الصمغ وتتميز منه حلوى، وهو من النعم التي أنزلت على قوم موسى، وهو أيضا معيار قديم كان يكال به أو يوزن. ومن عليه منا: أنعم عليه نعمة طيبة، وفخر بنعمة حتى كدّرها قال تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

(٥) انظر كشاف [٦/ ١٣٦٦]. (٦) انظر كشاف [٦/ ١٤٢٢].

المنصوريَّة: هم أصحابُ «أبي منصُور العِجْلي» قالُوا: الرسلُ لا تنقطعُ أبدًا، والجنةُ رجُلٌ أُمرنَا بموالاتهِ، وهو الإمامُ، والنارُ رجُلٌ أُمِرنا ببغضِهِ، وهو ضدُّ الإمامِ، وخصمه «كأبي بكرٍ» و «عمرَ» رضيَ اللَّهُ عنهُما[1].

المنشعبةُ[2]: الأبنيةُ المتفرعَة من أصل بإلحاق حرفٍ (من الحروف الزوائد التي يجمعها قولهم «هويت السمان» نحو أكرم) أو[3] تكريرِه «كأكرمَ» و «كرَّم»[3].

المنصفُ: هُو المطبوخ من مَاءِ العنَبِ حتَّى ذهبَ نصفُه، فحكمُه حكْمُ البَاذِقِ[4].

المناسخَة: مفاعَلَةٌ منَ النسْخ، وهُو النقلُ والتبديلُ، **وفي الاصطلاح**: نقلُ نصيبِ بعضِ الورَثةِ بموته قبلَ القسمَةِ إلى منْ يرثُ منه.

المناوَلةُ: هي أنْ يعطيَه كتابَ سماعِه بيدِه، ويقولُ: أجزتُ لكَ أن تروِيَ عنِّي هذا الكتابَ، ولا يكفِي مجرَّد إعطاءِ الكتابِ[5].

فصل الواو

الموفّقُ: هو الذي يدل علَى الطريقِ المستقِيم بعدَ الضلاَلَةِ.

الموجُودُ: هو مبدأُ الآثارِ ومظهرُ الأحكام في الخارجِ وحدَّد الحكماءُ الموجودَ بأنهُ الذي يمكنُ أنْ يخبرَ عنه، والمعدومُ بنقيضِه وهو ما لا يمكنُ أن يخبرَ عنهُ.

الموتُ: صفةٌ وجوديةٌ خلقتْ ضدًا للحيَاةِ، وباصطلاح أهلِ الحقِّ: قَمْعُ هَوى النفسِ، فمنْ ماتَ عن هواهُ فقد حَيِيَ بهُدَاهُ[6].

الموتُ الأحمرُ: مخالفةُ النفسِ:

الموتُ الأبيضُ: الجوعُ؛ لأنه ينوِّرُ الباطنَ ويبيضُ وجهَ القلبِ، فمنْ ماتَتْ بِطنتهُ حَييتْ فِطنتهُ[7].

الموتُ الأخضرُ: لُبْسُ المرقَّعِ من الخرقِ الملقَاةِ التِي لا قيمةَ لها لاخضرارِ عيشِه بالقناعَةِ[8].

---

(١) فرقة من غلاة الشيعة: انظر كشاف [٦/ ١٣٨٥] والملل والنحل [١/ ١٨١].

(٢) في كشاف: «المنشعب عند الصرفيين هو المزيد يعني».

(٣) في كشاف نقلا عن الجرجاني [٤/ ٩١]: «أو بتكرير حرف العين من أية حرف كانت، نحو «كرم» وما بين المعقوفين: تكملة منه.

(٤) انظر كشاف [٦/ ١٤١٨].

(٥) انظر كشاف [٦/ ١٤٢٨].

(٦) انظر الكاشاني [١٠٥] وكشاف [٥/ ١٣١٦].

(٧) الكاشاني [١٠٦] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٨) الكاشاني [١٠٦] حيث نقل عن الجرجاني.

الموتُ الأسْوَدُ: هُو احتمالُ أذَى الخلقِ، وهُو الفناءُ في اللهِ لشهودِ الأذَى منه برؤيةِ فناءِ الأفعَالِ في فعلِ محبوبِه[1].

المَوَاتُ: ما لاَ مالكَ لَه، ولا يُنتفعُ به منَ الأراضِي لانقطاعِ الماءِ عنها، أو لغلبتِهِ عليهَا، أو لغيرِهِمَا مما يمنعُ الانتفاع بها[2].

الموعظَةُ: هيَ التي تُلِيْنُ القلوبَ القاسيةَ، وتُدمعُ العيونَ الجامدةَ، وتُصلحُ الأعمالَ الفاسدة.

الموقُوفُ منَ الحديث: ما روى عن الصَّحَابةِ من أحْوَالِهم وأقوالِهم فيتوقفُ عليهِم، ولا يتجاوزُ به إلى رسولِ الله ﷺ[3].

المولى: مَن لا يمكنُ له قُربانُ امرأتِه إلا بشيءٍ يلزَمُه.

الموضُوعُ: هُو محلُّ العَرضِ المختصِّ به، وقيلَ: هُو الأمرُ الموجُودُ في الذِّهْنِ[4].

موضُوعُ كلِّ علم: ما يبحثُ فيه عنْ عوارضِهِ الذاتيَّةِ كبدَنِ الإنْسَانِ لعلمِ الطبِّ، فإنه يبحثُ فيه عنْ أحوالِهِ منْ حيثُ الصحّة والمرَض، وكالكماتِ لعلمِ النحْوِ، فإنه يبحثُ فيه عنْ أحوالِها من حيثُ الإعرَاب والبناء.

موضوعُ الكلامِ: هو المعلومُ من حيثُ يتعلقُ به إثباتُ العقائدِ الدينيةِ تعلقًا قريبًا أو بعيدًا، وقيلَ: هُو ذاتُ اللهِ تعالى، إذْ يبحثُ فيهِ عن صفاتِه وأفعالِه.

المواسَاةُ: أن يُنزلَ غيرَه منزلةَ نفسِه في النفْعِ له والدفْع عنْهُ، والإيثار: أن يقدمَ غيرَه على نفسِه فيهما، وهُو النهايةُ في الأخوَّةِ[5].

مولَى الموالاَةِ: بيانُه أنَّ شخْصًا مجهُولُ النسبِ آخى معرُوفَ النسبِ ووالَى معهُ، فقال: «إن جنتْ يَدي جنايةً فيجبُ دِيَتُها على عاقلتِك، وإن حصلَ لي مالٌ فهوَ لكَ بعدَ موتي، فقبلَ المولى هذا القولَ»، ويسمَّى هذا القولُ موالاَةً، والشخصُ المعروفُ مَوْلى الموالاة.

الموجَبُ بالذاتِ: هُو الذي يجبُ أنْ يصدُرَ عنهُ الفعل، إن كانَ علَّةً تامةً لهُ منْ غيرِ قَصْدٍ وإرادَةٍ، كوجوُبِ صُدُورِ الإشراقِ عنِ الشمسِ والإحراقِ عن النارِ.

الموصُولُ: ما لاَ يكونُ جزءًا تامًّا إلا بصلَةٍ وعائِدٍ[6].

---

(١) الكاشاني [١٠٧] حيث نقل الجرجاني مع اختلاف.
(٢) انظر كشاف [٥/ ١٣١٧].
(٣) انظر كشاف [٥/ ١٣١٧].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٤٨٧، ١٤٨٨].
(٥) كشاف [١/ ١٠٣] نقلا عن الجرجاني.
(٦) انظر كشاف [٦/ ١٥٠٥].

المؤنَّثُ اللفظِيُّ: ما فيهِ علامةُ التأنيثِ لفظًا، نحو: «ضاربَة، وحُبلى، وحَمرَاء»، أو تقديرًا وهو التاء، نحو: «أرْض» تردُّها في التصغير، نحو: «أُرَيْضَة»[1].

المؤنثُ الحقيقيُّ: ما بإزَائه ذكرٌ من الحيوانِ احترزَ بهِ عن النخْلة وإنْ كان لها ذكر، لكن تأنيثها غيرُ حقَيقي، كامرأةٍ وناقَةٍ، وغيرُ الحقيقيِّ ما لم يكنْ كذلك، بل يتعلقُ بالوضعِ والاصطلاحِ كالظلمةِ والأرض وغيرهما[2].

الموازَنَةُ: هو أن يتساوَى الفَاصلتَان في الوزنِ دونَ التقفيَةِ نحو قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾[3]، فإنَّ المصفوفةَ والمبثوثةَ متساويَان في الوزنِ دون التقفيةِ ولا عبرةَ بالتاء لأنها زائدةٌ[4].

فصل الهاء

المهمُوزُ: ما كانَ في أحدِ أصوله همزةٌ سَواء بقيتْ بحالِها، كسأَلَ، أو قلبتْ كسالَ، أو حذفتْ كَسَلْ[5].

المهملاتُ: هيَ الألفاظُ غير الدالةِ علَى معنًى بالوضعِ.

المهايأَةُ: قسمةُ المنافعِ على التعاقُبِ والتناوُبِ[6].

فصل الياء

الميْلُ: حالةٌ تعرضُ للجسم مغايرةٌ للحركةِ تقتضيهِ الطبيعةُ بواسطتِهَا لو لم يعقْ عائقٌ، ويعلم مغايرتُه لها بوجودِه بدونِها في الحجرِ المدفوعِ باليد والزقِ المنفوخِ المسكن تحتَ الماء وهو عندَ المتكلمينَ: اعتماد الميل.

الميلُ: هو كيفيةٌ بها يكونُ الجسمُ موافقًا لما يمنعهُ.

المَيْمُونية: همُ أصحابُ «ميمُون بن عِمْران» قالُوا بالقدر، فتكون الاستطاعةُ قبلَ الفعل، وأن اللهَ يريدُ الخيرَ دونَ الشرِّ، وأطفال الكفارِ في الجنةِ، ويُروَى عنهُم تجويزُ نكاحِ النباتِ للبنينَ، وأنكرُوا سورةَ «يُوسُف»[7].

---

(١) انظر كشاف [١/ ٥٤، ٥٥].

(٢) قيل الأَوْلى أن يقال: الحقيقي: اسم ماله فرج من الحيوان ليشتمل الأنثى التي ليس بإزائها ذكر من الحيوان. انظر كشاف [١/ ٤٥، ٥٥].

(٣) الغاشية: [١٥، ١٦].

(٤) انظر كشاف [٦/ ١٥١٩].

(٥) انظر كشاف [٦/ ١٥٣٢].

(٦) انظر كشاف [٦/ ١٥٣١].

(٧) الميمونية: اتباع ميمون العجرودي الذي أباح نكاح بنات الأولاد، وبنات أولاد الإخوة والأخوات وقال: إن القرآن لم يذكرهن من المحرمات ويروى أنهم أنكروا سورة «يوسف» لأنه قصة غرام في زعمهم فلا يصح أن تضاف إلى الله وهذا أسوأ اعتقاد. قبحهم الله. وفي الملل والنحل: ميمون بن خالد. انظر كشاف [٦/ ١٥٥٠] الملل والنحل [١/ ١٢٦] وانظر تلبيس إبليس لابن الجوزي بتحقيقنا.

باب النون

فصل الألف

النَّامُوسُ: هُو الشَّرعُ الذى شرعَهُ الله.

النَّارُ: هي جَوهرٌ لطيفٌ محرِقٌ.

النادِرُ: ما قلَّ وجودُه، وإنْ لم يخالف القياسَ[1].

الناقصُ: ما اعتلَّ لامُه «كدَعَا ورمَى»[2].

فصل الباء

النبيُّ: مَنْ أُوحَى إليه بِمَلَك، أو أُلْهِم في قلبِه، أَو نُبِّهَ بالرؤيَا الصالحةِ، فالرسولُ أفضل بالوحْى الخاصِّ الذى فوق وحْي النبوّةِ؛ لأنَّ الرسولَ هُو من أوحِي إليه «جبرائيل» خاصةً بتنزيل الكتابِ من الله[3].

النّباتُ: جسمٌ مركَّبٌ له صورةٌ نوعيةٌ، أثرُها المتيقنُ الشاملُ لأنواعِها التنميةُ والتغذيةُ مع حفظِ التركيبِ[4].

النباتُ: كمالُ أول لجسمٍ طبيعيٍّ آليٍّ من جهةِ ما يتولَّد ويزيدُ ويغتذِي.

النَّبْهَرَجةُ: من الدراهِم، ما يردُّه التُّجارُ.

---

(١) انظر كشاف [٦/ ١٣٨٣].

(٢) الحرف المعتل إما أن يكون اصله واوا مثل: دعا أصلها دعو ويظهر ذلك في المضارع يدعو، ورمى في المضارع يرمى فتظهر الياء، وإما أن يكون حرف العلة ألفا مثل: سعى في المضارع يسعى فالألف يناسبها فتح ما قبلها، والياء كسر ما قبلها، والواو ضم ما قبلها. وانظر كشاف [٦/ ١٤٠٩]. (٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٥٨، ١٣٥٩].

(٤) انظر كشاف [٦/ ١٣٧٣، ١٣٧٤].

فصل الجيم

النُّجَبَاءُ: همُ الأربعون، وهُم المشغولونَ بحملِ أثقالِ الخلْقِ، وهي من حيثُ الجمْلة، كلُّ حادثٍ لا تفي القوَّة البشريَّة بحمله، وذلك لاختصاصهِم بوفُورِ الشفقَةِ والرحْمَةِ الفطريَّةِ، فلَا يتصرفُونَ إلاَّ في حقِّ الغيرِ، إذْ لا مزيةَ لهُم في ترقياتِهم إلاَّ مِن هذا البابِ[1].

النَّجْشُ: هو أنْ تزيدَ في ثمنِ سلعةٍ، ولا رغبةَ لكَ في شرائِهَا[2].

النَّجَّارِيَّةُ: أصحابُ «محمد بنِ الحسينِ النَّجار»، وهُم موافقُون لأهْل السنةِ في خلقِ الأفعالِ، وأنَّ الاستطاعةَ معَ الفِعل، وأن العبدَ يكتسبُ فعلَه، ويوافقونَ المعتزلةَ في نَفْي الصفاتِ الوجوديةِ وحدوثِ الكلام ونَفْي الرؤيةِ[3].

فصل الحاء

النحْوُ: هُو علْمٌ بقَوانين يُعرفُ بهَا أحوالُ التراكيب العربيَّةِ منَ الإعرابِ والبنَاءِ وغَيرِهما، وَقيلَ: النحوُ علمٌ يُعرفُ به أحوالُ الكلمِ منْ حيثُ الإعلال، وقيلَ: عِلمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها صِحةُ الكلامِ وفسادُه[4].

فصل الدال

النَّدَمُ: هُو غَمٌّ يُصيبُ الإنسانَ ويتمنَّى أنَّ ما وقَع منهُ لم يقَعْ.

فصل الذال

النذْرُ: إيجابُ عينِ الفعْلِ المباحِ على نفسِه تَعظيمًا لله تعالَى[5].

(١) انظر الكاشاني [١٠٩] وكشاف [٦/ ١٣٦١] [٤/ ٢٥٣].
(٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٠٥].
(٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٨٢] والملل والنحل [١/ ٧٥].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٤٣١]
(٥) انظر كشاف [٦/ ١٣٨٣، ١٣٨٤].

فصل الزاى

النُّزُلُ: رزقُ النَّزِيلِ، وهُو الضَّيفُ.

النَّزاهَةُ: هي عبارةٌ عن اكتساب مالٍ منْ غيرِ مَهَانَةٍ ولا ظُلْمٍ إلى الغيرِ[1].

فصل السين

النَّسْخُ في اللغةِ: الإزالَةُ والنقْلُ، **وفي الشرعِ**: هو أن يردَ دليلٌ شرعيٌّ متراخيًا عن دليلٍ شرعيٍّ مقتضيًا خلافَ حكمِه، فهوُ تبديلٌ بالنظرِ إلى علمنا وبيانٌ لمدةِ الحكمِ بالنظرِ إلى عِلمِ اللهِ تعالَى.

النَّسْخُ في اللغةِ: عبارةٌ عن التبدُّلِ والرَّفعِ والإزالةِ، يقال: نسختِ الشمسُ الظِّلَّ؛ أزالتْه. **وفي الشريعة**: هو بيانُ انتهاءِ الحكمِ الشرعيِّ في حقِّ صَاحبِ الشرعِ، وكانَ انتهاؤُهُ عندَ اللَّه تعالَى معلومًا، إلا أنَّ في علمنا كان استمرارُه ودوامُه، وبالناسخِ عَلمنَا انتهاءَه وكانَ في حَقّنا تبدِيلًا وتغييرًا[2].

النِّسبةُ: إيقاعُ التعلُّقِ بينَ الشيئَينِ[3].

النسبةُ الثبوتيةُ: ثبوتُ شيْءٍ لشيْءٍ علَى وجْه هُو هُوَ.

النِّسيانُ: هُو الغفلةُ عنْ معلومٍ في غيرِ حالةِ السنةِ، فلا يُنافي الوجُوبَ، أي: نفس الوجوبِ، ولاَ وُجُوب الأداءِ[4].

فصل الصاد

النصُّ: ما ازْدَادَ وضُوحًا علَى الظَّاهرِ لمعنًى في المتكلِّم، وهو سوْقُ الكلامِ لأجلِ ذلكَ المعنَى، فإذَا قيلَ: أحْسِنُوا إلى فلانٍ الذى يفرحُ بفرحِي، ويغتمُّ بغمِّي، كانَ نصًّا في بيانِ محبتِه.

النصُّ: ما لا يحتملُ إلاَّ معنًى واحدًا، وقيل: ما لاَ يحتملُ التأويلَ[5].

---

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٣٥].

(٢) انظر كشاف [٦/ ١٣٧٧ - ١٣٨٠].

(٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٦١ - ١٣٦٦].

(٤) النسيان: فقدان مؤقت لما حفظه الذهن من صور وأفكار وكلام. قال تعالى في سورة الأعلى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ [٦] أي سنقرئك إلى أن تصير بحيث لا تنسى وتأمين النسيان. تفسير الرازي وكشاف [١٦/ ٣٥٥] [٦/ ١٤٣٦، ١٤٣٧].

(٥) انظر كشاف [٦/ ١٤٥٠ - ١٤٩٠].

النُّصْحُ: إخلاصُ العملِ عن شوائبِ الفساد.

النَّصيحةُ: هي الدعاءُ إلَى ما فيهِ الصالحُ والنهْيُ عمَّا فيهِ الفسادُ[1].

النَّصيرِيَّةُ: قالُوا إنَّ اللهَ حلَّ في «عليٍّ» رضي الله عنه[2].

فصل الطاء

النُّطقُ: ما بهِ الإنْسان عذر كالأمورِ الكليةِ والجزئية.

فصل الظاء

النظريُّ: هُو الذى يتوقَّفُ حصولُه على نظرٍ وكسْبٍ، كتصوُّرِ النفْسِ والعقلِ، وكالتصديقِ بأنَّ العالَم حادثٌ[3].

النَّظْمُ: هي العباراتُ التي تشتملُ عليهَا المصاحف صيغَةً ولُغَةً، وهو باعتبارِ وصفهِ أربعةُ أقسام: الخاصُّ والعامُّ والمشتركُ والمؤوّلُ، ووجهُ الحصر أنَّ اللفظَ إنْ وُضعَ لمعنًى واحدٍ فخاصٌّ، أو لأكثرَ، فإنْ شملَ الكلَّ فهوَ العامُّ، وإلا فمشَتركٌ إن لمْ يترجحْ أحدُ معانيهِ، وإن ترجَّحَ فمؤوّلٌ، واللفظُ إذا ظهرَ منه المرادُ يسمَّى ظاهرًا بالنسبة إليهِ. ثم إن زادَ الوضُوح بأنْ سِيقَ الكلامُ لهُ يسمَّى نصًّا، ثم إنْ زادَ الوُضوح حتىَّ سقطَ بابُ التأويلِ والتخصيصِ يسمَّى مفسرًا، ثم إنْ زادَ حتى سقطَ بابُ احتمالِ النسخِ أيضًا يسمَّى محكمًا[4].

النظمُ في اللغةِ: جمعُ اللؤلُؤ في السِّلْكِ، **وفي الاصطلاحِ**: تأليفُ الكلماتِ والجمَل مرتبة المعاني، متناسبة الدلالاتِ، على حسب ما يقتضِيهِ العقلُ، وقيل: الألفاظُ المترتبة المسوقَةُ المعتبرةُ دلالاتُها على ما يقتضيه العقلُ.

النظْمُ الطَّبيعيُّ: هُو الانتقالُ منْ موضوعِ المطْلُوبِ إلَى الحدِّ الأوسَطِ، ثم منهُ إلى محمولِه حتى يلزمَ منهُ النتيجَة، كما في الشكلِ الأَولِ منَ الأَشكالِ الأربعةِ.

---

(١) انظر كشاف [٦/ ١٣٧٦].

(٢) النصيرية أحدثها محمد بن نصير النميري وهم من غلاة الشيعة ولهم جماعة ينصرون مذهبهم، ويلوبون عن أصحاب مقالاتهم [الملل والنحل ١/ ١٩٢]، وكشاف [٦/ ١٣٨٥].

(٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٩١].

(٤) انظر كشاف [٦/ ١٤٢٨/ ١٤٢٩].

النَّظاميَّةُ: هُم أصحابُ «إبراهيمَ النَّظَّام»، وهُو منْ شياطِين القَدريَّةِ، طالَعَ كتبَ الفلاسفَةِ وخلطَ كلامَهُم بكلامِ المعتزلَةِ، قالوا: لا يقدرُ اللَّهُ أن يفعَلَ بعبادِهِ في الدنيا ما لاَ صَلاح لهمُ فيهِ، ولا يقدرُ أن يزيدَ في الآخرة أو ينقصَ من ثوابٍ وعقابٍ لأهلِ الجنَّةِ والنارِ[1].

فصل العين

النَّعْتُ: تابعٌ يدلُّ علَى معنًى في متبوعهِ مطْلَقًا، وبهذَا القيدِ يخرجُ مثل «ضربتُ زيدًا قائمًا» وإن توهمَ أنهُ تابعٌ يدلُّ على معنًى، لكنْ لا يدلُّ عليهِ مطلقًا، بلْ حَال صدورِ الفعلِ عنه.

النِّعمَةُ: هيَ ما قصدَ به الإحسَانُ والنفْعُ لا لغرضٍ ولا لِعِوَضٍ.

نَعَمْ: هُو لتقرير الكلامِ السابقِ وتصديقهِ، موجَبًا كانَ أو منفيًّا، طلبًا كان أو خبرًا، من غيْرِ رفع وإبطال، ولهذَا قَالُوا: إذَا قيلَ في جوابِ قولِه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[2] نعم، يكونُ كفرًا، وأمَّا «بلَى» فلنقْضِ المتقدّمِ المنفيِّ، لفظًا كانَ أو معنًى، مع حرفِ الاستفهامِ أمْ لَا.

فصل الفاء

النَّفْسُ: هو الجوهر البخارى اللطيف الحامِل لقوَّةِ الحيَاةِ والحسِّ والحركةِ الإراديَّةِ، وسمَّاهَا الحكيمُ الروحَ الحيوانية، فهوَ جوهرٌ مشرقٌ للبدَنِ فعندَ الموتِ ينقطعُ ضوؤُه عنْ ظاهرِ البدَن وباطِنِه. وأمَّا في وقتِ النوم فينقطعُ عنْ ظاهرِ البدنِ دونَ باطنِه، ثبتَ أنَّ النومَ والموتَ منْ جنسٍ واحدٍ؛ لأنَّ الموتَ هُو الانقطاعُ الكليّ والنومَ هُو الانقطاعُ الناقِصُ، فثبتَ أنَّ القادرَ الحكيمَ دبَّرَ تعلقَ جوهرِ النفسِ بالبدنِ على ثلاثةِ أضربٍ، الأوَّلُ: إن بلغَ ضوءُ النفسِ إلى جميعِ أجزاءِ البدنِ، ظاهرِه وباطنِه، فهوَ اليقظةُ، وإن انقطعَ ضوْؤُها عن ظاهرِه دونَ باطنِه، فهو النومُ، أو بالكليةِ فهُوَ الموتُ[3].

النَّفْسُ الأَمَّارةُ: هِي التي تَميلُ إلَى الطبيعةِ البدنيةِ، وتأمرُ باللَّذاتِ والشهواتِ الحسيةِ، تجذبُ القلبَ إلى الجهةِ السفليَّةِ، فهيَ مأوَى الشرُورِ ومنبع الأخلاقِ الذميمَةِ[4].

---

(١) النظامية: تبعوا إبراهيم النظام في قوله «من زعم أن اللَّه شيء فهو كافر» [تلبيس إبليس صـ ٢٦] والملل والنحل [١/ ٤٧] وكشاف [٦/ ١٤٢٩].

(٢) الأعراف: [١٧٢].

(٣) انظر الكاشاني [١٠٩] وكشاف [٦/ ١٣٩٦ - ١٤٠٤].

(٤) الكاشاني [١١٠] حيث نقل عنه الجرجاني.

النفسُ اللَّوَّامةُ: هيَ التي تنوَّرَتْ بنور القلب، قدرَ ما تنبهتْ بهِ عن سنَة الغفلةِ، كلمَا صدرتْ عنهَا سيئةٌ بحكم جبلَّتها الظلمانية، أخذتْ تلومُ نفسَها وتَتُوبُ عنهَا[1].

النفْسُ المطمئِنَّة: هيَ التي تَمَّ تنورُها بنورِ القلبِ حتَّى انخلعتْ عنْ صفاتِها الذميمَةِ وتخلقتْ بالأخلاقِ الحميدَةِ[2].

النَّفسُ النباتيُّ: هُو كمالٌ أوَّلٌ لجسمٍ طبيعيّ آليّ، من جهةِ ما يتولدُ ويزيدُ ويغتدي، والمراد بالكمالِ ما يكملُ به النوعُ في ذاتِه، ويسمَّى كمالًا أوّلًا كهيئةِ السيفِ للحديدةِ، أو في صفاتِه، ويسمَّى كمَالًا ثانيًا، كسائرِ ما يتبعُ النوع منَ العوارضِ، مثل القطْعِ للسيفِ والحركةِ للجسمِ والعلمِ للإنسان.

النفْسُ الحيوانيُّ: هو كمالٌ أوَّلٌ لجسمٍ طبيعي آليٍّ من جهةِ مايدركُ الجزئياتِ ويتحرَّكُ بالإرادةِ.

النفسُ الإنسانيُّ: هُو كمالٌ أوَّلٌ لجسمٍ طبيعيٍّ آليٍّ من جهةِ ما يدركُ الأمور الكليات ويفعلُ الأفعالَ الفكريةَ.

النفسُ الناطقةُ: هي الجوهَرُ المجرَّدُ عن المادةِ في ذواتِها مُقَارنَة لها في أفعالِها، وكذا النفوسُ الفلكيةُ، فإذا سكنتْ النفسُ تحتَ الأمر وزايلَها الاضطرابُ بسبَب معارضَةِ الشهواتِ سميَتْ مطمئنةً، وإذَا لمْ يتم سكونُها ولكنَّها صارتْ موافقةً للنفسِ الشهوانيةِ ومتعرِّضَةً لهَا سميَتْ لوَّامة؛ لأنهَا تلومُ صاحبَها عنْ تقصيرِها في عبادةِ مولاها، وإنْ تركتْ الاعتراضَ وأذعنَتْ وأطاعَتْ لمقتضَى الشهواتِ ودواعِي الشيطانِ، سميَتْ أمَّارَةً.

النفْسُ القُدسيَّةُ: هيَ التي لها ملكَةُ استحضَارِ جميعِ ما يمكِنُ للنوعِ أو قريبًا من ذلكَ على وجهٍ يقينيٍّ وهذَا نهايةُ الحَدْسِ.

النفسُ الرحمانيُّ: عبارةٌ عن الوجُودِ العامِّ المنبسطِ على الأعْيانِ عَينًا وعن الهيُولي الحاملةِ لصوَرِ الموجوداتِ والأولُ مرتبٌ على الثاني، سمِّي بهِ تشبيهًا لنفسِ الإنسانِ المختلفِ بصُوَرِ الحروفِ معَ كونه هَواءً ساذجًا في نفسِه، وعبَّرَ عنه بالطبيعةِ عندَ الحكماءِ، وسمّيت الأعيانُ كلمات تشبيهًا بالكلماتِ اللفظيةِ الواقعَةِ على النفسِ الإنسانيِّ بحسبِ المخارجِ، وأيضًا كما تدلُّ الكلماتُ علَى المعاني العقليةِ، كذلكَ تدلُّ أعيانُ الموجوداتِ على موجدِهَا وأسمائِه

(١) الكاشاني [١١٠] حيث نقل عنه الجرجاني.
(٢) الكاشاني [١١٠، ١١١] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٢/ ١٤٠٢].

وصفاته وجميع كمالاته الثابتة لهُ بحسب ذاته ومراتبه، وأيضًا كلٌّ منهَا موجودٌ بكلمة «كُنْ» فأطلقَ الكلمةَ عليها إطلاقَ اسم السبَب على المسبَّب[1].

نفسُ الأمر: هُو عبارةٌ عن العِلم الذاتيِّ الحاوي لصوَر الأشياءِ كلِّها، كلياتِها وجزئياتِها، وصغيرِها وكبيرِها، جملةً وتفصيلًا، عينيةً كانت أو علميةً[2].

النَّفاسُ: هُو دمٌ يعقبُ الولدَ[3].

النَّفْيُ: هُو ما لا ينجَزمُ بلَا، وهو عبارةٌ عنِ الإخبارِ عنْ تَرْكِ الفعلِ[4].

وقيل: النفي: عبارة عن الإخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل في الزمان الآتي، وهو ضد المضارع.

النَّفْل لغةً: اسمٌ للزيادَةِ، ولهذَا سميَت الغنيَةُ نَفْلًا؛ لأنَّهُ زيادةٌ علَى ما هُوَ المقصودُ منْ شَرْعيةِ الجهادِ، وهُو إعلاءُ كلمةِ اللَّه وقهرِ أعدائِه، **وفي الشرع**: اسمٌ لما شرعَ زيادةً على الفرائضِ والواجبَاتِ، وهُو المسمَّى بالمندوبِ والمستحبِّ والتطوُّعِ[5].

النِّفَاقُ: إظهارُ الإيمانِ باللسَانِ وكتمانُ الكُفْرِ بالقَلْبِ.

النفقة: في الطعام بالكسوة والسكنى، كذا في الخلاصة.

فصل القاف

النقْضُ لغةً: هو الكَسْرُ، **وفي الاصطلاح**: هو بيانُ تخلفِ الحكم المدَّعَى ثُبُوتُه أو نَفْيُه عن دليلِ المعلل الدالِّ عليه في بعضِ من الصوَرِ، فإنْ وقعَ بمنعِ شيءٍ من مقدِّماتِ الدليلِ علَى الإجمالِ سمِّيَ نقضًا إجماليًّا؛ لأنَّ حاصلَه يرجعُ إلى منعِ شيءٍ من مقدِّماتِ الدليلِ على الإجمَالِ، وإنْ وقعَ بالمنعِ المجرَّدِ أو معَ السنَدِ سمِّيَ نقضًا تفصيليًّا؛ لأنهُ منعُ مقدِّمةٍ معينَةٍ[6].

النَّقْضُ: وجودُ العلَّةِ بلَا حكْم.

نقيضُ كلِّ شيءٍ: رفعُ تلكَ القضيةِ، فإذَا قلْنَا: «كُلُّ إنْسَانٍ حيوَانٌ بالضرُورَة» فنقيضُها أنهُ ليسَ كذلكَ.

النقْضُ في العرُوض: هُو حذفُ الحرفِ السابعِ الساكنِ منْ «مُفَاعَلَتُنْ» وتسكينُ الخامسِ كحذفِ نونِه وإسكانِ لامِه ليبقى «مُفَاعَلْتُ» فينقلَ إلى «مَفَاعِيلُ»، ويسمى: منقوضًا.

النقباءُ: همُ الذين تحققُوا بالاسمِ الباطنِ، فأشرفُوا علَى بواطنِ الناسِ فاستخرجُوا خفايَا الضمائرِ لانكشافِ الستائرِ لهُم عنْ وجودِ السرائرِ، وهم ثلاثةُ أقسام: نفوس علويَّةٌ، وهيَ:

(١) انظر الكاشاني [١٠٩]. (٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٠٣، ١٤٠٤]. (٣) انظر كشاف [٦/ ١٤٠٤].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٤٣٧، ١٤٣٨]. (٥) انظر كشاف [٦/ ١٤٢٥، ١٤٢٦].
(٦) انظر كشاف [٦/ ١٤١٠، ١٤١١].

الحقائقُ الأمريةُ، ونفوسٌ سفلية وهيَ: الخلقيَّةُ، ونفوسٌ وسطيةٌ، وهي: الحقائقُ الإنسانيةُ، وللحقِّ تعالَى في كل نفسٍ منهَا أمانةٌ منطويةٌ على أسرارِ إلهيَّةٍ وكونيةٍ، وهُمْ ثلاثُمائةٍ[1].

فصل الكاف

النَّكِرَةُ: ما وُضعَ لشيءٍ لا بعينه، كرجُلٍ وفَرسٍ.

النكَاحُ هُو في اللغةِ: الضَّمُّ والجمعُ، وفي الشرع: عقدٌ يردُ علَى تمليك منفعةِ البِضْع قصدًا، وفي القيدِ الأخيرِ احترازٌ عن البيعِ ونحوه؛ لأنَّ المقصودَ فيه تمليكُ الرقبةِ وملكُ المنفعهِ داخلٌ فيه ضِمنًا.

نِكاحُ السِّرِّ: هو أنْ يكونَ بلاَ تشهيرٍ.

نكَاحُ المتْعَةِ: هو أنْ يقولَ الرجُلُ لامرأةٍ: خُذِي هذه العشَرةَ وأتمتَّعُ بكِ مدَّة معلومَةً، فقبلتُهُ[2].

النُّكتَةُ: هيَ مسألةٌ لطيفةٌ أُخرجَتْ بدقةِ نظر وإمْعَانِ فِكْرٍ، منْ نكتَ رمحَه بأرضٍ، إذا أثَّرَ فيها، وسميَت المسألةُ الدقيقة نكتةً لتأثيرِ الخواطرِ في استنباطِها[3].

فصل الميم

النمُوُّ: هوَ ازديَادُ حَجْم الجسْم بما ينْضمُّ إليه ويداخِلُه في جَميع الأقطارِ نسبةً طبيعيَّة بخلافِ السِّمَنِ والوَرَم، أمَّا السِّمَنُ فإنه ليسَ في جَميع الأقطارِ، إذا لا يزدَادُ به الطول، وأما الورَمُ فليسَ على نسبةٍ طبيعيةٍ[4].

النمَّامُ: هُو الذيَ يتحدثُ معَ القوم فينم علَيهم فيكشف ما يُكرهُ كَشفه، سَواء كرهَه المنقولُ عنهُ أو المنقول إليهِ، أو الثالثُ، وسَواء كانَ الكشْفُ بالعبارَةِ أو بالإشارَةِ أو بغيرهما.

فصل الهاء

النَّهْجُ: الْحَالُ فَهُوَ أَنْ يستعمل مثبتًا لفظًا بدُون حرفِ النَّفي.

النَّهَارُ: زَمَان طلوعِ الشَّمسِ فَوقَ الأفقِ[5].

(١) الكاشاني [١١١] حيث نقل عنه الجرجاني. وكشاف [٤/ ٢٥٢ - ٢٥٤].
(٢) انظر كشاف [٦/ ١٣٧٧].
(٣) انظر كشاف [٦/ ١٣٧٤].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٤٣٢].
(٥) انظر كشاف [٦/ ١٣٩٦].

النهْيُ: ضدُّ الأمْرِ، وهُو قولُ القائِلِ لِمَنْ دونَهُ: لا تَفْعَلْ[1].

النَّهْكُ: حذفُ ثلثَي البيتِ. فالجزءُ الأخيرُ أو ما بقيَ بعدَه، يسمَّى: مَنْهُوكًا[2].

فصل الواو

النُّورُ: كيفيَّةٌ تدركُها الباصِرَة أوّلًا وبوَاسطتِها سائرُ المبصراتِ[3].

نورُ النُّورِ: هُو الحقُّ تعالَى[4].

النُّونُ: هُو العلمُ الإجماليُّ، يريد به الدَّواةَ، فإنّ الحروف التي هي صُورُ العلم موجودةٌ في مِدَادِها إجمالًا، وفي قوله تعالى: ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾[5] وهو العلمُ الإجماليُّ في الحضرةِ الأحديَّةِ، والقلمُ حضرةُ التفصيلِ[6].

النوْعُ الحقيقيُّ: كلّيٌّ مقولٌ علَى واحدٍ أو علَى كثيرينَ متفقِينَ بالحقائقِ في جوابِ ما هُوَ، فالكُلّيُّ جنسٌ والمقول علَى واحدٍ، إشارةٌ إلى النوعِ المنحصرِ في الشخصِ. وقولُهُ: «علَى كثيرينَ» ليدخلَ النوعَ المتعدِّدَ الأشخاص، وقولُه: «متفقينَ بالحقائقِ» ليخرجَ الجنسَ، فإنهُ مقولٌ علَى كثيرينَ مختلفينَ بالحقائقِ، وقولهُ: «في جواب «ما هو» يخرجُ الثلاثَ الباقيةَ، أعني: الفصلَ والخاصَّة والعرَض العام؛ لأنها لا تقالُ في جواب ما هُو، وسمّيَ به؛ لأنَّ نوعيتَه إنما هِي بالنظرِ إلىَ حقيقةٍ واحدةٍ في أفرادِه.

النوعُ الإضَافيُّ: هِيَ ماهيَّةٌ يقالُ عليهَا وعلَى غيرهَا الجنْسُ قولًا أوَّليًّا، أي: بلا واسطة، كالإنسانِ بالقياسِ إلى الحيَوانِ، فإنهُ ماهيّةٌ يقالُ عليهَا وعلَى غيرِها كالفرسِ وَالجنسِ، وهو الحيوانُ، حتى إذَا قيلَ: «ما الإنسان والفرسُ؟» فالجوابُ: «إنه حيوانٌ»، وهذَا المعنَى يسمَّى نوعًا إضافيًّا؛ احترز بقولِه: «أوَّليًّا» عن الصنفِ، فإنهُ كلّيٌّ يقالُ عليهِ وعلى غيرِهِ الجنْس في جوابِ مَا هُو حتى إذا سئل عَن التركِ والفرسِ بماهما كانَ الجوابُ الحيوان، لكنْ قول الجنسِ على الصنفِ ليس بأوَّلي، بل بواسطةِ حملِ النوعِ عليه، فباعتبارِ الأوَّلية في القولِ يخرجُ الصنف عنِ الحدِّ؛ لأنه لا يسمَّى نوعًا إضافيًّا.

النوعُ: اسمٌ دالٌ علَى أشياءَ كثيرةٍ مختلفةٍ بالأشخَاصِ[7].

النومُ: حالةٌ طبيعيَّةٌ تتعطَّلُ معَها القوَى بسبَبِ ترقِّي البخاراتِ إلى الدِّماغِ.

---

(١) كلاهما طلب، ولام الأمر تدخل على المضارع فتجزمه تقول: لتمسك لسانك عن الكذب «وكذلك - لا - الناهية تجزمه وهما من الأدنى للأعلى، دعاء»، وانظر كشاف [٦/ ١٤٣٨، ١٤٣٩].

(٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٣٢].

(٣) انظر الكاشاني [١١٤] وكشاف [٢/ ١٣٩٤].

(٤) الكاشاني [١١٤] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٥) القلم: [١].

(٦) الكشاني [١١٣] حيث نقل عنه الجرجاني مختصرا.

(٧) انظر كشاف [٦/ ١٤١٥ - ١٤١٧].

باب الواو

فصل الألف

الواجبُ لذاتِه: هُو الموجُودُ الذى يمتنعُ عدمُه امتنَاعًا، ليسَ الوجودُ لهُ من غيرِه، بلْ منْ نفسِ ذاتِه، فإنْ كانَ وجُوبُ الوجودِ لذاتِه سمِّى واجبًا لذاتِه، وإن كان لغيرِه سمِّيَ واجبًا لغيرِه.

الواجبُ في العمَلِ: اسمٌ لما لزمَ علينا بدليلٍ فيهِ شبهةٌ، كخبرِ الواحِدِ والقياسِ والعامِ المخصوصِ والآيةِ المؤوَّلة، كصدقةِ الفِطرِ والأُضْحِيَّةِ.

الواجبُ في اللغةِ: عبارةٌ عن السقُوطِ. قال اللَّهُ تعالى ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[1] أي: سقطَتْ، وهو في عرفِ الفقهاءِ: عبارةٌ عمَّا ثبتَ وجوبُه بدليلٍ فيه شبهة العدمِ، كخبرِ الواحدِ، وهو ما يثابُ بفعلِه، ويستحقُّ بتركِه عقوبةً لولاَ العذرُ حتَّى يضلل جاحدُه ولا يكفُر بهِ.

واجبُ الوجُودِ: هُو الذى يكونُ وجودُه منْ ذاتِه ولا يحتاجُ إلى شيءٍ أصْلًا. وَوَاجب الوجُودِ علَى قسْميْن: وَاجبُ الوُجُودِ لذَاتِه كالبَارِي تعالَى، وَوَاجبُ الوجُودِ بالغَير كالموجُودَات.

الوَاقعُ عندَ المتكلمِينَ: هُو اللَّوحُ المحفُوظُ، **وعندَ الحكماءِ**:هو العقلُ الفعَّالُ.

الوَاقعَةُ: مَا يردُ علَى القلْب منْ عَالَم الغَيْب مِنَ المعانِي الغيبية منْ غَيْر تعمُّدٍ منَ العبْد[2].

الوارِدُ: كلُّ ما يَرِدُ علَى القلبِ مِنَ المعانِي الغَيبيةِ من غَيرِ تعمُّدٍ من العبْدِ[3]

الواصِليَّةُ: أصْحَابُ «أبي حُذَيفة، وَاصِلَ بْنِ عَطَاء»، قالُوا بنفيِ الصفاتِ عنِ اللهِ تعالى وبإسنادِ القدرَةِ إلى العبادِ.

فصل الثاء

الوَتَدُ المجمُوعُ: هُو الحرفَانِ المتحركَانِ بعدهُمَا ساكنٌ، نحو: «لكم وبهَا».

الوتدُ المفرُوق: هُو حرفَانِ متحرِّكَانِ، بينهُما ساكنٌ، نحو: «قَالَ وكيْفَ»[4].

---

(١) الحج: [٣٦].
(٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٨٨].
(٣) الكاشاني [٧٠] حيث نقل عن الجرجاني. وفيه: «من تعمل» وانظر كشاف [٦/ ١٤٧٠].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٤٥٢ - ١٤٥٤].

فصل الجيم

الوَجْدُ: ما يصادفُ القلبَ، ويردُ عليه بلا تكلُّفٍ وتصنُّعٍ، وقيل: هُو بروقٌ تلمعُ، ثم تخمد سَريعًا[1].

الوُجُودُ: فقدانُ العبدِ بإمْحَاقِ أو صافَ البشريَّةِ، ووجود الحقِّ؛ لأنهُ لا بقاءَ للبشرية عندَ ظهورِ سلطانِ الحقيقةِ، وهذَا معنَى قولِ «أبي الحسينِ النُّوريِّ»: أنا منذُ عشرينَ سنةً بينَ الوَجْدِ والفقْدِ، (أي:) إذا وجدتُ ربِّي فقدتُ قلبي (وإذا وجدت قلبي فقدت ربي)، وهذا معنى قولِ «الجُنَيْدِ»: «علمُ التوحيدِ مباينٌ لوجودِهِ، ووجُود التوحيدِ مباينٌ لعلمِه، فالتوحيدُ بدايةٌ، والوجودُ نهايةٌ، والوجدُ واسطةٌ بينهُما»[2].

الوجدانيَّاتُ: ما يكونُ مدركُهُ بالحواسِّ الباطِنَةِ.

الوجُوبُ: هُو ضرورةُ اقتضَاءِ الذاتِ عينها، وتحقُّقِها في الخارجِ، وعندَ الفقهاءِ: عبارةٌ عنْ شغلِ الذمَّةِ[3].

الوجوبُ الشَّرْعيُّ: هو ما يكونُ تاركُه مستحقًا للذَّمِّ والعقَابِ.

الوجُوبُ العقليُّ: مالزمَ صدُورُه عنِ الفاعلِ بحيثُ لا يتمكنُ منَ التركِ بناءً على استلزامِه محالًا.

وجوبُ الأداءِ: عبارةٌ عنْ طَلَبِ تفريغِ الذِّمَّةِ.

وَجْهُ الحقِّ: هُو ما بهِ الشيءُ حقًا، إذا لا حقيقةَ لشيءٍ إلاَّ به تعالَى، وهو المشارُ إليه بقولِه تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[4] وهو عينُ الحقِّ المقيم لجميع الأشياءِ، فمَنْ رأى قيُّوميةَ الحقِّ للأشياءِ، فهُوَ الذى يَرى وجْهَ الحقِّ في كلِّ شيءٍ[5].

الوجيهُ: مَنْ فيهِ خِصالٌ حميدَةٌ منْ شأنِه أنْ يعرفَ ولا ينكَرَ.

الوجوديةُ اللاَّضرُوريَّةُ: هيَ المطلقَةُ العامَّةُ معَ قيْدِ اللاَّضرورية بحسَبِ الذَّاتِ، وهيَ إنْ كانتْ موجبةً، كقولِنا: «كلُّ إنسَانٍ ضاحِكٌ بالفعل، لاَ بالضَّرورةِ» فتركيبُهَا مِنْ موجبَةٍ مطلقَةٍ عامَّةٍ وسالبةٍ ممكنَةٍ عامَّةٍ، أمَّا الموجبةُ المطلقةُ العامَّةُ فهيَ الجزءُ الأوَّلُ، وأمَّا السالبَةُ الممكنَةُ، أي: قولُنَا: «لاَ شيْءَ منَ الإنسَانِ بضاحِكٍ بالإمْكَانِ»، فهيَ معنى اللاَّضرورَةِ؛ لأنَّ الإيجابَ

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٥٤].
(٢) انظر الكاشاني [٧١] وكشاف [٦/ ١٤٥٤] والرسالة القشيرية [٦٢، ٦٣] وما بين المعقوفين: تكملة منها.
(٣) انظر كشاف [٦/ ١٤٤١ - ١٤٤٨]. (٤) البقرة: [١١٥]. (٥) الكاشاني [٧٢] حيث نقل عنه الجرجاني.

إذَا لَمْ يكنْ ضروريًّا كانَ هناكَ سلبُ ضرورَةِ الإيجابِ، وسلبُ ضرورَةِ الإيجابِ ممكنٌ عامٌّ سالبٌ، وإنْ كانتْ سالبةً، كقولنَا: «لا شَيْءَ مِنَ الإنسَانِ بضاحِكٍ بالفعْلِ لاَ بالضَّرورَةِ» فتركيبُها منْ سالبةٍ مطلقةٍ عامةٍ وهي الجزءُ الأولُ وموجبةٍ ممكنَةٍ عامةٍ، وهيَ معنى اللاضرورَة، فإنَّ السلْبَ إذَا لمْ يكُنْ ضرُورِيًّا كانَ هناكَ سَلْبُ ضرورَةِ السلْبِ، وهوَ الممكِنُ العامُّ الموجبُ.

الموجُوديَّةُ اللاَّدائِمَةُ: هيَ المطلقَةُ العامَّةُ معَ قَيْدِ اللاَّدَوَام بحسبِ الذَّاتِ، وهيَ سواءٌ كانتْ موجبةً أو سالبةً يكونُ تركيبُها منْ مطلقتَيْنِ عامتَيْنِ. إحداهُما موجبةٌ، والأخرى سالبةٌ، لأنَّ الجزءَ الأوَّلَ مطلقةٌ عامةٌ، والجزءَ الثَّانِي هُوَ اللاَّدَوَام، وقد عرفْتَ أنَّ مفهومَهُ مطلقَةٌ عامَّة، ومثالُها إيجابًا وسلبًا ما مرَّ منْ قولنَا: «كلُّ إنْسَانٍ ضاحِكٌ بالفعْلِ لا دَائِمًا، ولا شَيْءَ منَ الإنسانِ بضاحِكٍ بالفعْلِ دَائِمًا».

فصل الدال

الوديعَةُ: هيَ أمانَةٌ تُرِكَتْ عندَ الغَيْرِ للحِفْظِ قَصْدًا، واحترَزَ بالقيدِ الأخيرِ منَ الأمانةِ، وهيَ ما وقعَ في يدِهِ منْ غَيرِ قصْدٍ كإلقاءِ الرِّيحِ ثوبًا في حجرِ غيرِهِ، وكالعبدِ الآبقِ في يدِ آخذِه، واللُّقطة في يدِ واجدِهَا، وغير ذلكَ، والفَرقُ بينهُمَا بالعمومِ والخصوصِ، فالوديعةُ خاصةٌ، والأمانةُ عامةٌ، وحَملُ العامِّ على الخاصِّ صحيحٌ دونَ عكسِهِ، ويبرَأُ في الوديعةِ عن الضمانِ إذا عادَ إلى الوفاقِ، ولا يبرَأُ في الأمانةِ[1].

فصل الراء

الورَعُ: هُو اجتنابُ الشُّبهَاتِ خَوْفًا منَ الوقُوعِ في المحرَّماتِ، وقيلَ: هيَ ملازمَةُ الأعمالِ الجميلَة[2].

الورْقَاءُ: النفْسُ الكليَّةُ، وهُو اللَّوحُ المحفُوظُ، ولوحُ القدرِ، والروحُ المنفوخُ في الصُّوَرِ المسَوَّاة بعدَ كمالِ تسويَتِهَا، وهو أول موجودٍ وُجدَ عنْ سببٍ، وهذَا السبَبُ هُو العقْلُ الأولُ الذي وُجدَ لا عنْ سببٍ غيرِ العنايةِ والامتنَانِ الإلَهيِّ، فلهُ وجْهٌ خاصٌّ إلى الحقِّ قَبلَ بهِ من الحقِّ الوجُودَ، وللنفسِ وجهَانِ، وجْهٌ خاصٌّ إلى الحقِّ، ووجهٌ إلَى العقلِ الذِي هُو سبَبُ

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٧٩، ١٤٨٠].

(٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٨٠].

وجودهَا، ولكلِّ موجُودٍ وجهٌ خاصٌّ بهِ قَبلَ الوجُودِ، سوَاء كانَ لوجودِهِ سببٌ أوْلَا، ولما كانَ للنفْسِ لطفُ التنزّلِ منْ حضائرِ قُدسِهَا إلَى الأشباحِ المسوّاة، سميَتْ بالورقاءِ؛ لحسْنِ تنزلهَا منَ الحقِّ، ولطفِ مَبْسُوطها إلَى الأرضِ، وقَدْ سمَّاهَا بعضُ الحكَماءِ النفُوسَ الجزئيَّة[1].

فصل السين

الوسَطُ: ما يقترن بقولنَا، لأنَّه حيثُ يقالُ: لأنهُ كَذَا، مثلًا إذَا قلنَا: العالمُ محدثٌ؛ لأنهُ متغيرٌ، فالمقارنُ لقولنَا «لأنهُ» متغيرٌ وسطٌ[2].

الوسيلَةُ: هي ما يتقرب بها إلى الغير.

فصل الصاد

الوَصْفُ: عبارَةٌ عمَّا دلَّ علَى الذَّاتِ باعتبَارِ معنًى هُو المقصُودُ منْ جوهَرِ حروفِهِ، أيْ: يدلُّ علَى الذاتِ بصفة كأحْمَرَ، فإنَّهُ بجوهَرِ حروفِهِ يدلُّ على معنًى مقصودٍ، وهو الحمرَةُ، فالوصفُ والصفَةُ مصدرَانِ، كالوعْدِ والعِدَةِ، والمتكلمُونَ فرقُوا بينهما، فقالُوا: الوصْفُ يقومُ بالواصفِ والصفةُ تقومُ بالموصُوفِ، وقيلَ: الوصفُ هُو القائمُ بالفاعِلِ[3].

الوصيَّةُ: تمليكٌ مضافٌ إلَى ما بعدَ المؤتِ[4].

الوَصْلُ: عطفُ بعضِ الجمَلِ علَى البعْضِ[5].

فصل الضاد

الوضْعُ في اللغَةِ: جعلُ اللفظِ بإزَاءِ المعنَى، **وفي الاصطلاح**: تخصيصُ شيْءٍ بشيْءٍ متَى أطلقِ أو أحسّ الشيءُ الأولُ، فُهِمَ منهُ الشيء الثاني، والمرادُ بالإطلاَق استعمالُ اللفْظِ، وإرادةُ المعنَى، والإحساس استعمالُ اللفظِ أعَم مِنْ أنْ يكونَ فيه إرادةُ المعنَى أولًا، وفي اصْطِلاحِ الحكَمَاءِ: هو هيئةٌ عارضةٌ للشيْءِ بسبَبِ نسبتَيْن. نسبة أجزاءِ بعضِهَا إلى بعض، ونسبةِ أجزائِه

(١) انظر الكاشاني [٧٢]، وكشاف [٢/ ١٥٠١].
(٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٧٥].
(٣) الوصف الذاتي للحق: أحدية الجمع والوجوب الذاتي والغنى عن العالمين.
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٥٢٥، ١٥٢٦].
(٥) انظر الكاشاني [٧٣] وكشاف [٦/ ١٥٠٣، ١٥٠٤].

إلَى الأمورِ الخارجيةِ عنه، كالقيام والقعودِ، فإنَّ كلًّا منهمَا هيئةٌ عارضَةٌ للشخْصِ بسببِ نسبةِ أعضائِه بعضِها إلى بعضٍ، وإلى الأمورِ الخارجيَّةِ عنهُ[1].

الوضعيَةُ: هيَ بيعٌ بنقيصةٍ عنِ الثمَنِ الأوَّلِ[2].

الوُضُوءُ: منَ الوَضَاءَةِ، وهو الحسنُ، **وفي الشرعِ**: الغَسْلُ والمسحُ على أعضاء مخصوصَةٍ، وقيلَ: إيصالُ الماءِ إلَى الأعضَاءِ الأربعَةِ معَ النيَّةِ[3].

فصل الطاء

الوطَنُ الأصْلِيُّ: هُو مولدُ الرجُلِ، والبلدُ الذِى هُو فيهِ.

وطَنُ الإقَامَةِ: موضعٌ ينوى أنْ يستقرَّ فيهِ خمسةَ عشَرَ يَوْمًا، أو أكثرَ من غيرِ أنْ يتخِذَه مسكنًا[4].

فصل العين

الوَعْظُ: هُو التذكِيُر بالخيْرِ فيمَا يرقّ لهُ القلبُ.

فصل الفاء

الوفَاءُ: هُو ملازمَةُ طريق المواسَاةِ ومحافظةُ عهُودِ الخلطَاءِ[5].

فصل القاف

الوقْفُ في اللغَةِ: الحبْسُ، **وفي الشرعِ**: حبسُ العيْنِ علَى ملْكِ الواقِفِ والتصدُّقُ بالمنفعةِ. عند «أبي حنيفَة»، فيجُوزُ رجُوعُه، وعندهُما حبسُ العينِ عن المتلِيكِ معَ التصدقِ بمنفعتِها، فتكونُ العينُ زائلةً إلَى ملكِ اللَّه تعالَى منْ وَجْهٍ.

---

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٨٢ - ١٤٨٧].
(٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٨٨].
(٣) انظر كشاف [٦/ ١٤٤٠].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٥١٩، ١٥٢٠].
(٥) الوفاء: هو الخروج عن عهده ما قيل عند الإقرار بالربوبية بقوله: بلى، حيث قال اللَّهُ ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ وهو للعامة: العبادة رغبة في الوعد ورهبة من الوعيد.
وللخاصة: العبودية على الوقوف مع الأمر لنفس الأمر وقوفا عندما حد، ووفاء بما أخذ على العبد لا رغبة ولا رهبة ولا غرضا.
ولخاصة الخاصة: العبودية على التبرى من الحول والقوة.
وللمحب: صون قلبه عن الاتساع لغير المحبوب.

والوقفُ في القراءةِ: قطعُ الكلمةِ عمَّا بعدَهَا.

الوقفُ في العروضِ: إسكانُ الحرفِ السَّابعِ المتحرِّكِ، كإسكانِ تَاءِ «مَفْعُولَاتِ»، ليبقَى «مَفْعُولَاتْ»/ ويسمَّى: موقوفًا[1].

الوَقْصُ: هُو حذفُ التاءِ منْ «مُتَفَاعِلُنْ»، فينقلُ إلى «مُفَاعِلُنْ»، ويسمَّى: أَوْقَص[2].

الوقفَةُ: هو الحبسُ بينَ المقامَيْنِ، وذلِكَ لعدَمِ استيفَاءِ حقوق المقام الذِى خرجَ عنهُ، وعدمِ استحقَاقِ دخولِهِ في المقامِ الأعْلَى، فكأنهُ في التجاذُبِ بينهُمَا[3].

الوَقْتُ: عبارةٌ عنْ حَالِك، وهو ما يقتضيهِ استعدادُك الغيْر المجعُول[4].

وَقْتُ السَّحَر: بعدَ نِصْفِ اللَّيلِ إلَى طلُوعِ الفجْرِ.

الوقتية: هيَ التي يحكَمُ فيهَا بضرورَةِ ثبوتِ المحمُولِ للموضُوعِ، أو بضرورَةِ سلبِه عنه في وقتٍ معيَّن منْ أوقاتِ وجُود الموضوعِ مقيدًا باللاَّدَوام بحسَب الذَاتِ، فإنْ كانَتْ موجبةً، كقولنَا: «كلُّ قمَر مُنخَسفٍ وقتَ حيلولةَ الأرضِ بينَهُ وبينَ الشمسِ لا دَائمًا»، فتركيبها منْ موجَبةٍ وقتيةٍ مطلقةٍ، وهىَ الجزءُ الأولُ. أعنى: قولنَا: «كلُّ قمَر منخسفٍ وقتَ الحيلولَةِ» وسالبةٍ مطلقةٍ عامَةٍ وهىَ مفهومُ اللادَوامِ. أعنِى: قولَنا: «لا شيءَ منَ القمرِ بمنخسفٍ» بالإطلاق العام، فإنْ كانتْ سالبةً، كقولنَا بالضرورَةِ «لا شَيءَ من القمَرِ بمنخسفٍ وقتَ التربيع لا دائِمًا»، فتركيبها منْ سالبةٍ وقتيةٍ مطلقةٍ عامَّة وهُو «لا شَيء منَ القمرِ بمنخسِفٍ وقْت التَّربيعِ» وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هَى «كلُّ قمرٍ منخسفٍ» بالإطلاقِ العامِّ[5].

الوقَارُ: هُو التأنِّى في التوجُّهِ نحوَ المطالبِ.

فصل الكاف

الوكِيلُ: هُو الذى يتصرفُ لغيرِهِ لعجْزِ موكِّلِهِ.

(١) انظر كشاف [٦/١٤٩٧: ١٥٠٠٠]. (٢) انظر كشاف [٦/ ١٤٧٥].
(٣) انظر كشاف [٦/ ١٤٧٥]. (٤) انظر الكاشاني [٧٥] وكشاف. (٥) انظر كشاف [٦/ ١٤٥٠].

فصل اللام

الوَلِيُّ: فعيلٌ بمعنى الفاعِلِ، وهُو مَنْ توالتْ طاعتُه منْ غيرِ أنْ يتخللها عصيانٌ، أو بمعنى المفعُولِ، فهوَ مَنْ يتوالَى عليهِ إحْسَانُ اللَّه وإفضالُه، والوليُّ: هو العارفُ بالله وصفاتِه بحسَبِ ما يمكنُ المواظبُ علَى الطاعاتِ، المجتنبُ عن المعاصِي المعرضُ عن الانهمَاكِ في اللذاتِ والشَهواتِ[1].

الوِلايَةُ: من الوليِّ، وهوالقربُ، فهيَ قرابةٌ حكميَّةٌ حاصِلةٌ منَ العتقِ أو منَ الموالاَةِ[2].

الوِلايَةُ: هي قيامُ العبدِ بالحقِّ عندَ الفناء عن نفسِهِ[3]، والولايَةُ في الشرع: تنفيذُ القولِ علَى الغيرِ، شاءَ الغيرُ أو أبَى.

الوِلاَءُ: هُو ميراثٌ يستحقُّه المرءُ بسببِ عتْقِ شخْصٍ في ملكِهِ، أو سببِ عقدِ الموالاةِ[4].

فصل الهاء

الوَهْمُ: هُو قوةٌ جسمانيةٌ للإنسانِ محلها آخرُ التجويفِ الأوسَطِ منَ الدماغِ مِنْ شأنِها إدراكُ المعاني الجزئيةِ المتعلقَةِ بالمحسوساتِ كشجاعَةِ زيد وسخاوتِه، وهذه القوةُ حاكمةٌ علَى القوَى الجسمانيَّةِ كلِّها مستخدمةٌ إياهَا استخدامَ العقلِ للقُوَى العقليَّةِ بأسْرِها[5].

الوهْمُ: هُو إدرَاكُ المعنَى الجزئيِّ المتعلّقِ بالمعْنَى المحسُوسِ.

الوهْميُّ المتخيلُ: هيَ الصورَةُ التي تخترعُهَا المتخيلَةُ باستعمَالِ الوهْمِ إياهَا، كصورَةِ الناب، أو المخلبِ في المنيَّةِ المُشبهةِ بالسبَعِ.

الوهمياتُ: هي قضَايَا كاذبَةٌ يحكمُ بها الوهمُ في أمورٍ غيْرِ محسوسَةٍ، كالحكمِ بأنَّ ما وراءَ العالمِ فضاءٌ لا يتناهَى، والقياسُ المركب منهَا، يسمَّى: سَفْسَطةٌ.

---

(١) الولي: من تولى الحق أمره، وحفظه من العصيان ولم يخله ونفسه بالخذلان حتى يبلغه في الكمال مبلغ الرجال. قال اللَّه تعالى ﴿ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ الأعراف [١٩٦]. الكاشاني [٧٦] وكشاف [٦ / ١٥٢٩].

(٢) الولاية: هي قيام العبد بالحق عن الفناء في نفسه، وذلك بتولي الحق إياه حتى يبلغه غاية مقام القرب والتمكن. كاشاني [٧٦] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٣) الكاشاني [٧٦] حيث نقل عنه الجرجاني.

(٤) قال جمهور الفقهاء: لايرث المولى الأسفل من الأعلى وحكى الطحاوى عن الحسن بن زياد أنه قال: يرث لما روى ابن عباس أن رجلا أعتق عبد الله، فمات المعتق ولم يترك إلا المعتق، فجعل رسول اللَّه ﷺ ميراثه للغلام المعتق ولأنه داخل في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ النساء: [٣٣] تفسير الرازى [٥/ ١٩٤] وكشاف [٦/ ١٥٢٧].

(٥) انظر شكاف [٦/ ١٥١٣ - ١٥١٥].

باب الهاء

فصل الألف

الهبةُ في اللغة: التبرُّع، وفي الشَّرع: تمليكُ العْين بلاَ عِوَض[1].

الهَبَاءُ: هُو الذى فتحَ اللَّهُ فيهِ أجسادَ العالَم مع أنَّهُ لاَ عَينَ لهُ في الوجُودِ إلاَّ بالصّورِ التي فتحتْ فيهِ، ويسمَّى بالعنقَاءِ منْ حيثُ إنَّهُ يسمعُ، ولا وجودَ له في عينهِ، ويسمَّى أيْضًا بالهيُولى، ولما كان الهباءُ نظرًا إلى ترتيبِ مراتبِ الوجُودِ في المرتَبةِ الرابعةِ بعْدَ العقْلِ الأوَّلِ والنفْسِ الكليَّةِ والطبيعَةِ الكليةِ، خصَّهُ بكونهِ جوهَرًا فتحتْ فيهِ صُورُ الأجسامِ إذْ دونَ مرتبته مرتبةِ الجسمِ الكليِّ، ولا تتعقلُ هذهِ المرتبَةُ الهبائيَّةُ إلاَّ كتعقلِ البيَاضِ والسوَادِ في الأبيضِ، فالسَّوادُ والبياضُ في المعقوليةِ، والحسُّ متعلق بالأبيضِ والأسوَدِ[2].

فصل الجيم

الهجرَةُ: هيَ تركُ الوطَنِ الذى بيْنَ الكفَّارِ، والانتقالُ إلى دَارِ الإسْلاَمِ.

فصل الدال

الهدايَةُ: الدلاَلَةُ علَى ما يوصِّلُ إلَى المطلُوبِ، وقدْ يقالُ: هيَ سلوكُ طريقٍ يوصِّلُ إلَى المطلوبِ[3].

الْهَدْيُ: هُو ما ينقَلُ للذبْحِ منَ النَّعَمِ إلى الحرَمِ.

الهديَّةُ: ما يؤخَذُ بلاَ شرطِ الإعَادَةِ[4].

(١) انظر كشاف [٦/ ١٤٤٩].
(٢) انظر الكاشاني [٦٧] وكشاف [٦/ ١٥٣٨].
(٣) انظر كشاف [٦/ ١٥٤٠ - ١٥٤٣].
(٤) انظر كشاف [٦/ ١٥٤٠].

فصل الذال

الهُذَلِيَّةُ: أصحابُ «أبي الهُذيْلِ» شيخِ المعتزلَةِ. قالُوا بفنَاءِ مقدورَاتِ اللَّه تعالَى، وأنَّ أهلَ الخلدِ تنقطعُ حركاتُهم ويصيرُونَ إلى خمودٍ دائمٍ وسكونٍ[1].

فصل الزاى

الهَزْلُ: هُو أن لا يرادَ باللفْظِ معنَاهُ، لا الحقيقيُّ ولا المجَازِي، وهُو ضدُّ الجدِّ.

فصل الشين

الهشَامية: هم أصحابُ «هِشَامِ بنِ عمرٍو الغُوطِيّ» قالوا: الجنةُ والنَّارُ لم تخلقا بعدُ، وقالوا: لاَ دلالةَ في القرآنِ على حلالٍ وحرامٍ، والإمامةُ لم تتعقدْ معَ الاختلافِ وتتعقدُ مَعَ الإيجَاب[2].

فصل الميم

الهَمُّ: هُو عَقْدُ القلبِ على فعلِ شيءٍ قبلَ أن يفعلَ من خيرٍ أو شرٍّ.

الهِمَّةُ: توجُّهُ القلبِ وقصدُهُ بجميعِ قواهُ الرُّوحانيةُ إلى جانبِ الحقِّ لحصولِ الكمَالِ له أو لغيرِهِ[3].

---

(١) الهذلية: أصحاب أبي الهذيل محمد بن الهذيل العلاف شيخ المعتزلة. انظر الملل والنحل [١/ ٤٤] وكشاف [٦/ ١٥٣٢، ١٥٣٣].

(٢) انظر كشاف [٦/ ١٥٣٣].

(٣) انظر الملل والنحل [١/ ١٨٧] وكشاف [٦/ ١٥٣٦].

فصل الواو

الهَوَى: ميلانُ النفْسِ إلَى ما تستلذُّه منَ الشهُواتِ منْ غيرِ داعيةِ الشرْعِ. وقيلَ: ميلانُ النَّفْس إلَى الشهَواتِ، واستعمل في الميلِ.

الهويَّةُ: الحقيقةُ المطلقةُ المشتمِلَةُ علَى الحقائقِ اشتمالَ النَّواةِ علَى الشجرَةِ في الغيبِ المطلقِ[1].

الهويَّةُ الساريةُ في جَميعِ الموجدَاتِ: مَا إذَا أخذَ حقيقة الوجُود، لا بشرطِ شيءٍ ولا بشرطِ لا شَيْءَ.

الهوُّ: الغيب الذى لا يصح شهوده للغير كغيب لهوية المعبر عنه كنهًا باللا تعيُّن، وهو أبطان البواطن.

فصل الياء

الهَيْبَةُ والأُنسُ: هما حالتَانِ فوقَ القبضِ والبسْطِ، كمَا أنَّ القبضَ والبسطَ فوقَ الخوفِ والرجاءِ، فالهيبةُ مقتضاهَا الغيبةُ والأنسُ مقتضاه الصَحْوُ والإفاقةُ[2].

الهَيُولي: لفظٌ يونانيٌّ بمعنَى الأصْلِ والمادةِ، **وفي الاصطلاحِ**: هيَ جوهَرٌ في الجسمِ قابلٌ لما يعرضُ لذلكَ الجسمِ من الاتصَالِ والانفصَالِ محلٌّ للصورتينِ الجسميَّةِ والنوعيةِ[3].

---

(١) الهمة لها درجات أولها:
همة الإفاقة وهي الباعثة على طلب الباقى وترك الفانى
تليها همة الأنفة: وهي التي تورث صاحبها الأنفة من طلب الأجر على العمل حتى يأنف قلبه أن يشتغل بتوقع ما وعده اللَّهُ تعالى في الثواب على العمل، فلا يفرغ إلى مشاهدة الحق بل يعبد اللَّه على الإحسان فلا يفرغ من التوجه إلى الحق طلبا للقرب منه إلى طلب ما سواه
والثالثة همة أرباب الهمم العالية: وهي التي لاتتعلق إلا بالحق ولاتلتفت إلى غيره، فهي أعلى الهمم حيث لاترضى بالأحوال والمقامات ولا بالوقوف على الأسماء والصفات، وإلّا تقصد الأعين الذات. كاشانى [٦٧، ٦٨].

(٢) انظر كشاف [٦/ ١٥٣١].

(٣) كاشانى [٦٩] وكشاف [٦/ ١٥٣٤ - ١٥٣٦].

باب الياء

فصل الألف

الياقوتَةُ الحمرَاءُ: هيَ النفسُ الكليةُ لامتزاجِ نورانيَّتها بظلمَةِ التعلُّقِ بالجسمِ، بخلافِ العقلِ المفارِقِ المعبّرِ عنهُ بالدرَّةِ البيضاءِ[1].

فصل الباء

اليبوسية: كيفيةٌ تقتضي صعوبةَ التشكُّلِ والتفرُّقِ والاتصَالِ[2].

فصل الثاء

اليتيمُ: هو المنفردُ عن الأبِ؛ لأنَّ نفقتَهُ عليهِ لا على الأمِّ، وفي البهائِم، اليتمُ: هو المنفردُ عن الأمِّ؛ لأن اللبنَ والأطعمةَ منها[3].

فصل الدال

اليدَانِ: همَا أسماءُ اللهِ تعالَى المتقابلةُ كالفاعليةِ والقابلية، ولهذا وبخَ «إبليسَ» بقولهِ تعالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[4]، ولما كانت الحضرةُ الأسمائية مجمعَ الحضرتينِ؛ الوجوبِ والإمكان. قال بعضهم: إنَّ اليدين هما حضرةُ الوجُوبِ والإمكانِ، والحقُّ أنَّ التقابُلَ أعمُّ من ذلكَ، فإنَّ الفاعليةَ قدْ تتقابلُ كالجميلِ والجليلِ، واللطيفِ والقهارِ، والنافعِ والضارّ، وكذَا القابليَّة، كالأنيسِ والهائبِ، والراجِي والخائفِ، والمنتقعِ والمتضرِّرِ[5].

(١) الكاشاني [٨٥] حيث نقل عن الجرجاني. وكشاف [٦/ ١٥٤٣].
(٢) انظر كشاف [٦/ ١٥٤٣].
(٣) انظر كشاف [٦ / ١٥٤٣].
(٤) ص: [٧٥].
(٥) الكاشاني [٨٥] حيث نقل عنه الجرجاني وكشاف [٦/ ١٥٥٠].

فصل الزاى

اليَزِيديَّةُ: هُمُ أصحابُ «يزيد بنِ أنيسةُ» زادُوا علَى الإباضيَّةِ أنْ قالُوا: سيبعثُ نبيٌّ من العجَمِ بكتاب سيكتبُ في السماءِ، وينزلُ عليه جملةً واحدةً، وتتركُ شريعة «محمدٍ» ﷺ إلى مِلةِ الصابئةِ المذكورَةِ في القرآنِ، وقالوا: أصحابُ الحدُودِ مشركون، وكلُّ ذنبٍ شركٌ، كبيرةً كانت أو صغيرة[1].

فصل القاف

اليَقَظةُ: الفهمُ عن اللَّهَ تعالَى ما هُو المقصودُ في زَجْرِهِ.

اليقينُ في اللغةِ: العلم الذى لا شَكَّ معهُ، **وفي الاصطلاحِ**: اعتقاد الشىءِ بأنهُ كذَا مع اعتقَادِ أنهُ لا يمكنُ إلاَّ كذَا مطابقًا للواقعِ غيرِ ممكنِ الزَّوالِ، والقيدُ الأولُ: جنسٌ يشتملُ على الظنِّ أيضًا، والثاني: يخرجُ الظنَّ، والثالثُ: يخرجُ الجهلَ. والرابعُ: يخرجُ اعتقادَ المقلدِ المصيبِ. وعندَ أهلِ الحقيقةِ: رؤيةُ العيانِ بقوةِ الإيمانِ لا بالحجَّةِ والبرهَانِ. وقيلَ: مشاهدةُ الغيوبِ بصَفاءِ القلُوبِ، وملاحظةُ الأسرارِ بمحافظةِ الأفكَارِ، وقيل: هُو طمأنينةُ القلب على حقيقةِ الشىءِ، يقالُ: يقنَ الماءُ في الحوضِ إذَا استقرّ فيه، وقيلَ: اليقينُ: رؤيةُ العيانِ، وقيلَ: تحقيقُ التصديقِ بالغيبِ بإزالةِ كلِّ شكٍّ وريبٍ، وقيلَ: اليقينُ نقيضُ الشكِّ، وقيلَ اليقينُ: رؤيةُ العيَانِ بنورِ الإيمانِ، وقيلَ: اليقينُ: ارتفاعُ الريبِ في مشهدِ الغيبِ، وقيلَ: اليقينُ: العلمُ الحاصِلُ بعدَ الشكِّ[2].

فصل الميم

اليَمِينُ في اللغةِ: القوَّةُ، وفي الشرعِ: تقويةُ أحدِ طرفَى الخبرِ بذكرِ اللهِ تعالَى، أو التعليقِ، فإنَّ اليمينَ بغيرِ اللهِ ذكرُ الشرطِ والجزاءِ حتى لوْ حلفَ أن لا يحلفَ. وقالَ: «إنْ دخلتُ الدارَ

(١) اليزيدية: فرقة الإباضية إحدى الفرق السبع للخوارج. الملل والنحل [١/ ١٣٣] وكشاف [٣/ ١١٣].
(٢) انظر كشاف [٦/ ١٥٤٧].

فعبدي حرٌّ» يحنَثُ، فتحريمُ الحلاَل يمينٌ، كقوله تعالى: ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾[1].

اليمينُ الغَمُوس: هُو الحِلْفُ علَى فعْلٍ أو ترْكِ ماضٍ كَاذِبًا[2].

اليمينُ اللَّغْوُ: ما يحلفُ ظانّا أنهُ كذا، وهو خلافهُ، وقالَ «الشافعيُّ» رحمهُ اللَّهُ: ما لاَ يعقِدُ الرجلُ قلبَه عليه، كقوله: لاَ والله، وبلَى والله.

اليمينُ المنعقِدَةُ: الحِلْفُ علَى فِعْلٍ أو تَرْكِ آتٍ.

يمينُ الصَّبْرِ: هيَ التي يكونُ الرجلُ فيهَا متعمِّدًا الكذبَ قَاصِدًا لإِذْهَابِ مالِ مسلمٍ، سُمِّيَتْ بهِ لصبرِ صاحبِهِ علَى الإِقْدام عَلَيها مع وجودِ الزَّواجِرِ منْ قَبله.

فصل الواو

يومُ الجَمْعِ: وقْتُ اللِّقَاءِ والوصُولِ إلى عينِ الجمْعِ[3].

اليُونسيَّةُ: هم أصحابُ «يونُسَ بنِ عبدِ الرحْمَن». قالوا: اللَّهُ تعالَى علَى العرشِ تحملُهُ الملائكةُ[4].

تَمَّ كتابُ التعريفاتِ بحمْدِ اللهِ تعالَى

(١) التحريم: [١، ٢] وانظر كشاف [٦ / ١٥٤٨ - ١٥٥٠].
(٢) سميت بالغموس لأن صحابها يغمس في نار جهنم.
(٣) عند الكاشاني «يوم الجمعة» [٨٥] وقد نقل عنه الجرجاني.
(٤) اليونسية من جملة الشيعة. الملل والنحل [١/ ١٩١] وكشاف [٦/ ١٥٤٤].
تم تحقيق كتاب [التعريفات] والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.
الراجى عفو ربه محمد على أبو العباس.
الإجازة العالية من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر سـ ١٩٦٤م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
مع المؤلف في سطور	5
مقدمة	13
باب الألف	15
باب الباء	49
باب التاء	57
باب الثاء	79
باب الجيم	80
باب الحاء	87
باب الخاء	100
باب الدال	107
باب الذال	110
باب الراء	112
باب الزاي	117
باب السين	119
باب الشين	127
باب الصاد	134

الموضوع	الصفحة
باب الضاد	140
باب الطاء	143
باب الظاء	146
باب العين	148
باب الغين	162
باب الفاء	165
باب القاف	171
باب الكاف	182
باب اللام	188
باب الميم	193
باب النون	232
باب الواو	241
باب الهاء	248
باب الياء	251